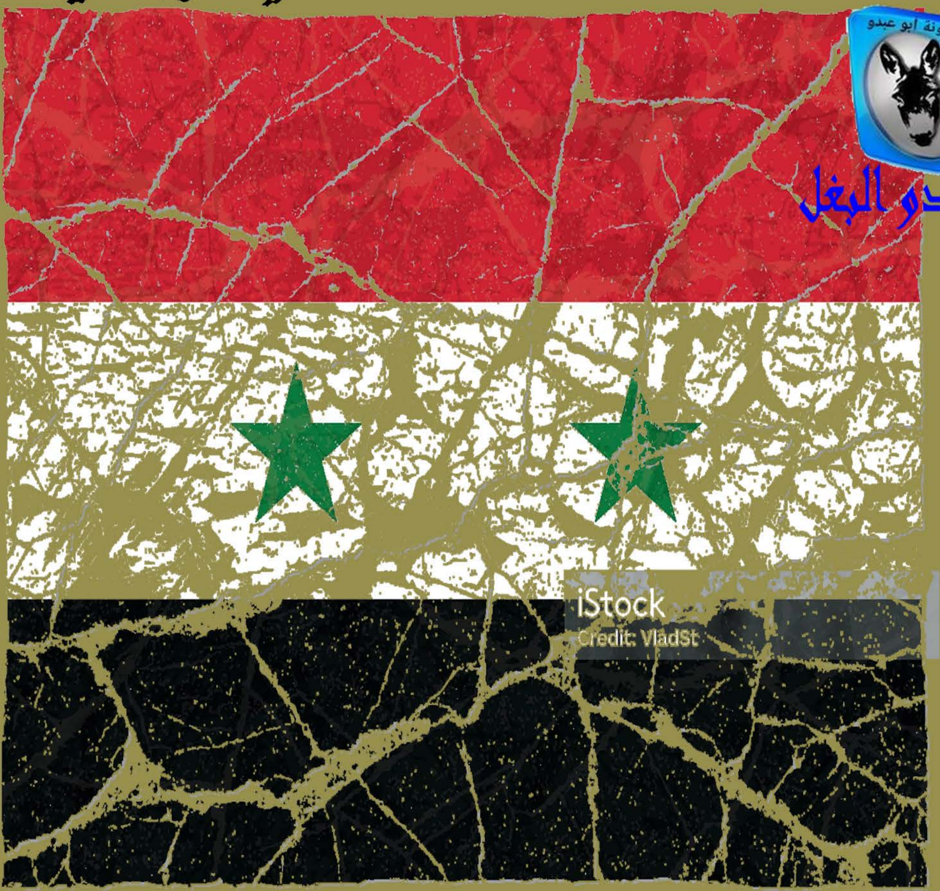
بيير بوداغوفـا

الصراع في سورية

لتدعيم الإستقلال الوطني

١٩٤٥ ـ ١٩٦٦

د. ماجد علاء الدين
د. أنيس المتني



بيير بوداغوفا

الصراع في سورية

لتدعيم الإستقلال الوطني

١٩٤٥ ـ ١٩٦٦

د. ماجد علاء الدين　　　د. أنيس المتني

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

دار المعرفة

نشر توزيع طباعة ترجمة

دمشق - خلف الطرود البريدية - شارع الجمهورية

سجل تجاري ٥٤٠٩٢ ص.ب ٣٠٢٦٨

هاتف ٢١٠٢٦٩ تلكس ٤١٢٥٣٥ طه

مطبعة الصباح

دمشق - هاتف ٢٢١٥١٠

عدد النسخ (٢٠٠٠)

المقدمة

أدى نمو حركة التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية في بلدان آسيا وإفريقيا، التابعة والمستعمرة، إلى تحرر معظم هذه البلدان من الظلم الاستعماري. وكانت الجمهورية العربية السورية من أوائل بلدان المشرق العربي التي حصلت على الاستقلال. لكن تاريخ سورية اللاحق أصبح تاريخ نضال عنيد للحفاظ على الاستقلال المنتزع وتوطيده، وضد محاولات الدول الامبريالية الاستعمارية العظمى لربط سورية بالأحلاف والمعاهدات العسكرية العدوانية، وذلك من أجل «ابقاء الدول حديثة الاستقلال تحت سيطرتها، وجعل هذا الاستقلال ذي سمة شكلية، وبالتالي القضاء عليه. . والحفاظ على المواقع القديمة، والاستيلاء على بلدان جديدة، وتوسيع ركيزتها الاجتماعية بجر البرجوازية الوطنية إلى جانبها، وإقامة أنظمة عسكرية مطلقة، وتنصيب الأزلام المطيعة لها على رأس السلطة «بكل الوسائل والطرق الوحشية والبربرية.

وقد نضجت عوامل ايجابية،وأخرى سلبية ابان النضال في سبيل الحفاظ على الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي، ومن أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وحل المسائل الديمقراطية العامة التي وقفت أمام البلاد، وهذه العوامل مجتمعة قد أدت إلى تسريع وتعقيد عملية تطور سورية الاجتماعي والاقتصادي إلى حد كبير.

تهدف مؤلفة هذا الكتاب إلى القاء الضوء على سمات تطور سورية خلال أعوام ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، وعلى توزع القوى الطبقية ـ السياسية وصراعها، والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحاصلة، والتي أدت إلى تطور البلد من أراض تحت الوصاية والتبعية إلى بلد وطني تقدمي مستقل.

د. ماجد علاء الدين

الفصل الأول

سورية في السنوات الأولى بعد نيل الاستقلال
(١٩٤٥ - ١٩٤٩)

إلغاء نظام الانتداب وإعلان الاستقلال

انتزع الشعب السوري عام ١٩٣٦، بفضل نضاله الطويل، موافقة البلد المنتدب (فرنسا) على إلغاء نظام الانتداب الذي أقيم في البلاد بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الامبراطورية العثمانية. إذ وعدت فرنسا، تمشياً مع «معاهدة الصداقة والمساعدة» المعقودة بين ممثلي البرجوازية الوطنية السورية والحكومة الفرنسية، في ذلك العام أيضاً، بالعدول عن مبدأ الانتداب، والاعتراف بوحدة واستقلال سورية خلال فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات، أي حتى عام ١٩٣٩م. واشترطت فرنسا، ضمن ذلك، الاحتفاظ لنفسها بعدد من الشروط، وعلى وجه الخصوص، حق إقامة قواعد عسكرية على أراضي هذا البلد، والاشراف على جيش سورية الوطني، والاحتفاظ خلال خمس سنوات بقوات عسكرية في اللاذقية وجبل الدروز.

لكن الأوساط الحاكمة في فرنسا ماطلت بكل الوسائل كي لا تصادق على المعاهدة، ساعية من وراء ذلك للحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية جديدة في سورية. وقد استطاعت الحصول، فيما بعد، على موافقة حكومتي سورية ولبنان، المشكلتين عام ١٩٣٦، بتمديد الاحتكار الفرنسي لبنك سورية ولبنان لاصدار العملة السورية، وباعطاء امتياز خاص لفرنسا للكشف عن مكامن النفط، والموافقة على توسيع العلاقات التجارية، معها لقاء أخذ المساعدات «المالية» من البنوك الفرنسية، ومنح مناطق الجزيرة وجبل الدروز واللاذقية حكم ذاتي، مع دعوة خبراء فرنسيين لادارتها، واعطاء فرنسا حق «الحماية الدينية» للأقليات المسيحية في البلد.

وأقدمت فرنسا على تحقيق مطالب تركيا التوسعية فأعطتها لواء اسكندرون التابع لسورية، وذلك من أجل تعزيز مواقعها في الشرق الأوسط عشية اقتراب الحرب العالمية الثانية.

بيد أن البرلمان الفرنسي رفض في عام ١٩٣٩ المصادقة على المعاهدة الفرنسية ـ السورية. وأقدمت فرنسا على الغاء الدستور المعمول به في البلاد، من جانب واحد، وكان ذلك رداً عل مظاهرات الاحتجاج التي عمت جميع أنحاء سورية، وامتناع حكومة سورية الوطنية المشكلة عام ١٩٣٦ عن التعاون مع سلطات الانتداب الفرنسية على أساس الخضوع الكامل واللا مشروط لها، وشكلت لتشغيل

الوظائف الادارية ما يسمى بـ «مجلس المدراء» الذي يتألف من خمسة أشخاص ويقع تحت الاشراف الكامل لقوميسار فرنسا الأعلى. وهكذا، وعلى أعتاب الحرب العالمية الثانية، أضحت سورية تحت السيطرة الكاملة لسلطات الانتداب الفرنسي.

عينت حكومة فيشي بعد استسلام فرنسا عام ١٩٤٠ الجنرال دينتسه قوميساراً أعلى لسورية ولبنان. وأعطته الصلاحيات المناسبة لاستخدام ألمانيا الفاشية لهذين البلدين كجسر استراتيجي لتحرك قواتها.

بيد أن الحركة الواسعة لمقاومة الفاشية في سورية ولبنان ساعدت القوات الانكليزية وقوات «فرنسا الحرة (حزيران ـ تموز ١٩٤١) في احراز النصر على قوات فيشي. عند ذلك وعد الجنرال كاترو ـ قائد قوات «فرنسا الحرة» في بيان خاص وجهه لسكان البلدين في ٨ حزيران ١٩٤١ (يوم بدء العمليات الحربية)، بوضع حد لنظام الانتداب ومنح سورية ولبنان الاستقلال بعد تحريرهما (أي من قوات فيشي ـ م). ووافقت حكومة انكلترا على بيان الجنرال كاترو في نفس ذلك اليوم أيضاً.

غير أنه بعد انقضاء شهرين (أي في السابع من آب عام ١٩٤١) وقعت اتفاقية بين زعيم «فرنسا الحرة» ـ الجنرال ديغول والوزير الانكليزي المفوض في الشرق الأوسط ليلتون نصّت على ـ«اعتراف بريطانيا بأنه يحق لفرنسا بعد اعلان استقلال سورية ولبنان امتلاك «مواقع امتياز بالمقارنة مع أية دولة أوربية» في هذين البلدين، ولكن «دون الحاق أي ضرر كان أثناء ذلك باستقلالهما الوطني» أي، وبكلمات أخرى، حصلت فرنسا، ولو شكلياً من حكوة انكلترا على موافقة بالحفاظ على مواقعها المهيمنة في هذين البلدين. أما الشرط المتعلق بالحفاظ على الاستقلال والذي تضمنه الاتفاق، فقد دلّ على سعي انكلترا على عدم السماح بتعزيز مواقع فرنسا في هذه المنطقة. وجاءت كلمة رئيس وزراء انكلترا ونستون تشرشل في ٩ أيلول ١٩٤١ أمام مجلس العموم تأكيداً لذلك، إذ قال: «لا يمكن أن تكون مسألة احتفاظ فرنسا بتلك المواقع التي كانت لها قبل الحرب في سورية موضع سؤال. فالحكومة الفرنسية اعترفت بأنه يجب وضع حد لهذا». وبهذا أصبحت التناقضات الفرنسية ـ الانكليزية حول لبنان وسورية في الأعوام التي تلت، وكذلك محاولات بريطانيا النشطة لاخراج الفرنسيين من كلا البلدين، أكثر وضوحاً.

وفي ظروف نهوض حركة التحرر الوطني كانت السلطات العسكرية الفرنسية مضطرة في السابع والعشرين من أيلول ١٩٤١ التأكيد، ومن جديد، على بيان

الثـامن من حزيـران، واعـلان استقـلال سوريـة رسميـاً ـ شريطـة أن يكـون هذا الاستقـلال مقيـدا بـ «متطلبـات زمن الحـرب»، وبـالتـالي، مشروطاً بمعاهدات مع فرنسا. وكان على فرنسا أن تُقدم في آذار ١٩٤٣ على تنازلات جديدة باعادة الدستور والسماح بإجراء انتخابات برلمانية.

في انتخـابـات تموز ١٩٤٣ أحـرز الاتحـاد القـومي الوطني (الكتلة الانتخابية) الـذي ضم المنظـمات السيـاسيـة المتـواجـدة في البلد، وبـالـدرجـة الأولى، حزب الـبرجـوازيين الوطنيين ـ الكتلة الوطنية نصراً واضحاً. وانتخب البرلمان الجديد زعيم الكتلة الـوطنيـة شكري القوتلي رئيساً للجمهورية. وألفت وزارة برئاسة زعيم آخر من الكتلة الوطنية هو سعد الله الجابري.

في كانـون أول عام ١٩٤٣ عقـدت اتفـاقيـة فرنسيـة ـ سوريـة لبنـانية انتقلت بمـوجبهـا، ومنـذ بدايـة عام ١٩٤٣، إلى سوريـة ولبنـان كل الـوظـائف الاداريـة والتشريعية، وكذلك ما يسمى بـ «مؤسسة المصالح العامة» التي شملت، في الواقع، كل جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلد.

وتمشياً مع الاتفاق المشترك بين سورية ولبنان بقي عدد من المؤسسات والدوائر التي تمس مصـالحهـما المشـتركـة مثل ادارة الجمارك، مؤسسة التبغ (الريجي)، وكانت أجهـزة الاشـراف على مؤسسـات وجمعيـات الامتيـاز تحت اشـراف سوري ـ لبنـاني موحد. وشكل جهاز جمركي موحد، من ستة أفراد أطلق عليه اسم «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة».

اعترفت ١٤ دولة باستقلال سورية حتى بداية عام ١٩٤٥. ومن المعروف أن العـلاقـات الدبلوماسية بين سورية والاتحاد السوفييتي قد أقيمت في حزيران ١٩٤٤، وبين سورية والولايات المتحدة الأمريكية في ٩ أيلول من نفس العام.

عملت الحكـومة السورية بنشاط من أجل أن تكون البلدان العربية منظمة قومية سياسية، تدعى جامعة الدول العربية، وحققت سورية في ٢٢ آذار ١٩٤٥ مع خمس دول عربيـة أخـرى نجاحاً، إذ وقعت ما يسمى بميثاق جامعة الدول العربية، والذي ثبت النظام الحقوقي للمنظمة.

أعلنت سوريـة في شبـاط ١٩٤٥ الحـرب على ألمـانيـا الفـاشيـة والعسكرتاريا اليـابـانيـة. ووقعت سورية ولبنان في ١٢ نيسان ١٩٤٥ على بيان هيئة الأمم المتحدة التي حازت عضويتها.

جاء ظهور جمهورية عربية مستقلة في كل من سورية ولبنان، والقضاء على نظام الاحتلال العسكري ـ صفعة كبرى لنظام الاستعمار الكولونيالي في الشرقين الادنى والاوسط، وخطوة هامة على طريق التطور اللاحق لحركة التحرر الوطني في البلدان العربية الاخرى.

لكن سورية بقيت، رغم انتزاعها الاستقلال السياسي، هدفاً للمخططات التوسيعة للدول الامبريالية الكبرى، إذ أخذت الاحتكارات الامريكية تفكر بمخطط مد أنابيب النفط من المناطق النفطية التي تستغلها في العربية السعودية، والكويت، والبحرين، إلى شواطىء البحر الأبيض المتوسط عبر سورية. وسعت الاحتكارات الفرنسية بكافة الوسائل للحفاظ على مواقعها الاستغلالية السابقة في اقتصاد البلد. أما انكلترا بدورها، فقد بذلت كل الجهود من أجل اضعاف وازاحة تأثير فرنسا في بلدان الشرق الأوسط من خلال مخططات ومؤامرات «سورية الكبرى»*. و«الهلال الخصيب» وغيرها، حيث هدف الاستعمار البريطاني إلى ضم سورية ولبنان إلى الانظمة الملكية الخاضعة لبريطانيا كالعراق والاردن.

وقد حفل تاريخ سورية بعد الحرب العالمية الثانية بنضال شعبها ضد المطامع الاستعمارية الجديدة للدول الامبريالية الكبرى، وفي سبيل الحفاظ على الاستقلال السياسي وتوطيده.

*

---

* ـ كان مشروع «سورية الكبرى» قد وُضع عام ١٩٤٣ من قبل ملك الاردن عبد الله، وهدف إلى توحيد سورية ولبنان وفلسطين والاردن. أما مشروع «الهلال الخصيب» فقد برز كأحد أشكال مخطط «سورية الكبرى» وقدمه رئيس وزراء العراق نوري السعيد، وتضمن إقامة دولة موحدة من سورية ولبنان وفلسطين وضم العراق إليها.

خصائص التركيب الطبقي ـ الاجتماعي للمجتمع السوري. أهم الأحزاب والمنظمات السياسية

ان دراسة البنية الاجتماعية للمجتمع السوري خلال السنوات الأولى لفترة ما بعد الاستقلال مسألة صعبة جداً، وذلك لعدم توفر المواد الاحصائية الوطنية الضرورية أو ندرتها، إذ جرى أول تعداد عام للسكان في تاريخ سورية عام ١٩٦٠ فقط، وأول احصاء انتخابي للمواطنين الراشدين في ١٩٦١ ـ ١٩٦٢. أضف إلى ذلك، أن معطيات ذلك الاحصاء السوري، كانت قليلة الفائدة من أجل تحليل الانتماء المهني والتركيب الاجتماعي للمجتمع. غير أن تصنيف المجتمع السوري حسبما جاء في أعمال الباحثين السوفيتيين ف. ف. فافيلوف وأ. م. زاخاروف يعطي الامكانية لتكوين فكرة عن التمايز الاجتماعي في سورية في أواسط الستينات. ويمكن سحب هذا التصنيف، /مع بعض التعديلات الناتجة عن الوتائر البطيئة نسبياً لعملية تشكل الطبقات التي تتميز بها البلدان قليلة التطور/ على مرحلة الاربعينات والخمسينات، أي، بعد حصول البلد على الاستقلال مباشرة.

اقتضى تنوع تركيب الاقتصاد السوري، الذي تكون تحت تأثير العلاقات الرأسمالية المباشرة وفي ظروف الاستغلال الاستعماري الطويل والاضطهاد الامبريالي، طابعاً غاية في التعقيد للتصنيف الاجتماعي ـ إذ تشكلت في سورية، إلى جانب الطبقات والشرائح التي تخص النظام الرأسمالي، طبقات وفئات اجتماعية من نوع انتقالي تتميز بها الدول النامية عادة، وكذلك، تلك المرتبطة باقتصاد ما قبل الرأسمالية.

وتظهر معطيات الاحصاء أنه، على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد السوري، فإن الطبقات والشرائح الاجتماعية للنمط الجديد، القائم على الانتاج الرأسمالي الكبير، قد احتلت في تركيب البلد الاجتماعي مكاناً ليس كبير الأهمية. وتعود بداية تشكل واحدة منها (أي البرجوازية الوطنية) إلى مرحلة السيطرة الاستعمارية. غير أن هذا التشكل قد توقف لعدة عوامل منها: بقاء مخلفات الاقطاع، وسياسة السلطات الاستعمارية، وضعف قدرة المزاحمة عند البرجوازية المحلية للرأسمال الاجنبي، الذي احتل في السنوات الأولى بعد الحرب مواقع حيوية

في البلد، إذ عملت في سورية عام ١٩٥٢ ـ /١٩٢/ شركة أجنبية نشطت بشكل فعلي، في جميع فروع الاقتصاد، منها /٥٩/ شركة برأسمال قدره حوالي /٦٨٦٤/ مليون ليرة سورية عادت للولايات المتحدة الامريكية وانكلترا وفرنسا، في حين أن الرأسمال الوطني الموظف في الصناعة قد بلغ /٢٨٧/ مليون ليرة سورية فقط. وكانت الخدمات والتجارة والأعمال الثابتة هي المجالات الأساسية لاستثمار الرأسمال الوطني.

ومما يشهد على ضعف الرأسمال الوطني كان غياب النظام المصرفي في ذلك القطاع الهام من الاقتصاد، والذي كان خلال فترة طويلة في أيد الأجانب حتى بعد انتزاع الاستقلال. علماً بأن البنوك الاجنبية العاملة في البلد كانت تفضل تقديم القروض للتجارة الداخلية والخارجية وليس للصناعة. وهكذا، ذهب ٧١٪ من القروض التي قدمتها البنوك عام ١٩٥ للتجارة و ١٣,٥٪ فقط للصناعة. مع العلم أن نصيب الصناعة من الدخل القومي خلال عدة أعوام كان ١٤ ـ ١٦٪، والزراعة ٤٣ ـ ٤٦٪، والتجارة ٢٧ ـ ٢٩٪.

لقد دفعت سيطرة الرأسمال الاجنبي البرجوازية الوطنية إلى النضال ضده، وهذا ما جعلها واحدة من القوى المحركة في حركة التحرر الوطني، بشكل فعال. لكن البرجوازية الوطنية لم تكن ثابتة حتى النهاية في هذا النضال لأن جزءاً كبيراً منها، كان من البرجوازية التجارية، زد على ذلك أن شرائحها التي ارتبطت مصالحها بالأوساط الاقطاعية ـ الريفية، وقعت في التبعية المباشرة للشركات الاحتكارية، وفتشت عن طرق للتعاون مع المستعمرين.

وأصبحت البرجوازية السورية طبقة متسلطة ومتحالفة مع كبار ملاك الأراضي بعد الحصول على الاستقلال السياسي. وسعت لاخراج الرأسمال الأجنبي من اقتصاد البلد دون قطع العلاقة معه. وقد سرعت الامكانيات الجديدة في عملية تشكل البرجوازية الوطنية كطبقة، وتميزت أثناء ذلك مجموعة صغيرة من الرأسماليين الكبار الذين كونوا مؤسسات احتكارية مثل الاتحاد التجاري الصناعي «الخماسية» في مجال صناعة الأقمشة وغيرها...

لكن الغالبية العظمى من هذه البرجوازية كانت تتألف من المتوسطين (برأسمال من /١٠٠/ إلى /٥٠٠/ ألف ليرة سورية)، ومن الشرائح المتدنية فيها (٢٠ ـ ١٠٠ ألف ليرة سورية)، وهذه الأخيرة عززت مواقعها السياسية والاقتصادية بشكل ملحوظ بعد الاستقلال، وكانت مضطرة في المستقبل لاعلان الحرب ضد البرجوازية

الكبيرة، التي كان يجمعها بها عاملان أساسيان هما العمل ضد الرأسمال الأجنبي من جهة، واستغلال جماهير الشغيلة من جانب آخر.

وقد برز ضعف البرجوازية الوطنية في سورية وازدواجية مواقفها السياسية في مختلف مراحل النضال الوطني.

أما الاقطاعيون وكبار ملاك الأراضي، فكانوا أكثر الطبقات رجعية، وذات مصلحة في الحفاظ على جميع أشكال الاستغلال والاضطهاد في مرحلة ما قبل الرأسمالية في البلد، والتي غالباً ما تعاونت مع السلطات الفرنسية في أعوام الانتداب مقدمة لها العون في القضاء على حركة التحرر الوطني. في حين ساهم المستعمرون، بدورهم، في تقوية مواقع هذه الطبقة السياسية والاقتصادية.

وبغض النظر عن أن السلطة السياسية في البلد قد انتقلت بعد نيل الاستقلال إلى أيدي البرجوازية الوطنية، فإن مواقع ملّاك الأراضي الاقتصادية لم تكن قد اهتزت بعد، بل حصل عندئذ نوع من تقارب المصالح الاقتصادية لكلا الطبقتين استطاعت بفضله البرجوازية الوطنية توسيع نشاط مشاريعها في الزراعة واستطاعت مجموعات معينة من الملاكين الاشتغال في المشاريع الصناعية والتجارية والمالية. وأدى هذا التقارب الاقتصادي في نهاية المطاف إلى التقارب السياسي، وكذلك خوض المعركة معاً من أجل الحفاظ على مواقع السيادة في حياة البلد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

كان يعود لكبار ملاك الأراضي قبل تطبيق الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٨ أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة، وثلثي الأراضي المزروعة (حوالي ٧ آلاف أسرة من كبار ملاك الأراضي امتلكت أكثر من ٣ ملايين هيكتار من الأرض. منها ١٦٠٠ أسرة امتلكت ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضي المروية، أي ٣/٤ المساحات المروية. ودلت الابحاث التي أجرتها بعثة البنك الدولي للإصلاح والتطوير عام ١٩٥٣ على أنه كان يعود لصغار الملاك (من ٢ إلى ٧ هكتار) ١٣٪ فقط من الأراضي الصالحة للاستعمال، و(من ١٠ إلى ١٠٠ هيكتار) ٣٨٪ للمتوسطين، أما لكبار الملاك فـ (من ١٠٠ إلى ٥٠٠ هيكتار) ٤٩٪، وقدم ٣٤٤ مالك أراضي معلومات بعد اصدار قانون الاصلاح الزراعي، عن وجود ملكية في حوزتهم تبلغ /٢٣٧٥/ ألف هيكتار، أي أن أقل من ٦٪ من السكان كانت تملك ٣٥٪ من كل الأراضي المستعملة، في حين كانت تملك /٥٠٠/ ألف اسرة فلاحية ٢٠٪ من الأراضي الصالحة علماً بأن ٣٥٠

ألف اسـرة من عدادهم، أو ٧٠٪، لم تملك أرضـاً أبـداً وكـانـت مضطرة للعمل على المحاصصة أو كعمال زراعيين.

ضعفت مواقـع ملاك الأراضي الاقتصـاديـة والسيـاسيـة بعد تطبيق الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٨، وبشكل خاص، بعد استلام حزب البعث العربي الاشتراكي السلطـة عام ١٩٦٣. لكن الأراضي المصـادرة منهم شكلت ١٥,٧٪ فقط من مجمل مسـاحـة الأراضي المـرويـة. ولم يشمل الاصلاح الزراعي كثرة من ملاك الأراضي، لحجـج مختلفـة، وظلت تتصـرف بـ ٧٥٠ ألف هكتـار من أفضل الأراضي، محافظين بذلـك على «أسـاس اقتصـادي قوي»، من أجـل فرض تأثـيرهم السلبي في مختلف مجالات الحيـاة. وبقي بهذا الشكـل، عدة آلاف من كبـار ملاك الأراضي بعد تطبيق الاصلاح الزراعي في الريف السوري.

وكان ينتمي للبرجوازية في سورية، حسب احصائيات أ. م. زاخاروف، نسبة حوالي ٨٠ ـ ٩٠ ألف انسـان حتى أواسـط الستينـات (بما في ذلـك ملاك الأراضي المترسملين)، مشكلين بذلك ٥ ـ ٦٪ من مجموع السكان القادرين على العمل.

وتعتبر سورية منطقة تقليدية للانتاج الحرفي والمانوفاكتوري، وبغض النظر عن توسـع مجمـوعـات صنـاعيـة قديمـة وانتشار أخرى جديدة، فإنها لم تشكل في سنوات الاستقـلال طبقـة كبـيرة العـدد ومنظمـة من عمال المصـانـع والمعامل. وكانت حصة المهنيـين والعـمال، حسب معطيـات عام ١٩٣٧، هي ١١٠ ـ ١٣٠ ألف من أصـل ٦٠٠ ـ ٧٠٠ ألف من مجمـوع السكـان القـادرين على العمـل. ويمكن حصر عمال المعـامـل والمصانع بينها بـ ١٣ ألف فقط، أي ١٠ ـ ١١,٨٪ عمال ومهنيين، أو ١,٨ إلى ٢,٢٪ من مجمـوع السكـان العـاملين. أمـا حسب معلومـات احصاء ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ فقـد ارتفـع العـدد العـام للعـمال والحـرفيين إلى ١٦٢ ألـف، مشكلين بذلك ١٣,٢٪ من مجموع السكان العاملين. وشكل عمال المصانع والمعامل ٥٠ ـ ٦٠ ألف منهم، أو ٣١ ـ ٣٧٪ من مجموع العمال والمهنيين، وإذا كان قد دخل في تعداد العمال والمهنيـين عام ١٩٣٧، إلى جانب عمال المـانيفكتـورة الميـاومـين، المشتغلون بالأعمال اليـدويـة والحـرفيـون، الذين شكلوا الغالبية في مجال الانتاج الصغير، فإنه، وحسب احصاء ١٩٦١ ـ ١٩٦٢، قد دخل في تعداد العمال المشتغلين في المؤسسات الصغيرة العمال المياومون لهذه المؤسسات فقط، والذين تضاعف عددهم كثيراً حتى وصل إلى ١٠٠ ـ ١١٠ آلاف عامـل، كل ذلـك أدى في مرحلة ما بعـد الاستقـلال الى ممارسـة

سياسة تعزيز وتوسيع الصناعات اليدوية والحرفية، وتقوية التجهيز التكنيكي في المؤسسات الصغيرة من أجل تقريبها من الانتاج المعملي. غير أن الوزن النوعي للبروليتاريا الصناعية في تركيب السكان العاملين لم يزد عن ٤ ـ ٩, ٤٪، مشكلاً بذلك ١ إلى ١٤,١٪ من مجموع السكان و١٣ ـ ١٥٪ من تعداد العمال المياومين.

لقد ازدادت الشرائح الاجتماعية القريبة من البروليتاريا بشكل هام خلال الفترة التي يتناولها بحثنا هذا. ومس هذا، قبل كل شيء، العمال الزراعيين المياومين، وارتبط ذلك بانتشار العلاقات الرأسمالية في الزراعة، وتشكل مزارع حديثة تستخدم الآلات والسماد.. والخ.. ووصل عدد العمال الزراعيين المياومين حتى أواسط الستينات إلى ٩١ ـ ٩٧ ألف انسان.

وارتفع عدد العمال والمستخدمين المشتغلين بالتجارة إلى أكثر من ٧, ٢٠ ألف، وفي الخدمات وجهاز الدولة إلى ٣, ٩٧ ألف مع العلم أنه يمكن ضم قسم ضئيل منهم فقط إلى عداد المستخدمين الحكوميين من ذوي الرواتب العالية (٥ ـ ١٠٪) وتجدر الاشارة إلى أن هؤلاء كانوا موظفين كباراً، قد اغتنوا من وظائف الدولة ـ ويعود أصلهم إلى الشرائح المتوسطة في المدينة والقرية. وتمكنوا بعد الاستقلال من الجمع بين العمل في الوزارات والدوائر والنشاط الصناعي التجاري. ومن المعروف أن عدد مستخدمي الدولة من الشرائح العليا، والذين كانوا يحسبون ضمن فئة البرجوازية البيروقراطية، لم يكن كبيراً، ولم يزد على ٢ ـ ٦٪ من مجموع العاملين في جهاز الدولة، إلا أن هذه الشريحة الاجتماعية أثرت تأثيراً جدياً على الحياة السياسية في البلد.

وقد بلغ تعداد الطبقة العاملة والشرائح التابعة لها في أواسط الستينات، حسب احصائيات أ. م زاخاروف، ٣٦١ ـ ٣٧٣ ألف عامل، أو ٥, ٢٩ ـ ٥, ٣٠٪ من مجموع السكان العاملين. ويدخل في هذا التعداد أولئك العاطلون عن العمل، والذين وصل عددهم عام ١٩٦٥ إلى ٢, ٨١ ألف، وكذلك الفلاحون المشتغلون في مختلف المواسم الحرفية، سواء في سورية، أم في البلدان العربية المجاورة، وفي لبنان خاصة، حيث كان يغادر للعمل فيها سنوياً حوالي ٧٠ ألف فلاح سوري.

وعلى الرغم من ازدياد عدد العمال المشتغلين في المؤسسات الكبيرة (على صعيد البلد)، فانهم لم يشكلوا أكثر من ٢٨٪ من مجموع الطبقة العاملة السورية، إذ كان القسم الأعظم من العمال المياومين يعمل في المؤسسات والمشاريع الصغيرة

والمتـوسطـة. وقـد ساعـد تشتت غالبيـة العـمال في مؤسسـات صنـاعيـة صغـيرة، واحتفـاظهم بالعـلاقـات العـائليـة مع أصحـاب الحـرف، وطـابـع العمـل نفسـه، والعلاقات القائمة بينهم وبين القرى التي ينتمون إليها. كل ذلك ساعد على توطيد الملكيـة الصغـيرة ومخلفاتها، وغالباً ما جعلها تصبح قاعدة ملائمة لتغلغل ايديولوجية البرجـوازيـة الصغـيرة التي أعـاقت انخراط الشرائح الاجتماعية المذكورة في الصراع الطبقي والسياسي النشيط.

أصبح توسـع وازدياد قوة الفئات المتوسطة من الطراز الجديد شيئاً مميزاً لتركيب سورية الاجتماعي بعد الاستقلال، إذ تكونت فئات اجتماعية جديدة مثل: الضباط، المـوظفـين، المستخـدمـين، المثقفـين، في حين لم يلعب المثقفـون دوراً هامـاً في حيـاة سورية السياسية قبل الاستقلال رغم أن غالبية الاحزاب السياسية كانت قد شكلت من قبلهم، لكن دورهم، مع تزايـد عددهم على حسـاب الخـارجـين من الفئـات الفقيرة، وتقارب المصالح الاجتماعية لبعض مجموعات المستخدمين مع مصالح الطبقة العـاملة، قد تضـاعـف في حيـاة البلد السياسية بشكل هام. وأصبح ممثلو المثقفين قوة محركة في نضال الشعب السوري من أجل التقدم الاجتماعي.

وأخـذ الضبـاط يلعبـون دوراً خاصـاً مميزاً في الحياة السياسية للبلد منذ الأعوام الأولى للاستقلال، وذلك، لأنه في ظروف سورية، في الأعوام المذكورة، كان الجيش قوة متراصـة وأكثـر تنظيـماً، حتى أن كل تبـديـل لمجموعة حاكمة كان يتم عن طريق تنظيم انقـلاب عسكـري - كان الضبـاط يختلفـون، طبعـاً، بتـوجههم السيـاسي وطابعهم، عاكسين بذلك المصالح الطبقية لمنظمي الانقلاب.

وأصبحت معتقـدات الضبـاط السـوريـين الاجتـماعية والسياسية تأخذ طابعاً واضحـاً ومحـدداً أكثـر. وقـد تزود الجيش السـوري، بشكل أساسي، بفعل التقاليد المـوجـودة تاريخيـاً، بالعـديـد من الضباط المنحدرين من الفئات الاجتماعية المتوسطة (المالكين الصغار، مستخدمي الدولة، المعلمين وغيرهم...).

أصبح الضبـاط المنحـدرون من الفئـات الاجتـماعيـة المتـوسطة - بعد أن حصلوا على امتيـازات معينـة - قريبـين من المـوظفـين والمستخـدمـين والاصناف الأخرى للفئات المتـوسطـة. ولهـذا دافـع سلك الضبـاط في سنـوات الاستقلال الأولى عن الطبقات المُستغِلة التي وقع تحت نفوذها، إلا أنه، وفيما بعد، قد نشطت فيه الاتجاهات الديمقراطية.

إن تعـزز مواقـع الفئـات المتـوسطـة، حديثـة العهـد، في أعـوام ما بعد انتزاع الاستقـلال، قد أعطى هذه الفئـات امكـانيـة تحديـد الاتجـاه الجـديد لتطور سورية الاجتماعي والاقتصادي.

احتلت طبقـات وقطـاعـات اجتـماعية كالفلاحين وفقراء المدن مكاناً خاصاً في تركيب المجتمـع السـوري بسبب كثـرة عددهـا وقلة ملكيتها، إذ كان يعود للفلاحين السـوريـين قبـل اجـراء الاصـلاح الـزراعي عام ١٩٥٨ ٢٠٪ فقـط من الأراضي المستعملة، وكـان ٧٠٪ من الفـلاحـين دون أرض، أو يملكون القليل منها فيعملون بالمحاصصة عند كبار ملاك الأراضي. وصنف الفلاحون المالكون لـ ٢٠ ـ ٣٠ هكتار من الأراضي البعلية في مناطق زراعة الحبوب، أو ٢ ـ ٥ هكتار من الأراضي المروية في ضواحي المـدن والمنـاطق القـريبـة من السـوق، في عداد «الفـلاحـين المتـوسطـين» (برجوازية صغيرة).

وإذا كان الاصـلاح الـزراعي عام ١٩٥٨ قد وجـه ضربـة قوية لملكية الأرض الكبـيرة في الـزراعة، وحرر آلاف الاسر الفلاحية من فرائض الاقطاعيين وابتزازهم، فقد بقيت فئة كبيرة من الفلاحين الذين يملكون أراض صغيرة، أولا يملكون شيئاً ومـع ظهـور المـزارع الحـديثـة، وبسبب عدم امكـانيـة استعمال الأراضي التي قدمها الاصـلاح وتأجـيرهـا للفـلاحين الأكثر يسراً، ازداد عدد العمال الزراعيين. بينما تركز تجمـع الفئـة الجـديـدة من الفـلاحـين الميسـورين، التي ظهرت بعد تطبيق الإصلاح الـزراعي، بشكـل أسـاسي، في ضواحي المـدن الكبيرة المتخصصة في خدمة سكان تلك المـدن (غـرس الحـدائق والبسـاتـين والخ. . .)، والتي دفعتها مصالحها الطبقية للنضـال ضد كبـار المـلاّك ـ من جهـة، وضد الفلاحين قليلي الأراضي ومعدميها من جهة أخرى.

بلغ عدد الفـلاحـين في سوريـة حتى عام ١٩٦١م ٧٥٥ ـ ٧٦٥ ألف انسان، وشكلوا ٥٢ ـ ٥٣٪ من مجموع السكان العاملين.

وشكل فقراء المدن (غير العاملين بالزراعة) طبقة أخرى من الفئات المتحولة، وشملت مختلف أصنـاف السكـان المـرتبطين بالانتاج الصغير غير الزراعي، ارتبطت مع القطـاعات الصناعية التقليدية، والبناء، والمواصلات، والتجارة والخدمات. وقد ضمت صغـار أربـاب العمـل، ومنتجي البضـائـع المستقلين، والصنـاع، والعـمال الميـاومـين المشتغلين بالانتـاج الصغـير، وكـذلـك، عنـاصـر «متعفنـة من العمال» ـ

المنقطعين عن الانتاج من مجرمين، ومتسكعين، ومعدمين وغيرهم . .

ووصـل عدد فقـراء المـدن عام ١٩٦١ إلى ٣٣٠ ـ ٣٥٠ ألف انسان، وشكلوا ٢٣ ـ ٢٤٪ من مجموع السكان العام.

كان الفـلاحـون وفقـراء المـدن قوة ايجـابيـة ذات مصلحة في تحقيق التحولات الاجتـماعيـة التقـدمية. وكان خير شاهد على ذلك نشاطهم الكبير في نضال الشعب السـوري الطـويـل ضد السيطـرة العثـمانيـة والفـرنسيـة. لكن الأمية التي يعاني منها معظمهم جعلتهم، يتمسكون بنفسية أصحاب الملكية الخاصة البرجوازية الصغيرة. فأدى كل ذلـك إلى تدن في مستـوى الوعي الطبقي، وخمول سياسي نسبي: كثيراً ما استطاعت الفئات الحاكمة البرجوازية ـ الاقطاعية عزلهم عن القوى اليسارية وجرهم وراءها، مستخدمة خصائصهم السيكولوجية الاجتماعية ووعيهم القليل. بيد أنه ومع تطور حركة التحرر الوطني قل هذا التأثير بشكل ملحوظ.

ويمكن تفسـير هيمنـة الفئـات الاجتـماعية المرتبطة بالنظام البضائعي الصغير بالفيض النسبي من السكـان في البلد، (في سوريـة واحـدة من أعلى نسب التكـاثـر السنوي في العالم ٢,٩ ـ ٣٪) وعدم التطابق بين زيادة السكان والتطور البطيء لقوى الانتاج المادية. وتعاظم فيض السكان هذا مرتبط بالسيطرة الاستعمارية الطويلة التي توطد خلالها عدم الاستخدام الكامل، والمزمن، لقوة العمل في الريف، كما في المدينة.

بقيت في البلد فئات اجتماعية تتسم بطابعها ما قبل الرأسمالي (غير كبيرة العدد نسبيـاً) ومرتبطـة بالعـلاقـات القـديمة الاقطاعية والعائلية ـ القبلية وغيرها، ضمنها واحدة من أكثر فئات سكان سورية تخلفاً، هم البدو الرحل. وقد أصبح زعماء القبائل عنـد الانتقـال، عادة، إلى شكـل الحيـاة الحضـري مالكـين لمسـاحـات شاسعة من الأرض، مستغلين بذلك جهد أفراد قبائلهم البسطاء.

ان تعقيـد الـتركيب الاجتـماعي للسكـان، وعـدم تجانسه، قد حدد، لدرجة ملحـوظـة، طابـع وخصائص الاحزاب والمنظمات السياسية القائمة في البلد. فكانت هذه الاحزاب في السنوات الأولى بعد الاستقلال قليلة العدد، حتى أنه كان لا يوجد إلا بضـع مئـات من الأعضـاء النشيطـين في أكـبرهـا حجماً. وكثيراً ما كانت برامجها السياسية غامضة وغير محددة. ولم يكن، لديها نظام داخلي أو بنية تنظيمية واضحة أو بطـاقـات عضوية. . وعملت هذه الأحزاب في المدن بشكل أساسي. لكن فيما بعد،

وقـع تغيـير واضـح على طابـع نشـاط بعض الأحـزاب السياسية، وكذلك التركيب الاجتماعي فيهـا. وقد مس هذا، بشكل خاص، حزب البعث، الذي أصبح واحداً من أكثر الاحزاب تأثيراً في البلد.

وقـد احتـل الحـزب الشيوعي مذ ظهر مكاناً خاصاً وسط الاحزاب السياسية. كذلـك وكـان حزب الكتلة الـوطنيـة بزعـامة شكري القوتلي وهاشم الأتاسي وغيرهما واحداً من أكبر أحزاب البرجوازية الوطنية التي تزعمت حركة التحرر الوطني في البلد منذ عهد الانتداب الفرنسي.

وفيـما بعـد شكل شكري القوتلي وجميل مردم عام ١٩٤٦، على أساس الكتلة الـوطنيـة، الحـزب الـوطني، والذي عمل تحت هذا الاسم حتى عام ١٩٦٣م. ومثل هذا الحـزب، كسـابقـه «الكتلة الوطنية» مصالح البرجوازية الوطنية وأوساط الملاكين الكبار. وتكون عام ١٩٤٧ حزب برجوازي ـ اقطاعي كبير آخر، هو«حزب الشعب» الـذي عبر، وبشكـل أسـاسي عن مصـالـح كبـار صناع الأقمشة في حلب، والذين كانـوا يرتبطـون ارتبـاطـاً وثيقـاً بعملية تصريف بضائعهم في أسواق العراق والاردن، وغـيرهما من البلدان، وعن مصـالـح أصحـاب المؤسسات التجارية الكبيرة المرتبطة بانكلترا، وممثلي البرجوازية المرتبطين بنشاط «شركة نفط العراق» في سورية.

وكـان هنـاك أحـزاب برجـوازيـة ـ إقطـاعيـة أقـل وزنـاً مثـل حزب التعـاون الاشـتراكي، وجـامعـة الحـركة الوطنية، وحزب التحرير العربي. ظهر الأول في عام ١٩٤٨ ممثـلاً مصـالح مجموعة برجوازيين قوميين معادين للإمبريالية، وبتزعمه فيصل العسـلي ومنيف الـريس. أمـا حزب التحـريـر العـربي فقـد شكل عام ١٩٥٢م ابان ددكتـاتـوريـة العقيد أديب الشيشكلي، بصفة حزب حاكم. إلا أنه لم يحظ بالشهرة، ودخـل بسـرعـة في عداد الكتلة البرلمانية لجبهة التكتل البرلماني. أما زعيم هذا الحزب فقد كان مأمون الكزبري، الذي ذهب فيما بعد إلى «المستقلين».

لقـد أيـدت جميـع الأحـزاب المذكورة أعلاه، بهذا الشكل أو ذاك فكرة «الامة العربية الواحدة»، ووضعت مسألة إقامة «دولة عربية موحدة» هدفاً نهائياً لها.

أمـا الحـزب القـومي الاجتماعي السوري فقد مثل الفئات الوسطى، وكان قد أسس هذا الحـزب في لبنـان عام ١٩٣٢، لكنـه نقـل بعـد محاولـة انقلاب فاشلة عام ١٩٤٩م جلّ نشاطه إلى سورية، حيث أصبح شريكاً فعالاً في العديد من المحاولات ضد الحكومة السورية. وطرح هذا الحزب، في مجال العلاقات العربية، نظرية (الأمة

السورية) الخاصة، ودعا لقيام دولة سورية موحدة ضمن حدود سورية «الجغرافية»: من صحراء سيناء في الجنوب إلى جبال طوروس في الشمال، ومن شاطىء البحر الأبيض المتوسط في الغرب حتى حدود ايران في الشرق.

واتخذت المنظمات الاسلامية الدينية ـ السياسية المتطرفة مثل «الاخوان المسلمين» و«جمعية العلماء»، كقاعدة عامة، مواقف رجعية. لكنها كانت عديمة التجانس في تركيبها، إذ ضمت عناصر رجعية عميلة للإمبريالية، وسعت مستخدمة نفوذها الديني في صراعها السياسي مع القوى الديمقراطية في البلد، وكذلك ضد رجال الدين المعادين للإمبريالية، والمؤمنين البسطاء الذين شاركوا بنشاط في النضال الوطني ـ التحرري للشعب السوري وفي حركة أنصار السلم. ومن زعماء هذه التنظيمات كان محمد المبارك والشيخ مصطفى السباعي وآخرون.

بينما برزت بعض أوساط البرجوازية الوطنية، وكذلك كبار الملاكين، كعناصر «مستقلين». ولعب زعيمهم خالد العظم دوراً كبيراً في تعزيز مواقع سورية المعادية للإمبريالية وكذلك، في إقامة علاقات صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى. غير أن كثيراً من «المستقلين» لم يملكوا اتجاهاً سياسياً محدداً، لذلك تحالفوا مع أحزاب سياسية مختلفة بما في ذلك، أكثرها يمينية.

أخذ حزب البعث العربي الاشتراكي (المؤسس في دمشق عام ١٩٤٧، والذي اندمج مع الحزب العربي الاشتراكي المؤسس عام ١٩٥٠ من قبل أكرم الحوراني عام ١٩٥٢) يلعب دوراً متزايداً في حياة سورية السياسية بعد الاستقلال، وبشكل خاص، في الخمسينات والستينات.

لقد أعلن حزب البعث نفسه منذ البداية، خلافاً للأحزاب السياسية الأخرى، حزباً عربياً عاماً، وشكل منظمات قطرية في عدد من البلدان العربية، وكذلك قيادة قومية عامة يدخل في مهامها تحديد استراتيجية موحدة للحزب، والاشراف على نشاط القيادات القطرية، وتحقيق الاتصالات الحزبية وغيرها.

ورفع حزب البعث شعارات «وحدة، حرية، اشتراكية»، كأهم شعاراته. ونص برنامجه الأول على تنفيذ سياسة خارجية مستقلة، وتحقيق اصلاحات اجتماعية في البلد، وتأميم الشركات الاجنبية، وإقامة مراقبة (اشراف) الدولة على التجارة الخارجية والداخلية، والخ. واعتبر الحزب، في المجال العربي، أن توحيد جميع البلدان العربية على أساس معاد للإمبريالية ضرورة ملحة وهامة للغاية.

وقد اتسع تركيب الحزب الاجتماعي، خلال فترة وجوده لحساب الفلاحين، وصغار التجار، والحرفيين، وممثلي المثقفين (مدنيين وعسكريين)، وكذلك العمال. وأكدت قيادة البعث في قراراتها، أكثر من مرة، على ضرورة استناد الحزب، بالأساس، إلى العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة.

وظهرت في سورية، في مرحلة ما بعد الاطاحة بنظام «الانفصال» جماعة أطلقت على نفسها اسم «منظمات تموز السياسية» التي كان هدفها اعادة الوحدة مع مصر: الاتحاد الاشتراكي العربي، حركة الاشتراكيين العرب، منظمة الاشتراكيين التموزيين وغيرها. كان أكبرها عدداً الاتحاد الاشتراكي العربي، المؤسس في عام ١٩٦٤ على أساس الاتحاد القومي ـ المنظمة السياسية التي حلت محل الاحزاب السياسية الممنوعة في عهد الوحدة. وكان برنامج هذا الحزب مماثلاً لميثاق العمل الوطني للإتحاد الاشتراكي العربي في مصر.

أما بالنسبة للحزب الشيوعي السوري فقد ساهم في قضية الدفاع عن الاستقلال الوطني وتطور البلد على طريق التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التقدمية. وكان قد أسس في أكتوبر «تشرين أول» من عام ١٩٢٤ كحزب للشيوعيين في سورية ولبنان، لكنه انفصل في عام ١٩٤٤، بعد أن حصل البلدان على استقلالهما إلى حزبين شيوعيين مستقلين ـ السوري واللبناني. غير أنهما عادا من جديد إلى وحدتهما في عام ١٩٤٨، وعملا معاً كحزب واحد ـ الحزب الشيوعي السوري اللبناني حتى عام ١٩٥٨م.

ووقف الحزب الشيوعي السوري، خلال كل المرحلة المذكورة، مناضلاً من أجل حقوق الكادحين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وضد جر سورية إلى الاحلاف والمعسكرات العدوانية، ودعا أكثر من مرة إلى وحدة جميع القوى التقدمية ومنظمات البلد السياسية في جبهة وطنية، وساهم في عام ١٩٥٩ مع المنظمات التقدمية الاخرى، خاصة مع حزب البعث العربي الاشتراكي، في تشكيل الجبهة البرلمانية الوطنية الموحدة.

ومع وصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣، وبالحصر، بعد أن شرع في تنفيذ تحولات اجتماعية ـ اقتصادية تقدمية، أخذت تتوطد علاقات التعاون باستمرار بين الحزب الشيوعي والبعثيين اليساريين على أساس تقدمي، حيث أدخل في عام ١٩٦٦ عضو من الحزب الشيوعي في الحكومة السورية.

النضال في سبيل تسليم «الوحدات الخاصة»* لسورية وجلاء القوات الاجنبية

على الرغم من اعلان سورية ولبنان دولتين مستقلتين وذات سيادة ، فقد ظلت السلطات الفرنسية تحتفظ على أراضيهما بالاشراف على «الوحدات الخاصة». وبقيت قوات فرنسية وانكليزية فيهما أيضاً، مما يعني ابقاء سورية ولبنان في تبعية مباشرة لفرنسا وبريطانيا . لذلك ، سعت حكومتا الدولتين الفتيتين، وقبل كل شيء ، إلى الحصول على «الوحدات العسكرية الخاصة» وجلاء القوات الأجنبية . ونشبت حول هذه المسألة معركة حامية بين سورية ولبنان من جهة ، وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى .

كانت المحادثات لتسليم «الوحدات الخاصة» قد بدأت مع فرنسا في كانون أول ١٩٤٣ ، واستمرت خلال فترات متقطعة طيلة العامين التاليين . لكن فرنسا ، رغم ما جاء في بيان الجنرال كاترو حزيران ١٩٤١ من ضمان حق سورية ولبنان في تشكيل جيوش وطنية ، اشترطت عقد عدة معاهدات واتفاقيات تضمن لها وضعاً متميزاً في كلا البلدين، بالمقارنة مع الدول الكبرى الاخرى، مقابل الموافقة على تسليم «الوحدات الخاصة» . وجرى الحديث بالأخص حول معاهدة عسكرية تعطي لفرنسا حق «استخدام عدد من القواعد البحرية والبرية والجوية ، وحق ارسال بعثة عسكرية فرنسية لتنظيم الجيشين السوري واللبناني»، ومعاهدة دبلوماسية وقنصلية تعطي لـ «ممثل فرنسا الدبلوماسي في البلدين حقوقاً متميزة وسط أعضاء السلك الدبلوماسي »، وحق فرنسا في تمثيل سورية ولبنان في البلدان التي لا تملكان فيها ممثليات دبلوماسية ، واتفاقية ثقافية «تحتفظ باللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية في دور التعليم» ، واتفاقية مالية تقوي من ارتباط العملة السورية ـ البنانية بالفرنك الفرنسي ، وتعهد من الحكومتين ، عند دعوة الخبراء الاجانب، باستخدام الخبراء الفرنسيين أكثر من غيرهم ، وضمان حرية نشاط المدارس الفرنسية وشركات التعهد وغيرها من المؤسسات الفرنسية .

بيد أن حكومة كل من سورية ولبنان أكدت اصرارها الشديد على عدم عقد أي اتفاق كان غير متكافىء ، وتوقفت المباحثات من جديد في آذار عام ١٩٤٥ حول تسليم «الوحدات الخاصة» .

وتصاعدت في البلد حملة مطالبة بتشكيل جيش وطني يدخل في عداده حتى «الوحدات الخاصة». وخصصت الحكومة السورية في كانون الثاني ١٩٤٥ من ميزانيتها موارد خاصة لتشكيل الجيش الوطني المذكور، وقامت باجراءات تؤكد فيها اصرارها على احراز الاستقلال الكاملين السياسي والاقتصادي عن فرنسا. وأعلنت اللغة العربية لغة الدولة بدلاً من الفرنسية، وشطبت الفرنسية من برامج المدارس الحكومية، واضطرت فرنسا للتوضيح في مذكرة خاصة بأن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ستكون «مبنية على أساس المساواة، وعدم الاعتراف بحق أي بلد في امتيازات خاصة».

لكن حكومة فرنسا قررت متابعة العمل من أجل تحقيق مطالبها، فقامت بتعزيز حاميتها العسكرية المتواجدة على أراضي البلدين، وفي السادس من أيار ١٩٤٥، وبحجة تبديل الوحدات المعسكرة في لبنان، تم انزال قوات فرنسية في بيروت دون اذن من حكومة لبنان. وجاء في بيان الاحتجاج الصادر عن سورية بهذا الخصوص، أن سورية ترفض تحقيق مطالب فرنسا المقدمة مقابل تسليم الأخيرة لـ «الوحدات الخاصة». لكن، وبغض النظر عن احتجاج الحكومتين وصلت في ١٧ أيار وحدات عسكرية فرنسية جديدة إلى بيروت.

في تلك الظروف، وفي السابع عشر من أيار، تم لقاء المفوض السامي الفرنسي بينيه، العائد من باريس بتعليمات جديدة، مع رئيس سورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء جميل مردم.

أعلن بينيه أن حكومته موافقة على تسليم «الوحدات الخاصة» لسورية ولبنان بعد دراسة مناسبة لامكانية هذا التسليم من وجهة النظر «التكنيكية»، ولكن، بشرط «أن تحصل فرنسا على امتياز في قواعد لبنان البحرية، وفي القواعد الجوية السورية، وكذلك ضمان مصالح فرنسا المادية والروحية في اتفاقية مشتركة». أما الجانب السوري، فقد أوضح أن الشروط المقدمة من قبل فرنسا لا تناسب الحكومة السورية، واقترح على المفوض السامي بينيه تقديم مذكرة خطية إلى وزارة الخارجية اللبنانية يضمنها المسائل التي دار حولها النقاش في اللقاء. غير أن الحكومة الفرنسية وضعت في تلك المذكرة، بتاريخ ١٨ أيار، شرطاً جديداً لتسليم «الوحدات الخاصة»، مؤكدة أن هذه القوات يجب أن تبقى تحت أمرة القيادة الفرنسية العليا «لفترة غير محددة».

أثارت شروط السلطات الفرنسية اندلاع موجة غضب، فقامت مظاهرات

الاحتجـاج في كلا البلدين . وكـان من الـواضـح جداً أن الشروط الموضوعة من موقع القـوة حول تسليم «الـوحـدات الخـاصـة» قد جاءت خرقـاً مفضـوحاً لسيادة سورية ولبنان، ولم يكن بإمكان حكومتي هذين البلدين قبولها.

لذا أعلنت حكـومتـا البلدين في ٢١ حزيـران، في البيـان السـوري ـ اللبنـاني المشترك أنهما تعتبران «انزال القوات الفرنسية خرقاً لسيادتهما، وأن المقترحات المقدمة في المذكرة لا تتطابق مع مبدأ استقلال سورية ولبنان. . لهذه الاسباب، قررت كل من الحكـومـة السـوريـة واللبنـانية عدم الاشتراك في أي مباحثات كانت مع فرنسا، وكل عاقبـة يمكن أن تنجم عن هذا الـوضـع تتحملهـا الحكـومـة الفـرنسية . وقررتا أيضاً «تـوحيـد الجهـود للدفـاع عن استقـلال وسيادة بلديهما» . وطالبت سورية، في جواب الحكومة السورية على مذكرة المفوض السامي بينيه المقدم في ١٨ أيار والمشابه بجوهره لما تقـدم، بجـلاء جميع القوات الاجنبية عن أراضي سورية . ووافق البرلمان السوري في اليوم التالي على قانون حول الدفاع الوطني.

كانت الاحداث التي أعقبت ذلك في سورية عبارة عن بدء حرب استعمارية من قبـل فرنسـا : أطلقت القـوات الفـرنسية في دمشق يوم التاسع عشر من أيار النار على مظـاهـرة عماليـة سلميـة . وحصلت في اليـوم التـالي صدامـات عنيفـة بين الوحدات الفرنسية وسكان حلب وعدد من المدن الأخرى . وتعرضت في السابع والعشرين من أيـار كل من مدينتي حماة وحمص للقصف المـدفعي . أمـا في التـاسع والعشرين من أيار مسـاء، فقـد بدأ القصف المـدفعي والجوي لمدينة دمشق، واستمر يومين كاملين. وقد عللت الحكـومـة الفـرنسيـة هذا التصرف، في بيان الرئيس الفرنسي ديغول بتاريخ ١ حزيران ١٩٤٥، بضرورة صد، ما ادعوه، هجمات على المواقع الفرنسية منذ الثامن من أيـار، خاصـة في حلب وحمص ودمشق، من قبـل «عصـابـات مسلحـة» نظمتهـا الجندرما والبوليس المحليان.

استدعت أحداث سورية ولبنان استنكاراً شديداً لأعمال السلطات الفرنسية، مما جعل الاتحاد السوفييتي يتوجه في ١ حزيران ١٩٤٥ إلى حكومات فرنسا وبريطانيا العظمى والـولايـات المتحدة الامريكية والصين بمذكرة يؤكد فيها على أن الاحداث في سوريـة ولبنـان « لا تتطـابق مع روح القـرارات المتخـذة في دومبارتون ـ أوكس»*.

* ـ كانت قد صيغت في مؤتمر دمبارتون ـ أوكس المنعقد في ٢١ آب إلى ٧ تشرين ١٩٤٤ باشتراك الاتحـاد السـوفياتي والولايات المتحدة الامريكية وانكلترا ـ والصين ـ موضوعات دخلت في دستور هيئة الأمم المتحدة.

وتتنافى مع أهداف مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في سان فرانسيسكو لحفظ السلام وأمن الشعوب، وكذلك مع حقيقة ان الدول الثلاث ـ فرنسا، سورية، لبنان ـ تعتبر أعضاء في هيئة الأمم المتحدة». ودعت الحكومة السوفييتية لاتخاذ اجراءات عاجلة من أجل وقف العمليات الحربية وحل الخلاف بالطرق السلمية. ودعمت لبنان وسورية مجموعة من البلدان العربية، إذ أعلنت حكومة العراق في ٢١ أيار عن مساندتها لها، وكذلك فعلت حكومة مصر في ٢٦ منه، مع دعوة لعقد دورة طارئة لمجلس جامعة الدول العربية، كما صرح أمين جامعة الدول العربية في ٢١ أيار عن استعداد اعضاء الجامعة لمناقشة واتخاذ التدابير اللازمة في حال الضرورة.

وأرسل رئيس الوزراء البريطاني تشرشل في ٣١ أيار كتاباً تحذيرياً إلى ديغول تمت فيه الاشارة إلى أنه قد أعطيت الأوامر للقائد الأعلى للقوات الانكليزية في الشرقين الأدنى والأوسط «للحفاظ على أمن الشرق الأوسط الذي يملك مواصلات حيوية وهامة في الحرب ضد اليابان». وكان تشرشل قد طلب فعلاً من القائد الأعلى للقوات الانكليزية ان يتدخل في الأحداث من أجل وضع حد لاراقة الدماء في البلدين، خوفاً من تعاظم حركة التضامن بين البلدان العربية التي بإمكانها أن تهدد مواقع انكلترا في تلك البلدان التابعة لها ـ العراق، الاردن، فلسطين، وكذلك سعيا منه لاستغلال الوضع القائم بهدف اضعاف تأثير فرنسا في الشرق الأوسط. وطلبت الحكومة الانكليزية من فرنسا وقف العمليات الحربية، وسحب القوات الفرنسية إلى الثكنات «لمنع التصادم بين القوات الانكليزية والفرنسية». واقترح تشرشل بعض الاجراءات لتسوية المسألة بعد وقف العمليات في الشرق الأوسط، واعادة النظام عن طريق مفاوضات ثلاثية في لندن.

وكان موقف الولايات المتحدة الامريكية، من تطورات الاحداث في سورية ولبنان مزدوجاً، فهي ذات مصلحة في منح هذين البلدين استقلالهما من جهة، لأن ذلك سيسهل عملية تغلغل الامريكيين في الشرق الأوسط، ومن جهة اخرى، كانت مضطرة لأخذ مطالب فرنسا وانكلترا بعين الاعتبار، رغم سعيها الدائب لاضعاف مواقعهما. وخير شاهد على تعاظم مصالح الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط إبان تلك الفترة،هو انه كان يعود للأمريكيين حتى قبل الحرب ٢٣,٧٥٪ من اسهم «شركة نفط العراق»، ونصف الامتيازات النفطية في الكويت، وجميع المشاريع النفطية في البحرين والعربية السعودية. وتأكدت تلك الأهمية التي أولتها الامبريالية

الامـريكيـة لمسألـة تقـويـة نفوذها اللاحق في بلدان الشرق الأوسط بعقد اتفاقية عام ١٩٤٤ لبنـاء خطـوط انـابيب النفـط في الجزيرة العربية والتي تصب في البحر الأبيض المتوسـط، بتكـاليف قدرهـا ١٣٠ ـ ١٦٠ مليـون دولار، ثم عقـد هذه الاتفاقية بين المنظمة الحكومية «بترو ليوم ريزيرفيس كاربوريشين» من جهة، والشركات الامريكية الخاصة (بما في ذلك الشركة العاملة في العربية السعودية «ارامكو» والشركة العاملة في الكـويت «غـولف اكسبلوريشـين كامبـاني» ـ من جهـة اخرى، وكـان من المفروض توصيـل خطـين من الخطـوط السبعـة المقـررة إلى طرابلس أو بيروت، ولذلك كثفت الـولايـات المتحـدة مسـاعيها للتدخل في احداث لبنان وسورية، اللتين تحتلان موقعاً استراتيجياً هاماً، وللحصول على مكاسب معينة في النزاع.

وقـد أشـير في تصـريـح القـائم بأعـمال المستشـار الحكـومي للولايات المتحدة الأمـريكيـة جوزيف غريـوفي ٢٩ أيار، إلى أن حكومة الولايات المتحدة حاولت اكثر من مرة، في الأشهر الاخيرة، اقناع فرنسا ولبنان وسورية ببذل الجهود من أجل تحقيق اتفـاق صداقـة حول جميع المسائل «بالتطابق الكامل» مع النظام الاساسي لاستقلال سورية ولبنان، مع مراعاة مصالح فرنسا في هذين البلدين. غير ان الولايات المتحدة طالبت فرنسـا في رسـالـة السفـير الامريكي كيفري دي فولليوفي سورية، بتاريخ ٢٨ أيـار، بشكـل حاسم «لاعادة النظر» في سياستها في لبنان. وكانت رسالة تشرشل إلى الرئيس ديغول في ٣١ أيار متفق عليها بشكل أولي مع حكومة الولايات المتحدة.

لقـد اجـبر نضـال الشعبين السوري واللبناني العنيد، ومساندة الدول العربية لهما، ومـوقف الاتحـاد السـوفييتي والـرأي العـام التقـدمي في العـالم، وكـذلك ضغط منـافسي فرنسـا عليهـا من أجـل الامـبريـاليين الفرنسيين على العمليات الحربية في سوريـة ولبنـان. وكـان قد اقيم خلال ذلـك على أراضي البلدين اشـراف القيـادة العسكرية الانكليزية. حيث كان يوجد تفوق عددي للقوات الانكليزية هنا*، حتى قبـل احـداث أيـار، أمـا الآن فقـد تكـامل هذا التفوق بتعزيز سياسي لتأثير بريطانيا العظمى إذ وقعت تحت نفوذ السلطات العسكرية الانكليزية شبكة الهاتف، وكذلك جهـاز توزيـع المواد الغذائية. وتغلغل الانكليز في جميع المؤسسات السورية اللبنانية،

---

* ـ حسب تصريح ديغول، وصل عدد القوات البريطانية في لبنان وسورية إلى ٦٠ ألف انسان، في الوقت الذي ملكت فيه فرنسا، في هذين البلدين ٥ آلاف عسكري.

وخاصة بعد ترحيل الاشخاص الفرنسيين المدنيين،وأدخلوا البلدين في منطقة النفوذ الاسترليني .

لكن فرنسا قامت بعدة مناورات سياسية من أجل اجبار حكومة انكلترا على تقديم تنازلات لها. هكذا صرح ديغول في مقابلة صحفية بتاريخ ٢ حزيران ١٩٤٥ إذ قال : «ان فرنسا، بنشاطها في سورية ولبنان، تحاول جادة تسوية العلاقات مع هذين البلدين على اساس تلك الشروط المتفق عليها، كما سوت انكلترا الخلافات مع العراق وفلسطين». وأوضح خلال ذلك، ان فرنسا موافقة على اقتراح تشرشل، ٣١ أيار، حول بحث هذه القضية بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية. بيد انه أكد الحاجه على مناقشة كل المسائل المتعلقة بالشرق العربي، لأن النزاع الفرنسي - اللبناني - السوري يعتبر «جزءاً حيوياً لتسوية الوضع في الشرق العربي ككل». تحت هذه الدوافع اقترح ديغول قيام حوار متعدد الجوانب مع الاتحاد السوفييتي وبعض الدول العربية. وكان من الواضح ان هذا الحوار سيهز مواقع بريطانيا العظمى في البلدان العربية الواقعة تحت سيطرتها، إذ ان حكومات هذه البلدان كانت ستطرح حتماً مسألة تحررها من تلك السيطرة. لهذا لم يحض اقتراح ديغول بتأييد حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى .

وقامت فرنسا، بعد ذلك مباشرة، بتقديم اقتراح إلى رئيس المؤتمر المنعقد حينذاك في سان فرانسيسكو- ستيتينوس لتشكيل لجنة من ممثلي بلدان ثلاث ليس لها مصالح في المنطقة من أجل التحقيق في الأحداث. لكن ستيتينيوس رفض الاقتراح موضحاً أن المؤتمر لا يملك الحق بمثل هذا العمل، وانه إلى ذلك الوقت، عندما سيصادق على ميثاق هيئة الأمم المتحدة، يمكن لمثل هذا الطلب ان يقدم بالطرق الدبلوماسية المعروفة. وصرح رئيس الوفد السوري في المؤتمر بأن هذا الاقتراح الفرنسي يتعارض والموقف السلبي السابق تجاه اقتراح مماثل قدمته مجموعة من البلدان العربية .

دعي مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٤ حزيران ١٩٤٥، لعقد دورة استثنائية عاجلة لبحث الوضع في سورية ولبنان، والتي اقرت اعتبار فرنسا دولة معادية وألقت كامل المسؤولية في احداث البلدين على الحكومة الفرنسية، وأكدت ان تواجد القوات الفرنسية هناك يخل باستقلال وسيادة البلدين المعترف بهما، ويؤدي إلى التوتر الدائم في كافة ارجاء العالم العربي، ويعرض للخطر مساعي الحلفاء العسكرية ضد

اليـابـان . ولهـذا بالـذات، أعلن مجلس الجـامعـة العربية تأييده لمطلب سورية ولبنان باجـلاء القـوات الفـرنسية . وأكد، في نفس الوقت، ان ذلك، بالمناسبة، لا يعني ان قوات اجنبية ما تستطيع البقاء على أراضي البلدين المذكورين.

نشـرت حكـومتـا سورية ولبنان في ٢١ حزيران بياناً مشتركاً تعهدتا فيه بانتهاج سياسة موحدة في المستقبل ايضاً، بهدف تحقيق قرارات جامعة الدول العربية. وأكدتا من جديـد اصـرارهما على عدم منـح امتيـازات، أووضـع خاص، لأي من الـدول الكـبر ى الاجنبيـة.لكن حكومة سورية، وهي المصرة على جلاء القوات الفرنسية، لم تعارض في تلك الفترة على بقاء القوات الانكليزية في البلد. . . هكذا صرح رئيس الـوزراء السـوريـة الجديدة سعد الله الجابري في بيان صحفي بتاريخ ٢٥ تشرين أول ١٩٤٥، بأنه على القوات الانكليزية البقاء في سورية لوقت غير مسمى، على نفس الشروط التي تتواجد فيها قوات الحلفاء في أوربا المحررة، وان جلاءها سيكون عندما «تختفي ضرورة بقائها، انطلاقاً من اعتبارات استراتيجية».

يمكن تفســير موقف الحكـومـة السـوريـة آنـذاك، كما جاء في دراسـة ن. أ. أوغـانسيـان، بأن السلطـات العسكـريـة الفرنسية كانت في تلك الفترة عدوة مباشرة لسـوريـة ولبنـان في نضـالهـا من أجـل الاستقلال الوطني، وأثّر تزايد نفوذ انكلترا في سوريــة على اتخـاذ هذا المــوقـف بشكــل مدروس ومـبرمـج، غير ان السـبب الـرئيسي كان، كما سيبـدو، في انـه سادت وسـط الـبرجوازيين الوطنيين العرب فكرة استخـدام التحـالف مع الـدول الغـربية من أجل تطوير اقتصاد بلدانهم القادم. وقد دعـا بشكـل خاص لاقـامـة علاقـات وطيـدة مع انكلترا ممثلوا الاوسـاط البرجوازية الاقطاعية في حلب، والذين أصبحوا فيما بعد نواة حزب الشعب البرجوازي ـ الاقطاعي.

أعلنت حكـومــة فرنسا في ٨ تموز ١٩٤٥ موافقتهـا على تسليم «الـوحـدات الخاصة» لسورية ولبنان خلال ٤٥ يوماً، لكنها لم تذكر في التصريح موقفها تجاه جلاء القوات الفرنسية..

وأصبح معلومـاً حتى نهايـة عام ١٩٤٥، أنـه بنتيجـة المباحثات التي لم يسمح لسورية ولبنان الاشتراك فيها، قد عقدت حكومتا فرنسا وبريطانيا في ١٣ كانون أول ١٩٤٥ ما يسمى بـ «الاتفاق الانكلو ـ فرنسي حول الشرق الأوسط». وقد جاء فيه، أن فرنسا وبريطانيا العظمى موافقتان على سحب قواتهما من أراضي سورية ولبنان،

بيد أنه أكد على أن الجلاء «يجب أن يكون معداً هكذا، حيث يضمن وجود قوى كافية في البلدين لحفظ الامن إلى ذلك الوقت الذي تقرر فيه هيئة الأمم المتحدة مسألة الامن الجماعي في هذه المنطقة . . . وتحتفظ الحكومة الفرنسية، حتى تنفيذ هذه الأمور، بقواتها التي أعيد تجميعها في لبنان».

لقد عنى ذلك عملياً، إذ أخذ بعين الاعتبار أن هيئة الأمم المتحدة كانت آنئذ في مرحلة تكوينها وأنها لم تخطط لقيام أي نظام أمن قريباً في المنطقة المذكورة، أن الدولتين الامبرياليتين قد اتفقتا على الحفاظ على مواقعهما السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في الشرق الأوسط. وقد شهد على ذلك، بشكل خاص، المعاهدة المذكورة في الاتفاق حول تبادل المعلومات الضرورية «من أجل تجنب الخلافات السياسية التي يمكنها الحاق ضرر بمصالحهما»، وكذلك تعهد كل منهما بأن لا تقوم بأي عمل «هدفه عرقلة مصالح ومسؤولية الدولة الأخرى في الشرقين الاوسط والادنى». وبهذا الشكل، أُجلت مسألة سحب القوات الاجنبية من أراضي البلدين إلى أجل غير مسمى. وتم سحب القوات الفرنسية من سورية الى لبنان فقط.

وقد قوبل نبأ الاتفاقية (المعقودة من وراء ظهر سورية ولبنان) باحتجاج شديد في جميع بلدان المشرق العربي. وجرى في دمشق يوم الثالث والعشرين من كانون أول اضراب عام، وقامت في ٢٩ كانون أول مظاهرات طلابية غفيرة.

وتقدمت حكومة وبرلمان سورية في ١٩٤٥/١٢/٣١ باحتجاج ضد الاتفاق الانكلو- فرنسي كشيء لا يتماشى واستقلال بلديهما. وطلب البرلمان من الحكومة، زيادة على ذلك، أن تتوجه فوراً الى الامم المتحدة، وأن تطلب عقد احتجاج لمجلس جامعة الدول العربية، وأن تتخذ كافة الاجراءات الضرورية للأمن.

وطرحت من قبل سورية ولبنان مسألة اجلاء القوات الاجنبية على مجلس الأمن في الامم المتحدة. وجاء في الشكوى المقدمة في ٤ شباط ١٩٤٦ أن سورية ولبنان كدولتين مستقلتين، ذاتي سيادة، وعضوان في هيئة الأمم المتحدة، توقعتا، أنه، بعد انهاء العمليات الحربية ضد المانيا واليابان سيتم جلاء قوات الحلفاء عن أراضيهما. لكن الاتفاق الانكلو- فرنسي (١٣ كانون الاول) ربط مسألة جلاء القوات بشروط تتنافى وروح ونص نظام الامم المتحدة الاساسي. «وطلبت الدولتان من مجلس الامن اتخاذ قرار يعالج الجلاء الكامل، وبآن واحد، لجميع القوات الاجنبية من أراضي سورية ولبنان».

استمرت مناقشة شكوى سورية ولبنان في مجلس الأمن من ١٤ الى ١٦ شباط ١٩٤٦ . ونـال موقف الحكـومتـين دعـماً قويـاً من قبل وفود الاتحاد السوفيتي، بولونيا، مصـر، والمكسيـك. عنـد ذلـك وجـه الممثـل السوفيتي في مجلس الأمن اتهاماً واضحاً وصريحاً لانكلترا وفرنسا في خرقهما لقواعد الحقوق الدولية.

وجـرى تقـديم عدة مقـترحـات في ختام المناقشات : اقترح ممثل هولندا اجراء مفـاوضـات بين الاطـراف الأربعـة للبدء في أسرع وقت ممكن بالمفاوضات «من أجل تحديد الوثائق المتعلقة بسحب القوات، بما في ذلك تاريخ انهائه، وكذلك، ترك الأمر ضمن جدول أعمال مجلس الامن». وكان هناك اقتراح مكسيكي قريب بجوهره من المصري.

غير أن مجلس الأمن لم يستطـع اتخـاذ أي قرار. فالاقـتراح الأمريكي، المشابه للهـولنـدي، لم يؤخـذ به، رغـم حصـوله على غالبية الأصوات، وذلك، لأن الاتحاد السوفيتي، الذي يملك حق العضوية الدائمة في مجلس الأمن في هيئة الامم المتحدة، قد صوت ضده مستخدماً حق «الفيتو».

الا أن عرض المسألة على مجلس الأمن قد أجبر حكومتي فرنسا وانكلترا على الاعتراف بضرورة سحب قواتها. وقد سحبت (حسب الاتفاق الانكلو ـ فرنسي ـ في آذار ١٩٤١)، جميـع القـوات الاجنبيـة حتى ١٧ نيسـان ١٩٤٦، وأصبح منذ ذلك الـوقت ١٧ نيسـان عيـداً وطنياً لسورية. وكانت تلك القوات قد رحلت فيها بعد، في كانون اول ١٩٤٦، عن أراضي لبنان. وكان لموقف الاتحاد السوفيتي آنذاك دور كبير في إحـراز هذا النصـر. فلا يمكن «لأي وطني وتقـدمي أن ينسى ما جرى في مجلس الامن، حيث أكـد الاتحـاد السوفيتي تمسكه بالمبادىء اللينينية، والاممية البروليتارية، ودافـع عن حق الشعـوب في حريتهـا واستقـلالهـا. لقد أصر المندوب السوفيتي حينها بشدة على جلاء القوات الأجنبية الكامل واللا مشروط من أراضي سورية، في نفس الوقت الذي أظهر فيه بعض ممثلي البرجوازية الوطنية السورية ليونتهم، وكانوا يميلون لقبول بعض شروط المستعمرين الفرنسيين والانكليز المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية».

*

نشاط الحكومات البرجوازية ـ الاقطاعية
(١٩٤٦ ـ ١٩٤٩)

كان من الضروري اتخاذ بعض الاجراءات بعد انتزاع الاستقلال السياسي، بهدف تعزيزه اللاحق، ومن الضرورات الملحة حل جملة من المسائل الديمقراطية العامة التي يمكنها أن تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وديموقراطية الحياة الاجتماعية والسياسية.

بيد أن البرجوازيين الوطنيين القائمين على السلطة من سياسي المدرسة القديمة أمثال شكري القوتلي وجميل مردم وغيرهما من المتعاونين مع طبقة الاقطاعيين وملاك الاراضي، التي لها تمثيل واسع في البرلمان، اتكلوا على «المساعدات» الاجنبية أكثر من العمل لبناء اقتصاد مستقل.

وكانت انتخابات البرلمان الجديد، اذ انتهت فترة القديم في حزيران ١٩٤٧، واحدة من أولى الخطوات التي قامت بها الحكومة الجديدة بعد جلاء القوات الاجنبية. وتمت بهدف وضع نظام ديمقراطي للانتخابات، اضافة لمشروع قانون الانتخابات كي تستعيض عن نظام المرحلتين بانتخاب مباشر، واضافة إلى ذلك تم تخفيض سنة عن السن القانونية التي تخول أصحابها حق الاشتراك في الانتخابات (٢٠ عاماً بدلاً من ٢١ سنة)، وحددت نسبة المرشحين عن الدوائر (مرشح واحد لكل ٦ آلاف ناخب، أولكل تجمع حزبي يزيد على ٣ آلاف عضو). أما نظام التمثيل في البرلمان فبقي كما كان من قبل.

انهار ابان تلك الحملة الانتخابية حزب التكتل الوطني الحاكم في البلد، بشكل فعلي، وشكل السياسيون الخارجون عليه تجمعات وكتل جديدة، لكن أكثريتهم فضلوا اعتبار أنفسهم «مستقلين» غير منتمين لأي حزب،ودخلت في بداية نيسان ١٩٤٧ مجموعة من زعماء التكتل الوطني البارزين أمثال عبد الرحمن الكيالي، ميخائيل اليان، خالد العظم، جميل مردم ـ وصبري العسلي ـ في الجمهوري العربي الذي أسسه نبيه العظمة وترأسه سعد الله الجابري. وأصبح هذا الحزب أساساً للحزب الوطني فيما بعد. وقد شمل برنامجه الانتخابي مطلباً باجراء انتخابات مباشرة والحفاظ على نظام التمثيل. وكانت أهداف ومبادىء هذا الحزب هي نفسها عند حزب

التكتل الوطني الحاكم. أما زعماء التكتل الوطني الآخرون، مثل منير العجلاني، علي بوظو، زكي الكاتب، حسن الحكيم، رشدي الكيخيا، فقد تجمعوا حول الحزب الليبرالي الذي شُكل على أساسه حزب الشعب، بعد عدة سنوات. ودعا هذا الحزب في برنامجه الانتخابي الى «احترام الدستور»، والمساواة والعدالة الاجتماعية، واستقلال جميع البلدان العربية، وتخليص البلد من «الاستعمار الاقتصادي».

وألف هذا الحزب، الذي كان في طور التكوين في حينها، مع حزب الشعب كتلة انتخابية وضعت في برنامجها مطلباً باصلاح نظام الانتخابات، والقيام بعدة خطوات اقتصادية كبناء الطرق ومحطات ضخ المياه وغيرها. وقدمت الكتلة الدينية (تحولت فيما بعد الى تنظيم «الاخوان المسلمين») بعض المرشحين.

برز أثناء المعركة الانتخابية تقلب في المواقع السياسية لدى غالبية زعماء المجموعات السياسية المتصارعة التي سعت من أجل الحصول على مقاعد في البرلمان، وهنا برز الضعف في تنظيم الاحزاب حديثة التكوين وفقدان البرامج الواضحة والمحددة لديها... وقد زاد مبدأ التمثيل الالزامي في البرلمان عن كل محافظة ومدينة من حدة الصراع بين الاحزاب.

أدت انتخابات ٢٢ نيسان ١٩٤٧ الى فشل زعماء حزب التكتل الوطني الحاكم، وانتصار المعارضة، التي حصلت على /٥٣/ مقعداً. وكانت غالبية المقاعد (أكثر من ٥٠٪) من نصيب «المستقلين».

لقد ترك طابع المعركة الانتخابية وحالة التشتت الفكري والتنظيمي وسط التجمعات السياسية في سورية، في تلك المرحلة، بصماته على نشاط البرلمان الجديد، وكذلك على نشاط الحكومات المتعاقبة خلال السنوات التي تلت. هكذا بدأت أزمة سياسية خلال انعقادالدورة الاولى للبرلمان (ايلول ١٩٤٧)، كان سببها عدم رغبة الحزب الوطني وحزب الشعب الاشتراك في وزارة واحدة، اذ فضل الأول البقاء في جناح المعارضة، أما الثاني فطالب بضم ممثلي مجموعتين سياسيتين قد توحدتا لتوهما داخل الحزب الوطني ـ المجموعة «الليبرالية» والمجموعة «الشعبية» الى الحكومة. لكن زعيم الحزب الوطني جميل مردم استطاع الاتفاق مع المجموعة «الشعبية» وشكل حكومة ضمت كلا المجموعتين. وأصبح جميل مردم رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، أما منصب وزير الدفاع فقد حصل عليه أحمد الشرباتي،الذي خاض الانتخابات كمستقل، ثم أصبح عضواً في الحزب الوطني بعد ذلك.

كان على الحكومة أن تناقش تعديلات الدستور التي قدمتها مجموعة من أعضاء البرلمان، مهمتها اعادة انتخاب الرئيس شكري القوتلي لفترة جديدة، وتثبيت تجربة انتخاب الرئيس من قبل البرلمان. ولقد انتقد حزب البعث هذه التعديلات بشدة. فردت الحكومة على ذلك بمصادرة جريدة «البعث» ومنع نشاط الحزب.

. لكن أكثرية اعضاء البرلمان وافقت في نهاية المطاف على تعديل الدستور، وأعيد في ١٨ نيسان ١٩٤٨ انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية.

كانت العلاقات المالية بين سورية ولبنان من جهة، والدولة العظمى ـ المنتدبة سابقاً، من جهة ثانية، احدى أهم المسائل التي لم تلق حلاً بعد الغاء نظام الانتداب وجلاء القوات الاجنبية عن البلاد. وكانت المفاوضات حول تسوية هذه المشكلة قد بدأت في باريس ١ تشرين اول ١٩٤٧.

اقترحت فرنسا تحويل ثلث موجودات بنك سورية ولبنان، الذي يشرف على اصدار الاوراق النقدية السورية ـ اللبنانية عن طريق تصدير البضائع، والعملة الصعبة جزئياً، الى سورية ولبنان، وكذلك ضمان سعر عملتيهما من الخسارة (في حال تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي) خلال عشر سنوات، وطالبت في نفس الوقت، بتحويل الممتلكات الفرنسية الواقعة في البلدين الى فرنسا. غير أن الحكومة السورية أعربت في ٣١ كانون الثاني ١٨٤٨ عن عدم موافقتها على جميع الشروط المقدمة، وأعلنت سعر العملة السورية بشكل مستقل عن فرنسا.

أصبح اقرار البرلمان السوري أول قانون عمل ساري المفعول في البلاد، عام ١٩٤٦، واعتبر أهم الخطوات التقدمية، اذ كانت جميع قوانين العمل السابقة قد وضعتها سلطات الانتداب الفرنسي، واهتمت بالدفاع «المعروف» عن حقوق العمال والمستخدمين في مؤسسات رأس المال الاجنبي، ومراكز ادارة الانتداب، أوفي الخدمة لدى بعض الوحدات المساعدة لجيوش الحلفاء اثناء الحرب العالمية الثانية. بينما سوّى التشريع الجديد حقوق عمال جميع المؤسسات الصناعية السورية، وقضى بوجوب عقد اتفاقات ثنائية، أو جماعية، بين العامل وصاحب العمل عند الالتحاق بالعمل، واقتصار يوم العمل على ثماني ساعات للبالغين، وست ساعات للقاصرين، ومنع تشغيل الاطفال في الاعمال الصعبة والليلية،وكذلك بالنسبة للقاصرين والنساء، ومنع استئجار العمال لأجل غير مسمى، وأقر حق عمال المؤسسات الصناعية في ١٥ يوم راحة مدفوعة كل عام، وحق النساء العاملات بـ/ ٥٠ / يوم مدفوع اثناء الحمل،

وكذلك التعويض بسبب حوادث الاصابة في العمل والامراض المهنية.

وقد تضمن قانون العمل حق العمال والمستخدمين في انشاء نقابات واتحاذات خاصة بهم، وكذلك حقهم في الاضراب (رغم أن هذا الحق الاخير قد قيد بشروط). ومع ذلك لم يسمح للنقابات واعضائها الاشتراك في النشاط السياسي، بما في ذلك الاجتماعات والمظاهرات ذات الطابع الاحتجاجي.

وعلى الرغم من أن غالبية مواد قانون العمل الجديد لم تطبق في الحياة فيما بعد، فان الموافقة عليه كانت نتيجة لنهوض الحركة العمالية والديمقراطية العامة في البلد في السنوات الاولى بعد الحرب.

طالبت الأوساط التقدمية أكثر من مرة، بتحسين مستوى حياة جماهير الشغيلة، واجراء اصلاحات اقتصادية ـ اجتماعية مناسبة، بما في ذلك الاصلاح الزراعي، وايجاد نظام ديمقراطي في الانتخابات، ومنح الحريات الديمقراطية الضرورية، بما فيها حرية الصحافة والاحزاب والنقابات، الا أن الاوساط الحاكمة في سورية أخذت تضيق بكل الوسائل على الحريات الديمقراطية خوفاً من توسيع وتعميق فعالية الحركة الديمقراطية في البلاد. فمنعت الحكومة في عام ١٩٤٧ نشاط الحزب الشيوعي السوري، وأغلقت صحافته، وطلبت قيادة الحزب الى المحكمة. وبدأت في أيار ١٩٤٨ اعتقالات جماعية بين البعثيين والشيوعيين وغيرهم من الشخصيات السياسية والاجتماعية.

أولت الحكومة السورية مسائل السياسة الخارجية أهمية أكبر بكثير من المسائل الاقتصادية والاجتماعية نظراً للحالة السياسية القائمة في الشرق الاوسط حينذاك، إذ كانت سنوات ما بعد الحرب بالنسبة لسورية، وكذلك لكل العالم العربي، مليئة بالنضال ضد تقسيم فلسطين المزمع تنفيذه وبالسعي لتشكيل جبهة موحدة لمقاومة تلك المخططات. وكان قد عقد في حزيران ١٩٤٦، في مدينة بلودان السورية، اجتماع خاص لمجلس جامعة الدول العربية اتخذ فيه قرار باعادة النظر في جميع علاقات الدول العربية الاقتصادية والثقافية مع انكلترا والولايات المتحدة في حال اقدام الدولتان العظميان على دعم اقتراح اللجنة الانكلو ـ امريكية وكذلك طرح المسألة أمام مجلس الامن. ورفضت الدول العربية في كانون أول ١٩٤٧، عبر مجلس جامعة الدول العربية، قرار الامم المتحدة حول تقسيم فلسطين. وأصدرت حكومة سورية قانوناً يقضي بالخدمة الالزامية العامة، وذلك مباشرة بعد قرار الامم المتحدة،

ورفعت الضرائب، وخصصت ٢ مليون ليرة سورية للميزانية الحربية، ودخلت سورية في نهاية شباط ١٩٤٨ في الاتحاد السياسي والعسكري لجامعة الدول العربية، الذي كان هدفه توحيد البلاد العربية في المعركة للدفاع عن حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

في ليلة الخامس عشر من ايار، وبعد اعلان قيام دولة اسرائيل، دخلت الجيوش العربية، بما فيها الجيش السوري، الى أراضي فلسطين. لكن مساعدات الدول الغربية الكثيرة والغزيرة لاسرائيل من جهة، وعدم استعداد القوات العربية للقيام بعمليات حربية، وكذلك فساد قياداتها السياسية والعسكرية، من جانب آخر، أدت الى هزيمة الجيوش العربية.

كان الرأي العام في سورية، قد وجه نقداً شديداً للقيادة العربية، وللمجلس الاعلى قبل القيام بعمليات عسكرية،ووجهت القوى الوطنية التقدمية نقداً لاذعاً لغياب مخططات واقعية في التحرك العسكري والسياسي من شأنها الدفاع عن فلسطين وشعبها العربي الفلسطيني.

في بداية ١٩٤٩ عقدت اتفاقيات هدنة بين الدول المتحاربة بما في ذلك اتفاق ينصّ، بشكل خاص، على اقامة مناطق مجردة من السلاح، بين الدول العربية واسرائيل.

لقد أثرت الهزيمة تأثيراً عميقاً على التطور اللاحق لحركة التحرر الوطني العربية. وشملت معظم البلدان العربية موجة سخط وخيبة أمل من سياسة حكومات تلك البلدان، وتصاعد الاستياء من الوضع الاقتصادي الصعب، الناتج عن النفقات العسكرية الباهظة. أما في سورية فقد عم عدم الرضى صفوف الجيش، حيث كان المشتركون في معارك فلسطين من صفوف طلبة المدرسة العسكرية في حمص، أي، وكما أوضحنا سابقاً، كانوا بغالبيتهم العظمى منحدرين من فئات متوسطة وفقيرة،وتحمل الشعب الاعباء الاساسية المرتبطة بالنفقات الحربية. ووصل الاستياء الجماهيري من الازمة الاقتصادية التي اجتاحت سورية حتى نهاية العمليات العسكرية في فلسطين ذروته، اذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية الى ٥٠٠٪ بالمقارنة مع ما قبل الحرب.

لقد كان بقاء الدول العربية في حالة تشتت بعد الحرب العالمية الثانية يشكل حافزاً لتنشيط سياسة التضامن العربي في نشاط الحكومة السورية الخارجي.

وجـاء ضعف الجـامعـة العـربيـة في القيـام بدور منظمـة عربية فعّالة في مسألة الـدفـاع عن حقـوق شعب فلسطـين بمثـابـة السبب المبـاشر لاعادة الدعوة لتشكيل اتحـادات قوميـة بين البلدان العـربية، وكذلك توحيد الدول العربية في دولة موحدة. وأخـذت الاوسـاط الـبرجوازية ـ الاقطاعية في سورية (التي تملك علاقات وطيدة مع الاحتكـارات الاجنبيـة، ولهـا مصلحـة في تعميق هذه العـلاقـات وتـوسيع أسواقها) تطـالب بالـوحـدة مع العراق والاردن الواقعين تحت النفوذ الانكليزي. وبهذا الصدد اشـار البـاحث السـوفيتي ف. ب. روميـا نتسـوف الى أن هذين البلدين (العـراق والاردن) اعتـبرا، حتى عام ١٩٤٩، سوقـين أسـاسيـين لتصـريف بضائع الصناعة السـوريـة، خاصـة صنـاعة الاقمشة، فوصلت الصادرات السورية عام ١٩٤٨ الى العراق والاردن (في اعوام ١٩٣٧ـ١٩٣٨ شكلت الصادرات ٦, ٣٪ تقريباً) الى ٩, ٤٠٪ من مجمـوع صادرات سوريــة، أو٨ر٢١٪ من مجمـوع مستـوردات هذين الـبلدين. هذا في الـوقت الـذي احتلت فيـه انكلترا، التي خططت ودعمت هذه المخططـات، مركـز الصـدارة في عمليـة الاستـيراد السـوري ـ ٦, ١٩٪ من مجمـوع مستـوردات سوريـة، وبلغت حصـة الـولايات المتحدة ٩, ١٨٪، وفرنسا ٦, ١١٪. وطـالب حزب الشعب، بشكـل أسـاسي، بتحقيق مصـالـح الاوسـاط البرجوازية ـ الاقطـاعيـة تلك، والتي كان لها أيضـاً العديد من الانصار داخل الحزب الوطني الذي ضم عدداً كبـيراً من ممثـلي الـبرجـوازيـة الصنـاعيـة الكبيرة، ذات المصلحة أيضاً في تصريف منتجاتها الى أسواق العراق والاردن.

الا أن قسـماً هامـاً من الـبرجـوازيـة الـوطنيـة، غير الراغبة في اضاعة مواقعها السيـاسيـة والاقتصـاديـة التي حصلت عليهـا بعـد انتـزاع الاستقلال، وقد طالب، بالتعـاون مع الاوسـاط الـوطنية والديمقراطية الواسعة في سورية، بعدم عقد الصفقة الـوحـدويـة مع الانظمـة الملكية في العراق والاردن، لأن الوحدة مع هاتين الدولتين، المـرتبطتـين بمعـاهـدات مع انكلترا، كانت تعني، في الـواقـع، القضاء على النظام الجمهوري في سورية، واعادة السيطرة الامبريالية من جديد. وقد تمسك بهذا الموقف حزب البعث والحزب الشيوعي والحزب الوطني، وبعض الاوساط الوطنية في صفوف البرجوازية وبعض المستقلين.

وعلى الرغم من كافة المحاولات، وقفت الحكومات السورية الاولى، في فترة ما بعد الحرب، مدعومة من أوساط المجتمع العريضة، ضد جميع مشاريع الوحدة مع

الانظمة العميلة، فأدانت الحكومة السورية في تشرين الثاني ١٩٤٦ رسمياً مساعي الاوساط الحاكمة في الاردن وعلى رأسها الملك عبد الله لتحقيق مشروع «سورية الكبرى». ووافقت جامعة الدول العربية على الموقف السوري، واتخذت في اجتماعها الخاص في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦، قراراً يقضي بمنع أي دولة عربية داخلة في جامعة الدول العربية من المساس بسيادة واستقلال دولة عربية أخرى في الجامعة.

وهكذا، وقبل عام ١٩٤٧ تكون معسكران متضادان داخل جامعة الدول العربية: أردني-عراقي، ومصري-سعودي، فقاوم الرئيس شكري القوتلي هذه الانقسامات، معبراً عن موقف الحزب الوطني الذي يمثله، والمرتبط شخصياً بمصالح تجارية موحدة بزعامة عبد الله. عندئذ، قدم رئيس وزراء العراق نوري السعيد، وبالاعتماد على مساندة ممثلي حزب الشعب في البرلمان، اقتراحاً إلى شكري القوتلي لبدء محادثات سرية حول الوحدة مع العراق، كمرحلة اولى. وسعى نوري السعيد في نفس الوقت، لتعزيز مواقع العراق داخل الجامعة محاولاً ضعضعة مواقع مصر التي لعبت فيها دوراً قيادياً.

أيدت حكومة انكلترا مخططات نوري السعيد بحماس، لكن شكري القوتلي رفض اقتراح العراق، معتمداً في ذلك على دعم مصر والعربية السعودية. وحذرت فرنسا ومصر (الخائفتان من ارتباط نوري السعيد بالانكليز) شكري القوتلي من مثل هذا الاتحاد.

لكن حزب الشعب سلم بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٠ مشروع توحيد الدول العربية «التي يهددها الخطر الصهيوني» الى شكري القوتلي. وكان الرئيس القوتلي مضطراً للموافقة على مشروع تشكيل اتحاد فيدرالي يضم العراق وشرقي الاردن وسورية ولبنان والقسم العربي من فلسطين تحت سلطة ملك العراق القاصر فيصل الثاني، وذلك خوفاً من تأزم الموقف السياسي في البلد.

أدى تزايد السخط الناجم عن الهزيمة في حرب فلسطين وعن الدور السلبي الذي لعبته الحكومة فيها الى تعديل وزاري بعد استقالة وزير الدفاع أحمد الشرباتي في ٢٤ أيار ١٩٤٨، ثم الى استقالة الوزارة ككل في ٢١ آب ١٩٤٨. وواجهت الحكومة الجديدة برئاسة جميل مردم موجة من الاستنكار أيضاً، ولهذا قامت الحكومة بعدة اجراءات تعسفية منها اعتقال زعيم حزب البعث آنذاك بتهمة توزيع منشورات

تدعـو لحل الـبرلمـان وتنتقـد نشاط الحكومة . وغرقت دورة البرلمان المنعقدة في تشرين الاول ١٩٤٨ في مناقشات حامية الوطيس ، ولم تتوصل الى أي خطوة واقعية لتحسين الاوضـاع السيـاسيـة والاقتصادية في البلد . ورفض النواب ـ اعضاء حزب الشعب ـ وبعض «المستقلين» الاشتراك في أعمال البرلمان . حتى أن بعض نواب الحزب الوطني استنكـروا سيـاسـة توقيـع الاتفـاقيـات مع الـدول الاجنبيـة الكـبرى التي تنتهجهـا الحكومة ، وطالبوا بالغاء الاتهامات الموجهة ضد زعيم حزب البعث .

بيد أن الحزب الوطني الحاكم قام بالعديد من المحاولات السريعة لايجاد مخرج من الـوضـع الاقتصـادي الثقيـل ، ومنها اتخاذ قرار بالابتعاد عن «سياسة العزلة وعقد اتفـاقيـات مع الـدول الاجنبيـة» . وكـانـت الحكـومـة قد أعـدت على أعتاب حرب فلسطـين مشـروع اتفاقية مع شركات النفط «تابلاين» و«نفط العراق» من أجل تمديد أنـابيب النفـط عبر الأراضي السـوريـة ، وكـذلـك مشـروع اتفاقية قروض مالية مع فرنسـا . وحـاول زعـماء الحزب الوطني ، بهذا الشكل ، عدم اعطاء الأفضلية لأي كان من الدول الغربية على غيرها . لكن حكومتهم لم تجرؤ أمام المظاهرات والاضرابات المتـواصلة المعـاديـة للامـبريـالية على تقديم مسألة عقد هذه الاتفاقيات الى البرلمان لبحثهـا . وأظهـرت الاوسـاط الـبرجـوازيـة ـ الاقطـاعيـة ، المطالبة بتعزيز العلاقات الاقتصـاديـة والسياسية مع انكلترا ، والساعية لاحباط مساعي تقوية مواقع الولايات المتحدة وفرنسا في البلد ، مقاومة شديدة لهذه الاتفاقيات .

وقدم ممثلو الحزب الوطني الذين بقوا في حكومة جميل مردم استقالتهم في تشرين أول ١٩٤٨ ، وانتقلت جماعتهم في الـبرلمـان الى صفـوف المعـارضة . وتكون في البلد وضـع سيـاسـي متقلقـل جداً ، حيث اعتمـدت الحكومة على مجموعة غير كبيرة من أنصارها فقط . وشن حزب الشعب وغيره من القوى حملة قوية ضد الحكومة متهمين الـوزراء بهزيمـة الجيش السـوري في حرب فلسطـين ، وبسـوء استعمال السلطة ، كما طلبت هذه القوى بتسريع التقارب مع العراق والاردن بحجة الخطر من جانب اسرائيل .

وبغض النظـر عن المـوقف النـاشيء في البلد ، غير المـلائم لتـوقيع الاتفاقيات السـوريـة ـ الامريكية والسورية ـ الفرنسية ـ قررت حكومة جميل مردم القيام بمحاولة لتمريرها في البرلمان ، لكن الجماهير ردت على ذلك بمظاهرة كبرى في دمشق طالبت بالامتنـاع القـاطـع عن عقـد أيـة اتفـاقيـة كانت مع الـدول الامبريالية ، وبالتحقيق

العـاجـل في أسبـاب هزيمـة حرب فلسطين، وحل البرلمان، وتخفيض الاسعار على الخبـز وغـيره من المـود وبـدلاً من ان تنصـاع الحكومة لمطالب الجماهير، أنزلت قوات عسكرية لقمع المتظاهرين. لكن جميل مردم، وأمام الضغط المتزايد، كان مضطراً في ١ كانـون أول الى تقـديم استقـالتـه ومغـادرة البـلاد. بينما فرض قائد الجيش حسني الـزعيم في ٣ كانـون أول حكـماً عرفيـاً في البلاد، وأغلق المدارس، وأقام الرقابة على الصحافة، وأمر قيادة الجيش بقمع أي تحرك كان.

كلف زعيم «المستقلين» خالـد العظم من قبـل الحـزبـين الـوطني والجمهوري بتشكيـل الـوزارة، وذلـك بعد أزمة وزارية طويلة. فركزت الحكومة الجديدة جهودها على حل مجموعة من المسائل الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص، على حل مشكلة تغطيـة الليرة السـوريـة، وتقليص العجـز في الميزان التجاري، وايجاد مصادر للدخل النقدي، وذلك في محاولة منها لاخراج البلد من الوضع الاقتصادي المتدهور.

في ٧ شبـاط مددت الاتفـاقيـة النقـديـة مع فرنسـا، وفي الثـاني عشـر منه، تم التوصل الى اتفاق مع جورج مينهول الصناعي النفطي الامريكي المستقل (من اصل سوري) حول تشكيـل شركـة نفـط وغـاز سوريـة ـ امريكية تملك امتيازاً على نصف الاراضي السـوريـة. أما في ١٦ شباط فقد وقعت اتفاقية مع شركة «تابلاين» لتمديد أنابيب النفط عبر الاراضي السورية الى موانيء البحر الابيض المتوسط. وفسر خالد العظم سيـاسـة التقـارب هذه مع الـدول الغـربيـة تلك، بضـرورة التـوجه الى أحد المعسكرين، اللذين ينقسم اليهما العالم المعاصر.

وقـام خالـد العظم في آذار ١٩٤٩ بمحـاولـة لمصادقة البرلمان على الاتفاقيات المعقـودة آمـلاً بدعم غالبيـة أعضـاء وزارتـه، وكذلك أنصاره في البرلمان. ومن جديد وقف حزب الشعب وبعض الاحـزاب الأخـرى ضده، انطلاقاً من قطع الطريق أمام تغلغـل الاحتكـارات الامـبر يـاليـة الامريكية في سورية، ووقف حزب البعث والحزب الشيـوعي ضد توسيـع مواقـع أي من الاحتكـارات الاجنبية في البلد. وعمت البلاد مظـاهـرات عاصفـة معـادية للامبر يالية. ومن جديد خرجَت القوات العسكرية ضد المتظـاهـرين واعتقل وألقي في السجن بالعديد من الشيوعيين والبعثيين والشخصيات السيـاسيـة التقـدمية الاخرى. لكن الحكومة لم تستطع أمام هذه المظاهرات، والتي استمرت طيلة شهرين، التصديق على الاتفاقيات المذكورة.

ولم تـحقق حكـومـة خالـد العظم الاستقـرار السيـاسي الضـروري للبلد.

فانتشرت الاقاويل والفضائح حول السرقات والرشاوي في الاوساط الحكومية، خاصة، بعد الكشف عن مجموعة مساوىء لاستغلال السلطة في وزارة الحربية. فاعتبرت قيادة الجيش أن التحقيقات التي بدأتها الوزارة كانت بمثابة محاولة لاتهام الجيش في هزيمة فلسطين. ومما زاد من استياء الجيش ايضاً أن حكومة خالد العظم، أثناء مناقشة الميزانية، اقترحت تخفيض رواتب الضباط، وتسريح عدة آلاف من الضباط والجنود، ووقف الترفيعات الى المناصب الجديدة بحجة سياسة تخفيض النفقات الاجتماعية التي انتهجتها.

ومن جانب آخر، تصاعد عدم الرضى في الاوساط السياسية المدنية من الاتجاه الواضح والهادف لتقوية نفوذ الجيش في حياة البلد السياسية. ولذلك، رفضت الحكومة طلباً مقدماً من الجيش لوضع كل قوى الامن* تحت اشرافه. وفي نفس الوقت، لم تجرؤ الحكومة على طرح مطالب الاوساط السياسية المدنية للمناقشة في البرلمان حول ضرورة الغاء الوضع العرفي المفروض من قبل الجيش، خوفاً من تأزيم الموقف أكثر.

وتعاظمت موجة الاستياء بعد اعلان حكومة العظم في أواسط آذار من عام ١٩٤٩ موافقتها على بدء المفاوضات حول الهدنة مع اسرائيل، حيث أرسل وفد خاص الى جزيرة رودس لصياغة اتفاقية مناسبة. وسبب هذا الاعلان، بالاضافة الى قرار سحب القوات السورية من فلسطين، تأزياً جديداً للموقف السياسي في البلد.

وهكذا كان نشاط حكومات سورية حتى عام ١٩٤٨ نشاطاً فاشلاً تقريباً في جميع المسائل الجذرية للبناء الوطني والحكومي. ولم يستطع البلد الخروج من الازمة الاقتصادية التي يعاني منها. هذا بالاضافة الى فشل الدول العربية بما فيها سورية في حرب فلسطين ولم تستطع الحكومة تحقيق الاستقلال الكامل لأسعار عملتها عن فرنسا، وكذلك تحرير الودائع المجمدة في البنوك الفرنسية. وأكثر من ذلك، أنها وقفت، من جديد على طريق خضوع سورية للاحتكارات الاجنبية والمخططات الامبريالية في التقارب مع الانظمة الرجعية في العراق والاردن.

---

* ـ المقصود هنا الشرطة وقوات الأمن الواقعتين تحت أمرة وزارة الداخلية اذ أن تسليمها للجيش كان سيضمن لقيادته الاشراف على كل الحياة السياسية في البلد، لأن مهمة الشرطة وقوات الامن كانت الحفاظ على النظام ورقابة الانتخابات والصحف ومحطات الراديو.

الفصل الثاني

نضال الشعب السوري ضد أنظمة الديكتاتوريات العسكرية

(١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)

انقلاب حسني الزعيم العسكري
(٣٠ آذار ١٩٤٩)

اظهرت الهزيمة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، بشكل واضح عدم قدرة التكتل البرجوازي ـ الاقطاعي الحاكم على تحقيق مهام التطور الاقتصادي والاجتماعي، التي كانت أمام البلد بعد الاستقلال. وكشفت عن ضرورة اعادة بناء الجهاز الحكومي الرجعي، خاصة داخل الجيش، الذي أدرك ضباطه بوضوح خلال العمليات الحربية النتائج الوخيمة لضعف الاوساط البرجوازية ـ الاقطاعية المسيطرة في البلد، وفسادها. وجاءت بالنتيجة، وبعد سنوات ثلاث من الاستقرار النسبي في سورية مرحلة انقلابات عسكرية متوالية لعبت في تنظيمها هذه المجموعة المرتبطة بالفئات البرجوازية ـ الاقطاعية من قيادة الجيش دوراً كبيراً وحاولت الدول الغربية بكل جهدها استخدام الصراع السياسي الداخلي في سورية، والذي تعمق بعد مأساة فلسطين، لمصالحها الآنية والاستراتيجية.

واشتد الاستياء داخل الجيش بسبب عدة أعمال مست بها الحكومة مصالح قيادته مباشرة، وعلى الأخص، ما سبق ذكره عندما حاولت الحكومة ايجاد وسائل من شأنها اصلاح الوضع النقدي في البلد، فخفضت الرواتب في الجيش واتهمت مجموعة من الضباط بالفساد. زد على ذلك، أن الحكومة بدأت التحقيق تحت ضغط الرأي العام في أسباب الفشل العسكري في فلسطين، وأخذت تتهم علناً قيادة الجيش، التي، بدورها، اعتبرت الفشل نتيجة مباشرة لضعف الحكومة وغرقها في الفساد وغيره. ولم يعر رئيس الجمهورية لاحتجاج قيادة الجيش الذي تضمن هذه الاتهامات أي اهتمام. وتتويجاً لهذا كله، ارتأت الحكومة والبرلمان عند مناقشاتها للقوانين العسكرية الجديدة أنه من غير الضروري بحث المطالب المقدمة من الجيش.

حصل عشية ٣٠ آذار ١٩٤٩، والبلد في وضع سياسي متأزم وحاد، انقلاب عسكري بقيادة رئيس الاركان العقيد حسني الزعيم. واستولت مجموعته العسكرية على السلطة مستغلة استياء الجماهير الشعبية والعناصر الوطنية داخل الجيش وأحزاب المعارضة. واعتقل الرئيس شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم.

اتهم حسني الزعيم، في بيانه الخاص بتوضيح أسباب الانقلاب، الحكومة

السابقة بالفساد وخرق دستور وقوانين البلد. وأكد أن الجيش كان مضطراً، نتيجة الوضع القائم، للجوء الى الانقلاب العسكري لاقامة «نظام ديمقراطي حقيقي» في سورية. ووعد الزعيم باعلان الحرب على الفساد والثراء غير المشروع، واجراء اصلاحات اجتماعية، والقضاء على النظام الاقطاعي في تملك الاراضي، وتحسين أوضاع العمال والفلاحين، وتوزيع اراضي الدولة بينهم، والدفاع عن استقلال البلد». وأكد ان منظمي الانقلاب لا يسعون لاقامة نظام عسكري ديكتاتوري في سورية، وانما سيسلمون السلطة فوراً للحكومة المدنية التي سيتم تأليفها.

حلّ حسني الزعيم في ١ نيسان ١٩٤٩ البرلمان، وأجبر شكري القوتلي على تقديم استقالته من منصبه كرئيس للبلاد، وعين نفسه حاكماً عسكرياً عاماً.

كان للدول الغربية، وخاصة لانكلترا وفرنسا، وكذلك لبعض الدول العربية، علم مسبق بموعد الانقلاب والعجيب أن سفارة الاردن في انكلترا، استلمت عشية الانقلاب خبراً من عمان عن بدء زحف الفيلق العربي نحو الحدود السورية، وعن التصريح الجديد لملك الاردن عبد الله حول مشروع «سورية الكبرى». وفي نفس الوقت، أخذت القوات العراقية ايضاً، تحشد جموعها على الحدود السورية ـ العراقية. واصبح معلوماً ايضاً، أن سفير فرنسا في دمشق قد أبلغ حسني الزعيم بعد الانقلاب مباشرة، بأن فرنسا ستقدم لسورية دعماً لا محدوداً لصد أي محاولة تهدف القضاء على استقلالها.

حصل انقلاب حسني الزعيم داخل البلد على تأييد حزب الشعب المعارض، وأوساط واسعة من الفئات المتوسطة في المدن والقرى، وجماهير الفلاحين والعمال، ومن يمثل هذه الفئات داخل الجيش من الضباط الصغار وضباط الصف. وأعلن حزب البعث، بشكل خاص، تأييده للانقلاب. وأمل جميع هؤلاء في أن النظام الجديد سيتمكن من تحقيق تلك الاهداف التي لم تحققها الوزارات السابقة.

ودخل في الوزارة الجديدة ممثلو البرجوازية الوطنية والاقطاعيين من حزب الشعب و«المستقلين». واستلم حسني الزعيم منصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع. وشغل فيما بعد منصب القائد العام للقوات المسلحة في البلد، وجمع، بهذا الشكل، بين سلطات غير محدودة.

لكن تطور الاحداث أظهر، أن وعود حسني الزعيم الهادفة الى اجراء اصلاحات اجتماعية ـ اقتصادية، كانت فقط وسيلة لتأمين الدعم من قبل الجماهير

الشعبية والعناصر الوطنية في الجيش. وكل ما قام به، هو تخفيض شكلي لأسعار الخبز واللحم، وتحديد أسعار بعض المواد الغذائية الاخرى، وقام برفع الرواتب في الجيش. وفي المقابل، قام بفرض الضرائب الجديدة، وتجنيد مواطنين من اعمار مختلفة في صفوف الجيش، ووضع دخل البلد في خدمة الجيش، وأصدرت الحكومة عدة مراسيم تحد كثيراً من الحريات الديمقراطية، بما في ذلك مرسوم حول الاضراب، إذ يعاقب على الاشتراك فيه بالسجن لفترات طويلة، وآخر حول تشكيل مجلس قضائي لمحاكمة «المجرمين، الذين يحاولون الوقوف ضد النظام القائم»، ومرسوم حول منع عدد من الصحف، بما فيها ١٩ جريدة في دمشق وحدها، عن الصدور.

وكما سبقت الاشارة، إن احدى نتائج هزيمة حرب فلسطين كانت ادراك ضرورة تعزيز وحدة الشعب العربي، هذا الامر الذي، أدى بدوره الى انبعاث مخططات الدول العربية المجاورة مثل مشروعي «سورية الكبرى» و«الهلال الخصيب». ونشط لتحقيق هذه المخططات، ومنذ اللحظات الاولى للانقلاب كل من ملك الاردن عبد الله ورئيس وزراء العراق نوري السعيد، ودعم حزب الشعب حسني الزعيم من اجل ان ينفذ الاخير مجموعة اجراءات مناسبة للتقارب مع العراق والاردن. بيد أن حسني الزعيم، وخوفاً من أن يفقد السيطرة على الحياة السياسية في البلد، لم يقم في البداية بأية خطوة محددة تجاه «مشاريع الوحدة» هذه فحسب، بل صرّح أنه يقف حتى ضد مخطط «سورية الكبرى» ـ آخذاً بعين الاعتبار أن المساعدة العسكرية والاقتصادية التي يمكن الحصول عليها من العراق والاردن لا تعطيه امكانيات كبيرة لاقامة مشاريع اقتصادية، ولا تكفي لامتصاص الاستياء داخل البلد، ولو لفترة ما على الاقل.

لكن حشد القوات العراقية والاردنية على حدود سورية أجبرت الزعيم على المناورة. فصرح في نيسان ١٩٤٩ محاولاً كسب الوقت لتعزيز مواقعه الداخلية والخارجية، بأن سورية تدعو للاتحاد مع العراق. لكن الحكومة العراقية قبلت هذا الاقتراح على الاساس الكونفدرالي، وقدم في ١٢ نيسان ومن اجل هذا الغرض وفد مناسب الى دمشق لاجراء مباحثات حول عقد اتفاقية عسكرية في المرحلة الاولى. وصرح الملك عبد الله، من جانبه، ان الاحداث في سورية تعتبر «خطوة هامة» على طريق قيام «سورية الكبرى» تحت سيطرة تاجه.

استدعى نشاط العراق والاردن القلق والمخاوف من جانب الولايات المتحدة

التي لاترغب في توطيد مواقع انكلترا من جهة، ومخاوف مصر والعربية السعودية من ازدياد نفوذ الاسرة الهاشمية من جهة أخرى. واقترحت فرنسا على حسني الزعيم، منطلقة من سعيها لافشال هذا التقارب قرضاً قدره ٣ مليون فرنك فرنسي، ووعدت بتقديم العون السريع في حال «العدوان» على سورية، من جهة ثالثة. وكان لآفاق الحصول على مساعدات اقتصادية فعلية دور الغلبة في تحديد توجه حكومة حسني الزعيم في السياسة الخارجية، اذ عُقدت اتفاقية نقدية مع فرنسا، وتم شراء صفقة كبيرة من الاسلحة الفرنسية، وصادق حسني الزعيم على اتفاقية مع شركة «تابلاين» الامريكية حول تمديد أنابيب النفط، دون اعلام الحكومة بذلك.

وأدرك حسني الزعيم، أن أية محاولة للنضال بالوسائل القديمة ضد مطالب العراق والاردن المعتمدتين على دعم انكلترا، (أي باستخدام مساعدة دولة غربية أخرى)، ستحرمه دعم وتأييد كثير من البلدان العربية. ولذلك، قبل بسرعة اقتراح مصر والعربية السعودية، اللتين وعدتا، في حال امتناعه عن التقارب مع العراق والاردن، بالاعتراف بحكمه وتقديم مساعدة مالية عاجله له. وأعلن ملك العربية السعودية في جوابه على تصريحات عبد الله الواردة اعلاه، أنه سينظر الى «أي اعتداء» على سورية كعدوان ضد العربية السعودية.

أرسل حسني الزعيم وفوداً سورية بتاريخ ١٢ نيسان الى الرياض، و١٣ نيسان الى القاهرة، لاجراء مباحثات أولية. وعندما سمع نوري السعيد بهذا الخبر، اقترح على حسني الزعيم بدء المباحثات فوراً حول الوحدة. لكن الزعيم طلب منه عند ذلك ان يعترف رسمياً بحرية توجه سورية الخارجي وأن يشير الى ارتباط العراق في سياسته الخارجية مع انكلترا. وعند ذلك تأرجح نوري السعيد، وقرر أن ينتظر، معتقداً أن النظام الجديد لن يصمد طويلاً، وأراد أن تكون المبادرة الرسمية ببدء المباحثات من جانب سورية.

قامت كل من مصر والعربية السعودية، بالمقابل، بنشاط واسع لتمتين العلاقات مع الحكومة السورية، فأرسلت في نيسان الى دمشق أمين عام جامعة الدول العربية عزام باشا لاجراء المحادثات اللازمة. وما أن علم نوري السعيد بذلك حتى طار الى دمشق واقترح على حسني الزعيم مساعدة عسكرية عاجلة. الا ان الاخير رفض الاقتراح، معلناً أن سورية قد اشترت حاجتها من السلاح. وكان هذا الرد في الواقع بمثابة العدول عن التوجه نحو الوحدة مع العراق والاردن.

دعي حسني الزعيم بتاريخ ٢١ نيسان الى القاهرة، واعترفت مصر والعربية السعودية رسمياً في ٢٣ نيسان بالنظام الجديد في سورية. وقام حسني الزعيم بعد ذلك باغلاق الحدود مع العراق والاردن، وأعلن رفضه لجميع مخططات الوحدة معهما، وأشار إلى أنه لن يعطي لعبد الله امكانية توسيع مملكته على حساب سورية، وقال: «أن اليوم الذي ستعمل فيه سورية على اعادة محافظتها الجنوبية (الاردن)، بصفتها منطقة عاشرة من البلد، سوف يأتي قريباً».

اعترفت فرنسا والولايات المتحدة في ٢٧ نيسان بنظام حسني الزعيم رسمياً. وصرح حسني الزعيم آملاً بالحصول على دعم اقتصادي وعسكري من الولايات المتحدة، بأنه مستعد لبدء المباحثات مع الامريكان حول «مجموعة واسعة من المسائل»، ووعد بالعمل لجعل سورية مركزاً للاتحاد المعادي للشيوعية في بلدان الشرق الأوسط». فلم تتمهل الولايات المتحدة في اعلان «انها ستكون ضد أي تغيير في خارطة الشرق الاوسط الجغرافية»، أي ضد جميع مخططات توحيد سورية مع الدول العربية الاخرى.

وأثار الامتناع عن الاتحاد مع العراق والاردن، وتوقيع الاتفاقيات السورية ـ الامريكية من جهة، والسورية ـ الفرنسية من جهة أخرى، استياء حزب الشعب واحتجاجه. فقدم واحد من زعماء الحزب ـ فوزي الاتاسي ـ استقالته من وزارة الزعيم احتجاجاً على نهج الحكومة الجديد. وسرعان ما اعتقل عدد من اعضاء حزب الشعب بتهمة النشاط المعادي للحكومة. وأصدر حسني الزعيم في ٢٩ أيار مرسوماً يقضي بحل جميع الاحزاب المعارضة للحكم، ويمنع تشكيل أي حزب جديد حتى اقرار الدستور الجديد. لكنه بالمقابل، سمح للحزب الوطني بالعمل العلني، وأفرج عن الوزراء السابقين من اعضاء هذا الحزب. وأدخل بعضهم الى الوزارة. وحاول الزعيم بعد ذلك تأليف حزب له، لكن المعارضة القوية في البلاد لم تعطه تلك الامكانية.

أسرع حسني الزعيم، خوفاً من تعاظم الاستياء، لاجراء عدد من الخطوات الهادفة الى احداث قضايا شكلية لاعادة الحياة البرلمانية، اذ اعلن عن رغبته في تأليف وزارة مدنية، واجراء انتخاب لرئيس الجمهورية، وصياغة دستور جديد. وحدد ٢٥ حزيران موعداً للاستفتاء، كان على الناخبين بموجبه اختيار الرئيس للبلد، علماً بأن المرشح الوحيد كان حسني الزعيم نفسه.

شارك في الاستفتاء ١٠٪ فقط من مجموع الناخبين وكان ذلك بفضل النشاط الذي قام به البعثيون والشيوعيون وسط السكان لكشف الاهداف الحقيقية القابعة وراءه. لكنه ونتيجة للضغط المكشوف، حصل حسني الزعيم على موافقة مزورة وأصبح رئيساً لسورية. وبغض النظر عن الشكل «الديمقراطي» للاستفتاء، فقد عززت هذه الانتخابات سلطة حسني الزعيم الديكتاتورية.

وشكلت بعد الاستفتاء وزارة مدنية برئاسة محسن الرازي، وهو من أعوان حسني الزعيم، لكن نشاط هذه الحكومة كان مشلولاً منذ البداية لان السلطة الفعلية بقيت كالسابق بيد حسني الزعيم.

لم تستطع كل هذه التدابير «الديمقراطية» أن توقف الاستياء المتعاظم في البلد. وأخذت فئات أوسع فأوسع من السكان تقف محتجة ضد الديكتاتورية، وتطالب بإقامة نظام ديمقراطي في البلد. وانخرطت جماهير الفلاحين في الحركة، وانتقل في آب ١٩٤٩ شغيلة سورية الى النضال المكشوف ضد الحكم الديكتاتوري. ونشطت الاحزاب التقدمية ضد مراسيم الزعيم، ومن اجل اجراء الاصلاح الزراعي وتأميم كل فروع الصناعة الواقعة في أيدي الاحتكارات الاجنبية والخ . . . وتابعت عدة صحف من بينها جريدة «صوت الشعب» صدورها في ظروف سرية للغاية.

في شهر آب ١٩٤٩، أعلن /١٥٠/ معتقل سياسي في سجن القلعة عن اضرابهم عن الطعام، ونظمت لتأييدهم اكبر مظاهرة نسائية في تاريخ سورية تطالب بالافراج عن المعتقلين، فقامت الشرطة بتفريق المتظاهرات، لكن الحكومة اضطرت اخيراً للافراج عن قسم من المعتقلين.

وشمل السخط على النظام الديكتاتوري أوساطاً برجوازية واقطاعية خافت من تنفيذ حسني الزعيم لوعوده باجراء اصلاحات اجتماعية. وخاصة الاوساط البرجوازية ـ الاقطاعية المساندة لحزب الشعب. والتي لم يوافقها، أكثر من أي شيء آخر، رفض الزعيم للوحدة مع الاردن والعراق. حتى ان قيادة حزب مؤسسة الشعب بحثت سراً مسألة تأليف حكومة مؤقتة يكون مقرها الحدود مع العراق، وتستطيع بمساعدة الاخير قلب نظام الزعيم. ولقي موقف حزب الشعب دعماً وسط قيادة الجيش السوري، حيث ازدادت النقمة كثيراً، حتى ذلك الحين، نتيجة للعزل والتخفيض في رتب قسم كبير من الضباط.

انقلاب العقيد سامي الحناوي

تم في آب ١٩٤٩ انقلاب عسكري جديد تزعمه العقيد سامي الحناوي ومجموعة من كبار ضباط الجيش ـ انصار حزب الشعب، تميز هذا الانقلاب عن سلفه، الذي حصل في البداية على تأييد معين من جماهير الشغيلة، بأنه ظهر نتيجة للصراع بين مجموعتين برجوازيتين ـ اقطاعيتين، سلكت احداهما سياسة التقارب مع مصر والعربية السعودية، ولقيت دعماً كبيراً من الاوساط الاحتكارية الامريكية والفرنسية، وطالبت الثانية ـ تزعمها حزب الشعب ـ بالتقارب مع العراق والاردن وتحقيق المخططات الانكليزية مثل مشروعي «سورية الكبرى» و«الهلال الخصيب».

في اليوم الثاني للانقلاب، أسرع رئيس وزراء بريطانيا ايتلي يهنىء في بيان اذاعي موجه لحكومة سورية زعيم حزب الشعب هاشم الاتاسي بـ«خطواته الناجحة». أما مجلة «تايم انرتايد» الانكليزية فقد اشارت علناً، وبكل صراحة في تعليقها على احداث سورية، أنه وصل الى السلطة انصار الوحدة مع العراق.

انتقلت السلطة الى أيدي مجلس عسكري أعلى بقيادة سامي الحناوي. وكان جميع اعضائه الـ١١ قد عينوا من قبله. لكن الحناوي قد استفاد من تجربة حسني الزعيم التراجيدية، والتي اظهرت عدم شعبية نظام الديكتاتورية العسكرية في البلد، فأسرع يصرح بأن السلطة ستعطى فوراً لوجوه مدنية. وأعلن في بيانه أن الجيش قد تحرك من أجل انقاذ البلد من الطاغية، وأنه سيعطي السلطة للزعماء السياسيين المخلصين «الصادقين»، واتهم حسني الزعيم بـ«تبذير أموال الدولة، والاستفتاء المزيف، وعدم احترام الجيش، واهانة الدول العربية المجاورة، واعادة مواقع الاحتكارات الامبريالية، وطعن الامة العربية، والحقد على جميع العرب ـ القوميين وعلى كل مبدأ عربي».

أعاد الحناوي النشاط العلني للاحزاب التي كان قد منعها حسني الزعيم، وذلك في محاولة منه لضمان ركيزة له داخل البلد. وكلّف المجلس العسكري الاعلى، بعد مشاورات مع عدد من الشخصيات السياسية، زعيم حزب الشعب هاشم الاتاسي، بتشكيل حكومة مؤقتة مهمتها التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي،

وصياغة دستور جديد. ضمت الوزارة الجديدة عدداً من الضباط ـ اعضاء المجلس العسكري الاعلى، والشخصيات السياسية بشكل اساسي، ممثلي حزب الشعب. غير ان مسألة صياغة الدستور الجديد التي أعلنها الحناوي، جذبت جزءاً هاماً من الفئات الوسطى الى جانبه، مما أدى بالنتيجة الى ادخال ميشيل عفلق من حزب البعث وأكرم الحوراني ـ زعيم الحزب الاشتراكي العربي فيما بعد ـ الى الوزارة، وكذلك الى لجنة اعداد الدستور.

هكذا انتقلت السلطة شكلياً الى شخصيات سياسية مدنية، وأعلن العسكريون امتناعهم الكامل عن التدخل فيما بعد في الحياة ا لسياسية. وبقيت السلطة فعلاً في أيديهم، إذ شكلت الحكومة المدنية من أنصار الحناوي، بشكل أساسي. وشغل الحناوي منصب رئيس أركان الجيش فقط.

ألغت الحكومة المدنية مراسيم وقوانين حسني الزعيم، ومنها الاتفاقية مع «تابلاين» والاتفاقية النقدية مع فرنسا، وأعلنت أن هدف الانقلاب هو انجاز جميع المهام التي وضعها الجيش في الانقلاب السابق، والتي تآمر عليها حسني الزعيم. بيد أن قيادة حزب الشعب التي وصلت الى السلطة كانت قد وضعت موضوع توحيد سورية مع البلدان العربية الاخرى هدفاً أساسياً.وهكذا ازداد الصراع بين الاحزاب السياسية الداخلية، وفي داخل هذه الاحزاب بالذات. ومس النقاش جوهر الاتحاد، وكذلك شكله، إذ وقف بعضهم مع الاتحاد الفيدرالي وآخرون مع الدمج الكامل. وكان الخلاف أيضاً حول سؤال: مع من من الدول العربية يجب التوحيد»؟.

وافقت حكومة العراق اثناء المباحثات السورية ـ العراقية السرية، والتي جرت بصورة حثيثة بعد مجيء الحناوي الى السلطة وطالبت سورية، في حال حصول الوحدة بالحفاظ على استقلالها ونظامها الجمهوري. لكن العراق طالبت عند ذلك، بأن يتزعم المجلس الاعلى المقترح للاتحاد السوري ـ العراقي ممثل واحد، لا ممثلين عن كل بلد. وقدم هذا الطلب ايضاً اثناء مناقشة تشكيل حكومة اتحادية.

لكن مساعي الحكومة حول الوحدة لقيت معارضة نشيطة من جانب قسم من البرجوازية الوطنية والاقطاعيين و«المستقلين»، وكذلك من جانب البرجوازية الصغيرة التي طالبت بالحفاظ على النظام الجمهوري. الا ان العقبة الاساسية امام تحقيق المخططات الامبريالية في تلك الوحدة، كان نضال العمال السوريين ومختلف الكادحين ضدها. فقد شنت القوى التقدمية حملة واسعة من اجل فضح هذه

المخططات وتبيان انها محاولة من القوى العميلة للامبرياليين للقضاء على استقلال البلد. فوزع الحزب الشيوعي في تشرين اول ١٩٤٩ مناشير تحت عنوان: «يسقط مخطط الوحدة السورية - العراقية مخطط عملاء الامبريالية، مخطط العبودية والحرب»، حيث تم فضح مناورات الاحزاب السياسية البرجوازية الرامية لتحقيق اهدافها الطبقية الضيقة، وخاصة، حزب الشعب، وأشير في المنشور الى كذب ادعاء انصار الاتحاد بانه وبهذا الشكل، سيعزز الاقتصاد وأكد البيان على أن هذا الاتحاد سيؤدي الى تقوية الامبريالية الانكليزية، وتثبيت سيطرتها على سورية والعراق. وجرت في مختلف ارجاء البلد اجتماعات ومظاهرات نظمتها القوى التقدمية للدفاع عن الجمهورية.

خططت الحكومة، بعد أن ترددت في مناقشة المسألة رسمياً وعلنياً، لاجراء انتخابات المجلس التأسيسي أولاً، ثم اعداد الدستور الجديد، كخطوة أولية على طريق تنفيذ مشروع الوحدة. وأقرت قانوناً جديداً للانتخابات يعطي، ولأول مرة في تاريخ البلدان العربية، النساء حق الاقتراع، وخفض السن القانوني للناخبين حتى الثامنة عشر، وذلك كمحاولة لكسب أكبر تأييد من السكان.

جرت الانتخابات في جو صراع سياسي حاد. وعلى اثرها ضمن حزب الشعب لنفسه أكثرية المقاعد في المجلس التأسيسي وجاء ذلك لاشراف السلطات العسكرية عليها، ومقاطعة قسم هام من السكان لها، والاعتقالات الواسعة في صفوف الاحزاب التقدمية على أبواب الانتخابات وتزوير نتائج الاقتراع بمختلف الطرق. وبالتالي انتخب أحد زعماء حزب الشعب - رشدي الكيخيا رئيساً للمجلس، وهاشم الاتاسي - العضو البارز في هذا الحزب رئيساً مؤقتاً للجمهورية.

أعطى اجتماع المجلس التأسيسي الاول أهمية خاصة لمسألة الوحدة مع العراق. فطالب أكرم الحوراني وأنصاره بوجوب الحفاظ على النظام الجمهوري في البلد. غير أن أكثرية المجلس رفضت هذا الطلب. وأظهرت الاجتماعات اللاحقة ان الصراع بين أنصار وأعداء الاتحاد قد تفاقم بشدة خلال اعداد الدستور الجديد.

لم يحدث انقلاب سامي الحناوي أي تحسين للأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد، بل أنه قوى نظام الارهاب والاضطهاد الذي أقامه حسني الزعيم. ووسع الحناوي صلاحيات المجلس العربي، جاعلاً منه الجهاز الوحيد الذي يملك حق محاكمة «المخلين بالنظام» أولئك الذين نظموا وشاركوا في المظاهرات والاجتماعات

المعـاديـة للامـبر يالية . غير أن هذه المظاهرات المعادية للامبر يالية لم تتوقف في البلد، واستمـرت الاضـرابات في مؤ سسات الشركات الاجنبية مطالبة بتأميمها، وخاصة في مؤ سسات شركة التبغ الفرنسية «الريجي».

شن الحـزب العـربي الاشتراكي الذي شكله أكرم الحوراني نضالاً نشيطاً ضد مخططـات الـوحدة تلك وكان يضم هذا الحزب ممثلي الاوساط البرجوازية الصغيرة في حمص وحماه أساساً، ووقف بكل اعضائه ضد نشاط الامبر يالية والاقطاعية، وكسب هذا الحـزب شهـرة كبـيرة بين فلاحي مناطق سورية الشمالية، اذ نظم ودعم حركاتهم ضد الاقطاعيين.. وكـان للحـزب أنصـار كثـر داخل الجيش، وشمل برنامج الحزب اصـلاحـات اجتماعية واسعة في جميع مجالات الحياة، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على الاقطـاع، وتأميم المصـادر المـاديـة، وتـوطيـد النظام الجمهوري البرلماني. وأيد الحـزب في المجـال العـربي فكـرة بنـاء دولة عربية موحدة، شريطة تحقيق مجموعة من الاصلاحات الضرورية.

وعمّ السخط أيضاً أوساطاً واسعة من البرجوازية الوطنية والاقطاعيين الواقفين ضد الحكـومـة، فقـدم عدد من ممثـلي الحزب الوطني الداخلين في الحكومة استقالتهم احتجـاجـاً على هذه الاوضاع وتعاظم الاستياء المكشوف داخل الجيش، الذي وقف معظم قادتـه ضد الـوحـدة مع النظـام الملكي في العـراق. وتـزعم هذه الحركة داخل الجيش العقيد أديب الشيشكلي. وهكذا بدأت في تشرين أول ١٩٤٩ موجة من عدم الـرضى داخـل صفـوف الجيش نتيجة لوصول وحدات عسكرية عراقية الى ضواحي دمشق، بناء على شروط الاتفاقية العسكرية المعقودة بين الحكومتين ـ السورية والعراقية.

كما اثـار نشـاط حكـومـة الحنـاوي المـوجه لتحقيق مشروع «الهلال الخصيب» الانكليـزي قلق الاوسـاط الاحتكـاريـة الامـريكيـة، التي، ـ رغم اعترافها بالنظام السـوري الجـديـد، ـ وجهت نشـاطـاً محمـومـاً من أجـل اقامة صلات مع الاحزاب السياسية والاوساط العسكرية المعارضة، وتنصيب حكومة موالية لها في السلطة.

*

انقلاب أديب الشيشكلي العسكري
(١٩٤٩ - ١٩٥١)

شعر سامي الحناوي بتزايد الاستياء العام في البلد ضد مخططات الوحدة السورية - العراقية، فأعطى بتاريخ ١٩ كانون أول أمراً يقضي بتشكيل الوحدات المدرعة الخاصة في الجيش السوري التي كان عليها أن تغلق دمشق من اجل عرقلة التحرك المرتقب للجيش. لكن أعداء الحناوي كانوا قد سبقوه. وحصل صباح ١٩ كانون أول ١٩٤٩ ثالث انقلاب عسكري من نوعه، اذ قامت مجموعة من الضباط بقيادة اديب الشيشكلي، مستغلة استياء الجماهير الشعبية الواسعة، ومعتمدة على المعارضة السياسية والاوساط العسكرية، باعتقال سامي الحناوي، وأعلنت أن الحناوي وأنصاره قد «خططوا لمؤامرة» ضد الجيش والدولة والنظام الجمهوري بتحضيرهم مشروع الوحدة مع العراق.

كان الانقلاب العسكري الجديد في سورية قد لقي دعم الاوساط البرجوازية - الاقطاعية المناهضة للوحدة مع العراق، وكذلك البرجوازية الصغيرة المطالبة بالحفاظ على الجمهورية. وحصل الشيشكلي على تأييد فعّال من زعيم الحزب العربي الاشتراكي - أكرم الحوراني، الذي طمح لتطبيق الاصلاح الزراعي بمساعدة القيادة الجديدة.

حاول الشيشكلي في البداية، اقامة نظام ديكتاتوري عسكري في البلاد، فاعاد الاعتبار لحسني الزعيم مصوراً اياه «بالمدافع عن مصالح الشعب». لكن الجيش والشعب قد تحركا للدفاع عن الجمهورية، وعمت سورية مظاهرات جماهيرية تطالب بالحفاظ على النظام الجمهوري. فلم يجرؤ الشيشكلي، في هذه الظروف، على استلام زمام السلطة كلها علناً، وكان مضطراً للموافقة على تشكيل حكومة مدنية، أما هو، فقد اكتفى لنفسه، مثل سابقه، بمنصب رئيس هيئة الأركان العامة، معلناً أن الجيش لا يرغب التدخل في حياة البلد السياسية.

لكن مجموعة الشيشكلي العسكرية كانت تراقب الاحداث الجارية في سورية بدقة، ولم تسمح باجراء اي نشاط لا يحظى بموافقتها: فرضت «الفيتو» على أي تشكيل وزاري لا يناسبها. ولم يجر تعيين أي وزير، دون استشارة مسبقة من قبل

الرئيس ورئيس الوزراء مع الشيشكلي.

هكذا، وبعد حدوث الانقلاب، لم يسمح الشيشكلي، غير الراغب في تقوية حزب الشعب، بتنفيذ اقتراح الرئيس هاشم الاتاسي، زعيم هذا الحزب بتكليف ناظم القدسي بتشكيل الوزارة. وكلف الشيشكلي زعيم «المستقلين» ـ خالد العظم بذلك. الا أنه دخل في الوزارة الجديدة ممثلون لحزب الشعب، لأنه، وعلى الرغم من ان انقلاب الشيشكلي كان موجهاً بالفعل ضد مواقع هذا الحزب، كانت مواقعه في البلد ما تزال قوية كالسابق. اذ كان قد حاز كما ورد سابقاً على اكثرية اعضاء المجلس التأسيسي، الذي تحول الى البرلمان السوري بعد اقرار الدستور. لذلك كان تشكيل أية حكومة دون اشتراك حزب الشعب فيها، وقتئذٍ غير ممكن في الواقع العملي.

ومع ذلك، واصل حزب الشعب وأنصاره المطالبة سراً ـ كما كان الأمر في ظل نظام الحناوي ـ بتنفيذ مشروع وحدة سورية مع العراق، بينما عملت الاوساط السياسية الاخرى، من خلال «المستقلين»، وقسم من الحزب الوطني، المعتمدين على دعم الشيشكلي القاطع، فطالبت بتقارب سورية مع مصر والعربية السعودية.

ودعمت هذا الموقف فئات البرجوازية الصغيرة التي يمثلها الحزب العربي الاشتراكي. واذا كان حزب الشعب يملك السلطة المدنية فقط، فإن الشيشكلي ومجموعته يسيطرون على الجيش والشرطة والجندرما والمخابرات. وهذا بالذات مكنه من الاشراف الكامل على الشخصيات المدنية ـ من الرئيس، حتى العضو العادي في حزب الشعب. بيد أن حزب الشعب قد سعى لاضعاف هذا الاشراف مطالباً بتسليم الجندرما الى وزارة الداخلية، وتعيين شخصية مدنية وزيراً للدفاع. لكن مجموعة الشيشكلي وقفت بصرامة ضد ذلك، وأبقت مسألة تعيين وزير الدفاع من مهام الجيش كشرط أساسي لدعم أية حكومة.

قاد الصراع السياسي الداخلي العنيف بين مجموعة الشيشكلي العسكرية «والمستقلين» ومجموعة أكرم الحوراني من جهة، وبين حزب الشعب، من جهة ثانية، الى صدامات مستمرة، وأزمات سياسية مزمنة كان يتبعها تبديل الحكومات: تبدّل في سورية من ٢٧ كانون الاول ١٩٤٩ الى تشرين أول ١٩٥١ (عندما حصل انقلاب الشيشكلي الثاني)، أي خلال فترة تقل عن عامين ـ ست حكومات ـ كانت تمثل الائتلاف بين حزب الشعب و«المستقلين» والحزب الوطني جزئياً، وبعض المجموعات

السياسية الاخرى، أما منصب رئيس الوزراء فقد شغله فيها اما ممثل حزب الشعب، أو ممثل «المستقلين».

لقد ساعدت الهدنة الموقعة آنذاك مع اسرائيل (ربيع ١٩٥١) حزب الشعب بتصعيد مطالبته بتشكيل دولة موحدة فوراً، يكون بامكانها ـ حسب تأكيداتهم ـ الوقوف امام اعمال اسرائيل التوسعية. ومما لعب دوراً ذا اهمية في توطيد مواقع هذا الحزب ايضاً، ان مصر قد تأخرت في ارسال السلاح، عندما طلبت سورية ذلك من مصر والعراق، بينما قامت حكومة العراق مباشرة بارسال اسلحة من ضمنها الطائرات.

وبهذا الشكل، تميزت المرحلة الاولى من ديكتاتورية الشيشكلي بالصراع السياسي الدائم بين «المستقلين» والحزب الوطني من جهة، وحزب الشعب من جهة أخرى. فسعى الطرف الاول الى تعزيز العلاقات العربية بالتقارب مع مصر والعربية السعودية، وتوقيع اتفاقيات اقتصادية مع الاوساط الاحتكارية الامريكية والفرنسية الداعمة لهذا التوجه. وأراد الطرف الثاني التقارب مع الاوساط البرجوازية الاقطاعية العراقية والوحدة معها بدعم من الشركات الاحتكارية الانكليزية. وأخذت الاحزاب السياسية، مثل حزبي، البعث والعربي الاشتراكي يلعبان دوراً أكثر فاعلية في حياة سورية السياسية. واستفادت مجموعة الشيشكلي المعتمدة على «المستقلين» من دعم هذه الاحزاب. لدرجة كبيرة.

بعث الشيشكلي، من جديد كل الاتفاقيات الخارجية المصادق عليها ابان حكم الزعيم، بما فيها الاتفاقية مع «التابلاين» و«شركة نفط العراق»، وكذلك الاتفاقية النقدية مع فرنسا وأخذت العلاقات الامريكية ـ السورية تقوى وتنشط بوضوح: تم رفع الممثلية الامريكية، في سورية الى مستوى سفارة عام ١٩٥٠، وقدم الى سورية ممثلو الدوائر الامريكية، ورجال الاعمال واحداً تلو الآخر. وجرت محادثات حول عقد اتفاقيات جديدة لتقديم «العون» الاقتصادي والتكنيكي، وكذلك لجر سورية الى الاحلاف والاتحادات العسكرية التي خططتها الاوساط الامبريالية لمنطقة الشرق الاوسط. وعززت الاحتكارات النفطية الامريكية مواقعها أكثر من أي وقت آخر، إذ وقعت شركة «باكتيل» في ٢٨ آب ١٩٥١ اتفاقية حول تمديد انابيب النفط عبر الاراضي السورية بالاشتراك مع «شركة نفط الكويت»، وحصلت على موافقة «شركة نفط العراق» للمشاركة في تمديد خط أنابيب آخر الى ميناء بانياس.

قوبلت سياسة التقارب هذه مع الولايات المتحدة، التي طبقها أديب الشيشكلي وأنصاره، بمعارضة شديدة من جانب الاوساط الموالية للانكليز. ولذلك احتد الصراع على السلطة بين مختلف المجموعات البرجزازية والاقطاعية. وفي نفس الوقت نمت الحركة المعادية للامبريالية في البلد أكثر فأكثر. وكانت الحكومات المتعاقبة مضطرة تحت تأثير هذه الحركة، رغم توجهها نحو الغرب، رفض مشاريع الاتفاقيات الاقتصادية و«المساعدة» المقترحة، ورفض اقتراحات الدخول في معاهدات وأحلاف عسكرية من صنع الدول الغربية. وأعلنت حكومة خالد العظم في شباط ١٩٥٠ أن سورية لن تطلب من الولايات المتحدة قروضاً، وستسير على طريقها الخاص للتطور الاقتصادي. ولهذا وفي حزيران ١٩٥٠ اضطرت حكومة ناظم القدسي، المؤلفة بالاساس من اعضاء حزب الشعب، وتحت ضغط الحركة المعادية للامبريالية في سورية الانضام الى بيان البلدان العربية المشترك. ووقفت ضد ما أعلن عنه في أيار ١٩٥٠ من قبل انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة في «البيان الثلاثي»*، كخرق لسيادة واستقلال هذه البلدان، والذي يمثل تدخلاً في شؤونها الداخلية.

أثار هذا البيان موجة واسعة من الاحتجاج. وسارت مظاهرات ضخمة بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٥٠ في حلب، جوبهت بقوات من الجيش وأعقب ذلك اعتقالات وملاحقات من قبل السلطة.

وبدأت في شباط ١٩٥١ مباحثات بين قائد القوات البرية البريطانية في الشرق الاوسط - روبرتسون من جهة، والحكومة السورية من جهة أخرى، ببناء قواعد عسكرية انكليزية في سورية. وما أن نشر نبأ المباحثات تلك، حتى تفجرت موجة جديدة من الانتفاضات المعادية للامبريالية ونظم أنصار السلم أثناء زيارة روبرتسون لسورية مظاهرات. وحملة احتجاج جماهيرية واسعة.

---

* - أشير في ذلك البيان الى أن حكومات الدول الغربية العظمى الثلاث، سعياً منها لـ«توطيد السلام» في الشرق الاوسط والادنى، ستقوم بنشاطات مشتركة مع بلدان هذه المنطقة، ضمن اطار هيئة الامم المتحدة وخارجها. ولن «تبقى محايدة» في حال وقوع أي «عدوان ضد أية دولة في الشرق الاوسط». وأعلن المشاركون في البيان عن حقهم الاحتكاري في مسألة تزويد بلدان الشرق الاوسط بالاسلحة، وكذلك اسرائيل. لقد مثل «البيان الثلاثي» بشكله هذا صفقة جديدة للدول الغربية موجهة ضد بلدان الشرق الاوسط وضد حركة شعوب هذه البلدان المناهضة للامبريالية، وكذلك لتعزيز مواقعها العدوانية الاستراتيجية في هذه المنطقة المجاورة للاتحاد السوفيتي.

اقترحت حكومة الولايات المتحدة الامريكية في صيف عام ١٩٥١ «تقديم مساعدة تكنيكية» بما يتطابق و«برنامج ترومان» . ونشرت جريدة «الانشاء» بهذه المناسبة مقالاً مطولاً يوضح الجوهر الحقيقي للمقترحات الامريكية ، ويشير الى ان الولايات المتحدة الامريكية وضعت في هذا المشروع شروطاً من شأنها اضاعة السيادة الوطنية لسورية ، اذ طالبت بان تتعهد الدول التي طلبت «المساعدة» حسب النقطة الرابعة من «برنامج ترومان» ، بما فيها سورية ، بشن حرب على حركات التحرر الوطني داخل بلدانها ، والنضال ضد جميع العناصر التي تطالب بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى . وكان على هذه البلدان ان تدعم جميع قرارات الاكثرية الانكلو-امريكية في الامم المتحدة فيما يخص كوريا والصين الشعبية ، والموافقة على قدوم البعثات الامريكية إلى أراضيها لتوزيع «المساعدة» ، وكذلك البعثات العسكرية التي ستقوم بتدريب جيوشها الخ . . .

رفضت حكومة خالد العظم في حزيران ١٩٥١ تحت ضغط مظاهرات الاحتجاج الجارية في البلد رفضاً قاطعاً اقتراح الولايات المتحدة الامريكية . وانسجاماً مع الرأي العام ، منعت الحكومة السورية ، توزيع مجلة «تايم» الامريكية في سورية، والتي نشرت عدداً من مقالات «السخط» الحاد ضد سورية لرفضها تلك «المساعدة» .

سعت الدول الامبريالية في تشرين اول ١٩٥١ لجر البلدان العربية الى حلف عدواني ، حيث اقترحت حكومات الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا وتركيا في ١١ تشرين أول أن تنضم الدول العربية الى مشروع «قيادة الشرق الاوسط» الذي يقضي بتكوين اتحاد عسكري بقيادة موحدة - بحجة «الدفاع المشترك» وكان على الدول المشاركة فيه ان تضع تحت تصرف القيادة كل قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية وموانئها الخ . . . وكان عليها ، فضلاً عن ذلك ، ان توافق على مشروعية حق الحلفاء في «قيادة الشرق الاوسط» ، في تواجد قواتهم العسكرية على اراضي تلك البلدان تحت شعار «الدفاع المشترك» . وكان أحد شروط هذا المخطط هو «تعاضد الجهود الاقتصادية» لهذه البلدان مع الدول الغربية ، وبهذا الشكل ، يتم توطيد مواقع الدول الغربية العسكرية والاقتصادية في البلدان العربية .

ورفض «مشروع قيادة الشرق الاوسط» رفضاً قطعياً من قبل الدول العربية، اذ اعتبرته محاولة لبعث الاحتلال الاجنبي والعودة الى وضع الانتداب. وجرت من جديد في جميع أنحاء سورية مظاهرات واجتماعات جماهيرية تطالب برفض واحباط مخططات الدول الامبريالية. ووصلت للحكومة برقيات وعرائض مماثلة من مختلف المنظمات الاجتماعية تطالب فيها برفض المشروع واسقاطه.

وصرح وزير خارجية سورية ـ فوزي الاتاسي رسمياً في ٢٣ تشرين الاول، بأن حكومته ترفض مشروع «قيادة الشرق الاوسط». لكن رئيس الوزراء حسن الحكيم، وهو المناصر للتوجه نحو الغرب، قد تقدم بالموافقة على هذا المشروع معلناً: ان على سورية استخدامه من اجل الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية لمنع وقوع عدوان من قبل اسرائيل، وأنه ليس مستعداً لـ«تطبيق سياسة توافق مطالب الشارع». فعمت في اليوم التالي مظاهرات واجتماعات غفيرة في دمشق وحمص وحماه ومدن سورية اخرى، واضطرت حكومة حسن الحكيم الى تقديم استقالتها في ١٠ تشرين أول.

قدم الاتحاد السوفيتي مساندة كبيرة للدول العربية في رفضها لـ«قيادة الشرق الاوسط»، وكشفت الحكومة السوفيتية في مذكراتها الى حكومات الدول العربية واسرائيل بتاريخ ٢١ تشرين اول ١٩٥١ المغزى الحقيقي لتشكيل «قيادة الشرق الاوسط» الموحدة، وقدرت عالياً موقف الدول العربية الذي وقفته تجاه هذا المخطط، وأوضحت أن تنفيذ مشروع «قيادة الشرق الاوسط» كان سيقود الى احتلال عسكري فعلي للبلدان العربية، والى فقدانها الاستقلال والسيادة وخضوعها للدول الغربية، الساعية لاستخدام اراضيها ومواردها الطبيعية بما يخدم مصالح الاحتكارات الامبريالية العالمية.

قامت منظمات أنصار السلم السورية، والتي انضم الى صفوفها فئات واسعة وكثيرة من الشغيلة، بنشاط واسع وفعال لفضح جوهر تلك المشاريع العدوانية في تلك المرحلة. وانضم الى الحركة كثير من النواب، ورجال الدولة والمجتمع المعروفون ـ منهم رئيس المجلس التأسيسي رشدي الكيخيا، وبعض الوزراء ورجال العلم والفن، ورجال الدين، وكانت قد شكلت / ٣٠/ لجنة لانصار السلم، جمعت في صفوفها اناساً من مختلف العقائد والافكار السياسية.

ولقيت نداءات مجلس السلم العالمي ترحيباً حاراً في سورية، فوقع على نداء ستكهولم الصادر عام ١٩٥٠ حوالي /١٦٠/ الف انسان في البلد.

لقد رافقت محاولات استبعاد سورية سياسياً واقتصادياً من قبل الدول الغربية نشاطات محمومة للاحتكارات الاجنبية المتسلطة داخل البلد: قامت ادارات الشركات الاجنبية بالتلاعب الدائم في تنفيذ قانون العمل لعام ١٩٤٦. أضف الى ذلك، ان هذه الشركات كانت قد حصلت على عدد من الامتيازات والتسهيلات، وأعفيت من الرسوم والضرائب الجمركية ومن الاشراف على الدخل وغيره. كل ذلك سهل عملية تدفق البضائع الاجنبية الرخيصة، وأدى ذلك بالتالي الى اغلاق كثير من المعامل السورية وطرد العمال، حيث فصل من العمل في حلب وحدها ربيع ١٩٥٠ /٥٤٠٠/ عامل.

هكذا جرت في حلب بتاريخ ٢١ كانون اول مظاهرة عمالية كبيرة ضد الاعمال التعسفية للشركة الفرنسية «الريجي». وسقط عدد من المتظاهرين قتلى وجرحى خلال الصدام مع الشرطة. وجرت مظاهرات مماثلة في دمشق وحمص ايضاً. ونظم العمال المشتغلون في اعمال خطوط «شركة نفط العراق» و«التابلاين» عدداً من الاضرابات. وتقدم مكتب عمال حمص بطلب في بداية عام ١٩٥١ الى وزارة الاقتصاد الوطني من اجل اعادة النظر في شروط الاتفاقية المعقودة مع شركة نفط العراق، وأوضح ان الشركة تتجاهل حقوق السوريين وتجبرهم على العمل ساعات اضافية دون دفع تعويض لذلك، ولا تهتم بمطالب العمال، وتفصل النقابيين النشطاء. ونظمت في حمص حملة لجمع التواقيع على عريضة تطالب بالغاء الاتفاقية مع «شركة نفط العراق».

واضطرت حكومة ناظم القدسي تقديم بعض التنازلات لجماهير العمال، فصرح وزير الاقتصاد في ٢٠ كانون الثاني ١٩٥١، بأنه لن يسمح للشركات الاجنبية العمل في سورية، اذا لم يشارك السوريون في ادارتها. وصوت البرلمان في ٢٩ كانون اول على تأميم شركات المياه والكهرباء. لكن حركة الاضرابات لم تتوقف. فحصلت في حلب وحمص ودمشق خلال نيسان ـ أيار ١٩٥١ اضرابات عمالية كبيرة طالبت بمنع استيراد البضائع الاجنبية، وباتخاذ اجراءات ضد البطالة المتعاظمة في البلد، وتحسين ظروف الحياة والعمل وغيره.

كان اقرار المجلس التأسيسي لدستور الجمهورية الجديد في ١٩٥٠/٩/٥

نجاحاً كبيراً للشعب السوري في نضاله من اجل الحقوق الديمقراطية، اذ اعلن في الدستور: «أن سورية جمهورية، عربية، برلمانية، ديمقراطية، ذات سيادة كاملة». وكان أول دستور عربي يقر حقوق الشغيلة الاجتماعية والاقتصادية بشكل واسع فأعلن عن حق العمل، والتعليم، وحرية الكلمة، والصحافة، والاجتماع، والتظاهر، وحرية التجمع في نقابات والى ما هنالك. واذا ما تركنا جانباً امكانية تحقيق هذه المقولات في الحياة، في ظروف النظام البرجوازي - الاقطاعي، فمجرد تضمن الدستور لها، يدل صراحة على أن السلطات كانت مضطرة لأخذ مطالب جماهير العمال بعين الاعتبار.

صيغ دستور عام ١٩٥٠ في ظروف الخلافات الدائمة بين المجلس التأسيسي وحزب الشعب من جهة، ومجموعة الشيشكلي العسكرية، الساعية لفرض رقابتها ونفوذها على الحكومة المدنية من جهة أخرى. وطمحت اللجنة الخاصة باعداد الدستور، والتي كان يمثل فيها حزب الشعب الاكثرية بزعامة ناظم القدسي، الى توطيد وتوسيع حقوق البرلمان بأكبر قدر ممكن، والحد من حقوق الرئيس، وبناء على دستور ١٩٥٠ أصبحت وظيفة الرئيس تعتبر بمثابة الدور الشكلي للمصادقة على قرارات البرلمان ومجلس الوزراء التي صيغت بشكل نهائي.

وثبت الدستور الجديد، لأول مرة، في وثيقة رسمية، ضرورة توحيد الشعب العربي في دولة واحدة. وعلى الرغم من أن هذا البند قد عكس طموح حزب الشعب من اجل وضع الأسس الدستورية للوحدة مع العراق فإن هذه الخطوة كانت ايجابية لتمتين العلاقات بين الدول العربية.

خاصة وقد نهضت في البلدان العربية، في ظل ظروف مؤامرات الدول الامبريالية المستمرة، حركة تضامن عربي كبيرة. فوقعت سورية في نيسان ١٩٥٠، مع الدول العربية الاخرى، ميثاق الدفاع الجماعي والتعاون الاقتصادي للبلدان العربية. وجرت، في تشرين أول ١٩٥١ في البلاد مظاهرات تضامن مع شعبي مصر والمغرب المناضلين ضد الاستعمار.

واشتدت الحركة المعادية للامبريالية، وتزايد تعاطف الجماهير الشعبية مع سياسة الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى المحبة للسلام. ونشرت في نيسان ١٩٥٠ على صفحات جرائد ومجلات البلدان العربية مناقشة لتصريح احد زعماء

حزب الشعب ـ معروف الدواليبي ـ حول اعادة النظر في التوجه السياسي الخارجي للبلدان العربية، وضرورة التقارب مع الاتحاد السوفيتي. وقد جاء فيه: «يمكن انقاذ الشرق الاوسط من الحرب المقبلة في حالة واحدة فقط، اذا وقعنا معاهدة عدم اعتداء بين الشعوب العربية والاتحاد السوفيتي. ويمعزل عن الاسباب التي انطلق منها معروف الدواليبي، فقد لقي تصريحه ترحيباً حاراً واسعاً في سورية، وكذلك في البلدان العربية الاخرى. وكتبت جريدة «ألف باء» السورية حينذاك: «ليعلم العالم أجمع أن الوزير معروف الدواليبي قد عبر عن مشاعر كافة الشعب العربي. ويجب على الحكومات العربية أن تمد يدها للاتحاد السوفييتي».

كان رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي قد اقترح عدة مرات محاولاً الخروج من الازمة السياسية الطويلة التي أدت اليها استقالة حكومة حسن الحكيم في تشرين اول ١٩٥٠ تأليف حكومة من ممثلي حزب الشعب ـ رشدي الكيخيا وناظم القدسي، و«المستقلين» ـ عبد الباقي نظام الدين وسعيد حيدر وسامي الخطيب. لكن اشتداد الصراع بين حزب الشعب ومجموعة الشيشكلي أفشل هذه المحاولات. وأعلن حزب الشعب رسمياً أن تدخل الجيش في أوضاع البلد الداخلية أصبح مكشوفاً أكثر فأكثر وهو ما يتناقض مع الدستور. وطالب الحزب، في محاولة لوضع قوى الامن الداخلي والجيش تحت اشرافه بتعيين شخص مدني لمنصب وزير الدفاع، والحاق الجندرما بوزارة الداخلية التابعة للحكومة. ولكن مجموعة الشيشكلي رفضت تحقيق هذه المطالب، ولم توافق على أي من خطط الحكومة بخصوص وزارة الدفاع، التي احتفظت بها لنفسها.

واستمرت الازمة السياسية ١٨ يوماً. فطرح زعماء حزب الشعب بشكل ديماغوجي، ـ محاولين استقطاب الرأي العام ـ مخططاً لتأميم الشركات الفرنسية في سورية، وأيدوا رفض الحكومة لمشاريع «المساعدة» التكنيكية الامريكية حسب البند الرابع من «برنامج ترومان»، وكذلك «قيادة الشرق الاوسط». وطرحت مجموعة الشيشكلي ايضاً شعارات معادية للامبريالية، واتهمت حزب الشعب بالسعي للقضاء على النظام الجمهوري في سورية، ووعدت باجراء اصلاحات اجتماعية، خاصة، الاصلاح الزراعي.

وقامت القوى التقدمية في بياناتها الخاصة حول الوضع الناشيء في البلاد، بفضح مؤامرات الدول الامبريالية وعملائها في سورية، ودعت الشعب السوري

الى اليقظة وعدم خداع النفس بألاعيب المجموعات والاحزاب السياسية الديماغوجية .

كلف حزب الشعب معروف الدواليبي ، المحسوب «يسارياً» بتشكيل وزارة جديدة . وقصدت قيادة الحزب أن تكون هذه الحكومة «انتقالية» ، هدفها عدم اعطاء الشيشكلي امكانية اغتصاب السلطة الى ان يتمكن الحزب من تشكيل وزارته المطلوبة .

وأعلن معروف الدواليبي مساء ١٩٥٠/١٠/٢٨ عن أسماء وزارته والتي كان معظمها من حزب الشعب (٧ من أصل ١٠) وشغل هو منصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع . وقام حزب الشعب ، في آن واحد ، باعداد وتسليم رئيس الجمهورية مجموعة من المشاريع للتوقيع عليها ، دون عرضها على الشيشكلي ، والتي كان سينتقل بموجبها الاشراف على القوات المسلحة كافة وأجهزة الامن الى حزب الشعب وبناء على هذه القرارات وضعت منظمات الدفاع الوطني تحت تصرف مجلس الوزراء ، وانتقلت الشرطة والجندرما ، وكذلك ادارة التجسس وقسم مكافحة الجاسوسية «المكتب الثاني» الى أمرة وزارة الداخلية ، وأعطي منصب وزير الدفاع لشخص مدني ، أما على رئيس الجمهورية فقد ألقيت مسؤولية القائد الأعلى للجيش السوري .

لكن الشيشكلي أرسل الى معروف الدواليبي انذاراً نهائياً اشار فيه الى انه ، يمكن ان يؤيد الحكومة المشكلة ، في حال تحقيق الشروط الواردة في الانذار فقط . وكانت الشروط هي الغاء جميع المشاريع المقدمة من حزب الشعب ، ونقل حقيقة وزير الدفاع الى ممثل الجيش .

أصبح وضع الشيشكلي حرجاً ، اذ أنه كان يمكن لمعروف الدواليبي ، الذي أصبح وزيراً للدفاع ، أن يطلب من البرلمان ومن رئيس الجمهورية بعد اسبوعين عزل أديب الشيشكلي من منصب رئيس هيئة الاركان . لذلك ، قرر الشيشكلي ومجموعته العمل بسرعة ، فأخذ في الاجتماع الاستثنائي لهيئة الاركان قراراً باعتقال جميع أعضاء الوزارة الجديدة وأعضاء حزب الشعب النشيطين ، ونوابه في البرلمان ، واعطاء السلطة للشيشكلي ، وتم الاعلان عن ان الشيشكلي هو الناطق باسم المجلس العسكري الاعلى (غير الموجود في الواقع) . واتخذ قراراً يقضي بتطبيق قانون حالة الحرب لعام ١٩٤٨ ، الذي يمكن بموجبه اعتقال اي شخص، أو توقيفه تحت طائلة

المسؤولية .

ودخلت الى دمشق في ليلة ٢٨-٢٩ تشرين أول بأمر من الشيشكلي فرقة المدرعات، التي لعبت دوراً حاسماً في انقلاب ١٩ كانون ١٩٤٩، وتم اعتقال رئيس الوزراء معروف الدواليبي واعضاء حكومته ومجموعة كبيرة من النواب عن حزب الشعب، وأعلن عن حل الحزب، وأقفلت جريدة «الشعب» الناطقة باسمه. وهكذا، دامت وزارة الدواليبي أقل من ٢٤ ساعة.

نشر الشيشكلي صبيحة ٢٩ تشرين أول نداء الى الشعب السوري، وبلاغاً عن استلام الجيش للسلطة، اتهم فيهما حزب الشعب بـ«النشاط التخريبي» ومحاولات تكوين فيدرالية تهدف الى اقامة نظام ملكي في سورية، والقضاء على استقلالها.

وأخذت جماعة الشيشكلي السلطة بيدها نهائياً. بيد أن الشيشكلي حاول اضفاء صبغة دستورية على انقلابه، فطلب من رئيس الوزراء معروف الدواليبي الاعلان عن استقالته، واستقالة حكومته رسمياً، وكذلك الموافقة على حل البرلمان. وكان الدواليبي المعتقل في السجن، مضطراً الى اعلان استقالته في ١ كانون أول، وفي ٢ كانون أول اعلنت استقالة الرئيس هاشم الاتاسي. لكنهما رفضا اعطاء موافقة بحل البرلمان.

ونظراً لذلك اقترح الشيشكلي على النائب حامد الخوجه تشكيل وزارة دون اشراك اعضاء حزب الشعب فيها، وتكون مهمتها حل البرلمان وتسليم السلطة للشيشكلي وأعوانه «قانونياً» و«دستورياً». غير أن أكثرية المجموعات الحزبية رفضت الاشتراك في تلك الحكومة.

عندها انتقل الشيشكلي الى نشاط مكشوف أكثر، فنشر في ٢ كانون أول مرسوماً يؤكد فيه أنه وبقرار من «المجلس العسكري الاعلى» تنتقل كل السلطات التشريعية والتنفيذية اليه مؤقتاً، وأعقب هذا بمرسوم حول حل البرلمان، وكأنه كان «غير قادر» على ممارسة صلاحياته.

لم يجرؤ الشيشكلي على اعلان سلطته الفردية بوضوح، خاصة، في ظروف نهوض الحركة المعادية للامبريالية والاضرابات في البلد، فأصدر بتاريخ ٣ كانون أول ١٩٥١ مرسوماً بتعيين العقيد فوزي سلو رئيساً للجمهورية حتى «عودة» الحياة البرلمانية الطبيعية الى البلد، وأصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، أي أعطيت له

جميع السلطات التشريعية والتنفيذية. واحتفظ الشيشكلي لنفسه بمنصب رئيس هيئة الاركان، وأسرع يمتدح عمله هذا بأنه صنو من «انكار الذات» والاخلاص في «خدمة الوطن».

تكون مع الانقلاب الجديد في سورية نظام ديكتاتورية عسكرية مباشرة، حيث كانت سياسة السلطة موجهة لخنق الحركة الديمقراطية، وعسكرة البلد، وفسح المجال أمام الاحتكارات الامريكية والفرنسية للتغلغل في اقتصادها: صدر على اقل تقدير، حوالي /١٥٠/ قانوناً مختلفاً و/٣٠٠/ مرسوماً، قضت فعلاً على جميع منجزات الشعب السوري الديمقراطية، مثلاً: أعلنت مراسيم تفرض اشراف الحكومة الكامل على الخدمات المدنية والمحاكم، وانهاء المحكمة العليا وتحويل وظيفتها الى وزارة العدلية بمكتب ادارة من ثلاثة اشخاص عينتهم السلطة، وتبديل المحافظين المدنيين بعسكريين مع منحهم حق القضاء على أي تحرك للجماهير الشعبية، ومنع العاملين في الدولة من الاشتراك في الاضرابات أو النشاط السياسي، واقامة رقابة شديدة، ومنع صدور عدد من الصحف مثل «السلام» ـ لسان حال انصار السلم في سورية، و«الاشتراكية» ـ جريدة الحزب الاشتراكي العربي و«البلاد» و«الدستور» وغيرها.

كما فرضت الخدمة الالزامية، وجرى تحضير كبير للاحتياط، وألغي البدل عن الخدمة في الجيش، وأصدرت الحكومة أمراً بتاريخ ١٣ كانون ثاني يقضي بدعوة استثنائية للخدمة وارتفع عدد أفراد الجيش كثيراً، وبلغت نسبة الميزانية الحربية رسمياً في أول موازنة للحكومة السورية في ٥ كانون أول ١٩٥٢ حوالي النصف تقريباً، واشترت الحكومة كمية كبيرة من الاسلحة الفرنسية، وبنيت الطرقات ذات الاهمية العسكرية ـ الاستراتيجية ووسعت المطارات. ولم يكتف بهذا، بل جرت الاستعراضات والعروض العسكرية الكبيرة، وجرى تنظيف الجيش من العناصر المناوئة للشيشكلي.

انقضت الحكومة على حركات العمال والفلاحين والطلاب، ومارست ضدها كافة أنواع الاضطهاد، لأن الانتفاضات المعادية للامبريالية والاضرابات لم تتوقف. وشنت في دمشق وحلب وحمص وحماه والمدن الاخرى حملة اعتقالات واسعة، شملت في بداية نيسان ١٩٥٢ قادة حركة مصطفى أمين. وعزلت، بحجة «النضال ضد الشيوعية» جميع قادة النقابات التقدميين الذين انتخبهم العمال.

واعتقدت جماعة الشيشكلي، التي جمعت كل السلطة في أيديها، أنه يمكن القضاء بهذا الشكل على الحركة الديمقراطية في البلد، لكن النضال في سبيل الحقوق الديمقراطية واعادة النظام البرلماني، والعمل ضد تغلغل الاحتكارات الامبريالية تنامى يوماً بعد يوم. ولعبت القوى التقدمية دوراً كبيراً في تنظيم وقيادة هذا النضال. فدعا الحزب الشيوعي، وهو الذي فضح الجوهر الحقيقي للانقلاب، منذ أيامه الاولى، الى خلق جبهة نضال وطنية عريضة. وقد جاء في ندائه: «ان خلافاتنا، والمسائل الاخرى المعلقة، يجب ألا تعيقنا عن جمع قوانا ورص صفوفنا لتحقيق مطالب شعبنا، التي يؤيدها كل الوطنيين الحقيقيين في سورية». وقدم الحزب للعمال مساعدة مباشرة في نضالهم الاضرابي. حيث شكل في حلب مثلاً مجلس عمال النسيج الذي نظم عدة اضرابات في المدينة.

فأصدرت الحكومة رداً على تزايد الحركة الاضرابية مرسوماً يمنع العمال اعضاء النقابات من ممارسة النشاط السياسي. واعتقلت العديد من قادة المنظمات النقابية.

شنت القوى التقدمية حملة سياسية واسعة لشرح طابع المراسيم، التي لا تحصى لحكومة الشيشكلي في مجال الحركة النقابية، موضحة أن هدفها هو تجميد النشاط النقابي.

وظهر اجتماع عمال العاصمة المعقود بدعوة من مجلس العمال السوريين في كانون أول ١٩٥١، ومؤتمر عمال كافة سورية في كانون ثاني ١٩٥٢، اللذين اتخذا، الى جانب المطالب اقتصادية الطابع، قراراً بالاحتجاج ضد المخطط الامبريالي لعقد «معاهدة دفاعية» للشرق الاوسط، موضحين أن الوسيلة الفعالة الوحيدة لمقاومة مخططات الامبريالية هي رص صفوف العمال والفلاحين والطلاب وفئات السكان الاخرى، كواحد من أهم احداث الحركة العمالية لتلك الفترة.

ان حقيقة عقد الكونغرس والمؤتمر، في ظروف الاضطهاد المتزايد، شهدت على تصميم العمال السوريين متابعة النضال من اجل اقامة نظام ديمقراطي فعلي، وضد تنفيذ مخططات الامبريالية لاستعباد سورية، ومن اجل تحسين ظروف الشغيلة. فقد ذكرت جريدة «الصرخة»، ان عقد المؤتمر في الظروف غير العادية والصعبة في ظل الديكتاتورية العسكرية، التي تضرب بقسوة أي تعبير عن ارادة الشعب، ليعتبر «مأثرة لا مثيل لها للطبقة العاملة السورية».

استمـــر وضـع البلد السيـاسي بالتعقيـد. ونظم طلاب جامعـة دمشق في ١٧ كانـون اول ١٩٥٢ مظـاهرة تضامن مع الطلاب المصريين، المؤيدين لنضال الشعب المصـري والمغـربي والتونسي ضد الامبريالية، وانضم اليهم العمال وفئات اخرى من سكان المدينة. دفعت الحكـومة بقوات عسكرية ضد المتظاهرين مما أدى إلى قتل وجرح الكثيرين. واعتقل ١٨٠ طالباً، وألقي بهم في معسكرات الاعتقال. فاستقال عميد جامعـة دمشق، وكـل الاسـاتـذة احتجاجاً على القمع الدموي للمظاهرة السلمية. وردت الحكـومـة باغلاق جميع المؤسسات التعليمية، وأصدرت مرسوماً في ٢٢ كانون أول، يمنـع موظفي الـدولـة من ترك الخـدمـة «بحـريـة»، وكـذلك تقديم العرائض الجماعية. واحتلت وحدات عسكرية مباني الجامعة.

وانتقل الاضطراب الى حلب، فجرت بتاريخ ١٩ كانون أول مظاهرات عمالية وطـلابيـة غفـيرة معـاديـة للامـبريالية في مختلف انحاء المدينة. وألغت الحكومة لجنة الجبهـة الـوطنية التي دخل فيها ممثلو الاحزاب والجماعات السياسية المختلفة، وبعض الشخصيـات السيـاسيـة. وأرسـل الى حلب ٤ آلاف جنـدي اضـافي من اجل قمع المظـاهـرات. لكن الجنـود من ابناء حلب قد رفضوا اطلاق النار على المتظاهرين، مما أدى الى تجريـدهم من السـلاح وحجـزهم في الثكنـات، وسجن الكثـير منهم في معسكـرات الاعتقـال. وأعلنت الحكـومـة بدءاً من ٢٧ كانون أول حالة حصار على حلب استمر اسبوعين.

أثـارت أعـمال القمـع التي قامت بها السلطة نقداً شديداً من قبل حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي اللذين شكل فيهما الطلاب والشباب قوة أساسية في تلك المـرحلة. واذا كان الحـزبـان، وخـاصـة الاشـتـراكي العربي، قد دعما الشيشكلي في البـدايـة وبسبب اعـلانـه عن مشـاريـع اصـلاحـات اجتـماعيـة، بما فيها الاصلاح الـزراعي، فانهـما قد أعلنـا الآن عن استيائهما من نشاط الحكومة في المجالين الداخلي والخارجي. لذا أصدر الشيشكلي مرسوماً في ٢٣ كانون ثاني لمنع نشاط هذين الحزبين العلني، وفي ٣٠ كانون الثاني، اصدر مرسوماً يمنع الطلبة من الاشتراك في المظاهرات وممارسة النشاط السياسي ككل.

لكن اشتـداد القمـع قوى تراص الشبيبـة والطلبة أكثر فأكثر، ودعي في ٢ آذار ١٩٥٢ لعقـد مؤتمـر وطني للطـلاب في دمشق، والـذي اشـترك فيـه، رغم الـوضـع السياسي الصعب ممثلو منظمات الشباب من جميع المحافظات تقريباً. أخذ المشاركون

قراراً حول ضرورة توحيد كافة القوى الديمقراطية من اجل النضال ضد نظام الشيشكلي الديكتاتوري، ومن اجل السلام والاستقلال. وشكلت فيما بعد، في ايلول ١٩٥٢، لجنة وطنية للدفاع عن حقوق الطلاب مهمتها التنظيم العملي لنضالهم. دخل في اللجنة ممثلو النقابات ومنظمات الشباب والنساء.

استمرت حركة أنصار السلم بالنهوض والتوسع رغم كل الظروف القاسية للنظام الديكتاتوري. وألقت الحكومة أكثر من مرة، قوات عسكرية ضد المتظاهرين من أنصار السلم، ومنعت جميع منظماتهم. لكن، حتى في تلك الظروف استطاعوا جمع ٢٧٠ ألف توقيع على نداء مجلس السلم العالمي لعقد معاهدة السلام. ولقيت قرارات مجلس الشعوب في الدفاع عن السلم عام ١٩٥٣ ترحيباً حاراً في سورية.

واتسعت الحركة الاضرابية، فأعلن عمال شركة غزل ونسيج حلب اضرابهم في أيار ١٩٥٢ مطالبين بوضع حد أدنى للأجر وتحسين ظروف العمل، والغاء المخالفات، ومنح اجازة سنوية ويوم عطلة اسبوعية لجميع العمال بأجر كامل. وأعلن عمال نسيج دمشق، والمعمل الميكانيكي في الجزيرة، والعمال الزراعيون وآخرون اضرابهم تضامناً مع عمال غزل ونسيج حلب.

وبدأت جماهير الفلاحين تنخرط بفعالية أكبر في النضال الشعبي العام ضد ديكتاتورية الشيشكلي. وقدم الحزب الاشتراكي العربي مساندة كبيرة لها. وقد تمثل نضال الفلاحين هذا في الامتناع عن تسديد الضرائب والقيام بأعمال السخرة وغيرها. وقام فلاحو عدة مناطق، أكثر من مرة ابان النضال ضد اضطهاد الاقطاعيين. ووجهت الحكومة أكثر فأكثر فرق التأديب العسكرية ضدهم.

وأخذ نضال الفلاحين يكتسب طابعاً منظماً. وشكلت في العديد من المناطق والامكنة لجان فلاحية. هكذا شكل في منطقة عفرين «وحدة فلاحية» جذبت اليها عدداً كبيراً من الفلاحين. وصدرت صحف خاصة بالفلاحين ـ «الارض للفلاح»، و«نضال الفلاحين».

وعقد في أواسط أيار ١٩٥٢ في شمال سورية أول مؤتمر فلاحي لمنطقة الجزيرة حضره مندوبون عن ٣٠٠ قرية، واستنكر المؤتمر بشدة نشاط حكومة الشيشكلي المعادية للشعب، ووقف ضد اشتراك سورية في «قيادة الشرق الاوسط»، وطالب الحكومة باتخاذ أكثر التدابير فعالية للدفاع عن السلام في الشرق الاوسط. وقد عقدت مؤتمرات مماثلة في محافظة اللاذقية مع مطلع عام ١٩٥٣.

وطرح الحزب الشيوعي مسألة توسيع نشاطه بين الفلاحين. وأولى أهمية كبيرة لاشتراك الفلاحين في النضال الوطني التحرري المعادي للامبريالية، وأكد على التعاون بين الطبقة العاملة والحركة الفلاحية. وقد أوضح أنه «دون العمل لجر جماهير الفلاحين للحركة الوطنية الديمقراطية تبقى كل الكلمات حول الدفاع النشيط عن السلام، والنضال لتحرير شعبنا، ومن اجل الاستقلال والنظام الديمقراطي الشعبي مجرد أحلام لا يمكنها أبداً أن تصبح واقعاً.

ودعا في آب ١٩٥٢ آخذاً بعين الاعتبار الموقف السياسي في البلد ونمو الحركات العمالية والفلاحية والطلابية، إلى تشكيل جبهة وطنية موحدة للنضال من أجل الاطلاحة بديكتاتورية الشيشكلي، وضد مخططات الحرب الامبريالية، ومن أجل السلام والاستقلال الوطني والديمقراطية. وكان على هذه الجبهة، حسب رأي المجتمعين، أن تنسق نشاط العمال والفلاحين وأوسع فئات السكان وجميع العناصر الديمقراطية في البرجوازية الوطنية.

إتخذ الشيشكلي في نيسان ١٩٥٢، وكرد فعل على تصاعد الحركة المناهضة للإمبريالية، قراراً يمنع جميع الاحزاب والمنظمات السياسية معللاً ذلك بأن وجود عدد كبير من الاحزاب «يجلب الاضطراب للحياة السياسية». لكنه أسرع للتأكيد هنا أن المرسوم لا يقضي على نظام الاحزاب السياسية ككل، وانما يعتبر «تحضيراً لاعادة تنظيم الحياة السياسية» فقط، بما يتناسب أكثر و«روح الشعب».

في آب من ذلك العام تم الاعلان عن قيام حزب جديد في سورية، هو «حزب التحرير العربي» وكان عليه أن يملأ «الفراغ» الحاصل بعد حل الاحزاب السياسية. كان في برنامج الحزب الجديد عدد من الفقرات ذات طابع ديماغوجي، فأشير فيه إلى أن الشعب هو «مصدر كل السلطات» في البلد، وله تعود «كل الخيرات الحقيقية والوسائل الاجتماعية» وأنه «سيتم احترام الملكية الخاصة في حدود العدالة الاجتماعية، أما الأرض فسيتم تسليمها للفلاحين الفقراء». الخ. . وجاء في المجال العربي، أن «سورية تعتبر جزءاً من الامة العربية الواحدة». وأن هدف الحزب هو «توحيد كافة الدول العربية من العراق إلى مراكش».

غير أنه، لا البرنامج المزخرف للحزب الجديد، ولا العرض العسكري الذي أقامه الشيشكلي في ٣ كانون أول ١٩٥٢ بذكرى الانقلاب، لم يكتسبا رضا الجماهير الشعبية. وزيادة على ذلك، اصطدم تشكيل هذا الحزب بعداء مكشوف من قبل

الرأي العام السوري، وتابعت الاحزاب السياسية نشاطها سراً.

تعاظم الاستياء من نظام الشيشكلي، وخاصة في الجيش عام ١٩٥٢، فحاولت مجموعة كبيرة من الضباط في نهاية عام ١٩٥٢، مستغلة زيارة الشيشكلي للقاهرة، القيام بانقلاب عسكري. بيد أن الشيشكلي عاد فوراً إلى دمشق، واعتقل كثيراً من الضباط المرتبطين بالاحزاب السياسية الممنوعة.

لكن مجموعة الشيشكلي قد أدركت، أنه بالاضطهاد والاجراءات القمعية وحدها، لن يكون بوسعها الاستمرار في السلطة طويلاً، ولذلك، وعدت باعادة النظام البرلماني، وصياغة دستور جديد، وانتخاب رئيس للجمهورية، واجراء انتخابات برلمانية، وتحقيق عدد من الاصلاحات الاجتماعية، وبالدرجة الأولى الزراعي.

وصدر مرسوم في ١٩٥٢/١٢/٣٠ حول توزيع أراضي الدولة غير المشغولة. وكان مقدار الأرض المسموح بملكيتها رسمياً، حسب المرسوم، قد حدد بـ ١٥٠ هكتار للفرد في منطقة الجزيرة والفرات، والمناطق الصحراوية وقليلة المياه، وبـ ٥٠ هكتار في مناطق البلد الاخرى، وكانت أراضي الدولة، كقاعدة عامة، غير صالحة تقريباً للاستعمال، وتقع في المناطق الصحراوية، ولا يمكن استخدامها بدون التسميد والسقي، وعلاوة على ذلك، كان جزء كبير يقع في أيدي الفلاحين الذين كانوا قد حولوها بعملهم الشاق إلى حقول صالحة. وكان من أصل ٥٦٠ ألف هكتار (العائدة للبيع حسب المرسوم) ٥٤٣ ألف هكتار من هذه الأراضي بالذات.

لم يتعرض المرسوم، بهذا الشكل، لمصالح الاقطاعيين وكبار الملاك، وكان موجهاً لتهدئة وخداع جماهير السكان الاساسية من الفلاحين المحرومين. وكان سيقود، في حال تطبيقه الكامل، إلى تقوية المزارع الميسورة التي تملك قوة جر، وأدوات ومواشي، وبذار لاستخدام هذه الأراضي. أما في الواقع العملي، أي عند تنفيذ المرسوم، فقد جرى طرد جماعي للفلاحين من أراضي الحكومة، والذي قوبل بمقاومة شديدة من قبل الفلاحين، وسعر نضالهم أكثر في سبيل حقوقهم. لكن المرسوم، حتى في شكله المنقوص هذا، أثار استياء الاقطاعيين، الذين استولوا سابقاً على مساحات واسعة من أراضي الحكومة. لهذا أسرعت الحكومة باصدار مرسوم جديد في ٣ تشرين أول ١٩٥٢ حددت بموجبه حصة مالك أراضي الدولة بـ ٢٠٠ هكتار، أي بزيادة ٥٠ هكتار. لكن، لم يطبق أياً كان من المرسومين حتى النهاية.

يجب القول، أن حكومة الشيشكلي قامت بعدة اجراءات لتقليص نشاط الرأسمال الاجنبي : كان قد توصل في حزيران ١٩٥٢ إلى اتفاقية جديدة مع «تابلاين»، حيث وعدت الشركة بمضاعفة دخل الحكومة السورية من نسبة الارباح لاستغلال خطوط النفط من ٤٥٠ ألف إلى ١,١ مليون دولار، وكذلك تزويد سورية بالنفط الخام حسب أسعار السوق الدولية. وفرض مرسوم في ٣ آذار ١٩٥٢ على الشركات الاجنبية في سورية مع وجود أكثرية من السوريين في قيادتها، وكذلك مدير سوري. وأممت الحكومة شركات المياه والكهرباء العائدة للرأسمال الاجنبي، وشركات نقليات دمشق، وحلب، وكذلك شركة التبغ الفرنسية، والتي أعطي لمساهميها تعويض «تساوي» قيمته ٢,٥ مليون ليرة سورية.

أعلن الشيشكلي في صيف ١٩٥٣ عن مشروع الدستور الجديد، ووضح في كلمته بهذه المناسبة، أن المشروع قد أعد حسب النمط الامريكي، لأن التسيير البرلماني حسب رأيه قد أصبح بعد القرن الثامن عشر غير ملائم، خاصة، لبلد مثل سورية.

وكان يجب، حسب مشروع الدستور الجديد، انتخاب الرئيس لمدة خمس سنوات بغالبية الاصوات. وأن يعين الرئيس مجلساً للوزراء، يقوده رئيس مجلس الوزراء الذي يتحمل المسؤولية أمام رئيس الجمهورية فقط. وأعطي مجلس النواب وظائف تشريعية وحق تصديق المعاهدات فقط، في حين أعطي لرئيس الجمهورية حق وضع الـ «فيتو» على أي قانون يصدره المجلس.

لقد أعطت أحكام الدستور الجديد للرئيس كل السلطات التشريعية والتنفيذية، وحرمت مجلس النواب من أي حقوق كانت، اللهم، عدا «حق» «حل المجلس» بقرار من الاكثرية العظمى لأعضائه. وكان يمكن اقتراح أي تعديل على الدستور من قبل الرئيس فقط، أو بتصويت أكثر من ربع النواب. وأكثر من ذلك، قد أشير إلى أنه خلال العامين الاولين من عمل الدستور لن تقبل أحكام جديدة للمناقشة. وهكذا ثبت الشيشكلي دكتاتوريته «دستورياً»، بعد أن استبعد امكانية تعديل الدستور.

لم يلق مشروع الدستور تأييد المواطنين السوريين، وبعثت ١٠٤ شخصيات سياسية معروفة، بينهم رؤساء سابقون للوزارة، وأعضاء في البرلمان وزعماء الاحزاب المحلولة وغيرهم، إلى الحكومة مذكرة تضمنت نقداً لاذعاً لمشروع الدستور المقترح،

وطالبت بمناقشته في المجلس التأسيسي. لكنه، ونتيجة للاستفتاء الذي جرى في ١٠ حزيران ١٩٥٣، تحت اشراف السلطات العسكرية، تمت «الموافقة» على الدستور. وذكرت الصحافة الامريكية في تلك الايام بارتياح، أن «سورية» هي البلد العربي الاول، الذي تقبل الطريقة الدستورية الامريكية في نظامه السياسي».

وجرت، في آن واحد، انتخابات الرئاسة. و«انتخب» المرشح الوحيد ـ أديب الشيشكلي نفسه. وكان الشيشكلي، قبل ذلك، في آب ١٩٥٢، قد أصبح نائباً لرئيس الوزراء مع احتفاظه بمنصب رئيس الاركان العامة، وفيما بعد، حصل على حقيبة وزير الداخلية في نيسان ١٩٥٣. وصدر في ١٥ حزيران مرسوم حول توحيد منصبي رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية. وركز الشيشكلي، بهذا الشكل، جميع السلطات تقريباً في يده أما الحكومة فكانت تضم أعوانه فقط.

وسرعان ما أعلن الشيشكلي عن انتخابات برلمانية قادمة. وأصدر، في محاولة منه لضمان أكبر تأييد ممكن من أوسع الاوساط السياسية، مرسوماً بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٥٣، يلغي فيه الحظر على الاحزاب السياسية الممنوعة، وأفرج خلال فترة ما بين حزيران وتشرين أول عن عدد من الشخصيات السياسية، وتم التأكيد على سلامة عودة زعماء حزب البعث والحزب الاشتراكي العربي المنفيين. وصدر في ٣٠ حزيران قانون انتخابي جديد، خفض بموجبه عدد أعضاء البرلمان من ١٠٨ إلى ٨٢ عضواً.

اشترك في الحملة الانتخابية، في البداية حزبان فقط، هما حزب التحرير العربي والحزب القومي الاجتماعي السوري. كان أكثرية المرشحين من حزب التحرير، الذين كان لبرنامجهم الانتخابي طابع ديماغوجي واضح، إذ تضمن وعوداً بتوطيد نظام الحريات الديمقراطية، وتطوير الثورة الوطنية، واقرار التعليم المجاني، واجراء اصلاحات في مجال تشريع العمل، والقضاء على البطالة، وتحرير الاراضي العربية المغتصبة وتحقيق الوحدة العربية الخ..

وأعلن، أثناء الحملة الانتخابية، كل من الحزب الشيوعي وبعض «المستقلين» عن الاشتراك في الانتخابات البرلمانية. وأوضح الحزب، أن قرار الاشتراك في الانتخابات قد اعتمد على أن مقاطعة الانتخابات ستسمح لحكام سورية تطبيق اجراءات تعسفية موجهة ضد الشعب، دون أن تصطدم بمقاومة جديدة. إضافة لذلك، فالاشتراك بالحملة الانتخابية، هو من أجل تحقيق مطالب الشعب، وفي النضال من أجل حقوقه. أما الاحزاب الاخرى بما فيها الشعب والبعث والاشتراكي

العربي ، فقد قاطعوا الانتخابات .

وكما كان متوقعاً : جرت الانتخابات في جو هيمنة كاملة للقوات العسكرية ، وانتخب بالنتيجة ، ٧٢ نائباً عن حزب التحرير العربي ، و /٩/ عن «المستقلين» ، ونائب واحد عن الحزب القومي السوري . وانتخب زعيم حزب التحرير العربي مأمون الكزبري رئيساً للبرلمان .

حاول الشيشكلي وقف الاستياء المتزايد يوماً بعد يوم عن طريق التظاهر بعودة الحياة البرلمانية للبلد ، واتخذ بعض الاجراءات الاخرى ، فأصدر يوم افتتاح البرلمان الجديد في ٢٤ تشرين أول ١٩٥٣ قانوناً حول الصحافة يلغي الحظر على صدور الجرائد . لكن حق الصدور ، حسب القانون الجديد ، عاد فقط إلى تلك الجرائد التي تستطيع الظهور ست مرات في الاسبوع بتعداد لا يقل عن ٢٠٠٠ نسخة في دمشق و ١٥٠٠ نسخة في حلب ، مما يتطلب امكانيات مالية كبيرة .

وصدر مرسوم في ١٩٥٣/١٢/٢١ أعطيت بموجبه كل حقوق استخراج الثروات الباطنية في سورية للدولة ، ويجب أن تكون ادارة الشركات التي تقوم بالاستخراج كاملة من السوريين ، وأن يعود لسورية ٢/٣ رأسمالها . وأعلن الشيشكلي عن رغبته باقرار مرسوم جديد حول الأرض .

إلا أن هذه الخطوات جميعها لم تستطع ايقاف الحركة الشعبية المتعاظمة والساعية للقضاء على النظام الديكتاتوري . وعلى هذا الطريق التقى في دمشق في تشرين ثاني ١٩٥٣ ، ١٤٣ شخصية سياسية مناوئة لحكم الشيشكلي ، بهدف تشكيل «جبهة المعارضة الوطنية» ، والتي امتنعت عن الاعتراف بشرعية نتائج الانتخابات ، ودعت للإطاحة بنظام الشيشكلي الرجعي واقامة سلطة ديمقراطية في البلاد .

*

الاطاحة بديكتاتورية الشيشكلي

أعطى اضراب طلاب جامعة حلب ومدارسها المتوسطة في ١٠ كانون أول ١٩٥٣ دفعة جديدة لشن حرب مكشوفة في سبيل القضاء على نظام الشيشكلي الديكتاتوري. وكان هذا الاضراب قد نُظم احتجاجاً على عرض مسرحية في مدرسة أمريكية، أهانت المشاعر القومية للعرب. وأغلقت الحكومة المدارس، وشنت حملة اعتقالات واسعة. فاندلعت مظاهرات التضامن مع طلاب حلب في جميع المدن تقريباً، وأعلن محامو حمص الاضراب، وأرسلوا برقيات احتجاج إلى الرئيس ضد الاعمال التعسفية التي تمارسها السلطات بحق الطلبة، وأرسل معلمو حمص وغيرها برقيات مماثلة، وأعلنت ممرضات مشفى دمشق اضراباً تضامنياً أيضاً.

ووزعت في كانون ثاني ١٩٥٤، في جميع المدن السورية، مناشير تدعو لاسقاط ديكتاتورية الشيشكلي. عندها، أعطى الشيشكلي أمراً باعتقال اثنين من أبناء زعيم ثورة ١٩٢٥ في السويداء ـ سلطان الاطرش ـ اللذين نظما انتفاضة الطلاب في حلب، وكذلك عدداً من زعماء الدروز الذين ساندوهما. وأدت محاولة الافراج عن المعتقلين بالقوة إلى صدام مسلح بين الدروز ووحدات الشرطة. فأرسلت الحكومة قوات عسكرية إلى هناك، لكن عدداً من الفرق انتقل إلى جانب الدروز. فقامت قوات الجيش في أواخر كانون أول ١٩٥٣ بتهديم ٣ قرى من أصل /١٨/ قرية انتفضت ضد حكم الشيشكلي في جبل الدروز. واضطرت قيادة الحركة بزعامة سلطان الاطرش إلى الانتقال إلى أراضي الاردن. فاجتمع في لبنان ٢٠٠ من زعماء العائلات الدرزية، واتخذوا قراراً دعوا فيه الشعب السوري للإطاحة بالشيشكلي.

واعتقل في كانون الثاني ١٩٥٤ عدد من الزعماء السياسيين بينهم صبري العسلي، أكرم الحوراني، ميشيل عفلق، صلاح البيطار، وغيرهم ممن اتهموا بالنشاط المعادي للدولة، والتحريض على المظاهرات والاضرابات. ووضع رئيس الجمهورية السابق هاشم الاتاسي تحت الاقامة الجبرية. وجرت داخل الجيش اعتقالات واسعة، وتسريحات وتنقلات كثيرة.

وأعلنت الحكومة حالة الطوارىء في كل من دمشق، حلب، حمص، حماة،

والسويداء، وأعلن الشيشكلي في ٢٨ كانون أول نفسه حاكماً عسكرياً. وبنفس الوقت، اتصل بزعماء المعارضة الموجودين في السجن، محاولاً اجراء مصالحة معهم، وصياغة شروط يمكنهم على أساسها دخول الوزارة الجديدة.

غير أن النضال ضد الديكتاتورية العسكرية اتسع ليشمل مختلف فئات السكان، وقد انخرط الجيش فيه أيضاً. فوقفت في ٢٥ شباط جميع الوحدات العسكرية المرابطة في الشمال بالقرب من حلب، بقيادة العقيد مصطفى حمدون ضد الحكومة. ثم قامت بالتعاون مع العمال والطلاب الذين انضموا اليها، باحتلال عدد من مباني الحكومة، ومحطة اذاعة المدينة.

أصبحت حلب مركزاً للانتفاضة، حيث شكلت القيادة العسكرية مجلس قيادة القوات المسلحة للمناطق المحررة. وانضم إلى الانتفاضة وحدات مناطق البلاد الشرقة ـ الجزيرة وحوض الفرات، وكذلك اللاذقية من الغرب. وفي اليوم التالي أيدت القوات الجنوبية في منطقتي القنيطرة وجبل الدروز والسويداء، وكذلك القوى الجوية الانتفاضة بشكل صريح. ولم يبق في يد الشيشكلي إلا القوات الموجودة في دمشق وحدها.

أعلن «راديو سورية الحرة»، الذي بدأ بثه من حلب، أن الجيش السوري قد انتفض ضد الشيشكلي ويطالب باستقالته. وفي نفس اليوم تمت باقتراح من مجلس قيادة القوات المسلحة، الدعوة لاجتماع عدد من الشخصيات السياسية وضباط الجيش، في حمص، وانتخب هاشم الاتاسي رئيساً دستورياً مؤقتاً لسورية.

أعلن الشيشكلي استقالته وغادر إلى لبنان. وحصل فيما بعد على حق اللجوء السياسي من العربية السعودية.

أما البرلمان السوري، فانتخب، في الظروف الناشئة تلك، مأمون الكزبري رئيساً مؤقتاً للجمهورية، وتوجه الاخير بنداء إلى السكان يدعو فيه لتأييد الحكومة والاحجام عن المظاهرات و«الفوضى». لكن اذاعة حلب، أعلنت، في نفس ذلك المساء، أن قيادة القوات المتمردة لا تعترف بأية أوامر من دمشق، وتطلب استقالة مأمون الكزبري فوراً.

انقسمت سورية إلى قسمين: الاركان العامة والفرق العسكرية في منطقة دمشق مع حكومة الكزبري، أما قوات الشمال والمناطق الوسطى فوقفت ضدها. لكن المتمردين اقتربوا بسرعة من العاصمة، وقامت طائراتهم بالقاء منشورات فوق دمشق

تدعو فيها سكان العاصمة إلى الانتفاضة ضد أنصار الشيشكلي المسيطرين على المدينة. فقام سكان دمشق، استجابة لهذا النداء، بالاستيلاء على مواقع الشرطة، وحرروا المعتقلين السياسيين، وتوجهت مظاهرة كبيرة للشغيلة نحو مبنى الاذاعة حيث اختبأ أعوان الشيشكلي، وقوبلت الجماهير العزلاء بالرصاص.

أكد راديو حلب أن هدف الانتفاضة هو، ليس استقالة الشيشكلي فقط، وانما التغيير الجذري لنظامه أيضاً. لذلك طلبت من مأمون الكزبري تقديم استقالته، وحل البرلمان. ووصل إلى حمص في ٢٨ شباط رئيس هيئة الاركان اللواء شوكت شقير كممثل عن أنصار الشيشكلي، فأعلن حل البرلمان، واعترف بهاشم الاتاسي رئيساً جديداً للجمهورية. ودخلت قوات الانتفاضة في ٢٨ شباط إلى دمشق، واستسلمت لها بقايا فلول الشيشكلي. وسقط نظام الشيشكلي الديكتاتوري.

لقد تميزت حركة الجيش عام ١٩٥٤ في سورية عن الانقلابات السابقة لها: «حصلت جميع الانقابلات الماضية كمؤامرة محصورة بعدة وجوه معزولة عن الشعب، أما سقوط ديكتاتورية أديب الشيشكلي فقد تم نتيجة لحركة شعبية واسعة تحققت خلالها وحدة أخوية بين الشعب وجماهير الجنود والضباط الشرفاء». وأصبح القضاء على نظام ديكتاتورية الشيشكلي ممكناً فقط، بفضل انضمام فئات واسعة من الشعب السوري إلى الحركة ضده، وخاصة العمال والفلاحين، والوطنيين من البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية وملاك الأراضي، والجيش،أي، وبعبارة أخرى، جميع القوى الوطنية في البلد.

*

انتخابات عام ١٩٥٤ البرلمانية

شكلت في آذار ١٩٥٤، بعد مباحثات طويلة، وبناء على مرسوم من الرئيس المؤقت هاشم الاتاسي، أول حكومة انتقالية. ودخل فيها ممثلو الحزب الوطني وحزب الشعب و«المستقلين». وعين صبري العسلي من زعماء الحزب الوطني - رئيساً للوزراء. وكانت مهمة الوزارة: اجراء انتخابات برلمانية وانتخاب رئيس للجمهورية.

لكن الحزبين المتوحدين في أيلول ١٩٥٣ (حزب البعث والحزب الاشتراكي العربي)، امتنعا عن الاعتراف بالحكومة الجديدة، وعللا رفضهما هذا بأن حكومة صبري العسلي الائتلافية «عاجزة عن اجراء انتخابات حرة للبرلمان».

بينما أعلن الحزب الشيوعي عن تأييده للحكومة دون تقديم شروط خاصة للاشتراك فيها، معتبراً أن الاعادة السريعة للنظام البرلماني واجراء انتخابات في سورية ضرورة ملحة أمام تزايد مؤامرات الدول الامبريالية .

أقرت الحكومة الجديدة مجموعة اجراءات لنشر الحريات الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية، فحلت البرلمان المزيف في ظل الشيشكلي، وألغت جميع قرارات ومراسيم حكومة الديكتاتورية العسكرية، وأعادت الدستور، وطهرت المؤسسات الحكومية والجيش من أنصار الشيشكلي، وأعادت المحكمة العليا بنصابها القديم، وأعادت الجندرما والشرطة من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية، وصادقت في ٢٧ أيار ١٩٥٤ على قانون يعاقب جميع أصحاب المراكز الذين «ينفذون أوامر مسؤوليهم بهدف الاستيلاء على السلطة بالقوة، تماماً كمشاركين في هذا الاستيلاء». ووضع القانون عقوبة قانونية للرئيس ولرئيس الوزراء ونواب البرلمان في حال الخروج على الدستور، وأقامت على الشيشكلي وأعضاء حكومته دعوى لاعادة جميع الاموال التي اختلسوها خلال الفترة الديكتاتورية، ومنعت في ١٥ آذار، ١٣ نائباً ممن تعاونوا مع الشيشكلي من الاشتراك في أعمال البرلمان.

واتخذت حكومة صبري العسلي، في آن واحد، بعض الاجراءات اللا ديمقراطية كان في عدادها قوانين تحد من حرية الصحافة والاحزاب ومرسوم يمنع

التجمعات والتظاهر والخ . . لكنها لم تستطع ايقاف حركة الجماهير الشعبية التي أيقظتها أحداث شباط، حيث استمرت في جميع أنحاء البلاد اضرابات عمالية تطالب بتحسين ظروف العمل ورفع المستوى المعاشي.

هكذا، قد أعلن في حلب في نيسان ١٩٥٤ عن اضراب كبير لعمال النسيج اشترك فيه عمال ١٩ شركة. وطرح المضربون، إلى جانب المطالب الاقتصادية أخرى سياسية تدعو للنضال ضد المعاهدات والاحلاف العدوانية الامبريالية. واستمر الاضراب ٤ أيام، وقد انضم إليه عمال الصناعات الاخرى، وكذلك الطلاب. وشكلت لجنة اضرابية توجهت بنداء إلى جميع عمال سورية لدعم المضربين. وأرسلت الحكومة إلى حلب مجموعات كبيرة من الشرطة، وأمرت باخماد المظاهرات بكافة السبل حتى استعمال السلاح. لكنها، وخوفاً من تعاظم الحركة، وافقت، فيما بعد، على تقديم تنازلات، واستجابت لبعض مطالب العمال، مما دعا اللجنة الاضرابية لاتخاذ قرار بفك الاضراب.

اشتد سعي العمال نحو وحدة حركتهم أكثر فأكثر. ودعي في اللاذقية لعقد مؤتمر عمال المدينة الأول، والذي تم في نيسان واتخذ القرارات التالية: تشكيل صندوق موحد للتأمين الاجتماعي، النضال ضد الطرد التعسفي، زيادة الاجرة، تحديد يوم العمل بـ /٨/ ساعات واقرار عطلة اسبوعية وغيرها. وطالب المؤتمرون بتشكيل حكومة وطنية ديمقراطية، يمكنها تحقيق آمال الشعب، وأن تسلك سياسية ثابتة ضد المخططات الامبريالية العدوانية.

وإلى جانب الحركة الاضرابية، استمرت الانتفاضات الجماهيرية المعادية للإمبريالية، والتي أثارها ضغط الدول الغربية الساعية لجر سورية والدول العربية الأخرى إلى الاحلاف العسكرية العدوانية من جديد.

وكان جون دالاس المستشار الحكومي للولايات المتحدة قد قام بزيارة بلدان الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا في أيار ١٩٥٣. لكنه، وبغض النظر عن جميع المساعي التي بذلها، امتنعت معظم البلدان العربية بما فيها سورية، عن قبول مقترحات الدول الغربية بتشكيل «قيادة الشرق الأوسط» الخاصة.

عندئذ أعدت وزارة الخارجية الامريكية مشروعاً جديداً لحلف عسكري أسمته «الخط الشمالي لدفاع الشرق الأوسط والادنى»، والذي هدفه عقد اتفاقيات ثنائية: في البداية بين تركيا وايران، وباكستان وأفغانستان ومن ثم مع بلدان عربية معينة.

وأعطي لتركيا دور المنظم الاساسي في هذا المشروع. وكانت في بداية ١٩٥٤ قد نفذت الخطوات الأولى من هذا المخطط، إذ عقدت معاهدة تركية باكستانية. ولم تخف الصحف التركية أن المعاهدة هي واحدة من المراحل على طريق تكوين اتحاد عسكري «للشرق الاوسط»، مع جذب الدول العربية اليه في المستقبل.

وظهرت، ومن باب التأكيد على ذلك، الدعوة في أواسط أيار لعقد اجتماع للسفراء الامريكيين في بلدان الشرق الأوسط في استنبول. وكانت الولايات المتحدة قد أرسلت إلى تركيا والعراق، حتى قبل انتهاء الاجتماع وفوداً عسكرية لتقديم «العون» في صياغة شروط الحلف العسكري المرتقب. وبآن واحد، بدأ وزير خارجية باكستان محادثاته مع سفراء البلدان العربية لاقناعها بالانضمام إلى الاتحاد التركي - الباكستاني. لكن الدول العربية رفضت من جديد الاشتراك به.

وعقد في القاهرة في حزيران ١٩٥٤ وبدعوة من المبعوث الخاص لرئيس الولايات المتحدة جونسون، اجتماع خاص لممثلي البلدان العربية، هدفه توضيح الموقف السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في سورية. وطرحت في جدول أعمال الاجتماع، من جديد، مسألة تنظيم «دفاع» بلدان الشرق الأوسط، ومنح هذه البلدان «مساعدات أمريكية» ضمن اطار «الاتحاد الدفاعي» المقترح، مع اشتراك الدول الغربية في ذلك. لكن مخططات الولايات المتحدة الامريكية اصطدمت بمقاومة البلدان العربية. ووصل في أواسط عام ١٩٥٤ إلى دمشق رئيس ادارة المخابرات لجيش الولايات المتحدة الجنرال تروده. وقد حمل معه، حسب تعبير صحيفة البعث، اقتراحاً آخر من حكومة الولايات المتحدة حول «المعونة العسكرية». لكن سورية رفضت هذا الاقتراح.

استنكرت القوى التقدمية الضغط الامبريالي الجديد، وتبنت فضحه. فدعت الشعب السوري إلى «مقاومة مخططات الامبرياليين بحزم، وتصعيد النضال لخلق حكومة وطنية ديمقراطية في البلد - تتمثل فيها جميع فئات الشعب، ويكون باستطاعتها الوقوف في وجه جميع المؤامرات الامبريالية، ومن أجل تحقيق اصلاحات ديمقراطية، وتحسين الوضع الاقتصادي للبلد، ورفع المستوى المعاشي للشغيلة.

ووصلت إلى الحكومة برقيات وعرائض كثيرة تطالب بتشكيل حكومة وطنية

ديمقـراطيـة في سوريـة . وجـرت مظاهرات عمالية ضخمة في دمشق والمدن الاخرى، وكــذلـك في الاريـاف، في حزيـران ١٩٥٤ ، طالبت بتأليف مثـل تلك الحكـومـة، والامتناع عن أي نوع من «المساعدة الاجنبية» .

بيـد أنـه برزت بوضـوح، خلال مسـيرة الصـراع السيـاسي الداخلي، حقيقة ظاهرة تتمثل في أنه نضجت ضرورة ضم ممثلي حزب البعث إلى الوزارة الجديدة، لأن الحـزب أخـذ يتمتع بشهرة أوسع في البلد، معتمداً على الفئات البرجوازية الصغيرة والفـلاحـين وجـزء من العـمال والمثقفـين، وخاصة على الشباب . وكان لحزب البعث تأثـير هام بين الجنـود والضبـاط الـذين طالبوا باقامة حكومة مستقلة، غير واقعة تحت تأثير هذا الحزب أو ذاك التجمع، وطالب بشكل خاص، بتغيير وزير الدفاع ـ زعيم حزب الشعب معروف الدواليبي .

وأثـارت سيـاسة حكومة العسلي، من جانب آخر، استياء الكثيرين من حزب الشعب والحـزب الـوطني، الـذين اعترضوا على التعسف الذي تمارسه السلطة بحق أنصـار الشيشكـلي السـابقـين، وذلك لأن كثيراً منهم قد تعاونوا بنشاط مع الشيشكلي ابان دكتاتوريته .

لقـد أجـبر استيـاء الاحـزاب السيـاسيـة وأوسـاط الجيش، وكـذلـك الحـركة الاضرابية المستمرة المعادية للإمبريالية، حكومة صبري العسلي على تقديم استقالتها في ١١ حزيران . وتمكن ممثل المستقلين سعيد الغزي من تأليف حكومة انتقالية في ١٩ حزيران، وذلك بعد مفاوضات طويلة بين الاحزاب السياسية .

غير أن قيـام حكـومـة سعيـد الغـزي لم يؤد إلى الاستقـرار أيضـاً، فاستمرت الحـركـات الاضـرابيـة والمعادية للإمبريالية، وسرعان ما بدأ في دمشق في ٣٠ حزيران ١٩٥٤ ، أي حين كانت الوزارة قد أخذت لتوها بتسيير وظائفها، اضراب كبير لعمال الغزل والنسيج، دعمه عمال المؤسسات الاخرى .

طالب المضربون بزيادة الاجر وتحديد يوم العمل بـ /٨/ ساعات، والاعتراف بحق العـمال في الانتسـاب إلى النقـابات وغيرها . وعندما رفض أصحاب الشركات تفيـذ مطـالب العـمال، دعـا اتحـاد نقـابات عمال دمشق والمدن السورية الاخرى إلى اضراب عام في ٢٤ تموز لدمشق، و /٢٦/ تموز للمناطق الاخرى .

وأجبر خطر الاضراب العام الحكومة على اتخاذ تدابير عاجلة للحؤول دونه . فدعي البرلمان في ٢٦ تموز لعقد دورة استثنائية تنظر في تصريحات اتحاد النقابات حول

تلبيـة مطـالب عمال النسيـج المضربين. ووافق البرلمان في ٢٨ تموز على تعديل قانون عام ١٩٤٦، الذي يعطي الحق للبرلمان في اقرار ما اذا كان اضراب العمال شرعياً أم لا؟، وكـذلـك منـح العمال اعانة في حال قيام المالك بتسريح تعسفي لهم. وأصدرت الحكومة قراراً يحدد مسألة رفع الأجرة للعمال.

وفي أواخـر تموز، في مينـاء الـلاذقية بالذات، نشب اضراب عمالي، حدد على أثـره يوم العمـل بـ /٨/ ساعـات، وأقـرت بعض الـزيادة في الاجرة. وأضرب عمال مؤسسات النسيج، والجلود وصناعة المعادن، في دمشق، وحلب، والمدن الاخرى.

لم تجرؤ حكـومـة سعيـد الغـزي في تلك الظروف السياسية المعقدة على اجراء انتخابات البرلمان المقررة في حزيران ١٩٥٤. لذا أجلت الانتخابات لمدة شهر، داعية خلال ذلك جميع الاحزاب السياسية للوصول إلى الاتفاق والتعاون.

وانعقــدت في البلد (تمـوز ـ آب) ولهـذا الغـرض مؤتمـرات حزب الشعب، والحزب الوطني، وحزب البعث، والحزب القومي الاجتماعي السوري. فاتخذ حزب الشعب عدة قرارات بمقـاطعـة الانتخـابـات، معللاً ذلـك بأنها لن تكون حرة، وأن الجيش سيقـدم تأييـدا حاسـماً لمجمـوعـة ما. لكن رئيس الاركان صرح رسمياً، مجيباً على ذلـك، بأن الجيش لا ينـوي التـدخل في حياة البلد السياسية. وبما أن الاحزاب السياسية لم تتوصل الى اتفاق بينها، فقد أجلت الحكومة الانتخابات مرة أخرى إلى نهاية أيلول.

بينما قام الحزب الشيوعي بحملة فعالة للاسراع بعملية الانتخابات»، ذلك لأن الحـزب أدرك ضرورة توحيـد جميـع القـوى الـوطنيـة في جبهـة وطنية عريضة، وأهمية تشكيـل حكـومـة مستقـرة. فقام الحزب، مع كثير من الشخصيات التقدمية، بعمل توضيحي واسع بين العمال والفلاحين والطلاب وغيرهم من فئات الشعب، ودعاهم للاشـتراك الفعـال والنشيـط في الانتخـابـات من أجل وضع حكومة في السلطة يكون بامكانها الدفاع عن مصالحهم، واجراء اصلاحات ديمقراطية مناسبة، والنضال ضد المؤامرات الامبريالية.

وأوضـح الحـزب أن «سـوريـة تعيش مرحلة تحرر وطني ديمقـراطي، مما يجعـل النضـال ضد الامـبريـاليـة وعمـلائهـا في الـداخل، والنضال من أجل الاصلاحات الـديمقـراطيـة، نضـالاً من أجـل المصـالـح العـامة». ودعا الحزب إلى الابتعاد عن التطلعـات الحــزبيـة الضيقـة وأن تسـاهم «المعـركـة الانتخـابيـة، في حال مراعـاة

الـديمقـراطيـة، في توحيـد صفـوف جميـع الـوطنيـين الـديمقراطيين ضد الامبر يالية ومخططـاتهـا العسكـريـة، من أجل الديمقراطية، وضد محاولات التخويف والتزوير، ومن أجل استقرار الوضع العام».

وتشكـل اتحـاد وطني خلال الحملة الانتخـابيـة، وقـد جاء في برنـامجـه في مجال السيـاسـة الخـارجيـة: «تحقيق الاستقـلال الكـامـل، الامتنـاع عن الانضام إلى أي أحلاف ومعاهدات عدوانية، تطوير علاقات الصداقة السياسية والاقتصادية مع كل البلدان المحبـة للسـلام وفي مقـدمتها الاتحاد السوفييتي، وعدم السماح لتدخل الدول الامبر يالية في شؤون سورية الداخلية. أما في مجال السياسة الداخلية فقد نص البيان على: توطيـد النظـام الـديمقـراطي الـبرلمـاني، ومنـح الحريات الديمقراطية ـ حرية الاعـراب عن الـرأي والصحـافـة والاجتـماع وتنظيم النقـابـات والاحزاب السياسية وغيرها، والقضاء على جميع القوانين الرجعية للحكومات السابقة، وتطبيق الاصلاح الـزراعي، وزيـادة الاجـور، وتحـديـد يوم العمل بـ /٨/ ساعات، وتحرير الاقتصاد الـوطني من السيطـرة الاجنبيـة، وتحـريـم رؤوس الامـوال الاجنبيـة الجـديدة، ودعم الصناعة الوطنية والزراعة وغيرها.

لقـد حاولت الاوسـاط الـرجعيـة، المـدعـومة من الدول الغربية، افشال حملة الاتحـاد الـوطني الانتخـابيـة بكـل الـوسـائل، وعرقلة انتخاب أنصاره إلى البرلمان. وأصبـح معـروفـاً، وبعـد خطـاب مرشـح الاتحـاد الـوطني خالـد بكداش في اجتماع جماهـيري في دمشق، كيف قام السفـير الامـريكي في سوريـة بـ «اقنـاع» الحكـومـة السورية بضرورة وضع حد لنشاط الشيوعيين في البلد.

جرت الانتخـابـات الـبرلمـانيـة في أيلول. واشـتركت فيهـا جميـع الاحـزاب السيـاسيـة، بعـد أن وافقت في نهايـة المطاف على تقديم مرشحيها. وقد جرت تحت شعارات العداء للامبريالية، وفي «جوحُرٍ نسبياً، لم تشهده سورية، ولا أي بلد عربي آخر من قبل. كما أشارت الصحافة السورية إلى أن نتائج الانتخابات قد دلت على ارتفـاع مستـوى الـوعي الـوطني عند الشعب السوري، وعلى طموحهِ نحو الوحدة، واصراره على النضال ضد أي تدخل أجنبي في شؤون البلد الداخلية. وقد دلّ على هذا كله تراص جميع القوى التقدمية والوطنية في اتحاد وطني موحد.

وكـانت نتـائـج الانتخـابـات على النحو التالي: حصل «المستقلون» على ٦٤ مقعداً، وحزب الشعب ـ ٣٠، والحزب الوطني ـ ١٩، وحزب البعث ـ ٢٢، والحزب

القومي - الاجتماعي السوري - ٢، والحزب الاشتراكي التعاوني - ٢، والحزب الشيوعي -١، وممثلو القبائل - ٩. وحصل المرشحون الذين وعدوا في برامجهم بالوقوف إلى جانب سياسة خارجية محبة للسلام، ومستقلة، ومع اجراء اصلاحات تقدمية على أكثرية الاصوات، بينما فشل مرشحو كبار الاقطاعيين وأنصارهم بضم سورية إلى الاحلاف العدوانية المكشوفة فشلاً ذريعاً.

وأحرز حزب البعث نجاحاً كبيراً في الانتخابات، إذ طرح الشعارات المعادية للاقطاع والامبريالية. هذا، مع العلم، أن الحزب قد اشترك لأول مرة في الانتخابات وضمن لنفسه مثل هذا العدد الكبير من المقاعد. وقد حصل الحزب على أكبر كمية من الاصوات في المناطق الريفية، وخاصة في منطقة حماه.

وأشارت الصحافة البرجوازية إلى أنه قد انتصر في انتخابات عام ١٩٥٤ «مرشحو السياسة الخارجية المحايدة، أما الاحزاب التقليدية القديمة - أنصار التوجه نحو الغرب - فقد حصلوا على ٤٥ مقعداً فقط من أصل /١٤٢/، وأظهرت الانتخابات أيضاً، ليس ضعف الاحزاب السياسية القديمة فحسب، بل والانحراف العام للبرلمان نحو اليسار، والذي برز من خلال انتخاب نائب شيوعي وارتفاع عدد الاصوات المعطاة لحزب البعث، واختيار النواب «المستقلين» وذوي التوجه اليساري. وقوم أكرم الحوراني نتائج الانتخابات قائلاً: «لقد قوّت الانتخابات عزيمة الشعب السوري على صد الاحلاف والاتحادات الامبريالية الساعية لجر البلد إلى هاوية الحرب لمصلحة الامبرياليين».

لم يحصل أي حزب على أغلبية ساحقة في البرلمان. وشكل «المستقلون» مجموعة كبرى، لكنهم لم يكونوا موحدين بنظراتهم السياسية ولم يعملوا أبداً بشكل مشترك. لذلك بدأت صعوبات جدية أثناء تأليف الوزارة، فجرى صراع داخل البرلمان بين اتجاهين: شمل الاول مجموعة الاتحاد الوطني و«مستقلين»، وسعى لتكوين حكومة بامكانها النضال ضد مخططات الامبريالية الهادفة لجر سورية إلى الاحلاف العسكرية العدوانية. ودخل في الثاني نواب من حزب الشعب، وبعض نواب الحزب الوطني، وممثلو الاوساط البرجوازية - الاقطاعية العميلة للإمبريالية. وعلى أثر هذه الانتخابات كلف زعيم «المستقلين» خالد العظم بتأليف الوزارة كونه حصل على أكبر عدد من الاصوات في الانتخابات. لكن ممثلي حزب الشعب وحزب البعث رفضوا الاشتراك في حكومته. لم يناسب حزب الشعب تقارب خالد العظم مع

مصر والعربية السعودية، أما البعث فوقف ضده لأنه سلك سابقاً سياسية مماثلة للاحتكارات الاجنبية.

ونظرا لهذا الخلاف، كلف بتشكيل الوزارة رئيس البرلمان السابق - السياسي القديم، غير المشترك بالانتخابات - فارس الخوري. وحصلت الحكومة، بعد نقاشات مطولة، على الثقة بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٥٤. وضمت الوزارة ٥ عن حزب الشعب، ٣ - عن الحزب الوطني، ٢ - عن «المستقلين»، ١ - عن القبائل. وبهذا الشكل، وعلى الرغم من أنه كان قد انتخب إلى البرلمان عدد هام من اليساريين، فانهم قد بقوا خارج الوزارة، ودخل فيها ممثلوا الاوساط البرجوازية - الاقطاعية الموالين بأكثريتهم للإمبريالية. وكان هذا سبباً في التعقيد اللاحق للصراع السياسي الداخلي.

ومع ذلك، أعلنت الحكومة الجديدة عزمها على الدفاع عن الاستقلال الوطني، وانتهاج سياسة خارجية مستقلة، وعدم الاشتراك في أحلاف عدوانية، والامتناع عن «المساعدات» الاجنبية. ووعدت في المجال الداخلي باحترام المبادىء الديمقراطية التي نص عليها الدستور وتشجيع تطور الصناعة الوطنية وحمايتها من المزاحمة الاجنبية، وتحسين الوضع الاقتصادي ككل. ووعدت في المجال العربي بالمشاركة في اعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية، والقيام بنشاطات لتحقيق الوحدة العربية.

هكذا انتهت مرحلة تاريخية من تطور سورية، عندما أطاحت الجماهير الشعبية المتلاحمة مع الجيش والقوى الوطنية التقدمية بالنظام الديكتاتوري واعادت النظام البرلماني، فاتحة بذلك آفاق جديدة للتطور الاقتصادي - الاجتماعي.

*

الفصل الثالث

نضال الشعب السوري
ضد الاحلاف والمعاهدات الامبريالية العدوانية
ومن أجل تعميق الديمقراطية
(١٩٥٤ - ١٩٥٧)

النضال ضد ضم سورية إلى حلف بغداد العدواني

لقد أصبح مجرى الأحداث السياسية في سورية وموقف الحكومة الجديدة، المعادي للإمبريالية، عقبة هامة على طريق تشكيل الدول الامبريالية لما يسمى بـ «الأحلاف الدفاعية» في الشرق الأوسط. والتي كان هدفها اللاحق، بعد اتمام اتحاد تركيا والباكستان، هو تحقيق اتفاقيات عسكرية بين تركيا والبلدان العربية، بما فيها سورية.

لهذا ارتفعت حملة افتراء وتلفيق في الصحافة الامريكية ضد حكومة سورية الجديدة، وطالبت الاطاحة بها. فقد كتبت صحيفة «الاتحاد اللبناني» في كانون اول ١٩٥٥ : «تقوم الولايات المتحدة بنشاط لاعادة النظام الديكتاتوري للعميل الامريكي - الشيشكلي» وأن «بعض الشخصيات السورية من اعوان الشيشكلي تزور السفارة الأمريكية في باريس باستمرار، محاولة الوصول إلى اتفاق حول تزويد اتباع الشيشكلي في سورية بالسلاح عبر الأراضي التركية».

وجاهرت حكومة العراق الرجعية باستعدادها لعقد اتفاقية عسكرية مع تركيا. وكان وجود عدد كبير من ممثلي حزب الشعب في برلمان سورية ووزاراتها سيخفف، للوهلة الأولى، مهمة انضمام سورية إلى الاتحاد التركي - العراقي، وقيام نظام تابع للدول الغربية في البلد. ودعمت هذا الاتجاه بعض الأوساط السياسية بما فيها عدد من وزراء حكومة الخوري. لكن حزب الشعب في ظروف المظاهرات المستمرة المعادية للإمبريالية لم يستطع ان يعلن عن تأييده بوضوح لهذا الاتحاد. اضف إلى ذلك، ان تجربة السنوات الأربع التي تم خلالها، بفضل مقاومة الشعب للمخططات الغربية حول التوحيد مع العراق، واقصاء الحزب مرتين عن قيادة البلد قد اجبرته الآن على سلك سياسة اكثر حذراً. اضافة إلى ان فكرة الوحدة مع العراق، والتي طبل لها حزب الشعب كشكل لتحقيق الوحدة العربية، لم تعد تلق تأييداً كالسابق، إذ اعتبر العرب ان تحقيق وحدة عربية في اطار جامعة البلدان العربية هو شكل اكثر قبولاً للوحدة. هذا ما يفسر الموقف المراوغ الذي اتخذه الوفد السوري في اجتماع جامعة الدول العربية في كانون اول ١٩٥٤، الذي نوقشت فيه مسألة عدم السماح بتعاون البلدان العربية مع الغرب، وكذلك مؤتمر القاهرة لقادة الدول العرية في كانون ثاني ١٩٥٥.

اعلنت حكومتا العراق وتركيا في ١٩٥٥/١/١٢ قرارهما عقد اتفاقية حول التعاون السياسي - الاقتصادي - العسكري، واتخاذ اجراءات لاستقطاب الدول العربية الأخرى اليها. وقامت حكومة تركيا بعد يومين بمحاولة لاجبار سورية الانضمام إلى الاتفاقية المقترحة، إذ طار إلى دمشق في ١٤ كانون وفد حكومي تركي برئاسة رئيس الوزراء عدنان مندريس. اثار وصول الوفد مباشرة مظاهرات احتجاج كبيرة في حلب ودمشق والمدن الأخرى. ووقع نتيجة الصدام مع الشرطة عدد كبير من القتلى والجرحى بين المتظاهرين. وقد جرى اعتقال عشرات الأشخاص. ومن جديد، قامت في اليوم الثاني مظاهرات تطالب بالامتناع القاطع عن الانضمام إلى المعاهدة، وبمغادرة رئيس وزراء تركيا فوراً.

أسرعت حكومة الخوري تبر ر امام المواطنين قدوم مندريس، وأصدر وزير الخارجية فوزي الاتاسي تصريحاً خاصاً اكد فيه أنه لم تجرِ اية مباحثات لعقد حلف عسكري، وانما تم الاتفاق فقط حول ما يتعلق بتكوين لجنة مشتركة لدراسة المسائل المرتبطة بدعاوى الممتلكات المشتركة، واشار خلال ذلك محذراً إلى انه «لا يرى سوءاً في تحسين العلاقات مع تركيا». وأعلن رئيس الوزراء فارس الخوري، اثناء مناقشة الوضع حول الاتحاد التركي - العراقي في البرلمان، أن المعاهدة «لا تملك مزايا سيئة معينة». لكن، حتى مثل هذا الحذر لم يساعد حزب الشعب على الحؤول دون غضب الجماهير الشعبية من موقفه.

طالب الشعب السوري الحكومة باستنكار اتحاد العراق - تركيا كمؤ امرة مع اعداء الشعوب العربية - انكلترا والولايات المتحدة الامريكية، وتعرض مشروع الاتفاق حول انضمام سورية اليه لنقد حاد في البرلمان، إذ وقف جميع النواب التقدميين تقريباً ضد اشتراك سورية في الأحلاف العسكرية العدوانية.

وطالب حزب البعث و«المستقلين» والحزب الشيوعي الحكومة بأن تقف ضد اتحاد تركيا - العراق كونه ينسف وحدة البلدان العربية. وطالبت اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية، الحكومة باستنكار المعاهدة التركية - العراقية، وسلوك سياسة محايدة، والامتناع عن الاشتراك في أية احلاف عسكرية كانت. وقدمت اللجنة مطالب مشابهة إلى الوفد السوري الذاهب إلى اجتماع القمة في القاهرة، الذي بدأ في ١٩ شباط باقتراح من مصر.

شارك في الاجتماع رؤ ساء حكومات ووزراء خارجية مصر، العربية السعودية،

سورية، لبنان، الأردن، ليبيا واليمن، وشخصيات رسمية اخرى. لكن رئيس وزراء العراق نوري السعيد رفض المساهمة في اعمال الاجتماع بحجة «المرض». لقد كان على المشاركين في الاجتماع اخذ قرار يدين نشاط الحكومة العراقية لمخالفتها ميثاق الأمن المشترك لعام ١٩٥٠، وشقها للصف العربي، وكذلك صياغة اجراءات مشتركة مستقبلية للدفاع عن امن واستقلال البلدان العربية. لكن الوفد السوري برئاسة وزير الخارجية فوزي الأتاسي، اتخذ في الطور الختامي للاجتماع موقفاً مراوغاً يتعارض والمطالب المقدمة اصلاً. واخذ الوفد اللبناني موقفاً مشابهاً، إذ كانت لبنان قد وافقت ـ خلال المباحثات مع تركيا كانون الثاني ١٩٥٥ ـ على عقد مثل هذا الحلف فاعاق موقف سورية ولبنان المشاركين في اجتماع القاهرة في توجيه ادانة رسمية لحكومة العراق. لكن، وبغض النظر عن ان المجتمعين لم يتوصلوا إلى اجماع في تقويم نشاط العراق، فقد اظهر الاجتماع ان البلدان العربية ككل لا ترغب بربط نفسها باتفاقيات عسكرية مع الدول الامبريالية.

قُوبل موقف الوفد السوري في اجتماع القاهرة بنقد صارخ من الرأي العام السوري، فقد طالب اكرم الحوراني، باسم حزب البعث، تقديم رئيس الوفد ـ وزير الخارجية فوزي الاتاسي للمحاكمة لخرقهِ التعليمات المعطاة له. وسارت مظاهرات الاحتجاج في جميع انحاء سورية مطالبة بتشكيل حكومة جديدة تسلك سياسة حازمة معادية للامبريالية. ولم تجرؤ حكومة الخوري على تقديم تقرير عن موقفها في اجتماع القاهرة إلى البرلمان، وفضلت تقديم استقالتها.

ومن جديد، كلف بتأليف الوزارة، في ظروف الصراع السياسي الداخلي المستمر، فارس الخوري كشخصية اجتماعية غير تابعة لأي حزب، إلا أن جميع محاولاته لتشكيل وزارة على اساس التآلف بين حزب الشعب والحزب الوطني لقيت الفشل. ووقف حزب البعث و«التجمع الديمقراطي المستقل» الذي شكله النواب التقدميون في البرلمان من عداد «المستقلين» بزعامة خالد العظم ضد اشتراك ممثلي حزب الشعب في الحكومة. وانضم اليهم نواب من الحزب الوطني كانوا تقليدياً ضد التقارب مع العراق. وكلف بتأليف الوزارة الجديدة، بطلب من المجموعات الثلاث تلك، زعيم الحزب الوطني صبري العسلي. وشكلت الحكومة الجديدة من ممثلي الحزب الوطني «التجمع الديمقراطي المستقل»، واصبح خالد العظم وزيراً للخارجية فيها.

كان مجيء حكومة العسلي إلى السلطة، انتصاراً للقوى المعادية للإمبريالية، واشار صبري العسلي في تصريحه الأول للصحافة، إلى أن حكومته ستسلك سياسة الامتناع عن المعاهدات العسكرية مع الدول الغربية، وعن المساعدات العسكرية من جانبها، وأن سياستها مع الدول العربية ستنطلق من ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الأمن الجماعي لعام ١٩٥٠. وصرح كذلك، ان الحكومة «تعبر عن موافقتها الكاملة على مقترحات اجتماع القاهرة لرؤساء الوزراء العرب، والتي تحرم الانضمام إلى حلف العراق - تركيا، وتؤيد تأييداً كاملاً قرار عقد حلف جديد بين البلدان العربية. وقد حصلت الوزارة على الثقة، واضطر العديد من النواب، من أولئك الذين صعدوا النقاش ضد بيانها الأول التصويت لصالحها تحت ضغط الرأي العام.

غير ان تركيا والعراق اعلنتا بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٥٥، بعد ان فشلتا في جر الدول العربية الأخرى إلى حلفهما، عن توقيعهما معاهدة ثنائية للتعاون المشترك، والذي كان اساساً لحلف بغداد. وأعربت الدوائر المختصة في الولايات المتحدة، حسب تعبير صحافة تركيا، عن أملها بأن تركيا «ستستمر في استخدام نفوذها لجذب حكومات عربية اخرى في الشرق الأوسط إلى هذا الحلف». ان توقيع التعاون العسكري من قبل العراق مع دولة غير عربية، قد الغى بالطبع، معاهدة الأمن الجماعي للدول العربية عام ١٩٥٠، كما وعرض وحدتها للخطر.

ولهذا، اصبح موضوع انشاء حلف عربي مشترك امراً ضرورياً بحد ذاته، ولكن، وعلى الرغم من ان الحكومة السورية قد اعلنت عن استعدادها للاشتراك في التحضير للحلف الجديد، إلا أنها لم تقم بأية خطوة جدية في هذا الاتجاه.

لم يجرؤ زعماء حزب الشعب، رغم حصولهم على نسبة هامة من مقاعد البرلمان، على الوقوف علناً ضد التقارب مع مصر والعربية السعودية. وبدلاً من ذلك، اخذوا يتهمون حكومة صبري العسلي، بشكل ديماغوجي، بأنها باقية في السلطة فقط مقابل تنازلات كبيرة وثمينة للقوى اليسارية، وأنه خير لهم الاقدام على فصل القسم الشمالي من سورية، (حيث تتركز قوى هذا الحزب)، وانشاء «حكومة سورية الحرة» على الأراضي العراقية، ومن ثم طلب تدخل عسكري من العراق، بدلاً من ان تصبح سورية بلداً «شيوعياً».

سبب موقف حزب الشعب هذا صراعاً علنياً في الاوساط السياسية حول مسألة عقد معاهدة عربية جديدة. فقد سعى حزب الشعب لافشال عقد الحلف العربي،

كون الأخير سيجعل التقارب بين العراق وسورية غير ممكن . ونتيجة لهذا، وبغض النظر عن التصريحات المتوالية حول الأخلاص لجامعة الدول العربية والوعود بتوقيع اتفاقية ثلاثية مع مصر والعربية السعودية، فقد ماطلت حكومة العسلي بكل الوسائل في التوقيع عليها، وذلك، رغم أن حكومة العربية السعودية قد وعدت اعطاء سورية عند ذلك قرضا ماليا، لكنها، تحت ضغط القوى المناهضة للامبريالية، كانت مضطرة على بدء المباحثات في ٢٦ شباط مع حكومة مصر لعقد اتحاد ثلاثي عربي. واعلنت كل من الحكومتين قرارهما بعدم الانضمام الى اي حلف عسكري كان، وصياغة حلف عربي جماعي يرتكز على مبادىء الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي.

لكن الدول الغربية لم تكف عن محاولاتها لضم سورية إلى الحلف العسكري الناشىء لأن السياسة التي اتبعتها سورية كانت واحدة من أهم العقبات على طريق استقطاب الدول العربية الاخرى إلى مشروع الاتحاد العسكري ذاك. زد على ذلك، ان سورية، باحتلالها موقع القلب في المشرق العربي، وامتلاكها حدود طويلة مع اسرائيل وتركيا، كانت اكثر الجسور صلاحية للقيام بالاعتداءات المحتملة في هذه المنطقة.

لقد وضعت الدول الامبريالية وتركيا امالاً كبيرة على الصراع السياسي الداخلي الدائر في سورية، وعلى موقف حزب الشعب الموالي للغرب، وكذلك على عداء الحزب القومي ـ الاجتماعي السوري السافر للحكومة.

وقام سفير الولايات المتحدة في دمشق يوم ٢٦ شباط، يوم افتتاح المباحثات السورية ـ المصرية، بتسليم وزر الخارجية خالد العظم مذكرة يخطر فيها الحكومة السورية بأنه، على الرغم من ان الولايات المتحدة تعترف بالدور الذي يمكن ان تلعبه جامعة الدول العربية في تطور البلدان العربية الاقتصادي والثقافي والسياسي، فانها تعتبر تشكيل تنظيم دفاعي قومي على اساس ميثاق الدفاع الجماعي للدول العربية «غير واقعي»، ولذلك ليس باستطاعتها تأييد قرار مصر وسورية والعربية السعودية لعقد حلف ثلاثي. واشارت حكومة الولايات المتحدة، بنفس الوقت، إلى انها ترحب بالمعاهدة التركية ـ العراقية، وتأمل ان تنضم اليها بعض الدول العربية مع مرور الوقت، كخطوة اولى على طريق تكوين نظام «دفاعي» فعال في الشرق الأوسط. ووعدت الولايات المتحدة عند ذلك بتطوير القدرة الدفاعية لهذه البلدان.

وبكلمات اخرى «نصحت» الولايات المتحدة سورية، الامتناع عن عقد الحلف العربي، والانضمام إلى معاهدة بغداد.

وصرح خالد العظم رداً على ذلك: ان سورية ترفض قطعاً الانضمام إلى المعاهدة العراقية التركية، وبشكل عام، ترفض عقد أي تحالف عسكري موجه ضد وحدة الدول العربية. وأنه يعتبر تصريح الولايات ضغطاً لا شعرياً على سورية، ومحاولة مفضوحة لنسف سمعة جامعة الدول العربية.

وتابعت حكومتا سورية ومصر مباحثاتهما التي بدأت في ٢ آذار ١٩٥٥، ووقعتا اتفاقية تحدد المبادىء الاساسية لمشروع اتحاد البلدان العربية، وتعهدتا بعدم عقد أي اتحاد سياسي أو عسكري دولي دون التشاور المشترك. وشملت الاتفاقية ايضاً توثيق التعاون الاقتصادي بهدف تهيئة وانشاء وحدة اقتصادية للبلدان الثلاث في المستقبل. ولهذه الاهداف ايضاً، اقترحت انشاء بنك عربي لاصدار عملة عربية موحدة، والغاء أو تخفيض التعرفة الجمركية، وكذلك خلق مؤسسات مشتركة للقيام بمشاريع واسعة من أجل تطوير اقتصادها. ويمكن للدول العربية الأخرى الانضمام إلى الاتفاقية إذا رغبت في ذلك.

ثم توبعت المباحثات في الرياض. ووافقت حكومة العربية السعودية على عقد الحلف الثلاثي، في النهاية. ونشرت سورية ومصر والعربية السعودية في ٦ آذار بياناً مشتركاً اعلنت فيه عن قرارها بتوحيد القوات المسلحة للبلدان الثلاث، وتشكيل قيادة علياً للدفاع الجماعي ضد اي عدوان محتمل. وكان من صلاحيات القيادة العليا التفتيش والتدريب والتسليح وتنظيم واستخدام القوات المسلحة المخصصة لها من الحكومات ـ اعضاء الحلف.

وجهت تركيا في آذار ١٩٥٥، بدعم من الولايات المتحدة، إلى سورية ثلاث مذكرات جاء فيها: انها تعتبر نشاط الحكومة السورية معادياً، وتطالب ان تمتنع سورية عن الاتحاد مع مصر، وان تنضم إلى المعاهدة العراقية ـ التركية، وتمنع المظاهرات الموجهة ضد «الأحلاف الدفاعية» مع الدول الغربية. وفي اسوأ الأحوال، هددت تركيا بوقاحة ب «اعادة النظر في سياستها تجاه سورية «وعدم المسؤولية» عن الأعمال التي قد تنجم بين البلدين.

وارسلت حكومة سورية في ٢٠ آذار جواباً إلى تركيا اشارت فيه بوضوح. إلى ان الاتحاد مع مصر والعربية السعودية ليس موجهاً ضد مصالح تركيا ابداً. لكن رئيس

الوزراء التركي مندريس رفض استلام المذكرة السورية، علماً انه فعل ذلك بشكل وقح وحاد، وذلك لاستفزاز سورية كي تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تركيا. واسرعت تركيا، بنفس الوقت، تحشد قواتها على الحدود السورية، وافتعلت بعض حوادث الحدود، وبدأت الصحافة التركية حملة استفزازية واضحة من الكذب والشائعات والتهديد المباشر لسورية. هكذا، طلبت جريدة «الدنيا» من الحكومة السورية «قبول الامر الواقع واحناء الرأس»، والانضمام إلى حلف بغداد العسكري، وكتبت الصحيفة ايضاً: «كلما اسعرت سورية بالاقدام على ذلك، كلما اسرعت بمنع وقوع بعض الاحداث غير الطيبة». أما صحيفة «حرية»، فدعت بوقاحة لاسقاط الحكومة السورية، معلنة انها «لم تعجب تركيا منذ البداية»، لذلك على السوريين «ازالة الحواجز» التي «تمنعهم العيش بسلام مع تركيا». وصرح مشعلو الحملة المعادية لسورية، وخاصة الدبلوماسيون الانكليز والامريكان في تركيا ولبنان وبلدان الشرق الأوسط الاخرى، انه يجب محو سورية من «خارطة الشرق الاوسط».
اثارت سياسة الدول الامبريالية وتدخلهم المباشر في شؤون سورية الداخلية موجة جديدة من السخط والاحتجاج على الامبريالية في جميع انحاء البلاد: ارسل كادحو المدن والقرى عرائض تستنكر الحلف التركي ـ العراقي إلى البرلمان، وعبروا عن تأييدهم الكامل للحكومة. وزار وفد عمالي بتاريخ ١٢ آذار ١٩٥٥ رئيس الوزراء ورئيس لجنة الشؤون الخارجية. وقدم باسم جميع عمال دمشق عريضة احتجاج ضد مذكرة الولايات المتحدة وتهديدات رئيس الوزراء التركي الوقحة. وعبر العاملون في قطاعي الطب والقضاء في حمص وكذلك وطلاب جامعة دمشق وغيرهم عن استنكارهم الشديد ايضاً. وجرت مظاهرات في اللاذقية وحلب ومدن ومناطق سورية الأخرى.

واستنكر حزب البعث والحزب الشيوعي المعاهدة العسكرية العراقية ـ التركية.

وأيد الحزبان مشروع التحالف بين سورية ومصر والعربية السعودية، دون اجراء أي تعديل عليه.

وعقدت في البلد، (إلى جانب مظاهرات الاحتجاج الكثيرة ضد الحلف العراقي ـ التركي). كثير من المؤتمرات والاجتماعات تحت شعار تعزيز تضامن ووحدة البلدان العربية. وجرت بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٥٥ الدعوة لمؤتمر اتحاد نقابات العمال

السوريين، الذي عقد في دمشق، وطرح العديد من المطالب السياسية والاقتصادية، فاستنكر بشدة المعاهدة العراقية ـ التركية وضغط الدول الامبريالية، وايد نهج الحكومة السورية في السياسة الخارجية. وعقد، (تحت نفس الشعارات)، المؤتمر الأول لطلبة سورية، ومؤتمر النساء السوريات، وعدد لا يحصى من اجتماعات وتظاهرات الفلاحين.

نشرت الحكومة السورية في ٢٢ آذار ١٩٥٥، معتمدة على دعم الجماهير الشعبية الصلب وأكثرية الاحزاب السياسية، بياناً رسمياً استنكرت فيه، من جديد، نهج تركيا السياسي تجاه سورية، واعتبرته تهديداً مباشراً لسورية.

اشتد النزاع التركي ـ السوري بعد ان اقترحت حكومتا العراق ولبنان أواخر آذار ١٩٥٥ «الوساطة» لتسوية العلاقات بين تركيا وسورية، فحاولتا، باسم «المساعي الخيرة»، الضغط على سورية واجبارها اعادة النظر في موقفها من المعاهدة العراقية ـ التركية.

لكن حكومات مصر والعربية السعودية وعدد من البلدان العربية الأخرى قدمت لسورية مساندة حازمة في نضالها ضد ضغوط الدول الغربية وتركيا.

اعلنت حكومة انكلترا انضمامها إلى الحلف العراقي ـ التركي في ٣٠ آذار، ووقعت الاتفاقية المناسبة مع العراق. وانكشف بذلك قناع المحلية» الذي حاولت الاوساط الامبريالية الباسه لحلف بغداد. وبانت أهداف الحلف امام الرأي العام العالمي بوجهه الحقيقي، أي كعملية حية لحلف شمال الأطلسي، وكعدوان موجه ضد الشرق الأوسط والاتحاد السوفييتي.

ومثلت اعمال الحكومة العراقية خرقاً جديداً لميثاق الأمن الجماعي لعام ١٩٥٠، وميثاق جامعة الدول العربية، اللذين نصا على عدم السماح بعقد احلاف عسكرية مع الدول الغربية دون تشاور مسبق مع الدول العربية الأخرى. وأدى هذا إلى تعاظم النضال في سورية ضد الحلف العدواني المشكل (حلف بغداد)، وإلى انضمام فئات جديدة وجديدة من الشعب إلى هذا النضال.

وشنت القوى التقدمية نضالاً واسعاً ضد حلف بغداد والضغوط الاميركية ـ الانكليزية ـ التركية، وبنفس الوقت، نضالاً محدداً في سبيل حقوق الكادحين الاقتصادية والاجتماعية.

وأثار تزايد المؤامرات الامبريالية كذلك مضاعفة نشاط انصار السلم في

سورية، إذ انه حتى منتصف آذار ١٩٥٥، قد جمع في حلب وأطرافها فقط، تحت نداء مكتب مجلس السلم العالمي ضد التحضير لحرب نووية، حوالي /١١/ ألف توقيع، منهم /٧/ آلاف امرأة. وحتى حزيران ١٩٥٥، وصل عدد التواقيع إلى /٤٠٣/ ألف توقيع، إذ وقع على النداء عمال وفلاحون وحرفيون وطلاب ورجال دين وقادة نقابات، وكذلك /٥٠/ نائباً في البرلمان السوري، وجرى في دمشق (آذار ١٩٥٥) اجتماع انصار السلم في البلدان العربية. وحضر الرأي العام التقدمي في البلد بنشاط للمؤتمر العالمي لانصار السلم في هيلسنكي (حزيران ١٩٥٥).

وجاء اشتراك سورية في اعمال مؤتمر الدول الافرو- آسيوية، المعقود في باندونغ (١٨ نيسان ١٩٥٥)، دعماً هاماً لنضالها اللاحق ضد الضغوط الامبريالية. واستنكر مؤتمر باندونغ بشدة تدخل الدول الامبريالية في الشؤون الداخلية للدول العربية، واصدر بياناً خاصاً لدعم نضال الشعوب العربية ضد تشكيل الدول الامبريالية للأحلاف العدوانية على البلاد العربية بهدف ضمها بالقوة إلى الأحلاف المذكورة. ووافقت سورية، مع دول القارتين المحبة للسلام، على المبادىء الخمسة في التعاون والتعايش السلمي التي نادى بها المؤتمر، ووضعتها في اساس سياستها الخارجية.

قدم الاتحاد السوفييتي في تلك الظروف، التي كونتها اعمال تركيا العدوانية وبتخطيط ودعم من قبل الدول الامبريالية، وضعاً متوتراً في منطقة الشرق الأوسط، دعماً حازماً للشعب السوري. ونشرت وزارة الخارجية السوفيتية بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٥ بياناً خاصاً حول «الأمن في الشرق الأوسط» اشير فيه، إلى ان «الدور الذي تعطيه الدول الغربية لتركيا في تشكيل احلاف في الشرق الأوسط والأدنى يثير قلقاً مشروعاً لدى الدول العربية، إذ يشكل خطراً مباشراً على استقلالها الوطني». وجاء في البيان: «ان الاتحاد السوفيتي، انطلاقاً من مصالح أمنه وقضية السلام في العالم اجمع، سيدافع عن حرية واستقلال بلدان الشرق الأوسط، وضد التدخل في شؤونها الداخلية».

حاولت الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا في ايار ١٩٥٥، أن تقدم المساعدة للعراق، من أجل ارغام سورية على الامتناع عن المشاركة في الاتحاد العربي. فقد وجه العراق في أواسط ايار مذكرة لسورية، يطالب فيها أن تمتنع عن توقيع الاتحاد الثلاثي. وعقدت الحكومة العراقية، على ما يبدو، آمالها على دعم حزب الشعب. لكن صبري العسلي أعلن ان حكومته لا تنوي التراجع عن سياستها بالتقارب مع

مصر والعربية السعودية، ووصف نشاط الحكومة العراقية بأنه استمرار لحملة التهديد والتخريب ضد سورية.

بيد ان المد العظيم لحركة الجماهير الشعبية المعادية للإمبريالية، ودعم هذه الجماهير لسياسة الحكومة، وتوسع علاقات سورية الدولية، وتوثقف العلاقات العربية، وفي النهاية، الدعم الكبير الذي قدمه الاتحاد السوفييتي، والرأي العام التقدمي في العالم لسورية، قد اجبر الدول الامبريالية وحلفاءها على الامتناع عن الهجوم العلني على سورية، لتتحول مؤقتاً من تاكتيك التهديدات المفضوحة من الخارج إلى تنظيم اعمال تخريبية في الداخل، مستخدمة بذلك قوى الرجعية الداخلية، ومستفيدة كذلك من موقف الحزب القومي - الاجتماعي السوري، الذي ناهض علناً سياسة الحكومة الداخلية والخارجية. واعتمدت الامبريالية في مؤامراتها هذه على استمرار الصراع بين الأحزاب الداخلة في الائتلاف الوزاري، وكذلك على حزب الشعب الواقع في المعارضة.

*

تراص القوى الوطنية
(١٩٥٥ - ١٩٥٦)

كان أول حادث، أثار الرأي العام في الوطن العربي، ضمن تاكتيك الدول الامبريالية الجديد، هو اغتيال مساعد رئيس الدائرة الثالثة لهيئة اركان الجيش السوري، العقيد عدنان المالكي في ٢٢ نيسان ١٩٥٥، الذي كان معروفاً بنظراته التقدمية المعادية للإمبريالية وبمواقفه ضد الاحلاف العسكرية. **كان القاتل عضواً في الحزب القومي الاجتماعي السوري.** وقد اظهر التحقيق بكل وضوح، ان خيوط المؤامرة قد امتدت من السفارة الامريكية في دمشق. وأوضح ايضاً، ان القتل قد تم بهدف تحقيق انقلاب عسكري جديد، والقضاء على النظام البرلماني، وأنه قد تم التخطيط لقتل عدد من قادة وشخصيات الجيش الآخرين، المعادين للإمبريالية.

هبت البلد في حملة احتجاج واسعة ضد مدبري المؤامرة **وطالبت بمنع الحزب القومي - الاجتماعي السوري فوراً**، وتحول تأبين العقيد عدنان المالكي إلى مظاهرة عظيمة معادية للإمبريالية. **ومنع نشاط الحزب القومي السوري بمرسوم من الحكومة** في ٧ آيار، وصودرت جميع ممتلكاته. وقدم للمحاكمة /٧٥/ شخصية مدنية و/ ٢٥/ **ضابطاً - اعضاء في هذا الحزب.** لكن عدداً من قادة الحزب قد استطاعوا الهرب إلى لبنان، حيث منحتهم الحكومة اللبنانية آنذاك حق اللجوء السياسي، وحرية النشاط المعادي للقوى الديمقراطية السورية.

واظهرت محاكمة الحزب القومي الاجتماعي السوري أيضا، أن الصراع داخل الجيش مازال يحتدم بين الأوساط الرجعية العميلة للامبريالية والضباط الوطنيين، المطالبين بانتهاج سياسة محايدة وعدم الاشتراك في احلاف واتحادات الامبريالية. هذا وقد اعتمدت اوساط الجيش الرجعية على دعم الحزب القومي السوري، أما الضباط الوطنيون، بمن فيهم الشهيد العقيد عدنان المالكي، فدعمهم حزب البعث.

وبهذا الشكل، قضت حكومة صبري العسلي، بمنعها الحزب القومي الاجتماعي السوري، على أحد اخطار القوى الرجعية من جهة، وعززت بتحالفها مع حزب البعث في الوزارة والبرلمان، مواقع هذا الحزب داخل الجيش، من جهة أخرى، وبما أن الصراع داخل البلد، قد جرى مع انصار السياسة الغربية المتمثلة في

شخص حزب الشعب، والمجموعات الرجعية الأخرى، فإن محاكمة ومنع الحزب القومي الاجتماعي السوري قد عنت، ان الحكومة، المدعومة من الحزب الوطني وحزب البعث، مستعدة لاحباط أي نشاط موجه لتوطيد العلاقات مع الغرب وتركيا والعراق. بيد أن الائتلاف نفسه بين الحزب الوطني وحزب البعث كان ضعيفاً جدا، وظل قائما فقط بفضل وجود خطر خارجي، وضرورة النضال ضد الأعداء المشتركين ـ انصار الاتحاد مع العراق والدول العربية، وكان، عاجلاً أم آجلا، مكتوبا على هذا الائتلاف السقوط.

في الوقت نفسه، استعر الخلاف داخل حزب البعث نفسه حول المهمات القادمة للحزب بين زعيم الحزب الاشتراكي العربي السابق اكرم الحوراني من جهة، وزعيمي حزب البعث العربي ميشيل عفلق وصلاح البيطار، من جهة اخرى، إذ اعتبر اكرم الحوراني ان مهمة الحزب الأساسية هي توسيع ركائزه ونفوذه داخل البلد، والتعاون مع كافة القوى الديمقراطية بما فيها الحزب الشيوعي، خاصة، ضد تزايد مؤامرات الدول الامبريالية. اما عفلق والبيطار، فاعتبرا ان المهمة الأساسية تكمن في الدعوة لشعارات البعث الاساسية في كافة البلدان العربية، ووقفا ضد التعاون مع القوى التقدمية الأخرى، وبشكل خاص، ضد الحزب الشيوعي، وكان حزب البعث حتى ايلول ١٩٥٥ امام خطر الانقسام. وخرج من الحزب بعض الكوادر القيادية، وكذلك نواب في البرلمان، منهم جلال السيد ـ أمين فرع الجزيرة. لكن زعماء الحزب استطاعوا كبح الازمة الداخلية في البعث، ودعوا الأعضاء للوحدة في وجه التهديدات المستمرة من قبل الدول الامبريالية.

نظرا للصراع السياسي الداخلي الحاد، اجلت حكومة سورية في عام ١٩٥٤ حل المسألة الدستورية الثانية وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وذلك حتى نهاية فترة الرئيس المؤقت هاشم الاتاسي في آب ١٩٥٥. وكان دور الرئيس في حياة البلد السياسية، حسب الدستور الجديد، هاما جدا، اذ يدير هو السلطات التنفيذية، ويقود القوات المسلحة، ويملك حتى حل البرلمان وتحديد الانتخابات الجديدة. لذلك اثار امر انتخاء الرئيس اشتداد الصراع السياسي من جديد وتعقيده. وكان الخلاف بين الاحزاب السياسية عميقا لدرجة انه كان من الصعب قبل ١٢ يوما من الانتخابات تقدير مجراها.

ترشح لمنصب الرئاسة كل من زعيم الحزب الوطني شكري القوتلي، وزعيم

«المستقلين» خالـد العظم ، وزعيم حـزب الشعب ناظم القـدسي . وجـرى التنافس الأساسي بين شكري القوتلي وخالد العظم .

وقف حزب البعث، رغم تعاونه مع الحزب الوطني، ضد ترشيح القوتلي معتبرا اياه محافظا جدا، ودعم خالد العظم، مما أدى الى فرط التحالف بين الحزب الوطني وحـزب البعث. ولكن احـدا من المـرشحين لم يحصل على أغلبية كافية، وكان يمكن حل المسألة فقط بانسحاب احد المرشحين، واقدم حزب الشعب على هذه الخطوة، اذ سحب عشية الانتخابات ترشيح ناظم القدسي لصالح شكري القوتلي.

أصبح شكري القوتلي نتيجة للتصويت في ١٨ آب ١٩٥٥ رئيسا للجمهورية، واعلن القوتلي في حديث للصحفيين: «انه لاينتسب الى اولئك الذين يؤيدون فكرة الانضمام الى أي حلف»، ولا يعتبر «اقامة العلاقات مع الدول الغربية ضرورة ملحة». لكنه، وهو المدين لحزب الشعب بنجاحه في الانتخاب، كان عليه اخذ مصالح هذا الحزب بعين الاعتبار. ولهذا، استعاد حزب الشعب مواقعه في الوزارة التي شكلها ممثل «المستقلين» سعيد الغزي في ايلول ١٩٥٥، واصبح أمين عام الحزب علي بوظو وزيرا للداخلية. وبما أن غالبية المناصب اعطيت للمستقلين وشغل سعيد الغزي منصب وزير الخارجية ايضا، فقد اضحى الحزب الوطني خارج الوزارة، وسرعان ما اعلن عن وقوفه في صف المعارضة.

وبغض النظر عن تحسين مواقع حزب الشعب، فقد فهم قادته أنه يجب على الحزب، امام الحركة الواسعة المعادية للامبريالية، ان يكون اكثر حذرا في مسائل العلاقات العربية، وخاصة في امر التوجه نحو الغرب. وكان عليه ايضا ان يدعم شكري القوتلي، الذي وقف مع توثيق علاقات الصداقة مع مصر والعربية السعودية، وضد جر سورية الى الاحلاف الغربية. لذلك جاء في البيان الحكومي (٢٠ ايلول ١٩٥٥) انه «ليس لسورية مصلحة في الانضمام الى حلف بغداد، ولا لأي حلف عسكري أجنبي»، وانها ستتخذ كافة التدابير للدفاع عن استقلالها وسيادتها ونظامها الجمهوري الديمقراطي. وأعلنت حكومة سعيد الغزي كذلك، انها ستتابع المباحثات لعقد اتحاد ثلاثي، والذي يجب أن يصبح اساسا للحلف العربي العام، ودعت الحكومة في مجال السياسة الداخلية اجراء تعديلات على الاحزاب السياسية والجهاز الاداري، وتعديل قانون الانتخابات وقانون الضمان الاجتماعي، وتحقيق توزيع اراضي الحكومة بين الفلاحين، وكذلك استخراج الموارد الطبيعية، والدفاع

عن الصناعة الوطنية، وعقد اتفاقيات تجارية مع الدول الاجنبية على اساس المساواة والنفع المتبادل.

تم، بعد شهر من هذا التصريح، في ٢٠ تشرين أول، التوصل الى اتفاق حول عقد معاهدة دفاع ثنائية بين سورية ومصر، وفي ٢٤ تشرين أول ـ بين سورية والعربية السعودية، وفي نفس الوقت، بين مصر والعربية السعودية. نصت المعاهدات الثلاث تلك على التعاون والدعم المشترك في حال وقوع عدوان على أي من الاطراف، والبحث المشترك للمشاكل المتعلقة بأمن الدول العربية، واقرار القيادة العسكرية الموحدة ميزانية الدفاع المشترك.

واتخذت حكومة سعيد الغزي كذلك عدة اجراءات لتطوير علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفييتي. فقدم في ١٠ تموز ١٩٥٥ الى موسكو، بدعوة من مجلس السوفييت الاعلى في الاتحاد السوفييتي، اول وفد برلماني سوري. ورفع في تشرين ثاني ١٩٥٥ مستوى التمثيل الدبلوماسي، من بعثة الى مستوى سفارة في كل من دمشق وموسكو، ووقع في دمشق بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥، في ختام المباحثات السورية ـ السوفيتية، على اتفاقية تبادل تجاري بين البلدين.

وقيم الرأي العام السوري الاتفاقية التجارية السورية ـ السوفييتية عاليا. فكتبت جريدة «التربية»: قلما كانت الدول الغربية تشتري من عندنا، مما يؤدي الى ضعف شديد في الاقتصاد السوري ويلحق به الكساد.. واستمر هذا الوضع اللاطبيعي، حتى تم توقيع اتفاقية تجارية على قدم المساواة وذات فائدة مشتركة بين سورية والاتحاد السوفييتي، اذ سيقوم الاتحاد السوفييتي حسب الاتفاقية التجارية الجديدة، وبشكل مغاير للغرب الذي يحتكر اسواقنا ولا يشتري شيئا من بضائعنا، ببيع بضائعه لنا مقابل أن يشتري بضائعنا».

كان توطيد الروابط مع الدول العربية، وتحسين وتوسيع العلاقات السورية ـ السوفييتية سببا في الضغط الجديد على سورية من قبل الدول الغربية: وصلت مجموعة من قطع الاسطول السادس الامريكي في ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٥ الى بيروت، ووصلت مجموعة اخرى في ٢٨ تشرين أول الى استنبول. ومن جديد بدأ حشد القوات التركية والاسرائيلية على الحدود السورية. وقامت القوات الاسرائيلية ليل الاول من تشرين ثاني في منطقة بحيرة طبريا بقصف خفر الحدود السوري ـ موقع الحصى. وعبر في اليوم الثاني مجموعة من العساكر الاتراك الى الاراضي السورية،

ودخلت قريتي كاتلجا ودكـداك. وخرقت الطائرات التركية والاسرائيلية في ٧ تشرين ثاني المجـال الجـوي لسـوريـة. اما في ١٢ تشرين الثاني فقد تغلغلت كتيبتان مزودتان بأسلحـة المـدفعيـة والآليات من الجيش الاسرائيلي في عمق الاراضي السورية، قرب منابع نهر الاردن، واحتلت ٤ مواقع حدود. استشهد في المعركة ٣٧ عنصرا من الجيش السـوري و١٢ مواطنـاً من السكـان الآمنـين. وهـاجمت في ليـل ١٢ كانون أول فرقة عسكـريـة اسـرائيليـة قوامها /٣٠٠/ جندي المواقع السورية على الشاطىء الشرقي لبحيرة طبريا، فقتلت حوالي /٥٠/ سوريا واسرت /٣٠/ جنديا.

تقـدمت الحكـومـة السورية في ١٣ كانون أول بشكوى الى مجلس الامن، الا انـه، ونتيجـة لتصـريح الامين العام لهيئة الامم المتحدة همرشولد والذي قال فيه، انه ينتظـر في القـريب العـاجـل تقـرير لجنة المصالحة السورية ـ الاسرائيلية، اتخذ مجلس الامن قرارا بتأجيل مناقشة الشكوى حتى استلام ذلك التقرير.

ولم تكتف الاوسـاط الامـبر يـاليـة بالأعمال العسكرية، بل لجأت الى الضغط الاقتصادي على سورية. هذا بالاضافة الى أن سورية في أواخر عام ١٩٥٥ ـ بداية ١٩٥٦ قد كانت في وضـع اقتصـادي صعب ومتـدهور للغاية، بالاضافة الى الجفاف الشـديـد عام ١٩٥٥، وعـرض البنك الدولي «للانعاش والتطور» على سورية قرضا بقيمـة /٤٠/ مليـون دولار لتنفيـذ مجموعة من المشاريع الاقتصادية التي درستها لجنة البنـك المـذكـورعام ١٩٥٤، واعرب عن استعداده للمساهمة في تمويل الخطة الخمسية لتطـويـر البلد اقتصـاديـا. لكن شروط القرض المقترح انتقصت من استقلال سورية وسيـادتهـا، واثارت غضب الرأي العام السوري. وكانت الحكومة مضطرة الى رفضه في ١٤ نيسان ١٩٥٥.

قدم الاتحـاد السـوفييتي لسـوريـة مسـاعـدة كبـيرة من أجـل حل المصـاعب الاقتصـاديـة، اذ وسعت الاتفـاقيـة التجـارية والجمركية بينهما دورة البضائع المتبادلة، وقدمت كل من مصر والعربية السعودية مساعدات ايضا.

لكن سوريـة، وعلى الـرغم من الضغط الاقتصادي السياسي الامبر يالي، قد خطت خطـوات اخـرى على طريق تعـزيـز التضامن العربي. فعقد خلال فترة (٦ ـ ١٢ آذار ١٩٥٦) في القـاهـرة اجتـماع رؤ ساء وزراء سورية ومصر والعربية السعودية، بحثت فيـه مسـألـة التـدابير الفعلية لتنظيم دفاع الدول العربية، وخاصة تقديم عون لحكـومـة الاردن في نضالها ضد الامبر يالية. وبحثت، خارج جدول الاعمال، مسألة

طرق ووسائل تحقيق الوحدة. وتمت في دمشق والقاهرة، من آذار الى ايار ١٩٥٦، لقاءات واجتماعات ممثلي سورية ومصر والعربية السعودية واليمن وبلدان عربية اخرى. وعمقت هذه الدول اكثر فأكثر من علاقات الصداقة فيما بينها، وتوصلت الى وجهات نظر موحدة حول جميع المسائل المتعلقة بالوضع في الشرق الاوسط والمؤامرات الامبريالية في هذه المنطقة.

كان احد ابرز مظاهر تعمق التضامن العربي هو الدعم النشيط الذي قدمه الشعب السوري للنضال الوطني التحرري في الجزائر، اذ جرت خلال ربيع وصيف عام ١٩٥٦ في جميع انحاء البلاد مظاهرات واجتماعات معادية للامبريالية وتأييدا لنضال الشعب الجزائري البطل في سبيل الانعتاق من التبعية الاستعمارية. واخذت الحكومة السورية في بداية نيسان قرارا يطالب جامعة الدول العربية ان تشير لجميع اعضائها بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع فرنسا، واعلن عمال سورية في ٢١ نيسان اضرابا عاما ضد سياسة فرنسا في الجزائر، اشترك فيه حوالي /٣٠/ ألف انسان. وجرت في الثاني من حزيران مظاهرة طلابية، طالبت وزارة الاقتصاد الوطني بمنع تصدير الحبوب الى فرنسا. وقد نفذ هذا المطلب، وكان لحزب البعث فضل كبير في ذلك، اذ نظم نضالا نشيطا في البرلمان ضد كبار ملاك الأراضي من ممثلي حزب الشعب، ذوي المصلحة في تصدير القمح. وبدأ في ٢٥ آب «اسبوع الجزائر» في سورية، الذي جرى خلاله في جميع انحاء البلاد اجتماعات تضامن وتأييد للشعب الجزائري، وحملة تبرعات مالية لمساعدة الوطنيين الجزائريين. . . . .

لعب التطور اللاحق لعلاقات الصداقة مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى دوراً هاماً في تعزيز مواقع سوريا الخارجية: عقدت الحكومة السورية اواخر ١٩٥٥ ـ أوائل ١٩٥٦ اتفاقيات تبادل تجاري وغيرها مع جمهورية المانيا الديمقراطية، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، هنغاريا وبلغاريا، وتم في آب ١٩٥٦ توقيع اتفاقية حول التعاون الثقافي مع الاتحاد السوفييتي، نصت على تبادل الخبرة والمنجزات في مجالات الأدب والفن والعلم والتعليم والدراسات العليا. . . .

ووصل الى موسكو في ٣١ تشرين أول ١٩٥٦ وفد حكومة سوري برئاسة شكري القوتلي. كانت هذه أول زيارة يقوم بها رئيس دولة عربية للاتحاد السوفييتي. وقد تم خلالها تبادل وجهات النظر حول كثير من المسائل الهامة التي تهم الجانبين، وتوصل الجانبان الى تعميق العلاقات وتطويرها. وخرجت سورية على أثر هذه

السياسة الخارجية من الوهم، التي كونته الدول الامبريالية في العالم العربي، والذي اضعفت به امكـانيـة سورية في النصف الثاني لعام ١٩٥٥ في النضال من أجل تثبيت استقـلالهـا. كل هذا عزز سمعـة سورية الدولية، وساعد على تحسين الموقف الدولي العام في الشرق الاوسط.

كان النضال ضد تسلط الشركات الاجنبية خطوة هامة اخرى في تاريخ الحركة المعـادية للامـبريـاليـة: بدأ في ٢٩ آذار اكـبر اضـراب لعمال النفط في مدينة حمص، والذي جاء رداً على رفض ادارة «شركة نفط العراق» لرفع الاجور، واعادة /٥٠٠/ عامـل طردوا من العمـل. وشمـل الاضـراب /٥/ آلاف عامـل، ودعمـه العـمال السوريون على امتداد خطوط الضخ من دير الزور حتى بانياس، وكانت قد شكلت في الايـام الاولى للاضـراب لجنـة قيـادية دخلها عمال عاديون نشطاء. ونظم العمال، زيـادة على ذلـك، ثلاث لجان اخـرى ـ لمساعدة المضربين، والتحريض، والاتصال بالحكومة. وعقد في ٢ نيسان ١٩٥٦ اجتماع خاص لممثلي المنظمات النقابية في دمشق والمحافظات، حيث اتخـذوا قراراً بدعم عمال حمص، واعلان الاضراب تضامناً معهم في حال امتنـاع ادارة الشـركـة عن تلبيـة مطالب العمال. واصدرت الحكومة في ٣ نيسان وتحت ضغـط النقـابـات، مشـروع قانـون يقضي بزيـادة أجـور عمال ومستخـدمي الشركات الاجنبية بنسبة ١٦٪ ويمنع طردهم التعسفي.

وفي ٧ نيسـان، وافقت «شـركـة نفـط العراق» على تحقيق مطالب المضربين. فكـان هذا نصـرا كبيرا للعمال. واظهر الاضراب تضامن الشغيلة السوريين، وارتفاع مستوى منظماتهم، وكذلك ازدياد وعي العمال الطبقي.

وكان الانجاز الكبير الآخر لتلك المرحلة هو عقد اتفاق مع «شركة نفط العراق» حول زيادة دخل سورية من الأرباح الناتجة عن ضخ النفط عبر أراضيها، اذ شكلت مداخيـل الشـركـة، حسب معلومـات وزارة المالية، من استخدام خطوط النفط لعام ١٩٥٥ /٢٠٠/ مليون ليرة سورية، في حين لم يتجاوز نصيب سورية /١٤/ مليون ليرة. واضطرت الشركة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦، بعد مفاوضات طويلة واصرار الحكـومـة السـورية، ان توافق على زيادة المدفوعات السنوية بمقدار /٦,٥/ مليون ليرة ودفع /٨,٥/ مليون اضافية عن الاعوام الماضية، وكذلك بيع سورية /٦٠٠/ ألف من النفـط سنـويـا للاحتيـاجـات الـداخلية بالسعر الأدنى، وتعهدت الشركة، اضافة الى ذلك، بأن يكون عمالها من السوريين، بشكل أساسي.

وبدأت الحكومة مفاوضات لزيادة العائدات من دخل الشركة «تابلاين» الناتجة عن استخدام انابيب النفط. ووافقت الشركة ايضا على اعطاء سورية ولبنان والأردن والعربية السعودية ٥٠٪ من ارباح الشركة الصافية لاستخدامها هذه الخطوط، أما التوزيع فيجري بينها على أساس طول الخطوط المارة في كل بلد، وعقد لهذا الغرض اجتماع في دمشق في ٢٧ آب ١٩٥٦، بين ممثلي سورية ولبنان والأردن والعربية السعودية، اتخذ فيه قراراً يحدد توزيع المداخيل العائدة من الشركة فيما بينهم بشكل متساو. وبدأت على الفور مفاوضات بين البلدان الأربع وشركة «تابلاين».

كان الغاء المرسوم رقم /٢٤٣/، الذي اصدره الشيشكلي، والذي يحرم على اعضاء النقابات ممارسة النشاط السياسي والانتماء لحزب سياسي ما، نصرا كبيرا لشغيلة سورية، ذلك أن الحكومات التي عقبت حكم الشيشكلي كانت قد الغت كل مراسيمه عدا هذا المرسوم، ونهضت في جميع ارجاء سورية حركة لمنح عمال النقابات الحريات الديمقراطية، ومنع تدخل الحكومة في أمور النقابات. لكن الحكومة رفضت هذا المطلب.

وجرت نتيجة لذلك مظاهرات في حلب، وبدأ اضراب كبير ضم عمال جميع المهن تقريبا، ولعب التقدميون دورا كبيرا في تنظيم وقيادة الاضراب والمظاهرات. ورفع المتظاهرون تحت قيادتهم، الى جانب مطلب الغاء مرسوم /٢٤٣/، مطالب سياسية اخرى، خاصة حول انتهاج الحكومة سياسة الحياد وعدم الدخول في احلاف عسكرية عدوانية. وتصدت الحكومة لاحدى المظاهرات تلك، والتي اشترك فيها حوالي /١٥/ الف انسان، والقت بقوات عسكرية استخدمت السلاح والقوة، فعم الغضب نتيجة لاطلاق الرصاص على المتظاهرين العزل كل البلد، وكان البرلمان مضطراً لبحث مسألة الغاء المرسوم، واستطاع النواب التقدميون رغم مقاومة النواب الرجعيين، توحيد صفوفهم واجبار البرلمان على اتخاذ قرار بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٦ يلغي المرسوم رقم /٢٤٣/.

كان لهذا النصر أهمية بالغة بالنسبة لمجموع الحركة النقابية السورية. لقد ادرك العمال ان الاساس الراسخ للحصول على مطالبهم العادلة يكمن في التضامن والوحدة والنضال العنيد، وسرعان ماجرت انتخابات لجان نقابات العمال في البلد. ودخل في عداد الكثير منها الشيوعيون، الذين ناضلوا خلال الاضراب بصلابة في سبيل حقوق العمال.

وجاءت نتائج الانتخابات البرلمانية الاضافية في حمص والمناطق التابعة لها خريف عام ١٩٥٥ كأهم حدث يشهد على اشتداد مواقع القوى المعادية للامبريالية، اذ كانت هنا مواقع الرجعية قوية بشكل تقليدي، خاصة الجناح اليميني في حزب الشعب و«الاخوان المسلمين» وكبار الاقطاعيين، وكذلك مساندة شركات النفط الانكليزية ـ الامريكية لهذه القوى الرجعية، كون حمص كانت مقرا اساسيا لادارة «شركة نفط العراق» في سورية. وشنت الرجعية حملة انتخابية واسعة، محاولة الانتقام لاخفاقها في انتخابات عام ١٩٥٤، ووحد حزب البعث والحزب الشيوعي وبعض ممثلي «المستقلين» والحزب الوطني، وكذلك القوى التقدمية الاخرى، انفسهم ابان المعركة الانتخابية في جبهة وطنية تقدمية، ساندتها فئات واسعة من السكان. وحصل ممثل الجبهة الوطنية التقدمية احمد الحاج يونس على أربعة الاف صوت زيادة عن مرشحي الرجعية.

كان لهذا النصر صدى سياسي كبير، اذ أظهر من جديد تصميم العمال وفئات الشعب الأخرى على تصعيد النضال من أجل تعميق الديمقراطية، والدفاع عن استقلال البلد وسيادته. ونزع هذا الانتصار، بآن واحد، القناع عن وجه الرجعية التي أبدت نشاط الحكومة في الدفاع العلني عن مواقعها الموالية للغرب وللامبريالية. بيد ان اكثر نتائج هذا الانتصار اهمية، كونه اظهر تأكيدا ملموسا على أهمية وامكانية قيام جبهة موحدة وعريضة للقوى الوطنية التقدمية على مستوى سورية بأسرها. وثبت هذا الانتصار القناعة بأن تعاون القوى التقدمية يعتبر وسيلة فعالة وجيدة لتجنيد الجماهير الشعبية في النضال ضد الاحلاف الامبريالية. ولم تعد وحدة التقدميين في الانتخابات تستوجب أن يتنازل أي حزب من المشاركين في الجبهة عن برنامجه الخاص.

احتفلت سورية في ١٧ نيسان ١٩٥٦ رسميا بالذكرى العاشرة لجلاء القوات الانكليزية والفرنسية عن اراضيها. وتحول الاحتفال بيوم الجلاء الى مظاهرة واسعة معادية للامبريالية. ورحبت الجماهير ببيان وزارة خارجية الاتحاد السوفييتي في ١٧ نيسان حول الوضع الجديد في الشرق الاوسط، حيث أكدت مرة أخرى على موقف الاتحاد السوفييتي الصديق وايمانه بالنضال العادل للشعب السوري ضد الضغوط الامبريالية. واشارت معظم الصحف السورية، عند نشرها هذا البيان، الى اهميته العظيمة السياسية والدولية.

في تلك الايـام، وفي المهـرجان الذي نظمه حزب البعث، طرحت فكرة تحقيق الوحدة بين مصر وسورية، وذلك لأول مرة بشكل رسمي وجاد.

وتجـدر الاشـارة الى ان التقرير الذي قدمه خالد بكداش في ٢٢ ايلول ١٩٥٥ عن نشـاطـه السنـوي كنـائب في الـبرلمـان عن الحـزب الشيـوعي، وذلـك في الحشد الجماهـير ي للنـاخبين من سكان دمشق وضواحيها قد أصبح ظاهرة جديدة. لم تعرفه الحيـاة السيـاسيـة والـبرلمـانيـة في البلدان العـربية من قبل، فكتبـت جريدة «النور» تقـول: «ان اكثـر من / ٥٠ / الف انسـان من جميـع أحياء دمشق وضواحيها الريفية ـ عمال، فلاحـون، مثقفـون، رجـال سيـاسـة، نواب، رجال دين، محامون، اطباء، معلمـون، طلاب، شبيبـة، نسـاء ـ لبـوا الدعوة، حيث امتد في منتصف النهار سيل لانهاية له من المواطنين على الطرقات المؤدية الى مكان الاجتماع». وقد اشير في بيان النائب بكداش الى ان الحزب الشيوعي، في نشاطه اليومي، يسير على مبدأ التقارب مع جميـع الـوطنيـين المخلصين، ويعتبرهم حلفاءه الطبيعيين في النضال العام لتوحيد كافـة القـوى الـوطنيـة من أجـل افشال مخططات الامبر ياليين، واحباط مؤ امراتهم، وصون سورية والعالم العربي من كل خطر، والسير بعزم قدما على طريق الاستقلال الوطني والديمقراطية والسلام».

ولأجل تنفيذ هذه المهمات، وكذلك الدفاع المجدي عن استقلال البلد وسيادته دعـا الحـزب في نيسـان ـ ايار ١٩٥٦ لتشكيل جبهة موحدة معادية للامبر يالية، يكون بإمكـانهـا جمع كل القـوى الـوطنيـة ـ الطبقة العاملة، والفلاحين (الفقراء والمتوسطين والـبرجـوازيـة الصغيرة، والفئات المتوسطة في المدن، والبرجوازية الوطنية، والمثقفين الـوطنيـين. وجـاء في بيان الحزب: ان خلق جبهة وطنية في الظروف الآنية الناشئة في سورية يتجسد بالوحدة الوطنية، وجميع اشكال التعاون بين الحزب الشيوعي وحزب البعث العـربي الاشـتراكي، وكـذلك العناصر الوطنية الديمقراطية في حزب الشعب والحـزب الـوطني وغـيرهـا من القـوى». وجـاء في البيـان حول الوحدة العربية: «ان طموح البلدان العربية نحو الوحدة لايخضع لعوامل المصادفة او الرغبات العاطفية، او الـدعـايـة الايـديـولـوجيـة التي يقوم بها هذا الحزب أوتلك المجموعة، وانما هوشكل لضـرورة واقعيـة، ونتيجـة لتطـور تاريخي موضـوعي، فاللغـة المشـتركـة والتـاريخ، والتكـوين النفسي، وغـيرها من العوامل المتشكلة تاريخيا تفرض تأثيرها الحاسم على الرغبات الموجهة نحو تقارب اكبر بين البلدان العربية.

واشير الى ان العقبة الاساسية على طريق قيام الوحدة العربية كانت وستظل الامبريالية، التي تسعى لاستخدام شعار الوحدة لمصلحتها، فلا تدخر جهداً كي تبعد عنه حركة التحرر الوطني العربية، وتعمل من أجل مسخ هذا الشعار باتحادات دينية معقودة بين البلدان المرتبطة بالاحلاف الامبريالية (مثل العراق والاردن)، أو بين البلدان المستقلة لتوها (مثل لبنان وسورية اللتين مازال للامبريالية نفوذ كبير فيها) من أجل استعادة مواقعها المفقودة في تلك البلدان. وهذه الاهداف بالذات كانت وراء المشاريع الامبريالية - «سورية الكبرى» و«الهلال الخصيب» وغيرها.

وشدد على ضرورة ادراك الشعوب العربية لتلك الحقيقة: ان قيام الوحدة العربية يمكن تحقيقه فقط على اساس الديمقراطية والتحرر الكامل من الامبريالية، وأن الطريق نحو وحدة البلدان العربية يمتد عبر التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين البلدان المتحررة من الاضطهاد الامبريالي، خاصة بين سورية ومصر، وكذلك بين تلك البلدان التي لازالت تناضل في سبيل الانعتاق من الظلم الاستعماري.

ومن هنا كانت ضرورة الكف عن التناحر الداخلي، وتجميع القوى الوطنية في ظروف اشتداد التهديدات الامبريالية، مسألة هامة لجميع الاحزاب الوطنية تقريبا.

وقد توجه شكري القوتلي في ١٥ شباط ١٩٥٦، برسالة خاصة الى اعضاء البرلمان وكافة الاحزاب السياسية يدعوهم فيها الى توحيد جهودهم امام الخطر الخارجي، والانتقال الى اتفاق وطني معين يمكنه تخليص البلد من التبديل المستمر للحكومات. وعقدت من اجل صياغة مثل هذا الاتفاق عدة لقاءات لممثلي مختلف الاحزاب السياسية باشراف ناظم القدسي - رئيس البرلمان. وتوصل بالنتجة (آذار ١٩٥٥) الى اتفاق بين احزاب ومنظمات سوريا الاساسية من أجل اقرار برنامج عام سمي بالميثاق الوطني.

اشترط الميثاق في مجال السياسة الخارجية مايلي: الامتناع عن دخول احلاف واتحادات عسكرية عدوانية، والسير على نهج الحياد الايجابي، والنضال ضد اعمال اسرائيل العدوانية، وتعميق وتوسيع التعاون مع مصر، وعقد اتفاقيات اقتصادية وسياسية وثقافية يمكنها ان تصبح اساسا للوحدة العربية الشاملة، وتطوير العلاقات التجارية مع الدول الصديقة بهدف تعزيز الاستقلال الاقتصادي والمالي لسورية. أما في المجال الداخلي فقد وافقت جميع احزاب ومنظمات سورية السياسية على ضرورة

تصنيـع البلد، والقضـاء سريعا على تخلفها الاقتصادي، واقرار الضمان الاجتماعي، واصدار قوانين لحماية حقوق العمال والفلاحين، وتوزيع اراضي الدولة على الفلاحين المعـدمـين وغـيرهـا. ونص الميثـاق، نزولا عند طلب زعماء حزب البعث، على فقرة حول ضرورة انشاء الوحدة بين سورية ومصر.

حاولت الاوساط الرجعية افشال وحدة القوى السياسية. وأن تجعل من الميثاق وثيقة هدفها العداء الشيوعية، لكن التعاون بين حزب البعث والحزب الشيوعي حال دون ذلك.

وتم التـوصـل الى اتفـاق حول تشكيـل وزارة تعتمـد في سيـاستهـا الخـارجية والـداخليـة على فقـرات الميثـاق الـوطني. وألف صبري العسـلي في ١٤ تموز ١٩٥٦ حكومة جديدة دخل فيها ممثلو حزب البعث. واعطي منصب وزير الخارجية **لصلاح البيطـار**، وتم التأكيـد في الـبرنـامـج الـوزاري على ان الحكـومـة، وتمشيا مع الميثاق الـوطني، ستسعى لتطـويـر الصناعة واقتصاد سورية الشعبي بشكل عام، والى اقامة علاقـات اقتصـاديـة وسيـاسيـة وثيقـة مع كل البلدان الصديقة، على أساس المنفعة المشتركة وتدعيم الاستقلال.

كان أحـد أهم جوانب سيـاسـة حكـومة صبري العسلي هو العمل للاتحاد مع مصـر. وكـان هذا قد تم تحت ضغط حزب البعث الذي وضع «وحدة سورية ومصر» شرطا اساسيا للاشتراك في الوزارة.

طرحت مسألـة قيـام اتحـاد بين مصـر وسـوريـة كخطـوة أولى لتحقيق الوحدة العربية في ٥ تموز ١٩٥٦ على البرلمان لمناقشتها. وشكلت لجنة وزارية خاصة لاجراء المباحثات المناسبة برئاسة صلاح البيطار. ولقي قرار الحكومة هذا دعما ليس فقط من حزب البعث، وانـما من الجنـاح اليسـاري لكـل من حزبي الشعب والـوطني، ومن «المستقلين»، والشيـوعيـين وجمـاهـير الشعب العريضة. بينما وقفت القوى الرجيعة ـ غالبيـة حزب الشعب، و«الاخـوان المسلمـين»، وعدد من اعضاء الحزب الوطني ضد الـوحـدة. وكان تأييد الأحزاب التقدمية، المتمتعة بتأثير هام وسط الجماهير الشعبية، مساهمة كبيرة في قضية الوحدة.

قدمت الحكـومـة للبرلـمان في ١٧ تموز مشـروع ميثـاق حول المبادىء الاساسية لوحـدة البلدان العـربيـة المستقلة، للنظـر فيه. وكان قد أعد من قبل الرئيس شكري القـوتـلي مخطـط الاتحـاد الفيـدرالي المقـترح، والـذي اقتضى توحيـد هذه البلدان في

المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية والثقافية، وكذلك تشكيل مجلس تأسيسي لاعداد دستور الفيدرالية. وقد افترض ان تملك دولة الوحدة المقبلة مجلسا تنفيذيا (يضم الرئيس ووزراء المالية والدفاع والخارجية والتعليم والمواصلات والحقوق)، ومجلسا تشريعيا، وأن ينتخب الرئيس لفترة عامين. وان يكون من اختصاص المحكمة العليا الفيدرالية حل الخلافات التي يمكن ان تنشأ بين الدول الداخلة في الاتحاد، أما الاشراف على تنظيم وتحرك الجيش فأعطي للقيادة العليا الاتحادية كما احتفظت كل دولة داخلة في الاتحاد بنظامها الداخلي للادارة، والاستقلال التشريعي والتنفيذي في جميع المسائل التي لاتدخل في اختصاص الدولة الاتحادية، وكان يمكنها امتلاك دوائر من وزارة المالية والدفاع والمواصلات، يقودها المدير العام الذي يشرف على نشاط هذه المؤسسات المشتركة وصحة تطبيق القوانين. وهكذا اقتضى المشروع المقدم أن يتم الاحتفاظ لدرجة كبيرة بالاستقلال الذاتي للدول التابعة للاتحاد، وقد وافق البرلمان السوري عليه.

عقدت في ٢ ايلول اتفاقية بين مصر وسورية حول التعاون الاقتصادي وكانت مهمتها خلق مؤسسات مشتركة، وذلك تنفيذا لقرار التقارب التدريجي بين البلدين.

ادى تأييد سورية لمصر خلال تأميمها لقناة السويس في تموز ١٩٥٦، ونضال الشعب المصري ضد العدوان الانكليزي ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي خريف ذلك العام الى توطيد العلاقات السورية ـ المصرية فيما بعد. فألفت لجنة خاصة للدفاع عن مصر، وجرت بمبادرة منها في ١٤ آب ١٩٥٦ مظاهرة كبيرة لتأييد قرار الحكومة المصرية. ودعت اللجنة في ١٦ آب، يوم افتتاح المؤتمر الدولي في لندن، جميع عمال سورية لاجراء اضراب عام احتجاجا على نشاط الدول الامبريالية التي تنظم عدوانا ضد مصر. وجرت في نفس اليوم، مظاهرات جماهيرية في دمشق وحمص وحلب. وتوجهت الحكومة السورية في ١٧ آب الى مجلس الامن باحتجاج على الانزال الانكلو ـ فرنسي في جزيرة قبرص، وعلى الاستعدادات العسكرية للدول الغربية في منطقة البحر الابيض المتوسط. وكان قد دعي، بمبادرة من سورية، الى عقد مؤتمر الاحزاب والمنظمات السياسية العربية بدمشق في ٢٠ ايلول من أجل صياغة الاجراءات الفعلية لتوحيد معركة العرب ضد الامبريالية.

اتخذ البرلمان السوري في اجتماعه الطارىء في ١ تشرين الثاني ١٩٥٦ اي في اليوم الثاني للعدوان الثلاثي على مصر، قراراً بوضع القوات المسلحة السورية تحت

تصرف القيادة العليا السورية ـ المصرية . وقطعت سورية علاقاتها الدبلوماسية مع انكلترا وفرنسا، وأعلنت التعبئة العامة في البلاد، ويدأ تشكيل فرق الجيش الشعبي لمساندة الشعب المصري في جميع انحاء البلاد، وقام العمال في نفس ذلك اليوم، بتفجير ثلاث محطات ضخ على خطوط بترول «شركة نفط العراق» فتوقف بذلك الضخ كاملا.

وإذا اخذنا بعين الاعتبار انه كان يمر عبر قناة السويس /٧٧/ مليون طن من النفط سنويا وعبر سورية /٢٥/ مليون طن، فإن وقف مرور النفط عبر هذين الطريقين قد حرم دول اوربا الغربية من ٧٠٪ من وارداتها النفطية الاعتيادية. علما بأن سورية قد خسرت من جراء ذلك ايضا مبلغا هاما من المدفوعات عن استغلال انابيب البترول.

اشتركت سورية في مؤتمر بيروت الخاص برؤساء وملوك البلدان العربية، والذي ايدت جميع الدول العربية فيه قرار الامم المتحدة حول الوقف الفوري لاطلاق النار، وسحب القوات الانكليزية ـ الفرنسية ـ الاسرائيلية من أراضي مصر. واعلن المؤتمرون ان بلدانهم ستقدم المساعدة لمصر بكافة الوسائل، بما فيها القوات المسلحة، اذا اقتضت الضرورة.

صعدت الاوساط الامبريالية الامريكية نشاطها التخريبي ضد سورية بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر. ففي تشرين الثاني من نفس العام، عادت القوات الاسرائيلية والتركية من جديد الى حشد جنودها على الحدود السورية، ورافق ذلك تحركات وأعمال عدوانية. وبعث وزير خارجية سورية صلاح البيطار باحتجاج الى الامين العام لهيئة الامم المتحدة على حشد القوات الانكليزية والفرنسية والاسرائيلية على الحدود السورية والاردنية، وطالب ببحث هذه المسألة فورا في الجمعية العمومية.

ويدأت في صحافة البلدان الغربية حملة تهويش ضد الجمهورية السورية، وظهرت في عدد من الصحف والمجلات الغربية مقالات عن «سورية السوفييتية»، وعن «الامدادات الكبيرة بالأسلحة السوفييتية لها» و«الخطر» من جانب سوريا على تركيا واسرائيل والعراق وما الى ذلك. . وسعت هذه الدول، بالواقع، الى التدخل المسلح في شؤون سورية الداخلية. فكتبت «نيويورك هيرالدتريبيون» عن استعداد تركيا والعراق للقيام بنشاط فعال «اذا ما اتضحت أكثر ظواهر انتقال سورية الى المعسكر السوفييتي». اما «النيويورك تايمز» فنشرت :أن «العراق يحضر لغزو سورية عسكريا»، وان «القطيعة بينهما قريبة». وكتبت الصحيفة نفسها في ٢٥ تشرين الثاني

مايلي: «تأمل بعض الشخصيات الرسمية ان تركيا والعراق ـ اكبر جارات سورية ـ ستقومان بعمل ما لأجل منع تدهور الموقف في سورية».

زيفت الدول الغربية حقيقة الموقف، وحاولت الايهام بأن سورية مملوءة بالسلاح السوفييتي ولديها الكثير من الخبراء العسكريين، وأنها اصبحت «قاعدة للغزو السوفييتي في الشرق الاوسط». كان من اهداف هذه الحملة دق اسفين بين سورية والبلدان العربية المجاورة، وصرف الانتباه عن عدم تنفيذ انكلترا وفرنسا واسرائيل لقرارات الامم المتحدة حول سحب القوات من مصر، وتهيئة الظروف للاطاحة بحكومة سورية الوطنية.

وكشف النقاب في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ عن مؤامرة ضد امن الدولة، حيث استولت قوى الامن الداخلي في جبل العرب على كمية كبيرة من الاسلحة والذخائر انكليزية الصنع، كانت قد ارسلت سرا من العراق الى سورية. واعلنت الحكومة في ٢٢ كانون أول أن المتآمرين هم وزراء سابقون، وشخصيات اخرى من حزبي الشعب والوطني، منهم عدنان الاتاسي، ميخائيل ايليان، حسن الاطرش، وبعض زعماء القبائل والعشائر، واعضاء الحزب القومي السوري الممنوع، وكذلك اديب الشيشكلي. ووجهت التهمة بشأن التحضير للمؤامرة ايضا لوزير خارجية العراق ونائب رئيس الاركان العراقي، اللذين مولا المتآمرين بالسلاح والمال.

كان من المفروض ان تنفذ المؤامرة على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى لتهريب السلاح والذخائر الحربية من العراق الى سورية، وتوزيعه على المجموعات الرجعية المحلية التي كان عليها تنظيم واشاعة الفوضى، واعمال القتل والتخريب، واعتقال الشخصيات السورية القيادية، إذ خطط المتآمرون لقتل شكري القوتلي واكرم الحوراني وخالد بكداش وغيرهم من الشخصيات السياسية المعروفة.

وكان من المفروض بعد ذلك، ان تطلب حكومة الانقلاب المساعدة من العراق، الذي سيدخل قواته فورا تحت ستار صد العدوان الاسرائيلي المحتمل وضمان حماية خطوط بترول العراق، ويبدأ عندها انزال فرنسي ـ انكليزي لقوات المظلات على الشواطىء السورية. وحسب مدبرو المؤامرة، أنهم لن يلقوا أية مقاومة تذكر، ذلك لأن جزءا من الجيش السوري كان في مصر، والقسم الاخر على الحدود التركية والاسرائيلية. أما المرحلة الثالثة، فاقتضت الغاء دستور عام ١٩٥٠، وحل البرلمان وانتخاب آخر بدلاً عنه، واعادة تنظيم الجيش والشرطة، وتوقيع اتحاد مع العراق،

وتنصيب ولي عهد العراق، الامير عبد الاله، نائبا للملك في سورية.

كان على محطة الاذاعة البريطانية في قبرص ان تعطي اشارة الهجوم. وكانت حكومة العراق قد سلمت للمتآمرين أموالاً حصلت عليها، بدورها، من انكلترا وفرنسا. وكان من المفروض ان تعترف كل من انكلترا وفرنسا وتركيا بالحكومة الجديدة فوراً وساهمت الولايات المتحدة الامريكية مساهمة فعالة في تنظيم واعداد المؤامرة ايضا.

وكان الاعتماد الاساسي في تنفيذ المؤامرة على الحزب القومي الاجتماعي السوري الممنوع، وعلى حزب الشعب الموالي للغرب علنا. وكان قد بني معسكر خاص في لبنان لتدريب اعضاء الحزب القومي السوري على استخدام الاسلحة الحديثة. وتم التخطيط ايضا لأن تقوم القوات الاسرائيلية لخطة الانقلاب بصدامات مسلحة على الحدود السورية من أجل الهاء الجيش السوري. واعطي لاديب الشيشكلي اكثر الادوار اهمية في المؤامرة. هكذا قدم الشيشكلي خلال مرحلة الاعداد الى بيروت، والتقى بالمتآمرين السوريين واطلع على مخططاتهم، ثم غادر بعدها الى فرنسا، ومن هناك ظل على اتصال دائم بالمتآمرين. وحصل المخطط، حسب اعتراف عدنان الاتاسي - احد المشتركين بالمؤامرة، على ترحيب من جانب الاوساط الاحتكارية في الولايات المتحدة الامريكية.

وبصرف النظر عن فشل المؤامرة، فإن الادارة الامريكية قد نشرت في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ بيانا اشارت فيه الى وجود «خطر» على وحدة اراضي واستقلال بلدان حلف بغداد السياسي. وجاء في البيان ان الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى هذا «الخطر» بـ«جدية عظمى»، وهي مستعدة لتقديم عونها لاعضاء حلف بغداد، في حال الضرورة. كان تصريح واشنطن هذا بمثابة تشجيع لجارات سورية، والمعادية لها لمتابعة النشاط التخريبي العدواني. وسعرت الصحافة الامريكية الحملة التي بدأتها الحكومة الامريكية ضد سورية وكتبت صحيفة «نيويرك جيرالد تريبيون» في مقالها الافتتاحي، ان سورية تعتبر نقطة خطر حربي، ودعت الى «توحيد السياسة الامريكية والفرنسية والانكليزية في حال ظهور الخطر»، وكذلك ابقاء الاسطول السادس الامريكي في حالة استعداد عسكري دائم.

وأدان ممثل سورية في هيئة الامم المتحدة يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٦ في تصريحه الخاص حول الموقف الناشىء، حملة الافتراء المسعورة التي اطلقتها اوساط

معينة في الغرب ضد سورية، واكد ان سورية تتمسك بصلابة بسياسة عدم الانحياز. ووجه وزير الخارجية السورية **صلاح البيطار** برقية صريحة الى الامين العام لهيئة الامم المتحدة، مع طلب لتوزيعها كوثيقة رسمية في الاجتماع.

واتخذت داخل البلد مجموعة من التدابير، إذ شكلت في تشرين الثاني ـ كانون الأول **١٩٥٦** جبهة وطنية دخل في عدادها حزب البعث، والحزب الشيوعي، والممثلون اليساريون للحزب الوطني، والتكتل الشعبي الاشتراكي في حمص، والممثلون المعروفون بـ «المستقلين» مثل خالد العظم وغيره. بينما بقي حزب الشعب خارج الجبهة. وقد شمل برنامج الجبهة النقاط الاساسية التالي: الدفاع عن استقلال البلد وسيادته، والنضال ضد مؤامرات الدول الامبريالية على سورية والعالم العربي، والمقاومة الصلبة لجميع محاولات جر البلد الى الاتحادات والاحلاف الامبريالية العدوانية في الشرق الاوسط، وخاصة الى حلف بغداد العدواني، كأحد العوائق على طريق الوحدة العربية.

ونظرا لأن التحقيق في مؤامرة عام **١٩٥٦** قد كشف عن ارتباط الجناح اليميني لحزب الشعب بها، وكذلك عدد من ممثلي الحزب الاشتراكي التعاوني وبعض المستقلين، فقد جرى تعديل وزارة صبري العسلي دون ادخال حزب الشعب فيها. وغادر البلاد عدد من النواب ـ اعضاء حزب الشعب والحزب الاشتراكي التعاوني، وكذلك بعض «المستقلين» ـ وقدم للمحكمة العسكرية /٤١/ زعيماً سياسياً بمن فيهم /٧/ وزراء سابقين، اعضاء في حزب الشعب والحزب القومي الاجتماعي السوري الممنوع.

*

فشل محاولات ربط سورية بـ «مبادىء مشروع ايزنهاور» بالقوة

لقد اضعف امتناع الدول العربية عن الانضمام الى حلف بغداد، وكذلك فشل العدوان الثلاثي ضد مصر اضعافا شديدا مواقع الدول الامبريالية في الشرق الاوسط، بينما تزايدت اهمية الشرق الاوسط بفضل الوضع الاستراتيجي وكبر حجم النفط الذي يستخرج منه يوما بعد يوم.

ان تطور حركة التحرر الوطني في بلدان الشرق، والسياسة الوطنية المستقلة التي سلكها عدد من دول المنطقة، وخاصة سورية ومصر، وضعف مواقع انكلترا وفرنسا نتيجة فشل العدوان الثلاثي، كل هذا وضع مصالح الاحتكارات النفطية الكبرى تحت الخطر. في هذه الظروف، قامت الاوساط الاحتكارية الامريكية، الساعية منذ القديم لازاحة فرنسا وبريطانيا من الشرق الاوسط، بمضاعفة نشاطها في هذه المنطقة بشكل حاد. وبهذا، أصبح واضحا حتى أواخر عام ١٩٥٦ ان حلف بغداد الذي نظم للحفاظ على مواقع الدول الاستعمارية وتعزيزها في الشرق الاوسط، قد أصبح مشرفاً على الفشل النهائي، وهنا وضعت الدول الامبريالية في جدول الاعمال مسألة تكوين حلف جديد للحفاظ على مصالحها.

توجه الرئيس الامريكي ايزنهاور في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ الى الكونغرس برسالة خاصة حدد فيها السياسة الجديدة للولايات المتحدة في الشرق الاوسط والأدنى. وحملت هذه الرسالة فيما بعد تسمية «مبادىء ايزنهاور». وقد جاء فيها: «ان الشرق الاوسط وصل الى مرحلة سياسية جديدة من تاريخه» ونظراً للـ «فراغ» الذي تكون نتيجة لضعف مواقع انكلترا وفرنسا، «والخطر» الذي يهدده من قبل الاتحاد السوفييتي والدول التي «تسيطر فيها الشيوعية الدولية»، فقد اعلنت الولايات المتحدة بوضوح وأشارت بصراحة الى أهمية المنطقة البالغة بالنسبة للدول الغربية. ودعت الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الامريكية لهذه «المبادىء» واصفة اياها بـ «انقلاب» في علاقات الولايات المتحدة مع دول الشرق الاوسط، وبـ «البرنامج الشجاع» المدعو لازدهار هذه البلدان. وأكدت خلال ذلك على أن سياسة الولايات المتحدة تختلف بشكل جذري عن السياسة الاستعمارية التي اتبعتها انكلترا وفرنسا، وأن الولايات المتحدة دعمت دائما «استقلال وحرية» بلدان الشرق الاوسط، ولم

تحاول ابدا فرض سيطرتها الاقتصادية أو السياسية عليها.

بيدأنه أشير بوضوح الى الاسباب الحقيقية لظهور «المشروع» الجديد في رسالة الرئيس ايزنهاور نفسها، حيث جاء فيها ان الشرق الاوسط يملك اهمية اقتصادية وسياسية بالغة بالنسبة للاوساط الاحتكارية الامريكية، وأن «الشرق الاوسط يسهل الاتصال والتبادل التجاري بين اوروبا وآسيا وافريقيا». وأنه، في هذه المنطقة «يوجد حوالي ثلثي منابع النفط العالمية المعروفة حاليا، وهويلبي في الحالات الطبيعية حاجة كثير من دول اوروبا، آسيا وافريقيا من النفط». ولهذا، فإن التحليل السطحي لهذا الـ«مشروع» اظهر أنه وسيلة أخرى من أدوات الاستعمار، ويعبر عن مطامح الولايات المتحدة الامريكية في السيطرة الاقتصادية والسياسة والعسكرية الكاملة دون منازع في هذه المنطقة.

افترضت «مبادىء ايزنهاور» منح بلدان الشرق الاوسط «مساعدة عسكرية واقتصادية، وكذلك حق استخدام قوات الولايات المتحدة الامريكية المسلحة في حال الضرورة، دون اخذ موافقة مسبقة بذلك من الكونغرس الامريكي وخصصت الادارة الامريكية لهذه «المساعدة» الاقتصادية والعسكرية /٢٠٠/ مليون دولار سنويا.

لقد دل قبول الكونغرس بـ«المشروع» على أن الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الامريكية، قد حصلت على حق تقويم أية حكومة في الشرق الاوسط، تملك علاقات صداقة مع الدول الاشتراكية، أو تسلك سياسة مستقلة، على أنها حكومة تابعة أو واقعة تحت سيطرة الدول الشيوعية. وعلى هذا الاساس، تم اتخاذ اجراءات عدوانية ضدها. وكان يكفي لهذا، ان تعلن أية دولة من هذه المنطقة، عن وجود تهديد ما من جانب دولة عربية مجاورة «تسيطر فيها الشيوعية الدولية» حتى تتدخل أمريكا، وتحسم الصراع لصالحها. ووضع «المشروع» البلاد العربية بشكل فعلي امام خيارين: اما الموافقة عليه، والانضمام بهذا الشكل الى الحلف المعادي للشيوعية، الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، واما الرفض والوقوع، بهذا الشكل، في عداد البلدان «التي تسيطر عليها الشيوعية الدولية» وعلى امريكا ان تعمل ضدها. وهكذا كان أحد أهم أهداف هذا «المشروع» هو القضاء على سياسة الحياد التي سارت عليها مجموعة من دول الشرق الاوسط. وفضلا عن ذلك، أعطى «المشروع» لأمريكا امكانية التدخل العسكري في شؤون البلدان العربية الداخلية وخلق النزاعات بينها.

واعتقدت الاوساط الامريكية الحاكمة أنه من خلال طرح موضوع وجود «فراغ القوى» و«خطر الشيوعية» في الشرق الاوسط يمكنها بمساعدة هذا «المشروع» اخراج منافسيّها في هذه المنطقة (فرنسا وانكلترا) هذا من جهة، وخنق حركة التحرر الوطني للشعوب العربية بأي ثمن، وتمزيق وحدتهم المتعاظمة في النضال من أجل الحرية والاستقلال، وجرهم الى اتحادات وأحلاف امبريالية عدوانية، من جهة اخرى. وطمحت الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة بمساعدة الـ«المشروع» هذا، زيادة على ذلك، في خلق جسر متين في هذه المنطقة ضد الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى.

لكنه فاتهم حسبان تلك التغييرات الجذرية التي حصلت في البلدان العربية بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة نهوض حركة التحرر الوطني. فاصطدم «مشروع ايزنهاور» بالمقاومة العالية لشعوب هذه البلدان. وجرت في سورية مظاهرات احتجاج واسعة، ووصل للحكومة والبرلمان مئات البرقيات والعرائض، المطالبة برفض «المشروع». وقام باستنكار «المشروع» ممثلو جميع الاحزاب السياسية تقريبا، واصفينه بـ «اعلان الحرب الباردة في الشرق الاوسط».

واعلن اكرم الحوراني بشكل خاص استنكاره الشديد للـ«مشروع». واشار الى أن «مشروع ايزنهاور» موجه لتشجيع العدوان، ونسف أي استقرار في الشرق الاوسط، و«ينظر الى الشرق الاوسط، كمنطقة يجب أن تخضع بالقوة للنفوذ الامريكي».

في هذه الاثناء دعا صلاح البيطار الى عدم التسرع بالامتناع عن «المشروع» و«التروي ورؤية الايجابي فيه»، وبعد زيارته المطولة للولايات المتحدة الامريكية حيث تقابل مع شخصيات مسؤولة في الادارة الامريكية، نظم البيطار في سورية لأعضاء حزب البعث مجموعة محاضرات عن «الاشتراكية الامريكية» داعيا لذلك خبيرا «مختصا» من الولايات المتحدة الامريكية. لكن موقف معظم قواعد حزب البعث كان سلبياً من «المشروع». ولذلك أجبر البيطار على التصريح رسميا باستنكار حزب البعث للـ«مشروع».

وانتقد الشيوعيون السوريون في بيانهم الصادر في كانون الثاني ١٩٥٧ الجوهر الامبريالي للـ«مشروع»، ومزاعم الامبرياليين الامريكيين عن وجود «خطر شيوعي» في بلدان الشرق العربي.

ونشرت الحكومة السورية بتاريخ ١٠ كانون الثاني، بدعم من الجماهير الشعبية الواسعة وكل الاوساط والأحزاب السياسية في البلد تقريبا، بيانا خاصا حول «مشروع ايزنهاور» أشير فيه الى، أن سورية ترفض بشكل قاطع مبدأ التدخل من قبل أي دولة عظمى، أو مجموعة دول في شؤون بلدان الشرق الاوسط تحت ستار حماية مصالحها، لأن ذلك يقع في تناقض صريح مع مبادىء احترام سيادة الدول وميثاق الامم المتحدة. وأعلنت الحكومة كذلك، ان «نظرية «فراغ القوى» تعتبر مصطنعة وتستعملها الدول الامبريالية لتبرير تدخلها، وفرض سيطرتها على البلدان العربية، ولهذا، رفضت هذه النظرية قطعياً، وأوضحت ان البلدان العربية وحدها، هي صاحبة الحق الطبيعي في حماية استقلالها ووحدة اراضيها، وأنه يتوجب عليها تحقيق سيادتها دون أي تدخل أوسيطرة خارجية. وأكد في البيان ان الوقائع والتجربة التاريخية قد اظهرت انه لايوجد خطر من جهة «الشيوعية الدولية» على أمن واستقلال وحرية البلدان العربية، وأن مصدر القلق والعدوان هو الامبريالية فقط.

وساهمت الحكومة السورية بنشاط في الدعوة للقاءات زعماء الدول العربية ١٨ ـ ١٩ كانون الثاني ٢٦ ـ ٢٧ شباط ١٩٥٧، والتي اظهرت عزم الشعوب العربية الاكيد على ابداء مقاومة فعالة لمخططات الولايات المتحدة الامريكية العدوانية.

وكان استنكار «المشروع» من قبل الاتحاد السوفييتي، وكذلك بلغاريا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا بمثابة الدعم الكبير للشعوب العربية في رفضهم القاطع لذلك «المشروع» الاستعماري الجديد، وبرز تأييد الدول الاشتراكية، والمقترحات المقدمة من الحكومة السوفييتية لتسوية الوضع في الشرق الاوسط شاهدا جديدا آخراً على ان سياسة الاضطهاد الاستعماري، وتحويل الشرق الاوسط الى معسكر حزبي، قد واجهها الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى بسياسة واحترام حرية واستقلال شعوبه.

وقررت الولايات المتحدة الامريكية، بعد أن اصطدمت بمقاومة البلدان العربية الشديدة، مضاعفة ضغطها، وذلك لكي تجبرها على قبول «المشروع» فأرسل في ١٢ آذار ١٩٥٧ الى بلدان الشرق الاوسط ممثل شخصي لرئيس الولايات المتحدة الامريكية جيمس ريتشارد، الذي كان عليه زيارة / ١٥ / بلدا في المنطقة، واعطي للعربية السعودية مكان خاص في النشاط الحثيث الذي بدأته الولايات

المتحدة في الشرق الاوسط لتنفيذ «مشروع ايزنهاور». ورغبت الولايات المتحدة الى تجميع اكثر القوى رجعية في الشرق العربي وتوجيهها ضد انتشار الحركة المعادية للامبريالية في هذه البلدان.

لهذه الغاية، أخذت الولايات المتحدة الامريكية تروج الدعاية لـ «مشروع ايزنهاور»، وتروج الدعاية لـ «اتحاد الملوك الثلاثة» (العربية السعودية، العراق والاردن) بزعامة الملك سعود لمواجهة وحدة مصر وسورية المرتقبة. وافترض ان ينضم في المستقبل الى هذه الوحدة الامارات العربية في الخليج العربي، والجزء الجنوبي لشبه الجزيرة العربية.

وتم لقاء قمة بين حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا على جزر البرمود، (في نفس الوقت الذي نظمت فيه رحلة ريتشارد)، دون ان يعلن عن موضوع المحادثات فيه، غير انه اتضح فيما بعد، ان هدفه كان صياغة مخططات محددة للنشاط التخريبي ضد الدول العربية، وبشكل رئيسي ضد سورية ومصر والأردن.

وكانت اولى نتائج الاجتماع انه اثناء انعقاده، في ٢٢ آذار، اعلنت الولايات المتحدة رسميا عن قرارها بدخول اللجنة العسكرية لحلف بغداد. وكانت الولايات المتحدة قبل ذلك تعتبر عضوا في منظمتين تابعتين لحلف بغداد ـ هما لجنة النضال ضد «النشاط التخريبي» و«اللجنة الاقتصادية». وكشفت حكومة الولايات المتحدة نهائيا قناع «العدو الاستعماري» عن وجهها، بدخولها اللجنة العسكرية لحلف بغداد، ووقفت علنا ضد بلدان الشرق الاوسط، الى جانب الدول الاستعمارية القديمة (فرنسا وانكلترا). وصاغ الاجتماع برنامجاً واسعا للنشاطات التخريبية ضد الدول العربية، بما فيها تنظيم مؤامرات لقلب نظام الحكم والاعتداء العسكري السافر، واجراء مقاطعة اقتصادية للبضائع السورية والمصرية المصدرة الى الاسواق الدولية، واقرار مشاريع تمديد خطوط نفط جديدة عبر الاراضي الدولية، واقرار مشاريع تمديد خطوط نفط جديدة عبر الاراضي التركية من أجل حرف تدفق النفط عن طريق قناة السويس وخطوط النفط عبر الاراضي السورية.

وأدى فشل مهمة ريتشارد، الذي لم يتسطع ارغام كل الدول العربية على قبول «المشروع»، الى أن تصبح المهمة الاساسية والعاجلة لاصحاب «مشروع ايزنهاور» هو تنفيذ قرارات اجتماع «برمود»، وخاصة اجراء التغيير بالقوة للنظام الداخلي، واحباط نهج السياسة الخارجية لكل من مصر وسورية والاردن التي وصلت

حركة التحرر الوطني فيها الى نتائج جيدة. وبهذا الشكل، أصبح عام ١٩٥٧ عام بدء هجوم للولايات المتحدة ضد شعوب البلدان العربية، وفي المقدمة ضد شعب سورية.

عملت الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى من أجل تحقيق المهمات الاساسية في مشروعهم، وفي مقدمة ذلك اتخاذ مجموعة من الأعمال من أجل أن تضمن لنفسها تأييد جارات سورية في المقام الأول. وتزايد لهذا الغرض نشاط الاوساط الرجعية في لبنان والأردن والعربية السعودية، التي أخذت تطالب حكوماتها بانشاء اتحاد مفتوح مع الولايات المتحدة الامريكية، وقبول «المشروع» دون قيد أو شرط، والاشتراك الفعال في المعركة ضد «الشيوعية». وتحت هذا الشعار توحدت القوى الرجعية في العالم العربي حول حكومات العراق ولبنان والعربية السعودية، المدفوعة من قبل الولايات المتحدة للصراع مع حركة التحرر الوطني وحركة الشعوب العربية الديمقراطية.

وسعرت الدول الغربية في نيسان ١٩٥٧، تمشيا مع المخططات الامبريالية المدروسة، حملة عداء لسورية، واستخدمت فيها نزاعات على الحدود السورية ـ الاسرائيلية، والسورية ـ التركية، وصعدت حملة اعلامية كاذبة عن «الخطر الشيوعي» وقامت بمحاولات لتمزيق وحدة القوى الوطنية في البلد، وتنفيذ الاعمال الموجهة لنسف تضامن الشعوب العربية المعادية للامبريالية ، وممارسة الضغط الاقتصادي واخيرا، الاعداد لانقلاب عسكري في البلدان الوطنية.

اخذت اسرائيل، ابتداء من نيسان، تحشد قواتها على الحدود السورية. وأعلنت حكومة اسرائيل عن تعبئة جزئية للاحتياط. وعادت الصدامات على الحدود السورية ـ الاسرائيلية، في حين كان يهدد رئيس وزراء اسرائيل بن غوريون سورية يوميا باستخدام القوة ضدها، ملقبا اياها بسورية الـ«السوفييتية».

ظهرت في الصحف في اواسط ايار ١٩٥٧ انباء عن زيادة تمركز القوات التركية عند الحدود السورية. ووردت أخبار تشير انه يبنى على الاراضي التركية مجموعة كبيرة من المطارات الصغيرة المعدة للطائرات المقاتلة والقاذفة من صنع امريكي. وضاعفت حكومة الولايات المتحدة تزويد البلدان التي وافقت على «مشروع ايزنهاور»، وخاصة اسرائيل وتركيا بالسلاح.

عاودت الحملة الدعائية حول «الخطر الشيوعي» في سورية، و«سير سورية نحو الشيوعية» و«التدخل السوفييتي» في الشؤون الداخلية لسورية ظهورها في الصحافة الغربية. وأخذت تظهر في الصحافة ووسائل الاعلام الاخرى مقالات تحت عناوين ملفتة للنظر مثل: «سورية الحمراء» و«سورية الشيوعية».

كان أحد قرارات برمود كما سبق واشرنا، هو تنظيم ضغط اقتصادي على سورية، إذ حلمت الولايات المتحدة ان تجبر سورية من خلاله على قبول «مشروع ايزنهاور». وكان بالنتيجة ان عانت صادرات سورية التقليدية - القمح، القطن، الغزل، النسيج وغيرها - من مقاطعة قوية في الأسواق الخارجية. ولأجل اعاقة بيع الحنطة السورية - مادة التصدير الأساسية في البلد - القت الولايات المتحدة الامريكية في السوق الايطالية كمية كبيرة من القمح بأسعار تافهة فلم تستطع سورية بيع أكثر من / ٥٠ / ألف طن قمح من أصل ٣٥٠ - ٤٠٠ ألف طن المخصصة للبيع. واضافة الى ذلك، كان قد ألقي في أسواق ايطاليا واليونان وفرنسا، وبأسعار مضاربة،بكميات كبيرة من القطن الامريكي، وقامت المعامل التركية والعراقية تحت الضغط الامريكي بفسخ كل العقود الموقعة سابقا مع سورية حول شراء منتجات معامل النسيج السورية. وقاطعت الدول الغربية معرض دمشق الذي اتسم حتى ذلك الحين بأهمية كبيرة في الحياة التجارية لبلدان الشرق الاوسط. وأعلنت «شركة نفط العراق» الانكلو- أمريكية فجأة عن تقليص نشاطها وتوقيف العمل في بناء اكبر خطوط النفط عبر الاراضي السورية، طاردة بذلك آلاف العمال السوريين. ورفضت البنوك التي تسيطر عليها الدول الغربية الاشتراك في العمليات التجارية مع السوريين أومنحهم قروض. وجرت محاولات كبيرة للمماطلة بتمويل عدد من المشاريع لتطوير سورية الاقتصادية، وكذلك لتعزيز قدرة البلد الدفاعية.

لكن حكومة سورية استطاعت الصمود في هذه المعركة، واتخذت عدة اجراءات لتسوية الوضع الاقتصادي في البلد، إذ اقرت نظام تحديد كميات المواد الاستهلاكية للسكان، وامنت وصول المحروقات للمؤسسات الصناعية بصورة دائمة العمل، ورفعت بعض التعريفات الجمركية، وأوقفت استيراد مواد الرفاهية، وضاعفت بآن واحد استيراد اكثر البضائع الضرورية للبلد وغير ذلك. . . .

هبت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، وكذلك الدول العربية الصديقة لمساعدة سورية. فأعلن الاتحاد السوفييتي عن استعداده لشراء

/ ٣٠٠/ ألف طن قمح من سورية وغيرها من الصادرات الزراعية. واقترحت مصر عقد اتفاقية ثلاثية، باعت بموجبها سورية لايطاليا / ٢٢٠ / الف طن من القمح القاسي، واشترت مصر من ايطاليا / ٣٠٠/ ألف طن من القمح الطري، ودفعت لسورية ثمن الـ / ٢٢٠ / ألف طن من قمحها. ووقعت الحكومة السورية في تشرين الأول ١٩٥٧ اتفاقية تعاون تكنيكي واقتصادي مع الاتحاد السوفييتي، والتي اعطت لسورية امكانية مواجهة المقاطعة الاقتصادية التي نظمتها الدول الغربة، والصمود في وجهها.

لقد عقدت الاوساط الامبريالية آمالاً كبيرة على شق وحدة القوى الوطنية وتأزيم الوضع السياسي في الداخل. ودعمت الولايات المتحدة الامريكية بنشاط القوى الرجعية السورية في الوزارة والبرلمان والجيش، وكذلك في الجبهة الوطنية، واعتمدت على تأييد الفئات الرجعية من حزب الشعب والتي وقعت نهائيا في مواقع العداء للشعب. ورغم ان ممثلي حزب الشعب كانوا قد طردوا من الوزارة لمشاركتهم في المؤامرة عام ١٩٥٦، فانهم شكلوا عددا لايستهان به داخل البرلمان. بينما استنكر بعض اعضاء الحزب من الجناح اليساري - كزعيم حزب الشعب ناظم القدسي - علنا اشتراك الحزب في المؤامرة. لكن وجود عدد كبير من ممثلي حزب الشعب في البرلمان، وكذلك كبار الاقطاعيين والبرجوازيين السوريين، سهل عملية اشعال الصراع السياسي الداخلي.

حاول حزب الشعب في بداية تموز ١٩٥٧ خلق ازمة وزارية إذ تذرع بحجة واهية، مفادها أنه جاء في احد خطابات خالد بكداش ادانة صريحة للجوهر العدواني لسياسة الدول الامبريالية مع سورية، ودعوة لاقامة اكثر علاقات الصداقة وثوقا مع الاتحاد السوفييتي. ووصف بكداش حزب الشعب على أنه «اداة للغرب» في سورية. استقبل هذا التصريح بترحاب من غالبية اعضاء البرلمان. وبناء على ذلك، أعلن رئيس حزب الشعب رشدي الكيخيا، ورئيس البرلمان ناظم القدسي و/ ٦٢/ نائبا آخر من اعضاء حزب الشعب، انهم يجمدون نشاطهم في البرلمان. اعتقد حزب الشعب ان خروجهم، سيستدعي اجراء انتخابات جديدة لأن تجمعهم البرلماني يشكل نسبة ٥٠٪ تقريبا، لكن هذه المناورة لم تنجح. فأغلبية نواب هذا الحزب لم تقرر في نهاية المطاف المقاطعة الكاملة، وتغيب عن الاجتماع الثاني للبرلمان رئيس حزب الشعب رشدي الكيخيا وحده.

غير أن المعارضة الدائمة من قبل حزب الشعب في البرلمان لخطوات الحكومة جعلت وضع الاخيرة مهزوزا. إذ أيد سياسة الحكومة بثبات /٦٤/ نائبا في البرلمان فقط، بينما كان /٦٥/ نائبا آخر (اعضاء حزب الشعب ومؤيديه) في معارضة دائمة وقوية. لكن الخوف من ازدياد استياء الجماهير الشعبية الواسعة، والتي اخذت تشترك اكثر واكثر في حل جميع المسائل الحكومية، ووجود ممثلي حزب البعث والحزب الشيوعي في البرلمان اجبر القوى الرجعية في البرلمان على الامتناع عن مهاجمة سياسة الحكومة علنا.

اظهر فشل الرجعية في تلك الاحداث، انه رغم الصراع الذي امتد اكثر من سنة، لم تستطع الشخصيات السياسية اليمينية منع البرلمان السوري من الموافقة في آذار ١٩٥٧ على اقتراح تشيكوسلوفاكيا ببناء معمل مصفاة البترول في سورية. كما وقعت مع تشيكوسلوفاكيا في ايار اتفاقية تجارية مفيدة للغاية.

كان قد طرح السؤال حول الوضع في سورية على بساط البحث وفي الدورة الثالث لمنظمة حلف بغداد في حزيران ١٩٥٧. فصيغ في هذا الاجتماع قرار مؤامرة انقلاب ضد الحكومات السورية، رغم تكليف الدبلوماسيين الامريكيين - سكرتير سفارة الولايات المتحدة الامريكية غوفار ستون، ونائب القنصل ف. جيتن، والملحق العسكري، ميللو- باقامة صلات مع اعضاء الحزب القومي الاجتماعي السوري الممنوع، وخاصة مع الموجودين في سوريا ولبنان وبعض ممثلي حزب الشعب، وتزويدهم بالسلاح لتنفيذ الانقلاب. وأقام غوفارستون كذلك صلة مع انصار اديب الشيشكلي، وبعض ضباط الجيش السوري ذوي الميول الغربية. ووصل بمساعدة سفارتي الولايات المتحدة في لبنان وسورية كل من أديب الشيشكلي والملحق العسكري في روما ابراهيم حسين سرا الى دمشق، واجريا هناك عدة لقاءات مع ضباط الجيش السوري الذين عرض عليهم المساهمة في الانقلاب العسكري مقابل مكافآت قيمة.

واعلن في اجتماع قادة الانقلاب المعقود بتاريخ ١١ آب في بيروت ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية «ستمنح سورية في حال الاطاحة بالنظام مساعدة اقتصادية، بحدود ٣٠٠ - ٤٠٠ مليون دولار». وكان يلزم لذلك نقل الاسلحة للمتآمرين من العراق والأردن.

وافترض ان تقوم مجموعة من ضباط الجيش السوري الرجعيين بتمرد في دمشق

وحلب، وبعدها يأتي من لبنان اعضاء الحزب القومي السوري المنحل، والمعدين هناك للاشتراك في المؤامرة مسبقا. فتسيطر فصائل المتمردين المسلحة على مؤسسات الحكومة، وتصفي جسديا اعضاء الحكومة وعدد من ضباط الاركان العامة والشخصيات السياسية بمن فيهم أكرم الحوراني، خالد بكداش وعفيف البزري وغيرهم. ولتنفيذ هذه العمليات كان غوفارستون قد اختار عناصر مرتزقة، مرت بدورة خاصة في لبنان والاردن.

استدعت العربية السعودية قبل شهرين من تنفيذ المؤامرة سفيرها في دمشق، تمشيا مع مخططات عزل سورية سياسيا عن البلدان العربية المجاورة. واستلمت سورية في ٣ آب انذارا نهائيا من حكومة الاردن تضمن مطالبة الاخيرة كي «توقف الصحافة السورية فورا نقدها لسياسية الاردن». وهددت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سورية و«استخدام كافة الوسائل، حتى الهجوم المسلح»، ووصل انذار مماثل من حكومة لبنان.

وكثرت، كما هي العادة اثناء التحضير لمثل هذه المؤامرات التحرشات على الحدود السورية - الاسرائيلية، والسورية التركية، كان هدفها خلق توتر هناك، والهاء قسم معين من الجيش. وافترض ايضا اشتراك الاسطول السادس الامريكي، في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط في حال الضرورة.

حدد موعد تنفيذ المؤامرة في اواسط آب، عند عودة الوفد الحكومي السوري من الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا. واراد مدبرو المؤامرة اظهار الجيش السوري وكأنه لايرحب بنشاط حكومته الموجه لتعميق علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفييتي، وانه يقف ضد الاتفاقية التي عقدتها وسعى المتآمرون منذ البداية، اضافة لذلك، الى عرقلة تحقيق الاتفاقية السورية - السوفييتية، وامكانية خروج سورية بهذا الشكل من الحصار الاقتصادي الذي نظمته الدول الغربية.

لكن، وبفضل يقظة ضباط الجيش تم كشف النقاب عن المؤامرة في ١٣ آب. وطالبت الحومة السورية في ١٦ آب رحيل منظميها من البلاد - موظفي السفارة الامريكية الثلاث.

واظهر التحقيق اشتراك اللواء توفيق نظام الدين وانصاره داخل الجيش بالمؤامرة، فقامت الحكومة في ١٧ آب بطرده وسحب /٩/ ضباط كبار من مراكزهم. وعين بدلا عنهم وجوه معروفة بوطنيتها وعدائها للامبريالية. هكذا، عين رئيسا

جديدا للأركان، نصير سياسة العداء للامبريالية، اللواء عفيف البزري. وجرى التطهير في المؤسسات الحكومية المدنية ايضا.

لقد اثار كشف المؤامرة، وابعاد الدبلوماسيين الامريكيين المرتبطين بها من البلاد انفجارا جديدا في الحملة المعادية لسورية في الولايات المتحدة، ودول الغرب الاخرى.

لكن مؤامرات الدول الامبريالية أدت الى توثيق العلاقات المصرية ـ السورية أكثر من ذي قبل. وكان قد وقع بين الدولتين في ١٧ شباط ١٩٥٧ اتفاق حول انشاء وزارة خارجية موحدة، وفي ١٥ آذار عقدت اتفاقية حول التعاون الثقافي، وبتاريخ ١٨ آب غادر رئيس سورية شكري القوتلي دمشق الى مصر لاجراء مباحثات اخرى مع الرئيس جمال عبد الناصر حول مسائل توحيد البلدين.

وتوثقت العلاقات السورية مع الدول الاشتراكية. وفي تاريخ ٢٤ حزيران طار الى كل من الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وفد حكومي برئاسة وزير الدولة، ووزير الدفاع خالد العظم. وتوصل في نتيجة المباحثات إلى اتفاق حول اجراء اعمال تنقيب جيولوجي، ودراسة وتخطيط وبناء مؤسسات صناعية وغيرها. وافقت الحكومة السوفيتية على النظر في مسألة منح سورية قرضاً ضرورياً. وأكد البيان الصادر عن المحادثات على أن «التعاون الاقتصادي والتكنيكي سيتم دون أية شروط سياسية، أو غيرها، وعلى اساس المساواة والنفع الاقتصادي المشترك، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام الكامل لكرامة الجمهورية السورية الوطنية وسيادتها.

أدى تعزيز مواقع سورية الداخلية والخارجية إلى افشال مخططات قلب الحكومة السورية عن طريق التآمر، وقررت الأوساط الامبريالية الامريكية تنظيم اعتداء عسكري مكشوف. لهذا الغرض جرت وبمبادرة الأمريكيين في كل من واشنطن ولندن محادثات سرية لأعضاء حلف بغداد. حيث نجحت الولايات المتحدة فيها بأخذ موافقة على مخططات «الضغط» الفعال في سورية. غير ان تجربة العدوان الثلاثي الاسرائيلي ـ الانكليزي ـ الفرنسي على مصر، اظهرت ان مبادرة القيام بعدوان، يجب ان تقوم بها لا للدول الغربية او اسرائيل وانما الدول العربية المجاورة لسورية.

فارسل في نهاية آب وعلى جناح من السرعة إلى بلدان الشرق الأوسط ممثل الولايات المتحدة في مجلس حلف بغداد لوي هندرسون وأعلن رسمياً، ان هندرسون

مكلف بالبحث مع عدد من الدول العربية في «مسألة الوضع في سورية» التي تتهددها «الشيوعية الدولية» لكن الهدف الحقيقي من المرحلة كشفته صحيفة «الشعب» المصرية التي كتبت ان هندرسون قد ارسل بتعليمات «تخويف جارات سورية العربيات بالخطر المحدق للتغلغل الشيوعي في سورية» واحرازعزل سورية سياسياً عن البلدان العربية الاخرى، واثارة الخلافات بين سورية وجاراتها، ومن ثم تحريضها على الصدام مع سورية، او افتعال ازمة مصطنعة لخلق مبرر لتطبيق «مبادىء ايزنهاور».

دعا لوي هندرسون إلى اجتماع قادة حكومات تركيا والعراق والأردن في استنبول، حيث بحث فيه مخطط التدخل العسكري في سورية والمعد في الولايات المتحدة الامريكية.

كان على بلدان حلف بغداد حسب هذا المخطط توجيه ضربة مشتركة إلى سورية. ووعدت الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا بتقديم كل التأييد لهم وتزويدهم بالأسلحة، ونقل الاسطول السادس الاميركي إلى الشاطىء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، والتدخل مباشرة في حال الضرورة، والذي يمكن ان تبرره نشاطات الحكومة الاسرائيلية، لكن الأوساط الحاكمة في العراق والأردن لم تجرؤ على الاشتراك في العدوان على سورية وبقيت فقط تركيا واسرائيل. اكدت التجربة ان أي تدخل اسرائيلي في النزاع مع البلدان العربية يستدعي تلاحم هذه البلدان فقط. بينما كان هدف السياسة الامريكية هوتمزيق وعزل البلدان العربية بعضها عن بعض. ولذلك اعد مخطط جديد كان الاعتماد الأساسي فيه على تركيا..

وأعلن الرئيس والمستشار الحكومي الامريكيين ابان مرحلة هندرسون عن وضع الماكينة الحربية لـ «مشروع ايزنهاور» في حالة استعداد. ونظم ارسال الاسلحة إلى الاردن بـ «جسر جوي» حسب برنامج الطوارىء. واقترب الاسطول السادس الامريكي من الشواطىء السورية. وظهرت من جديد في الصحافة التركية نداءات للقضاء على سورية «الشيوعية»، وأكد المستشار الحكومي للولايات المتحدة دالاس في تقرير صحفي ٢٧ آب، ان سورية تقع تحت «النفوذ الشيوعي» وأن البلدان المجاورة لها قلقة من «تزويدها الكبير بالأسلحة السوفيتية»، واكد الرئيس الامريكي تصريح مستشاره دالاس،واتهم الاتحاد السوفييتي في السعي «لاغتصاب سورية». لكنه خلال المقابلة الصحفية نفسها، كان مضطراً للاعتراف بعدم وجود أي اثباتات

لهذا التأكيد.

تم في ٧ أيلول، في واشنطن، اجتماع بحضور الرئيس ايزنهاور لسماع التقرير حول رحلة هندرسون. وجرى في ختام الاجتماع تصريح الرئيس، الذي ورد فيه استعداده «في حال الضرورة» لتطبيق «مبادىء ايزنهاور» في الشرق الأوسط. وكان ذلك يعني ان الولايات المتحدة الامريكية قد اخذت بنهج التدخل السافر في شؤون سورية الداخلية.

بيد انه ظهر خلال الأيام الأولى، بعد الاجتماع افلاس الادعاء حول تهديد سورية للبلدان العربية المجاورة. وأعلنت هذه البلدان واحدة تلو الأخرى، عن عدم وجود مثل هذا الخطر وأن السياسة التي تسلكها حكومة سورية تعتبر مسألة داخلية. وتطور الأمر إلى أكثر من ذلك، إذ اعلنت جميع البلدان العربية تقريباً عن استعدادها لمساعدة سورية في حال وقوع العدوان، أياً كان مصدره.

غير ان الأوساط الحاكمة التركية صعدت التحضير منذ بداية ايلول ١٩٥٧ لتنظيم اعتداءات عسكرية ضد سورية. وخيم على سورية خطر التدخل العسكري في الشمال. وأخذت تأتي إلى الموانىء التركية بواخر أمريكية محملة بوحدات عسكرية واسلحة ثقيلة، وكذلك بتكنيك حربي للجيش التركي. وسحبت القيادة التركية قواتها من مناطق البلد الأخرى إلى الحدود السورية.

والتقت، في آن واحد مع الاستعداد للعدوان المسلح المكشوف، شخصيات سياسية رجعية فارة من سورية، والتي حاولت تشكيل ما يسمى «لجنة السوريين الأحرار» هناك، المعدة «للنضال» ضد حكومة سورية. واشترط ان تمول «الولايات المتحدة الامريكية نشاط «اللجنة».واصبح واضحاً حسب ما أوردته صحيفة «النصر» السورية من الأوراق السرية المستولى عليها، ان العدوان على سورية قد حدد في ٢٧ أيلول.

ويعود الدور الكبير، لعدم جرأة الامبرياليين على شن عدوان، حتى ذلك الوقت إلى التأييد الحازم الذي تلقته سورية من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى، وكذلك بفضل تضامن الدول العربية معها. إذ وجهت حكومة الاتحاد السوفيتي في ٣ ايلول ١٩٥٧ مذكرات مماثلة لكل من الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا حول مسألة الوضع في الشرق الأوسط. واقترح الاتحاد السوفيتي من جديد على الدول الغربية استنكار سياسة استخدام القوة كوسيلة لحل المسائل المتنازع عليها،

والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان الشرق الأوسط كخطوة اولى في اتجاه تنقية واستقرار الوضع في هذه المنطقة. اما بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٥٧، فقد توجه رئيس الحكومة السوفيتية برسالة إلى رئيس وزراء تركيا، اشار فيها إلى توتر الوضع في هذه المنطقة وحذر من أن «الاتحاد السوفييتي، آخذاً بعين الاعتبار قرب منطقة الشرق الأوسط من حدوده، ومقدراً مصالح أمن دولته، لا يمكنه، بالطبع، عدم الاكتراث بمسألة تطور الاحداث، التي يمكن ان تؤدي إلى ظهور نزاع مسلح في هذه المنطقة، خاصة وان خطر خرق السلام لا يمكن ان ينحصر فقط ضمن اطار المنطقة هذه. وفي نفس ذلك اليوم، اشار وزير خارجية الاتحاد السوفيتي أندريه غروميكو إلى هذه الناحية في الاجتماع الصحفي الخاص، الذي دعا اليه المراسلين السوفييت والأجانب، حول قضايا الوضع في الشرقين الأوسط والأدنى.

اتخذت حكومتا مصر وسورية، امام تصاعد اخطار العدوان على سورية، اجراءات لاحقة لتعزيز تعاونهما. وتم في القاهرة من ٦ إلى ١٢ ايلول ١٩٥٧ اجتماع القيادة السورية المصرية الموحدة، الذي اتخذ فيه قرار بتقديم مصر مساعدة فورية لسورية في حال تنفيذ العدوان.

احبط هذا المخطط لانهاء سورية بضربة عسكرية قصيرة واحدة من قبل دولة ما من الدول المجاورة. ووضعت حكومة سورية مسألة خطر العدوان ضدها على بساط بحث الدورة الثانية عشرة للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة والتي افتتحت في ١٨ أيلول. وكان من الواضح، حتى في الايام الأولى من انعقاد الدورة، ان الدول الغربية سعت لاستخدام منبر الأمم المتحدة، لكي تحرف باتهاماتها الكاذبة انتباه الرأي العام عن الأعمال التخريبية المعدة من قبلها ضد سورية.

اعلن دالاس من جديد، في ١٩ ايلول ان سورية «تقع تحت النفوذ السوفييتي، وتهدد جاراتها. لكن اعتداءات دالاس الكاذبة دحضت في كلمة رئيس الوفد السوفييتي، وزير خارجية الاتحاد السوفيتي غروميكو، الذي دعا الجميع لوضع حد «للعب بالنار في الشرق الأوسط». وامتلأت كلمات ممثلي مصر والعربية السعودية ولبنان بتأييد سورية الحازم، والتي اعلنت افلاس حجة الاتهامات المقدمة ضد سورية، ودعمها الكامل لسورية في حال العدوان عليها.

كان من الواضح، بهذا الشكل، ان محاولة استخدام الجمعية العمومية، بهدف تجميع البلدان العربية في حلف ضد سورية، قد فشل ايضاً، واسطدمت الدول

الغربية بوحدة هذه البلدان المتينة وتضامنها. وكان قادة السياسة الامريكية في واشنطن مضطرين إلى الاعتراف بفشل مخططات الولايات المتحدة.

إلا ان الوضع في الشرق الأوسط استمر بالتوتر، وافتتح في ذلك الوقت حيث انعقدت الدورة ١٢ للجمعية العمومية في واشنطن، في لندن، في جوسري للغاية، اجتماع لجنة حلف بغداد للنشاط التخريبي، والذي بحثت فيه مسألة وسائل المعركة ضد «الدعاية الشيوعية الصادرة من سورية، والمنتشرة في منطقة الشرق الأوسط». وحسب المخططات المعدة في هذا الاجتماع، كان الاستعداد للعدوان المسلح ضد سورية قد تزايد أكثر فأكثر. وواصلت حكومة تركيا حشد قواتها على الحدود السورية، مركزة هناك عدة فرق، وعدداً كبيراً من الجيش والمعدات الحربية، وبدأت قرب الحدود مناورات بعض وحدات الجيش التركي. وكان قد اعلن ايضاً عن مخططات اجراء مناورات عسكرية ـ بحرية كبيرة من ٣١ تشرين اول إلى ٢ تشرين الثاني ١٩٥٧. تكررت الاعتداءات على الحدود، وخرقت الطائرات التركية باستمرار حرمة الاجواء السورية.

قدمت الحكومة السورية في ٨ تشرين الاول ١٩٥٧ مذكرة احتجاج رسمية إلى الحكومة التركية ضد الاعمال العدوانية الأخيرة. وأرسلت في نفس الوقت رسالة إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة اشير فيها، إلى أن نشاط تركيا لا يتوافق وعلاقات حسن الجوار بين البلدين.

أبلغت اجهزة الامن السورية بتاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٥٧ عن كشف مؤامرة جديدة ضد الدولة. واعتقلت مجموعة كبيرة من المتآمرين المنقولين من تركيا إلى ميناء اللاذقية والمنتظرين اشارة البدء بالانتفاضة المسلحة، بهدف الاطاحة بالنظام القائم في البلد. كان جميع المعتقلين اعضاء في **الحزب القومي الاجتماعي السوري المنوع**.

وفي ظروف نشر الخطر الدائم على سورية، أدلى ممثل القيادة الموحدة للقوات السورية ـ المصرية بتصريح أعلن فيه انه بناء على الاتفاقية حول الدفاع المشترك، ارسلت القوات المصرية بعض وحداتها الأساسية إلى سورية لتعزيز قواتها المسلحة وتمتين قدرتها الدفاعية، كما اعلن في الوقت نفسه، أن مجموعة كبيرة من السفن الحربية المصرية ستتواجد في ميناء اللاذقية «بزيارة رسمية». ووصلت في ذلك اليوم إلى ميناء اللاذقية اولى الوحدات المصرية والسفن الحربية تحت غطاء القوى الجوية

لكلا البلدين .

اظهر الشعب السوري في تلك الأيام العصيبة رباطة جأش ، وتلاحم كبير ين . ونشرت جميع صحف دمشق اليومية جميع الانباء والاجتماعات والمظاهرات في المدن السورية لتأييد السياسة الخارجية التي تتبعها الحكومة . واتخذت الحكومة عدة اجراءات لتعزيز قدرة البلد الدفاعية . وكانت قد دربت وأعدت خلال فترة قصيرة جداً فرق الجيش الشعبي (حوالي ١٠٠ ألف مواطن) ، التي قدمت مساعدة هائلة للجيش النظامي في حفظ النظام وحماية المواقع والمباني العسكرية . وكان الجيش السوري منذ ١٧ تشرين الاول على أهبة الاستعداد . ووزعت الأسلحة على الجيش الشعبي ، ومنظمات الفتوة والشباب في حلب وحمص وحماة ، وأعلنت التعبئة العامة في البلد .

لعبت القوى التقدمية دوراً كبيراً في رص وتوحيد القوى الوطنية . وبفضل نشاط البعثيين والشيوعيين الواسع لتوحيد العناصر التقدمية في الجيش ، اقيم حوار متبادل وصلة دائمة بين الجيش والجبهة الوطنية . اخذ ممثلو الجيش يساهمون في اجتماعات مجلس الجبهة الوطنية . لم تدخر القوى التقدمية جهداً في سبيل تمتين وحدة الجبهة الوطنية ، وكرست نداءات وبيانات الحزب الشيوعي العديدة تدعيم الجبهة الوطنية وتعزيزها .

جرى بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٥٧ انتخاب رئيس البرلمان ، الذي انتهت فترته في تشرين اول . ولعب رئيس البرلمان ، في ظروف مغادرة الرئيس شكري القوتلي المتكررة للعلاج في الخارج ، دوراً غاية في الأهمية لقيامه بوظائف رئيس الجمهورية . قدم لهذا المنصب مرشحان ـ اكرم الحوراني عن القوى الديمقراطية وناظم القدسي عن حزب الشعب المعارض للحكومة ، والذي يملك ـ كما سبقت الاشارة ـ غالبية نسبية في البرلمان . واحرز النصر اكرم الحوراني ، الذي أكد انتخابه على أن غالبية شخصيات سورية السياسية ، ذات توجه تقدمي وديمقراطي .

لقيت سياسة الحكومة الخارجية في تلك الفترة دعم جميع الأحزاب والمجموعات السياسية ، بما فيها حزب الشعب ، الذي عقدت الأوساط العدوانية الامريكية عليه آمالاً كبيرة في نشاطاتها ضد سورية . فصرح زعيم الحزب معروف الدواليبي في البرلمان ، انه بغض النظر عن وجود بعض الاختلاف بين حزبه والحكومة في مسائل السياسة الداخلية ، إلا انه لا يوجد اية خلافات جدية في مسائل السياسة

الخارجية، التي تطبق على اساس مبادىء الحياد الايجابي. وجاء على حد قوله، انه في هذا الوقت العصيب الذي يمر به الوطن قرر حزب الشعب تأجيل جميع خلافاته مع الحكومة، والتعاون معها من أجل ردع العدو وحماية استقلال سورية.

اتخذ البرلمان السوري في ٢١ تشرين الأول قراراً بالاجماع يؤيد السياسة الخارجية لحكومة صبري العسلي.

ادلى الاتحاد السوفييتي في أيام سورية الصعبة تلك بعدة بيانات للدفاع عن الشعب السوري. وتوجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في /١١/ تشرين الاول برسائل إلى عدد من الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الغربية، تدعوها لعمل كل ما هو ضروري من أجل لجم مشعلي الحروب وحفظ السلام في الشرق الأوسط. وكان قد نشر بيان تاس في ١٩ تشرين اول ١٩٥٧، الذي فضح فيه الاتحاد السوفييتي دور الولايات المتحدة التخريبي في تحريض تركيا على العدوان ضد سورية، ووجه تحذيراً جدياً للمعتدين.

وعلى الرغم من خطر العدوان الامبريالي على سورية، ومقاومة الرجعية الداخلية النشطية، وقع الاتحاد السوفييتي وسورية على اتفاقية حول التعاون الاقتصادي والتكنيكي، والتي كان على سورية بموجبها اشادة العديد من مشاريع الخطة الخمسية بالمساعدة السوفيتية. وجرت في نفس الوقت محادثات حول توسيع التجارة السوفيتية مما ضاعف حجم وانواع البضائع المتبادلة. وعقدت اتفاقية حول شراء الاتحاد السوفييتي للقطن السوري والحبوب، مقابل تزويد سورية بالبضائع السوفيتية، بما فيها الآلات والمعدات والمواد الأخرى.

اعطت الاتفاقية الجديدة لسورية في ظروف الحصار من قبل الدول الغربية امكانية نهج سياسة اقتصادية مستقلة بثقة.

وهكذا، ادت سياسة عزل سورية وشق صف البلدان العربية التي مارستها الدول الامبريالية إلى اعطاء نتائج معاكسة تماماً - ازدياد وحدة القوى الوطنية في سورية، وتعزيز سمعتها الدولية، وتراص وتعاون البلدان العربية اكثر.

قدمت حكومة سورية في ١٦ تشرين الاول طلباً بادراج فقرة حول «شكوى ضد تهديد امن سورية والسلام العالمي» في جدول اعمال الدورة الثانية عشرة للجمعية العمومية.

اعلن رئيس الوفد السوفيتي في الدورة اندريه غروميكو تأييد الاتحاد السوفيتي

المطلق لشكوى سورية، واقترح تشكيل لجنة خاصة من قبل الأمم المتحدة للتحقيق في النوايا العدوانية لدى تركيا. وأكد خلال ذلك، ان «الاتحاد السوفيتي مستعد للمساهمة بقواته المسلحة من أجل القضاء على العدوان، وتأديب الخارجين عن السلام».

سخرت وفود الولايات المتحدة وانكلترا وتركيا جميع امكانياتها من أجل اعاقة البحث في شكوى سورية. وأستطاعوا تحقيق ذلك بسبب تأجيل الاجتماع الموسع للجمعية، والذي يجب ان يتم فيه بحث القضايا التي لا تحتمل المماطلة، إلى نهاية تشرين اول. ثم قدموا اقتراحاً حول اجراء مباحثات ثنائية بين سورية وتركيا، معتقدين أنه من الممكن استخدام هذه المباحثات لفرض الاستسلام على سورية بالقوة. غير ان الاتحاد السوفييتي والدول المحبة للسلام اصرت على البحث العاجل في الشكوى السورية من قبل الجمعية العمومية.

بدأ في ٢٥ تشرين الأول النقاش حول المسألة السورية، ومن خلال الحوار اتضح مرة اخرى للرأي العام العالمي الجوهر الزجعي لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والأدنى، وتضامن ووحدة البلدان العربية، استعداد الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى لتقديم العون الشامل لسورية في نضالها من أجل الحفاظ على استقلالها وتوطيده.

انهت الجمعية العمومية في تشرين الثاني ١٩٥٧ بحث المسألة السورية دون اتخاذ قرار محدد. وبقيت الشكوى السورية في جدول الأعمال من أجل، أن يطرح الموضوع في حال الضرورة، (أي في حال العدوان ضد سورية)، لتنظر فيه الجمعية فوراً.

وبهذا الشكل، كانت قد احبطت محاولة الولايات المتحدة وتركيا القيام بعدوان ضد سورية. وتجدر الاشارة إلى أن هذا العدوان لم يقع بفضل شجاعة وتراص الشعب السوري، وتضامن الشعوب العربية والشعوب الافريقية والآسيوية وكل الرأي العام المحب للسلام معه، وتأييد الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى، وموقفها المبدئي والحازم إلى جانب القضية العادلة للشعب السوري.

* * *

الفصل الرابع

الوحدة بين سورية ومصر
وقيام الجمهورية العربية المتحدة
(١٩٥٨ - ١٩٦١)

كان قيام الجمهورية العربية المتحدة ـ نتيجة لتعاظم التضامن العربي المعادي للإمبريالية بين الشعبين السوري والمصري.

إن النضال المشترك للشعبين السوري والمصري ضد الأحلاف والمعاهدات العدوانية الامبريالية، والتي تتعارض مع مصالح وطموحات هذه البلدان القومية، والتي تنتقص من استقلالها وسيادتها، أدى إلى ارتفاع مستوى التضامن العربي المعادي للإمبريالية. فالتهديد بالعدوان العسكري على سورية من قبل تركيا عام ١٩٥٧، بتحريض من الدول الامبريالية، والمخططات العدوانية الدائمة، والاستفزازات المستمرة، قد سرع في عملية الوحدة بين سورية ومصر. ذلك ان القوى الوطنية في سورية قد آمنت، وبصدق، بقوة الدولة الموحدة وقدرتها على احباط جميع المؤامرات، وبامكانيات التطوير الواسع للمجالين الاقتصادي والثقافي في البلدين، وبأنها ستسهم في تعميق الديمقراطية في كل من سورية ومصر، وتضمن التقدم والازدهار في كل العالم العربي، وتخدم اساساً قيام الدولة العربية الواحدة.

ان حركة الشعوب العربية من أجل الوحدة قد نشأت وتطورت في خضم النضال المشترك لأجل التحرر من السيطرة الأجنبية. واتخذت في السنوات الأخيرة طابعاً محدداً بالعداء للإمبريالية، وخاصة في سورية ومصر. إذ ان عدداً كبيراً من الاحزاب البرجوازية والزعماء السياسيين في هذه البلدان قد أخذوا يدركون، ان احراز وحدة الشعب العربي لن يكون عن طريق التعاون والتوافق مع الدول الامبريالية، وانما على العكس، أي عن طريق النضال ضد الامبريالية والاستعمار، وعن طريق النضال في سبيل التحرر الوطني.

لقد توسعت الأطر الاجتماعية للنضال في سبيل الوحدة الوطنية (المشبعة بالوطنية) والمثقفين والطلبة والفئات المتوسطة للمدن والقرى. وإذا كانت الوحدة في الماضي شعاراً مقتصراً على فئات ضئيلة من المثقفين العرب، فانها اصبحت في فترة ما بعد الحرب الثانية شعاراً رئيسياً لفئات كبيرة من الشعب. وبالطبع، عالجت الطبقات المختلفة مسألة الوحدة بأشكال مختلفة. ولهذا كان للوحدة العربية، حسب رأي ممثلي الاحزاب الشيوعية في البلدان العرية، مفهومان: ثوري ديمقراطي، وبرجوازي قومي: دعا الأول إلى الوحدة على اسس ديمقراطية، مع الاخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية لكل بلد، وكان انصار هذا المفهوم من القوى الوطنية ـ عمالاً وفلاحين، ومثقفين تقدميين (بمن فيهم العسكريين)، وقسم من البرجوازية

الصغيرة وأوساط البرجوازية والاقطاعية المشبعة بالوطنية، وكان دعاة المفهوم الثاني من البرجوازيين القوميين الذين اعتقدوا بأن الشروط الأساسية لقيام الوحدة هو القضاء على الحريات الديمقراطية، وتقوية الدعاية القومية الشوفينية، وسياسة العداء للشيوعية والابتعاد عن الدول الاشتراكية، وتقديم تنازلات اقتصادية وسياسية للإمبريالية. ولاقى هذا الرأي تشجيعاً من قبل الاوساط الموالية للإمبريالية من برجوازيين واقطاعيين وزعماء سياسيين رجعيين.

إن الأسباب التي أدت إلى قيام أول دولة عربية موحدة (في التاريخ المعاصر طبعاً) ـ الجمهورية العربية المتحدة ـ كانت كثيرة ومتعددة، **فحسب رأي الشيوعيين السوريين، «اختلطت عوامل ذات طابع وطني مع أخرى ذات طابع رجعي امبريالي»**. وكان تعمق واتساع التضامن العربي بين الشعبين السوري والمصري خلال النضال المشترك ضد الدول الامبريالية عاملاً هاماً، كما سبق واشرنا، في تسريع عملية الوحدة.

وصل إلى دمشق في اواسط تشرين اول ١٩٥٧ لاجراء مباحثات مباشرة، حول الوحدة، وفد مصري من ٤٢ نائباً في مجلس الأمة. واتخذ في الاجتماع المعقود خصيصاً لاعضاء لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان السوري مع الوفد المصري، وباشتراك كبار ضباط الجيش السوري والشخصيات الاجتماعية المعروفة وممثلي الصحافة، قراراً اشير فيه إلى «ان النواب البرلمانيين، إذ يعبرون عن ارادة الشعب العربي في مصر وسورية، حول ما يخص انشاء اتحاد فيدرالي بين البلدين، فهم يباركون الخطوات الفعلية، التي تقوم بها الحكومة السورية والمصرية في سبيل تحقيق هذا الاتحاد، ويدعونها إلى اجراء مباحثات بهدف التكوين النهائي للاتحاد فوراً».

قوبل هذا القرار بترحيب كامل من الرأي العام السوري. بيد ان مسألة التنفيذ الفعلي للوحدة اثارت حواراً واسعاً بين الاحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية حول مختلف جوانب هذه الوحدة، بما فيها الشكل (فيدرالية او اندماجية)، وطابع النظام السياسي (الابقاء على النظام البرلماني في سورية، او القبول بنظام الرئاسة المصري)، ووضع الاحزاب السياسية في سورية (كانت الأحزاب قد حلت في مصر بعد ثورة ١٩٥٢) وغيرها.

دعا بعض ممثلي الاحزاب السياسية ورجال الحكومة ـ خاصة اكرم الحوراني ـ إلى الوحدة الفورية الاندماجية، ودعا آخرون إلى وحدة تدريجية، نظراً لوجود فوارق

في التركيب الاقتصادي والسياسي لكلا البلدين. وطالبت بعض الأوساط بقيام نظام الرئاسة في سورية، مدعين ان النظام البرلماني هنا قد فشل. إذ تمسك بهذا الموقف، بشكل اساسي، زعماء حزب الشعب - معروف الدواليبي، والحزب الوطني - مظهر شربجي، وحزب البعث - صلاح البيطار. اما الآخرون فاعتبروا ان الحفاظ على البرلمان مطلباً ضرورياً. فاصر زعيم التكتل الشعبي الاشتراكي في حمص هاني السباعي على ان الاتحاد مع مصر يجب ان يبنى على «اساس النظام البرلماني الديمقراطي، لأن فشل مثل هذا البناء سوف يعبر عن ارادة الشعب بخصوص نظام الرئاسة». وأيد هذا الرأي زعيم التجمع الديمقراطي خالد العظم، الذي اكد انه «يوجد في سورية جبهة متينة للوحدة البرلمانية».

ارتأت بعض الاوساط السياسية تشكيل لجنة مختصة تمثل جميع الأحزاب السياسية، والمنظمات في البلد، من أجل دراسة جميع مسائل الوحدة دراسة عميقة، واتخاذ القرارات المناسبة حولها.

وجرى حوار ايضاً حول مسألة الانتخابات البرلمانية المقبلة، المحددة في كانون اول ١٩٥٨. إذ اعتبر بعضهم، انه من الضروري اجراء الانتخابات البرلمانية قبل قيام الوحدة، بينما طالب كل من حزب الشعب وحزب البعث بالحاح اجراء الانتخابات بعد قيام الوحدة، آخذين بعين الاعتبار نتائج الانتخابات في البلدين (أيار ١٩٥٧).

وايد فكرة انشاء منظمة سياسية موحدة في سورية على غرار الاتحاد القومي في مصر، إلى جانب حزب البعث، كل من حزب الشعب، والحزب الوطني، والتجمع الشعبي الاشتراكي في حمص، وتجمع احسان الجابري الوطني البرلماني في حلب.

أما الحزب الشيوعي السوري فقد وقف ضد حل الأحزاب السياسية، وأشار إلى انه «طالما ان النظام الذي سيتم قيامه سيكون دستورياً وديمقراطياً، فليس هناك من ضرورة لحل الأحزاب السياسية». وقدم الحزب الشيوعي بتاريخ ٣٠ كانون الثاني، في جريدة «النور» الناطقة باسمه، توضيحاً دقيقاً لموقفه من هذه المسألة، واشار إلى أن «دور احزاب سورية السياسية يختلف بشكل جذري عن دور احزاب مصر الرجعية المحلولة، لأن الاخيرة تعاونت مع الامبريالية، وكانت دعامة للنظام الملكي والرجعية والاقطاعية، في الوقت الذي اثبتت فيه احزاب سورية الوطنية شرعية وجودها في النضال من أجل الاستقلال ومن أجل تعبئة الاوساط الواسعة من الجماهير

الشعبية. وأن أولئك، الذين يفكرون ان دور الاحزاب الوطنية في سورية قد انتهى، يرتكبون خطيئة كبرى، اما ما يخص الاتحاد القومي في سورية، فان افضل طريق لانشاء اتحاد قومي متين هو بذل الجهود المخلصة لكل الوطنيين والاحزاب الوطنية والشخصيات السياسية في تنفيذ المهمات التاريخية التي تقف امام سورية في المرحلة الراهنة، سواء في المجال الدولي أم الداخلي».

لكنه اخذت تظهر في اواخر عام ١٩٥٧ اكثر فأكثر مقالات في الصحافة السورية ودعوات للوحدة الفورية الكاملة مع مصر، والتي انطلقت بالأصل من قادة حزب البعث، وقد اشير في المقالة الافتتاحية لجريدة «البعث» بتاريخ ١٠ كانون اول ١٩٥٧ إلى انه، في ظروف الضغط الامبريالي على سورية ومصر، من الضروري ان تبتعد القوى السياسية عن «المصالح الحزبية والشخصية الضيقة». وان تسعى «نحو الوحدة الكاملة بين سورية ومصر»، من اجل التعزيز اللاحق للنضال القومي. واشير في المقالة الى ان الوحدة ستكون «النواة التي تلتف حولها كل القوى الوطنية العربية و «ضمانة » للنهوض الاقتصادي في سورية.

ظهرت في الصحافة مقالات عن «سير سورية نحو الشيوعية»، وتصريحات استفزازية تصور التعاون مع الاتحاد السوفيتي، كأنه موجه لعزل سورية عن مصر وعرقلة تحقيق الوحدة العرية وغيرها.

أيدت الاوساط البرجوازية الاقطاعية السورية شعار الوحدة الاندماجية مع مصر. وعلى الرغم من خوفها الوقوع تحت سيطرة البرجوازية المصرية، الاقوى منها، إلا انها كانت مستعدة للسير إلى تلك الوحدة كي توجه ضربة للقوى الديمقراطية، وتمنع «انحراف» البلد نحو اليسار. وقد صرح ممثلوا البرجوازية السورية الكبيرة علناً في الاجتماع غير الرسمي المعقود في دمشق، ان الخطر الرئيسي على سورية انما مصدره «الشيوعيون والاتحاد السوفيتي». وزيادة على ذلك، كانت الثورة في مصر في طورها الوطني العام، وقدمت للبرجوازية المصرية أرباحاً هامة، هذا ما جعل البرجوازية تعتقد ان الوحدة ستسمح لها «بالاستمرار في الحصول على الأرباح والحفاظ على رؤوس اموالها»، وجعل قسماً من البرجوازية يحلم بأنه سيستطيع تقوية مواقعه الاقتصادية والسياسية، والدخول إلى السوق المصرية، مزاحماً بذلك البرجوازية المصرية نفسها.

وكان حزب الشعب اكثر الاحزاب البرجوازية ـ الاقطاعية تأييدا لقيام الوحدة

الاندماجية مع مصر، رغم انه لم يطالب قبل ذلك أبداً بالتقارب مع مصر. وقد سعى حزب الشعب بهذه الطريقة إلى اعادة وتقوية نفوذه في البلد. واعلنت لجنته المركزية رسمياً في نهاية كانون اول ١٩٥٧ موافقتها على الاجراءات الوحدوية. وكذلك فعلت اللجنة المركزية للحزب الوطني في بيان مماثل.

إلا انه تجب الاشارة إلى ان قسماً هاماً من البرجوازية الوطنية بزعامة خالد العظم، إلى جانب تأييدها للوحدة الكاملة مع مصر، تابعت اصرارها على ضرورة الحفاظ على النظام البرلماني في سورية، ووقفت مع الاستقلال الاقتصادي الذاتي للبلد، واظهر الاستفتاء الذي نظمته صحيفة «الرأي العام» بمناسبة وحدة البلدين أن كثيراً من الوزراء والنواب قد وقفوا إلى جانب الحفاظ على النظام البرلماني في البلد أيضاً.

كان الحزب الشيوعي السوري قد حدد موقفه في قرار اجتماع اللجنة المركزية المعقود في ١١ كانون ثاني ١٩٥٨، والذي جاء فيه: ان الحزب، **انطلاقاً** من مصالح البلد الوطنية، يعلن تأييده للاتحاد الفيدرالي مع مصر. واشير فيه، بآن واحد، إلى ضرورة دراسة اشكال الاتحاد القادم دراسة جدية وعميقة ومتعددة الجوانب، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف البلد الموضوعية، وذلك من أجل قيام اتحاد يحافظ على الحريات الديمقراطية والمكتسبات الاجتماعية التي احرزها الشعب السوري خلال اعوام النضال الطويلة. ولذلك اعتبر الحزب الشيوعي ان تشكيل لجنة مختصة من ممثلي الحكومتين، لدراسة كافة جوانب الاتحاد بشكل دقيق، وصياغة اسس متينة للوحدة، هو ضرورة ملحة، واكد على ضرورة ضمان الاتحاد المقترح للاتجاه المعادي للإمبريالية.

ونظراً لانتشار افكار الوحدة الكبير، وتزايد التضامن المعادي للإمبريالية بين الشعبين السوري والمصري، اضحى شعار دمج الدولة كلياً مع مصر، مدعوماً من قبل أوسع فئات الشغيلة ومنظماتهم الاجتماعية والنقابية في سورية بشكل عام. وكانت الوحدة بين البلدين العربيين قد فهمت في ظروف المؤامرات الامبريالية المستمرة والاستفزاز والتهديد بالغزو المسلح، على انها، وقبل كل شيء، امكانية واقعية لتمتين قدرتها الدفاعية ومقاومتها للضغط الامبريالي، وكذلك لتطوير اقتصاد وثقافة هذين البلدين.

عقدت اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات عمال سورية بتاريخ ١٩٥٨/١/١٤

اجتماعاً استثنائياً، اتخذت فيه قراراً بالتوجه إلى حكومتي البلدين، من أجل اتخاذ كافة الاجـراءات المنـاسبـة لتحقيق الـوحـدة في أسـرع وقت ممكن، وعلى أسس الشكل الرئاسي للحكم. ودعت نقابات العمال في دمشق جميع الأحزاب والمنظمات السياسية لتجميـد نشـاطهـا الحـزبي والسياسي وتوحيد الجهود في جبهة وطنية موحدة من أجل عقد الوحدة بين سورية ومصر. وايدت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لعمال الصناعة في سورية نشاط الحكومة في مسألة تحقيق الوحدة، داعية لانجازه بسرعة.

واظهـر الجيش السـوري تأييـده الحـاسم لمطلب الوحدة الكاملة. ويعود سبب ذلك الى الدعاية النشيطة التي قادها حزب البعث داخل الجيش - من جهة، وسعي الضباط الوطنيين وجماهير الجنود الصادق نحو الوحدة - من جهة اخرى. بيد ان قسماً من قيـادة الجيش بزعـامة الاركان العامة اللواء عفيف البزري، تقدمت بطلب الأخذ بعـين الاعتبـار للخصـائص المـوضـوعيـة الموجودة في كل من البلدين، والحفاظ على النظام البرلماني في سورية، وعلى جميع مكتسبات الشعب. لكن غالبية قيادة الجيش كانت من أعضاء وأنصار حزب البعث، فقدمت له عونا غير محدود في مسألة تعجيل الوحدة الاندماجية مع مصر.

وكان قد عُقد في بداية كانون الثاني ١٩٥٨، بمبادرة من كبار الضبـاط اجتماع وضـع فيـه ممثلو/٢٢/ وحـدة عسكـرية مسألة الوحدة على بساط البحث. وأعد فيه رسـالتـين الى الحكـومـة طالبت كل منهما العمل بحزم لتحقيق الوحدة الكاملة فوراً. واشير في الرسالتين الى أن الجيش مستعد للاقدام على انقلاب عسكري إذا ماطلب الأمر.

وطـارت مجمـوعـة من كبار الضباط بقيادة رئيس الاركان عفيف البزري في ١٢ كانـون الثـاني الى القاهرة لاجراء مباحثات مباشرة حول الوحدة. واشير في الصحافة الرسمية أنهم سيبحثون شروط دمج القوات المسلحة السورية والمصرية وتكوين جيش موحد.

لم يوافق الرئيس عبد الناصر على مطالب الوحدة الاندماجية الكاملة، واعتبر ان تحقيق الوحدة في تلك الفترة، يجب أن يتم تدريجيا، وذلك عبر الخطوط الاساسية في السيـاسـة الخـارجيـة والـداخليـة واجراء اصلاحيات اجتماعية وسياسية واقتصادية مشـتركـة، وعلى مثـل هذه الفيـدراليـة، في الحقيقة، كانت قد نصت قرارات برلماني البلدين. ولذلك أشير للضباط السوريين القادمين الى القاهرة، بعد بعض المماطلة،

بأنهم لايمثلون الحكومة السورية، وانه من الضروري قدوم شخصية رسمية لاجراء المفاوضات اللازمة.

لكن الدعاية القومية الصاخبة المنتشرة في سورية ومصر قد اثرت بالنهاية على موقف الرئيس عبد الناصر. ولقد أكد الرئيس عبد الناصر فيما بعد، انه «كان ينتظر تحقيق الوحدة مع سوريا ليس قبل ١٠ سنوات». وقال لكنني لم استطع مقاومة ارادة الشعب العربي السوري. . كانت الوحدة العربية شعارا قديماً في سورية، وابدى السوريون ضغطا علنياً بهدف الاندماج. غير أنه كان لدينا عدد من الشكوك تجاه ذلك، اذا اعتقدنا نحن ان دمج البلدين غير الناضج سوف يستدعي شكوكاً وتخوفات متنوعة في عقول قادة البلدان العربية الاخرى، والشخصيات السياسية المحلية. ولذلك أعلنا ان الموافقة على أي شكل، وحدة كانت، أم اتحاد، أودمج، يمكن اعتبارها مضمونة عندما يؤيدها كل الشعب بأسره. . . . اما السوريون فقد واصلوا المطالبة بالدمج الفوري».

سافر زعماء البعث اكثر من مرة الى القاهرة، وأجروا مباحثات غير رسمية مع الرئيس عبد الناصر حول امور الوحدة. وطلب الرئيس عبد الناصر اثناء المباحثات حل جميع الاحزاب في سورية، وعزل الجيش عن الاشتراك في الحياة السياسية، كشرط من شروط الوحدة. فوافق حزب البعث على تلك الشروط. وكما اصبح واضحا من الاحداث التي تلت، كان زعماء البعث يعتقدون ان حل حزبهم سيكون شكليا فقط، وأنه سيقوم بدور المركز السياسي العربي العام، وأنه، اضافة الى ذلك، سيكون العماد الايديولوجي لرئيس الدولة المتحدة.

ولكن، بالنتيجة، قد شكلت لجنة مشتركة لاجراء محادثات رسمية بين الحكومتين. مثل الجانب السوري صلاح البيطار ـ عن الحكومة، عفيف البزري واربعة غيره من كبار الضباط ـ عن الجيش. فاقترح البزري أن تكون الوحدة على اسس فيدرالية، لكن غالبية اعضاء الوفد السوري طالبت بالوحدة الكاملة. وارجيء القرار النهائي حول الوحدة الى الاجتماع المشترك لرئيسي وزارتي الجمهوريتين.

وبهذا الشكل، رغم انه كان للوحدة «شكل ديمقراطي» بالظاهر، فإن قيامها كان نتيجة لضغط شديد من قبل الجيش السوري، أي، كما اشار الامين العام للحزب الشيوعي الاردني فؤاد نصار، كانت نتيجة «لانقلاب شبه عسكري» في حقيقة الامر.

وهكذا غادر في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٨ جميع اعضاء الحكومة السورية برئاسة شكـري القـوتـلي، وتم هنـاك التـوقيـع في ١ شبـاط على بيـان حول ميثـاق اعـلان الجمهورية العربية المتحدة، والذي جاء فيه ان رئيس مصر جمال عبد الناصر، ورئيس سورية شكري القوتلي، مع ممثلي سورية ومصر الآخرين قد بحثوا ووافقوا على القرار المتخـذ بالاجمـاع من قبـل مجلس الأمة في مصر والبرلمان السوري حول توحيد البلدين كخطوة اولى نحو الوحدة العربية الشاملة. واشار الميثاق بشكل خاص الى انه «توجد من أجل قيام الاتحاد بين الجمهوريتين عوامل ايجابية عديدة، والتي تعززت في الفترة الاخـيرة خاصـة، وذلـك بعـد ان قاربت المعـركة المصيرية ضد الامبريالية بينها أكثر فأكثـر، وقـدمت توضيحـا اكـبر لاهميـة القومية العربية»، التي «تكمن في النضال من أجل تحرير الشعوب العربية وبعثها من جديد، والايمان بالسلم والتعاون».

وتقرر انشاء نظام ادارة ديمقراطي للجمهورية العربية المتحدة بقيادة الرئيس. وعـين الـوزراء كمعاونين له ومسؤولين امامه. ونقلت السلطات التشريعية الى برلمان البلدين الموحد، واتفق على علم جديد موحد، وأعلن ان الجيش والشعب هما جيش وشعب واحد، ويملكان حقوقا وواجبات متساوية.

وحددت مرحلة انتقالية معينة وضرورية لتسوية عدد من المشاكل، خاصة ذات الطابع الاقتصادي، والتي عرقل التمايز في مستوى تطور اقتصاد كل من البلدين عملية حلها. كان على الجمهورية خلال هذه المرحلة ان تتكون من شطرين: القطر الشمالي (سـوريـة) والجنوبي (مصر). واحتفظت قرارات حكومة كل من البلدين التي اتخذتها من قبل، وكذلك جميع المعاهدات الدولية الموقعة من قبلها، بفاعليتها. وبقيت جميع المؤسسـات الحكـوميـة والأنظمـة الاداريـة الموجودة حتى لحظة قيام الوحدة كما هي. واشترط انشاء منظمة سياسية واحدة ـ الاتحاد القومي ـ عوضا عن الاحزاب المحلولة، والـذي انحصـرت مهمته في «تحقيق الاهداف القومية، وتوحيد الجهود الموجهة لتقوية البلد على أساس اقتصادي وسياسي متين».

واستُقبل اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بابتهاج من الشعب السوري. وجـرت في الثـاني من شباط، في دمشق، مظاهرات غفيرة تهليلا للوحدة وترحيبا بها. وتمت مظاهرات مماثلة واجتماعات في كثير من مدن سورية الأخرى.

قام الحـزب الشيـوعي السـوري بتـوضيـح موقفه من الشكل الجديد للوحدة. وأعلن، انطـلاقـا من مصـالـح البلد ورغبات الجماهير العمالية، تأييده لشكل الوحدة

الجديد، معتبرا ان تكون ج . ع . م هي خطوة هامة لتصعيد نضال الشعوب العربية المعادية للامبريالية في المستقبل، واشار الحزب الشيوعي من جديد، وبآن واحد، الى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار جميع المقترحات التي قدمها من قبل لدى التوحيد، وذلك من أجل ان تكون الوحدة مبنية على اسس متينة.

ايد البرلمان السوري في ٥ شباط قيام الدولة العربية الموحدة والمبادىء الدستورية، التي سيتم العمل بها في المرحلة الانتقالية. وأيد النواب بالاجماع ترشيح جمال عبد الناصر لمنصب الرئاسة وحدد موعد الاستفتاء الشعبي العام حول قيام الوحدة، وانتخاب رئيس الجمهورية الجديد في ٢١ شباط. ودعا الحزب الشيوعي اعضاءه وأنصاره ايضا للاشتراك النشيط في الاستفتاء، والموافقة على قيام الجمهورية العربية المتحدة. وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا.

وصوت اثناء الاقتراح على الجمهورية العربية المتحدة /١,٣١٢٨٥٩/ انسان، أي /٩٨,٩٩٪/ من مجموع الناخبين المشاركين. واعطي مثل هذا الرقم لانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية ايضا. وهكذا حصل قيام الدولة الجديدة على تأييد شعبي عام.

تحولت الاحتفالات بالوحدة الى مظاهرات واسعة معادية للامبريالية، وحمل المتظاهرون لافتات وشعارات، تدين الاحلاف العسكرية العدوانية للامبريالية، و«مشروع ايزنهاور» ومخططات بناء قواعد ذرية وصاروخية أمريكية على أراضي دول الشرق الاوسط وغيره. وأكدت الصحافة المصرية والسورية، وهي ترحب بقيام الجمهورية العربية المتحدة، على الاتجاه المعادي للامبريالية، واوضحت انها «تقوي جبهة النضال ضد الامبريالية والاستعمار، وتضاعف طاقة تلك الشعوب العربية التي لازالت تناضل من أجل حريتها».

اعلن الرئيس عبد الناصر في ٥ آذار ١٩٥٨ امام الحشد الجماهيري الكبير في دمشق عن بدء تطبيق دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت. وتم في ٦ آذار تأليف أول وزارة، دخل في نصابها /٩/ وزراء عامين (للدولة الموحدة)، و١١ وزيرا عن كل قطر، يديرون الشؤون المحلية التي لم تدخل في اختصاص وزراء الدولة العامين. لكن ممثلي سورية لم يدخلوا في نصاب وزراء الدولة الموحدة. وعين عن الجانب السوري كنواب للرئيس كل من أكرم الحوراني ـ للقيادة السياسية الاجتماعية، وصبري العسلي ـ لشؤون تطبيق الوحدة بين القطرين.

الف الوزراء القطريون مجلسا تنفيذيا في كل من القطرين. وكان لحزب البعث في المجلس التنفيذي للقطر السوري /٥/ مقاعد من أصل /١١/ مقعداً: كان وزير الداخلية عبد الحميد السراج، ووزير الاقتصاد والتجارة ـ خليل الكلاس، ووزير التخطيط ـ حسن الجبر، ووزير الزراعة ـ احمد الحاج يونس، ووزير الدولة ـ صلاح البيطار.

عين رئيس هيئة اركان الجيش السوري السابق عفيف البزري قائدا لجيش الجمهورية العربيةالمتحدة الأول (أي الجيش السوري)، غير انهم اقالوه في القريب العاجل من منصبه. وفي ١٦ آذارتم توحيد كل من الجندرما والشرطة وجهاز المخابرات وفرق الهجانة (البدوية) في ظل قيادة موحدة، مع اعطاء الرئيس حق تعيين قادة الشرطة والمخابرات.

استقبلت وحدة سورية ومصر في العالم العربي كحدث يستجيب للمصالح القومية وآمال جميع الشعوب العربية. وجرت مظاهرات عمالية ترحيبا بظهور أول دولة عربية موحدة. وظهرت في لبنان والعراق واليمن وعمان والكويت والبلدان العربية الاخرى حركة واسعة للانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة، وسيطر في الاردن، حسب ماأوردته وكالات الانباء اللبنانية «حماس عظيم وسط الجماهير». رغم أنه كان من الممنوع حتى ابراز المشاعر المؤيدة لهذه الوحدة، ذلك لأن كان في البلد حالة طوارىء. وأيد مجلس جامعة الدول العربية قيام الوحدة العربية، حيث حيا امينها العام هذه الوحدة كبداية «لاتحاد جميع الدول العربية». لكن حكومات هذه البلدان اتخذت موقفا مغايرا، واعربت حكومة العراق عن استياء خاص تجاهها. هكذا صرح رئيس وزراء العراق السابق فضلي الجمالي لصحيفة «الأمل» بتاريخ ٤ شباط: «ان وحدة مصر وسورية مغايرة للواقع»، لأن «مصر وسورية لاتملكان علاقات وثيقة مع بعض. ويعتبر اندماجهما تحديا لمصالح العراق وجميع البلدان العربية، ذلك، لأن سورية رفضت الوحدة مع العراق، الذي تملك معه مصالح اقتصادية مشتركة». وفي لبنان منعت الحكومة التظاهر تأييدا للوحدة: وزجت القوات العسكرية ضد المتظاهرين.

استقبلت الدول الغربية قيام الجمهورية العربية المتحدة بحذر شديد واخذت موقفا مترقبا. إلا أنها قررت استخدام المشاعر القومية المتطرفة في البلدين، وسعي

البرجوازية السورية للقضاء على المنجزات الديمقراطية، حسب الامكانية لخدمة مصالحها. وطالبت الاوساط الرسمية ودوائر الاعمال الغربية التدخل الفعال في احداث الشرق الاوسط، خوفا على مصير الامتيازات النفطية. واعربت الاوساط السياسية الامريكية، بآن واحد، عن أملها بأن سياسة حكومة الجمهورية العربية المتحدة ستكون اكثر ملائمة للولايات المتحدة عن التدخل المباشر في شؤون مصر وسورية الداخلية، ورحبت هذه الاوساط بقيام الجمهورية العربية المتحدة معتبرة، ان اكثر نتائج الاندماج ايجابية، انما هو انقاذ سورية من «السوفييت»، وانه سيوضع حداً لـ«تغلغل» اللاتحاد السوفييتي و«الشيوعية الدولية» في البلدان العربية.

واعلنت الدول الغربية انها ابدا ليست ضد الدولة الجديدة، لكنها ضد تعاونها الممكن مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى.

بيد أن الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والدول الغربية الاخرى، تابعت وضع الخطط للنشاط التخريبي ضد الدولة الجديدة. وكان السؤال حول الوضع في الشرق الاوسط بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، هو مادة البحث في دورة مجلس حلف بغداد الاعتيادية في انقرة ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٨). وظلت الصحافة تنشر اخبارا جديدة عن حشود اخرى للقوات التركية والاسرائيلية على امتداد الحدود السورية، وعن الاستفزازات المتكررة ايضا.

وأعلنت حكومة سورية، بعد اعلان الوحدة في شباط ١٩٥٨ بقليل، عن كشف مؤامرة رجعية في البلد. كان المتآمرون قد خططوا لعمليات عسكرية في مناطق سورية الجنوبية والشمالية يوم الاستفتاء اي في ٢١ شباط، بهدف افشاله، وكذلك لقتل مجموعة من الشخصيات السياسية والعسكرية السورية. وكان من المفروض ان تستخدم الشركات العسكرية تلك مبرراً للتدخل العسكري من جانب الاردن وتركيا. واشترك بالمؤامرة بعض زعماء القبائل المتواجدين على مقربة من الحدود الاردنية والعراقية.

وأعد المتآمرون كمية كبيرة من المنشورات الكاذبة المزيفة أطلقوا عليها «بيانات» الحزب الشيوعي، التي «دعا فيها الى النضال ضد الوحدة مع مصر والامتناع عن الاشتراك في الاستفتاء». وكان هدف ذلك احداث القلاقل والبلبلة في البلد.

وخططت الدول الغربية لتشكيل اتحادات، مقابل الوحدة بين سورية ومصر،

معارضة لها من الدول العربية، والتي تعتمد في سياستها الداخلية والخارجية على الغرب. فظهرت انباء عن المحادثات التي أجراها سفير امريكا في تركيا، والمتعلقة بخلق اتحاد للدول الاسلامية في المنطقة، يضم تركيا وبعض الدول العربية الأخرى، تحت شعار الوحدة الاسلامية.

وكانت اولى البلدان العربية التي يجب أن تدخل هذا الاتحاد هي العراق والاردن. واقترحت حكومة انكلترا كذلك ادخال البحرين، ومسقط، وقطر، وعمان، وغيرها من إمارات شمال الجزيرة العربية، وذلك لايمانها بأن مثل هذا الاتحاد الفيدرالي سيقضي نهائياً على الحركة الصاعدة هناك من أجل الاستقلال. وأعلن رئيس وزراء تركيا مندريس للسفير الامريكي موافقته الكاملة على هذا المشروع، لكنه اقترح اعطاء المبادرة للعراق، لكي لايثير الشكوك عند الدول العربية تجاه مشروع الاتحاد هذا الذي تقوده تركيا، وتخوفهم من امكانية عودة الامبراطورية التركية.

وتزايد النشاط لتحقيق المخطط القديم لتوحيد المملكات العربية ـ العراق ـ الاردن ـ العربية السعودية. وكان قد أعلن في ختام المحادثات المطلوبة ١٤ شباط ١٩٥٨، أي قبل الاعلان الرسمي عن الوحدة السورية ـ المصرية باسبوع، وفي ظل اشتراك الولايات المتحدة وبريطانيا المباشر، عن تشكيل فيدرالية عسكرية سياسية «الاتحاد العربي» للملكتين الهاشميتين ـ العراق والأردن. ونال هذا الاتحاد موافقة ملك العربية السعودية أيضا. ووافقت الاوساط الحاكمة في العراق والأردن بحرارة على تكوين الفيدرالية، آملين بذلك إفشال الحركة الوحدوية التي برزت في البلدين بعد اعلان الجمهورية العربية المتحدة.

ولم تتأخر الصحافة الغربية عن الترحيب الفوري بقيام تلك الفيدرالية، حيث أكدت انها (أي الفيدرالية)، خلافا للجمهورية العربية المتحدة، تعتبر نتيجة «للتطور السياسي والاقتصادي الفعلي». ولم تخف، في نفس الوقت، أن الاتحاد الفيدرالي بين العراق والاردن قد شكل باشارة من الدول الغربية، وتحت دعمها المباشر بصفتها «خصم يتحدى الرئيس عبد الناصر مباشرة».

رحب الاتحاد السوفييتي، انطلاقاً من مبادئه اللينينية في السياسة الخارجية والتعايش السلمي،وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى، بقيام الجمهورية العربية المتحدة، وأعرب وهويملك علاقات صداقة مع كلا البلدين

المتحدين، عن تمنياته الصادقة بتطوير هذه العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة الجديدة. واشير في برقية التهنئة التي ارسلتها الحكومة السوفييتية للرئيس عبد الناصر الى «ان شعوب الاتحاد السوفييتي، تنظر بشعور وفهم عميقين الى فكرة الوحدة العربية، والتي تعيش منذ القدم في قلوب الشعوب العربية، المضطهدة خلال قرون وقرون من الاستعمار الاجنبي، والتي ترى في وحدتها أحد أهم شروط على طريق النضال الناجح ضد الاستعمار، وتعتبر حالة التشتت بمثابة العائق الأساسي على طريق توطيد استقلالها وتقدمها»، واعلنت حكومة الاتحاد السوفييتي في ٢٢ شباط، أي في اليوم الثاني بعد الاستفتاء، اعترافها بالجمهورية العربية المتحدة.

وأعترف بالجمهورية العربية المتحدة، حتى ٢٥ شباط /٣٣/ دولة، بما فيها الولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وتركيا.

*

تطور سورية السياسي والاجتماعي والاقتصادي
في مرحلة الوحدة مع مصر

كان التعجيل بالوحدة بين البلدين المختلفين جداً في البناء الحكومي، والاجتماعي، في مستوى التطور الاقتصادي وتركيب الاقتصاد نفسه، قد وضع امام قيادة الجمهورية العربية المتحدة مشكلة حل مهام سياسية واجتماعية واقتصادية غاية في التعقيد، وتتطلب وقتا طويلا وجهودا كبيرة.

لقد بررت حسابات البرجوازية - الاقطاعية الرجعية مسألة وقف «انحراف سورية نحو اليسار» بالتوجه المؤقت في المراحل الاولى فقط، أي عندما كان قد صدر في آذار ١٩٥٨ مرسوم الرئيس حول حل جميع الاحزاب والمنظمات السياسية في القطر السوري، ومنع اعضاء هذه الاحزاب من القيام بأي نشاط سياسي كان. وكانت قيادة البعث - القطر السوري - قد اعلنت حل نفسها حتى قبل صدور المرسوم. ونقلت القيادة القومية الى لبنان. وهناك اخذت تصدر يومياً جريدة «الصحافة» لسان حال الحزب. ووافق المؤتمر الاستثنائي للقيادة القومية في ايلول ١٩٥٩ على قرار منظمة الحزب القطرية في سورية حل نفسها. وأعلن عن حل نفسه بعد قرار البعث (قبل صدور المرسوم ايضا) كل من حزب الشعب، والحزب الوطني، و«الاخوان المسلمين»، والتجمع الشعبي الاشتراكي. اما الحزب الشيوعي، فقد رفض حل نفسه وانتقل الى العمل السري.

كان قد صدر قانون جديد حول النقابات يتضمن دمج نقابات الفروع المهنية لكلا القطرين. وبقي في القطر السوري، حسب القانون الجديد، /٤١/ نقابة عامة و/ ١٥٠/ منظمة فروع مهنية (وصل قبل ذلك عدد النقابات المختلفة في البلد الى /٢٧٥/ منظمة. وحرمت النقابات السورية من المكتسبات التي احرزتها خلال نضالها الطويل كحق الاضراب، وهو الممنوع في النظام الداخلي للنقابات المصرية، وحرم ايضا بمرسوم حكومي تنظيم الاجتماعات والاحتفالات والتظاهرات دون موافقة السلطات الرسمية.

وصدر في تشرين الثاني ١٩٥٨ مرسوم حول اعادة تنظيم الصحافة في القطر السوري، والذي كان على مالكي الصحف الصادرة في القطر السوري، بموجبه،

التنازل عن حق الاصدار مقابل تعويض نقدي مناسب. وفيما بعد تركزت كل الصحافة في الجمهورية العربية المتحدة في دائرة خاصة لشؤون الصحافة.

وحلت في ايلول ١٩٥٩، في سورية، جميع المنظمات السياسية، والثقافية والاجتماعية، بما فيها مجلس انصار السلم، ورابطة حماية الامومة والطفولة، واتحاد الكتاب العرب، والجمعية السورية للعلاقات الثقافية مع الاتحاد السوفييتي، وجمعية الصداقة الصينية ـ السورية وغيرها.

وصدر في تشرين الثاني ١٩٥٩ مرسوم حول انشاء الاتحاد القومي في القطر السوري عوضا عن الأحزاب المحلولة، واقتضى المرسوم اجراء انتخابات مجالس محلية للاتحاد القومي، والتي كان يجب ان تتم على عدة مراحل.

أوضح الرئيس عبد الناصر بمناسبة تشكيل الاتحاد القومي الذي بدل نظام تعدد الاحزاب، ان «هدف هذه العملية هو القضاء على مخلفات الماضي، وتربية قادة سياسيين جدد لايعانون من مساوىء الأحزاب القديمة، وانه سيتم تنظيمه بشكل دقيق من أجل تعليم الكوادر الحزبية الجديدة، ولذلك، فإن عليه ان يصبح حتما ساحة معركة الأفكار والاتجاهات والمجموعات التي تستطيع بعد فترة من الوقت الانتقال الى احزاب سياسية مستقلة. . . . وان النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة يعتبر مؤقتا، ومرحلة اعداد انتقالية نحو الحياة السياسية الطبيعية».
وفهم الرئيس الديمقراطية البرلمانية على انها وجود ونشاط الأحزاب الكثيرة، ولم يلغ، بهذا الشكل، امكانية وجود الأحزاب السياسية في المستقبل، ولكنه أكد على نشاط الاحزاب للنظام القائم في البلد.

وحالما اختفى خطر «اتساع الديمقراطية» وسقط الستار القومي للوحدة. برزت تناقضات بين البرجوازية السورية والمصرية، وبين قيادة الجمهورية العربية المتحدة وقيادة حزب البعث، والتي استدعتها السياسة الاجتماعية ـ الاقتصادية للسلطات المركزية، وكذلك التدابير البيروقراطية المركزية.

ونتيجة للتمايز الكبير في مستوى التطور الاقتصادي لكل من البلدين، وتركيب اقتصادهما المختلف، وفي النظم المالية والضرائبية، وكذلك في عدد آخر من مجالات الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية، برزت امام قيادة الجمهورية العربية المتحدة، في المقام الاول، مشكلة حل هذه التناقضات في اسرع وقت ممكن. ولهذا الهدف بالذات، كان قد شكل في الايام الأولى للوحدة، بمرسوم من الحكومة

المركزية، مجموعة من اللجان التي اخذت تدرس جميع الاوضاع القائمة، وامكانية التطور الاجتماعي، الاقتصادي ـ السياسي المتكامل للقطرين: لجنة شؤون تحقيق الوحدة برئاسة اكرم الحوراني، لجنة مسائل التشريع برئاسة صبري العسلي، لجنة للاقتصاد، واخرى لشؤون الخدمات، وشكلت في ايلول ١٩٥٩ لجنة خاصة لدراسة مسائل توحيد التشرع المعمول به في القطرين، ولصياغة القوانين الجديدة «التي تستجيب لأهداف القومية العربية، ومبادىء الثورة الاشتراكية التعاونية التي تكونت في مصر».

كان هدف المشاريع التي قامت بها حكومة الجمهورية العربية المتحدة خلال أعوام الوحدة في مجال التطوير الاقتصادي موجهة، بشكل عام، لتشكيل نظام اقتصادي موحد، وكان عليهم ان يساعدوا ايجابيا على تطوير جميع فروع اقتصاد كل من القطرين.

وكان من أهم هذه المشاريع هو تطبيق اصلاح زراعي في القطر السوري مشابه لذلك الذي طبق في مصر بعد ثورة ١٩٥٢: قضى القانون رقم /١٦١/ بتاريخ ٢٧ ايلول ١٩٥٨ حصر مساحة ملكية الاقطاعيين للأراضي بـ/٨٠/ هكتار أرض ري (أو بساتين مشجرة)، و/٣٠٠/ هكتار اراضي بعلية ـ لرب الاسرة، و/٤٠/ هكتار مروية، و/١٦٠/ هكتار بعلية لجميع افراد الاسرة. وهكذا كان يحق لكبار ملاك الأراضي السوريين /١٢٠/ هكتارا اراضي مروية و/٤٦٠/ هكتارا بعلية كحد اعلى. اما القسم المتبقي من الأراضي فقد خضع للمصادرة، مع دفع تعويض بقيمة عشر مرات من السعر السنوي المتوسط للايجار، عن كل دورة زراعية لاتتجاوز الثلاث سنوات. واشترط ان تدفع الحكومة لملاك الأراضي تعويضا تحدده اللجان المختصة على شكل بونات حكومية خلال /٤٠/ سنة بفائدة قدرها ١,٥٪. ونص القانون على مصادرة عدد محدد من الآلات الزراعية، وهذا متعلق بمساحة الأراضي المصادرة.

خضعت قطع الأراضي المصادرة للتوزيع بين الفلاحين المعدمين وقليلي الأراضي (٨ هكتار مروية أو ٣٠ هكتارا بعلية للأسرة كان عليهم شراؤها، وذلك بدفع قيمتها كاملا خلال /٤٠/ عاما بفائدة ١,٥٪ سنويا، و١٠٪ اضافية لتغطية نفقات لجان الاصلاح الزراعي. واشترط ايضا توزيع /١٥٤٠/ الف هكتار من الأراضي الحكومية، معظمها بعلية، على الفلاحين المعدمين.

وحددت فترة تنفيذ الاصلاح الزراعي بخمس سنوات، أي الى عام ١٩٦٣. وكان على الفلاحين المتنفعين بأراضي الاصلاح، وكذلك المالكين لأقل من ٨ هكتارات مروية و٣٠ هكتار بعلية التجمع في تعاونيات زراعية.

وصدر، بآن واحد مع الاصلاح الزراعي، قانون رقم /١٣٤/ بتاريخ ٤ ايلول ١٩٥٨ حول «تنظيم العلاقات الزراعية»، وقد جاء في مقدمة هذا القانون ان هدفه «تنظيم الاستعمال الصحيح للأراضي في البلد، وقيام العلاقات الاجتماعية العادلة بين اصحاب الأراضي، من مزارعين وعمال زراعيين». ومنع القانون الجديد عقد اتفاقات على مدى الحياة بين مالك الأرض ومستأجرها، وحصر الاتفاق حول الايجار بدورة زراعية واحدة: كان من الضروري أن تشكل حصة المستأجر لا أقل من ٢٠٪ من مجموع المحصول في المناطق المروية والبساتين، و٢٥٪ في مناطق زراعة القطن، اما في اراضي زراعة القطن او التبغ غير المروية فلا تقل عن ٦٠٪ والخ... نظم القانون، لأول مرة في تاريخ سورية، العلاقات بين ارباب العمل والعمال الزراعيين. وشكلت لجان حل النزاعات بينهم من ممثلي العمال وارباب العمل، وحكام مختصين.

برز الاصلاح الزراعي والقانون حول تنظيم العلاقات الزراعية، بغض النظر عن عدد من الجوانب السلبية فيهما، نقطة ذات اهمية بالغة، سياسية واجتماعية، في سياسة العداء للاقطاع التي انتهجتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة. ويجدر القول: ان قوى سورية التقدمية، بشكل أساسي البعث والحزب الشيوعي، طالبت على امتداد مرحلة ما بعد الحرب بالاصلاح الزراعي، لكن النتيجة كانت ضئيلة إذا نأخذ بالحسبان بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحسين وضع بعض فروع الزراعة، وتوزيع قسم من اراضي الدولة. بينما شكل الاصلاح الزراعي في سورية خلال فترة الجمهورية العربية المتحدة خطوة معقولة إلى الامام، وبداية مرحلة جديدة في تاريخ تطور البلد الاجتماعي والاقتصادي.

تم في نهاية عام ١٩٥٨ صياغة خطة عشرية لتطوير الاقتصاد في القطر السوري، والتي اقرت في اطارها (بداية عام ١٩٥٩) اول خطة خمسية لاشادة الصناعة خلال ١٩٥٩ - ١٩٦٣.

كانت قد اعدت بمبادرة من الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٠ خطة خمسية جديدة للتطور الاجتماعي والاقتصادي الموحد لكلا قطري الجمهورية العربية المتحدة (لسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥)، والتي طمحت لزيادة الدخل القومي

بـ ٤٠٪. وكانت احدى مهامها الاساسية هي تحقيق تناسب في مستوى التطور الاقتصادي للقطرين. وخصص القسم الأكبر من الموازنة لأجل تنفيذ اعمال السقي وتطوير الزراعة ككل. واعير انتباه خاص لتطوير الصناعة، وخاصة للمصانع التركيبية، وكذلك التحويلية.

لكن غياب التجربة في مجال التخطيط أدى الى خلل هام في مواعيد انجاز المشاريع، رغم ان بعضها، بما في ذلك بناء مصفاة البترول بمساعدة تشيكوسلوفاكيا في حمص، وثلاث مستودعات للنفط، وعدد من مؤسسات صناعة الغزل، كانت قد انجزت حسب الخطة. وكان قد بدء ايضا في بناء خطين للنفط وحفر آبار في منطقة كاراتشوك والخ. وتم بالاتفاق مع الاتحاد السوفييتي التنقيب عن المعادن: الحديد، المغنيز، الكروم، الملح الصخري (اسبيستوس)، وكذلك تحديد خارطة القطر الجغرافية. ويمكن، على كل حال، اعتبار النتيجة الأساسية لاقرار الخطة انها هو الاعتراف بضرورة الأخذ بأسس التخطيط لتطوير البلد اقتصاديا.

واتخذت الى جانب هذه الخطط مجموعة اجراءات لتشجيع النهوض الاقتصادي. وكان المرسوم رقم /١٠٣/ الصادر في ايلول ١٩٥٩ اهمية كبيرة في هذا المجال، والذي تحررت بموجبه المؤسسات الجديدة لفروع لصناعة من رسوم تسجيل الامتياز والضرائب على الاملاك لعدة سنوات (٦ سنوات)، ولمدة /٣/ سنوات من ضريبة الدخل. ولهذا الهدف بالذات تم انشاء البنك الصناعي في كانون الثاني ١٩٥٩ برأسمال قدره /١٢,٥/ مليون ليرة سورية، والذي انحصرت وظيفته في مساعدة بناء المؤسسات الصناعية، ومنح القروض للمؤسسات حديثة العهد، والقديمة ايضا. وكان على الدولة ان تساهم بـ ٥٥٪ من اسهم البنك الصناعي، أما الـ ٤٥٪ المتبقية فخصصت لبيعها للسكان.

شكل في آذار ١٩٦٠ مايسمى بـ«التنظيم الاقتصادي لسورية». وكان من المفروض ان يمثل الدولة في مختلف المؤسسات المشتركة، وأن يمتلك كذلك حق انشاء مؤسسات جديدة برأسمال حكومي. وكان على التنظيم الاقتصادي هذا العمل كجهاز حكومي تنفيذي يضمن تنفيذ مخطط المشاريع الصناعية في مختلف فروع الاقتصاد. هذه الاجراءات، ومجموعة اخرى اتخذت بهدف تطوير سورية صناعيا، ساعدت على ان يظل تسارع الانتاج في غالبية فروع الصناعة السورية في سنوات الوحدة موجوداً، وتضاعفت خاصة كمية الطاقة الكهربائية (من ٢٦٢ مليون

كيلوواط في ١٩٥٧ حتى (٨, ٤٣٠/مليـون كيلوواط في عام ١٩٦١)، والاسمنت (من ٩, ٣١٤ ألف طن الى ٦, ٥٣٩ الف طن)، والسكر من (٦, ٤٤ ألف طن حتى ٧١,٧ ألف طن). أما انتاج البضائع النسيجية فقد بقي على مستوى عام ١٩٥٩.

غير أن الـوضـع الاقتصـادي العام في القطر السوري خلال تلك السنوات قد تدهـور كثيرا مقارنة مع فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧، ولعبت عدة عوامل موضوعية دورا في ذلـك، وكذلك مقاومة الأوساط البرجوازية ـ الاقطاعية السورية لخطوات الجمهورية العـربيـة المتحـدة، وكـانت حالـة الاقتصـاد الـزراعي اكثر صعوبة، ونفذ الاصلاح الـزراعي ببـطء شديـد جدا، اذ كان مجمـوع ماستـولي عليـه خلال سنوات الوحدة الثـلاث هو/٨٢٣/ الف هكتـار، أي ٥٣٪ من الأراضي التي شملهـا الاستيـلاء. وحصـــل الفـلاحـون على /٢, ٦١/ الف هكتـار فقـط، أي ٤٪ تقـريبـاً من جميـع الأراضي الخـاضعـة للتـوزيع. ومما ساهم في هذا جزئياً كانت تلك المصاعب المرتبطة بغيـاب المسـح الـزراعي التفصيـلي، وكـذلـك عدم كفـايـة الكـوادر المختصة لتنفيذ الاصلاح. اما أهم العوامل المعيقة لتطبيق الاصلاح الزراعي بنجاح فكانت المقاومة الشديدة، التي أبداها كبار ملاك الأراضي. أضف الى ذلك، أن الاصلاح المعلن في القطر السوري كان مماثلا لذلك المطبق في مصر، ولم تأخذ الخصائص المحلية المتعلقة بنـوعيـة الأرض ومـوقعهـا. واكتفـوا بالتمييـز بين الأراضي البعلية والمروية، في نفس الوقت الذي كانت فيه أسعارها متمايزة جدا من منطقة لأخرى في سورية. وفوق هذا، أعطي للمالـك حق اختيـار قطعـة الأرض التي ينـوي ابقـاءهـا لنفسـه. لذلـك تم الاستيـلاء، كقـاعـدة عامة، على أسوأ الأراضي، وألغى كثير من الاقطاعيين آلات الضـخ في أراضي السقي وحـولـوهـا الى بعليـة كي يبقـوا لأنفسهم أكـبر كميـة من الأراضي. ولم تستطع حتى الفقرة الواردة في القانون حول احتفاظ مالك الأرض بكل الـ «٤٦٠ هكتارا» من الأراضي البعلية المتبقية له حسب القانون في حال تحويلها الى أراضي مرويـة. ونتيجـة لتخـوف كبار ملاك الأراضي من مصادرات قادمة ما امتنعوا عن تقديم الأموال لاشادة نظم الري. وتقلصت مساحة الأراضي المروية بعد سنة من اعـلان الاصـــلاح الـزراعي نتيجـة لذلـك من /٥٩٥/ الف هكتـار الى /٤٧٦/ هكتارا. وقاطع كبار ملاك الأراضي لجنة الاستيلاء على الأراضي، وتقدموا بشكاوي الى المحاكم، ولجأوا الى اطالة فترة المحاكمة والمماطلة.

وبغض النظـر عن الجـانب التقـدمي للاصـلاح الزراعي المذكور، فقد اثارت

بعض جوانبه استياء الفلاحين: اذ كان سيشمل هذا القانون /٦٠/ ألف أسرة فلاحية فقط، أي ٢٠٪ من مجموع الفلاحين المعدمين. وحصل على الأراضي المروية /١٢/ الف اسرة فقط، و٤٣ ألف اسرة على اراضي بعلية، كان من الصعب استخدامها بالوسائل والأدوات القديمة الموجودة عندهم. مما قلل من امكانية استعمالها فعليا.

وبهذا حصل ثلث الفلاحين المعدمين على الأراضي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المساحات الحكومية الخاضعة للتوزيع قليلة. وألزم الفلاحون الحاصلون على الأرض استصلاح هذه القطع استصلاحا فعالا. وأقصي، في الوقت الذي حددت في وزارة الاصلاح الزراعي مستوى «الفعالية» من أرادت السلطة إقصاؤه، حيث كان يمكنها اتخاذ قرار بحرمان شخص ما من قطعة الأرض واعطائها لآخر. ولذلك كانت حوادث طرد الفلاحين من الاراضي التي حصلوا عليها بحجة عدم مقدرتهم على استخدامها كثيرة للغاية.

كان تشكيل التعاونيات، التي استطاع عبرها الفلاحون الصغار الحصول من الحكومة على قروض مالية ضرورية ومساعدات مادية تكنيكية، قد جرى بوتائر للغاية، وأوقفت بشكل فعلي نتيجة للمصاعب المالية العامة بعد العام الأول من توزيع الأراضي، حتى أنه وصل في تشرين الثاني ١٩٦١ عدد الجمعيات في البلد الى ١١٠٤ جمعية بدلا من /٤٨٠/ جمعية كانت قد اقرت في الخطة.

لكن اكثر العوامل جدية في تدهور الوضع الزراعي كان الجفاف القاسي الذي لحق بسورية خلال السنوات الثلاث لوجودها في الجمهورية العربية المتحدة. وبما أن الزراعة في سورية تعتمد بالأساس على الأراضي البعلية، أي الواقعة تحت تأثير هطول الأمطار، فإن الجفاف قد أدى الى انخفاض المحاصيل الزراعية الرئيسية، وخاصة الحبوب: انخفض انتاج القمح من /١٣٥٤/ ألف طن عام ١٩٥٧ الى /٥٥٥/ ألف عام ١٩٦٠، والشعير من /٧٢١/ ألف طن الى /١٥٦/ ألف طن، والأرز من /٢,٢/ ألف طن إلى /٠,٤/ ألف طن. وفقط زراعة القطن في المناطق المروية لم تتأثر بالجفاف. وقد انعكس الجفاف على المواشي فأدى الى موتها وانخفاض عددها مرتين.

لم يكن بمقدور الانخفاض الحاد للانتاج الزراعي ألا ينعكس ويؤثر على فروع الاقتصاد الوطني الأخرى، ويضعف كثيرا الوضع المالي ـ الاقتصادي في القطر

الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة. وتفاقمت ازمة تزويد السكان بالمواد الاستهلاكية التي كان يجب استيراد الكثير منها. وبعث هذا، بدوره، على ارتفاع اسعار المواد الغذائية مرتين ـ الى ثلاث. زيادة على ذلك، وبما أن مواد الزراعة كانت تعتبر بضائع التصدير الأساسية، فإن الانخفاض الشديد للانتاج قد أدى ليس لخفض حجم تصديرها فحسب، وانما الى ضرورة زيادة استيراد الحبوب واللحوم والحليب أيضا، خارقا بذلك الديناميكية التقليدية للدورة التجارية في سورية.

وساعدت سياسة التمييز التي سلكتها منظمات التجارة الخارجية للحكومة المركزية بحق الصفقات التجارية مع القطر السورية على ذلك كثيرا: اغلقت في وجه البضائع السورية الصناعي جميع اسواق التصريف الدائمة الأردن، العربية السعودية، العراق، وذلك، اما بسبب العلاقات السيئة بين هذه البلدان والجمهورية العربية المتحدة، واما بسبب سيطرة البرجوازية التجارية المصرية على اسواق هذه البلدان وابعاد السورية منها، ولوحظ وضع مماثل في السوق الداخلي للقطر السوري حيث تزاحمت البضائع المصرية الرخيصة بنجاح مع السورية، واثر هذا، اكثر من أي شيء آخر، على صناعة النسيج في سورية، اذ اغلقت كثير من مؤسسات النسيج الصغيرة مما أدى الى ارتفاع ملحوظ في عدد العاطلين عن العمل.

كانت البرجوازية السورية خلال العامين الاولين للوحدة مع مصر قد قوت نشاطها موظفة رؤوس أموالها في الانتاج الصناعي ومكونة شركات مساهمة جديدة. الا انه في عام ١٩٦٠، وبسبب نشاط السلطات المركزية في الجمهورية العربية المتحدة، حول الحد من الرأسمال الخاص في القطر المصري، بدأت الاوساط البرجوازية ـ الاقطاعية السورية بتقليص هذه التوظيفات، وسعت بكافة الوسائل الى تهريب رؤوس أموالها الى الخارج.

أعلنت الحكومة المركزية رسميا لمنع تهريب رأس المال أنها غير عازمة في الوقت القريب على اجراء توحيد عملة البلدين، مما نبه الأوساط المالية التجارية الصناعية للبرجوازية السورية. لكن حكومة الجمهورية العربية المتحدة اذ لم تحصل على المفعول المطلوب أصدرت في بداية شباط ١٩٦١ مرسوما حول تنظيم العمليات مع العملات الاجنبية في القطر السوري: سمح على أساسه تجميع العمليات بالنقد الاجنبي (بما فيها الاخراج والادخال) ان تتم في حدود ضيقة، وعبر البنوك المختصة أو الوسطاء الذين يملكون رخصة بذلك فقط.

كان على كل سوري أن يقدم معلومات على ودائعه في البنوك الأجنبية، وعن دخله من العملة الصعبة لقاء ذلك. وسمح، بآن واحد، لغير السوريين اخراج وادخال العملة الصعبة دون حدود، كالسابق. فقوت هذه الاجراءات تغلغل البرجوازية المصرية في القطر السوري، على الرغم من انها كانت موجهة ككل للبحث عن مصادر التراكم وحشدها وتمويل الاقتصاد بهدف توسيع اللاحق لقطاع الدولة.

اتخذت حكومة الجمهورية العربية المتحدة عددا من المراسيم التشريعية الموجهة لتحسين وضع الجماهير الكادحة في القطر السوري. وكان أهمها القانون رقم /١٣٤/ عن ٤ ايلول ١٩٥٨، الوارد اعلاه، وقانون العمل الموحد، وقانون رقم /٩٢/ حول الضمان الاجتماعي (ايلول ١٩٥٩)، وكذلك الغاء قانون القبائل في نهاية ١٩٥٨.

ان تحليل الاجراءات الاجتماعية - الاقتصادية التي قام بها الرئيس عبد الناصر خلال عهد الوحدة في القطر السوري يظهر بوضوح توجهها التقدمي الموضوعي. الا ان المصاعب الاقتصادية الكثيرة التي برزت ابان وحدة البلديين، ادت الى تنفيذ القوانين المقرة ببطء، وكثيرا مالم تطبق بشكل عام. لقد وقفت ضد تنفيذها اوساط البرجوازية والاقطاعيين في كلا القطرين، وبشكل خاص، البرجوازية المصرية الكبيرة الساعية لفرض سيطرتها السياسية والاقتصادية على القطر السوري. لذلك، ورغم التشريع التقدمي الموجه لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماهير العمالية، فإن مستوى الحياة في القطر السوري، قد انخفض بشدة، مما أثار الاستياء العام لدى جميع فئات المجتمع السوري تقريبا، بما فيها الأوساط البرجوازية - الاقطاعية.

وشمل عدم الرضى وخيبة الأمل من الوحدة حتى الجيش السوري الذي طرد منه كثير من الضباط الكبار - من انصار البعث، وكان قد نقل بعض من تبقى منهم الى مصر مع تنزيل رتبهم، واضطهد قسم آخر. وتضايق الضباط السوريون من الدور التابع والثانوي الذي أعطي لهم في الجيش بسبب تسلط الخبراء المصريين. وزيادة على ذلك، فقد انخفضت رواتب الضباط السوريين كثيرا بالمقارنة مع رواتب الضباط المصريين.

وتأزمت علاقات حزب البعث مع قيادة الجمهورية العربية المتحدة بعد أن أصبح واضحا، ان الحزب لم يأخذ ذلك الموقع الذي عقد عليه الآمال في الاتحاد

القـومي . ورغم أن أعضـاء حزب البعث قد حصلوا خلال تكوين الجمهورية العربية المتحـدة على مراكـز هامـة في الحكـومـة ، فإن نشاطهم الفعلي قد انعدم فيها تقريبا . هكذا مثلا ، حصل اكرم الحوراني على مركز نائب رئيس الجمهورية المتحدة ، لكنه ، ومن خلال وجوده الدائم في القاهرة ، كان معزولا عن احوال سورية في الواقع العملي .

وألقت الـرجعيـة السـوريـة كل صعـوبات الوضع في البلد على حزب البعث كمبـادر رئيسي للوحـدة . وانعكس ذلـك على مواقـع الحزب في البلد، ومما يدل على ذلـك انتخـابـات تموز ١٩٥٩ لمجـالس الاتحـاد القومي المحلية ـ القسم السوري ، إذ حصـل اعضـاء حزب البعث المنحـل آنذاك فيها على / ٢٥٠ / مقعداً فقط من أصل /٩٤٥٥/ . وقد اثر على مجرى الانتخابات إلى حد أن الحزب قرر عدم الاشتراك فيها في البداية ، وجاء عدوله عن هذا القرار في نهاية الحملة الانتخابية متأخرا جدا .

انتخب كثـير من ممثـلي الاحزاب البرجوازية ـ الاقطاعية السابقة الى المجالس المحليـة ، امـا زعيم حزب التحـرير العربي السابق مأمون الكزبري فقد أصبح رئيسا لمجلس الاتحاد القومي التنفيذي في مدينة دمشق .

وضعفت مواقـع القـوى التقـدميـة ، وسـرعـان ماأغلقت صحيفـة «الجماهير» الصـادرة في القطـر السـوري من قبـل البعثي المعـروف جمال الأتـاسي ، وذلـك لأنها انتقـدت الاعـمال والتصـرفـات التي قامت بها الحكـومـة المركزية في القطر السوري ، وبشكـل خاص ، انتقـدت نتـائـج الانتخـابات . وحرمت لهذا من المعونات الحكومية وكانت مضطرة الى التوقف ، وأقيل في ايلول ١٩٥٩ زعيم بعثي يدعى رياض المالكي من منصب وزير القيادة القومية في الحكومة المركزية ، فتم تقويم ذلك على أنه ضربة موجهة لمواقع الحزب .

وقامت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بعدة خطوات من أجل الخروج من الوضع الصعب القائم في القطر السوري ، فوجه الرئيس عبد الناصر في كانون الثاني ١٩٥٩ لجنـة حكـوميـة الى هنـاك مؤلفـة من نوابـه عبـد اللطيف البغـدادي وأكـرم الحوراني ، ووزير الداخلية زكريا محي الدين ومستشار الرئيس محمود رياض . ومكثت اللجنـة في القطـر السـوري حوالي شهرين ، وارسل لهذه الغاية ايضا في تشرين الأول ١٩٥٩ نائب الـرئيس وقـائد القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة المشير عبد الحكيم عامـر ، والـذي حصـل على صلاحيـات كبر ى من الـرئيس لاعـداد وتنسيق

سياسة الدولة كلها في الاقليم الشمالي، مع تحمل المسؤولية شخصيا أمام الرئيس عبد الناصر.

وسرعان ما شكل بعد وصول عامر جهاز اداري جديد مؤلف من ثلاثة مجالس - كان الأول منها لبحث الامور المتعلقة بالتشريع العام، والقضاء، وأمن الدولة، والثاني لقيادة الشؤون الاقتصادية وكذلك التشريع اللازم لها، اما مسائل الصحافة والاذاعة ووسائل الاعلام فدخلت في صلاحيات مجلس المسائل العامة.

وبما ان نشاط سلطات الجمهورية العربية المتحدة في توحيد التشريع وتسوية مستوى التطور الاقتصادي في كلا القطرين قد استدعت استياء خاصا، فقد صرح المشير عامر، نقلا عن الرئيس عبد الناصر، انه «لاتوجد ضرورة للتسريع بوحدة اقتصاد القطرين، وذلك لأنه يجب، في البداية، وضع كافة الجهود من أجل تدعيم اقتصاد كل قطر على حدة». وأكد عامر، عند اعطائه تحليلا للسياسة الاقتصادية التي تسعى سلطات الجمهورية العربية المتحدة الى تطبيقها، على انها «موجهة لتشجيع ودعم الاستثمار الخاص... وفي نفس الوقت، ستقوم الحكومة بحماية المستهلك من الاحتكار والعامل من الاستغلال... ويجب الوصول الى توازن اجتماعي، أي يجب ان تحصل كل مجموعة اقتصادية على حصتها من التقدم الاقتصادي. ونحن واثقون أن المساواة الاجتماعية بالذات ستؤدي الى أفضل النتائج، الى الازدهار والاستقرار. هذا المفهوم يشكل أساس الاشتراكية الديمقراطية التعاونية».

عقد المشير عامر في تشرين الثاني ١٩٥٩ اجتماعا مع ممثلي الغرف التجارية والصناعية. وتقدمت البرجوازية في اجتماع حلب بعدة مطالب تجاه السياسة الاقتصادية التي تنفذها سلطات الجمهورية العربية المتحدة منها: «زيادة حجم الاستيراد وحماية أسواق الصادرات السورية في البلدان المجاورة مثلما في البلدان البعيدة، وتأجيل دفع الديون للبنوك والشركات، والغاء الضرائب عن تصدير المواشي، والحد من العوائق أمام تصدير القطن، وتشجيع ومنح امتيازات للصناعيين في النشاط الموجه لتخفيض نفقات الانتاج، وكذلك، ضمان اليد العاملة له، وتزويده بالتكنيك، وفرض ضرائب على الصناعة بطريقة صحيحة ومغايرة لما يجري».

كان أحد أهم الاجراءات الاقتصادية التي قام بها عامر هو اعفاء بعض البضائع الاستهلاكية والصناعية من التعرفة الجمركية. بيد أنه خفضت او الغيت نهائيا، حتى التعاريف الجمركية على البضائع القادمة من مصر الى سورية. واتخذ

قرار بتنظيم دائرة التموين من أجل التشدد في الاشراف على الاسعار، وتنظيم وصول البضائع الى السوق. وصدر مرسوم حول تعديل قانون الاصلاح الزراعي بهدف «القضاء على المصاعب الناشئة بين البنوك، وملاك الأراضي نتيجة الديون عن الأراضي المستولى عليها». واخذت الدولة على نفسها مسألة دفع هذه الديون.

لكن هذه التدابير وغيرها لم تجلب التحسن المرجو لتطوير الاقتصاد في القطر السوري. وتابعت البرجوازية السورية مقاومتها لاجراءات الدولة ممتنعة عن توظيف أموالها في مؤسسات القطر السوري الصناعية ومقلصة الانتاج في بعض فروع الاقتصاد، ومهربة رؤوس أموالها الى الخارج.

كان عامر قد حصل على صلاحيات لامحدودة في اطار نشاط المجلس التنفيذي للقطر السوري، مما بعث على اندلاع سخط جديد في صفوف السوريين.

وقام اربعة وزراء بعثيين في كانون الأول ١٩٥٩، وكانوا مستائين أيضا، بتقديم استقالاتهم لأنهم لا يملكون سلطة فعلية. كان هؤلاء: نائب الرئيس ووزير العدلية اكرم الحوراني، ووزير الثقافة والتوجيه القومي صلاح البيطار، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية في المجلس القطري التنفيذي عبد الغني قنوت، ووزير شؤون الاصلاح الزراعي للقطر السوري مصطفى حمدون. وسرعان ما قام بتقديم استقالته ممثل آخر لحزب البعث هو وزير اقتصاد القطر السوري، ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء قد قبلوا المناصب الوزارية بشرط تطبيق الاصلاح الزراعي والاستمرار في سياسة «الاقتصاد الموجه»، وأنهم، وهم انصار السياسة المذكورة، لايستطيعون الموافقة على اقتراح عامر حول المطالبة بتطبيق الانظمة «الليبرالية» في الاقتصاد السوري. وأدى خروجهم من الحكومة الى القطيعة النهائية بين البعث والقيادة المصرية للجمهورية العربية المتحدة.

حاول الرئيس عبد الناصر الاعتماد في ادارة القطر السوري على العقيد السراج فعينه في ايلول ١٩٦٠ رئيسا للمجلس التنفيذي للقطر السوري، وقائدا لمجلس التطور الاقتصادي وسكرتيرا للاتحاد القومي في القطر السوري. لكن السراج اقام في البلد نظاما بوليسيا أثار موجة جديدة من السخط لا اكثر.

اتخذت قيادة الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٠ - ١٩٦١ اجراءات جديدة لمركزة السلطات. واعلن في آذار عن تشكيل جمعية وطنية موحدة للقطرين رشح لها أعضاء الاتحاد القومي في كل قطر. لكنه، بما أن كثيرا من ممثلي الاحزاب البرجوازية

الاقطاعية السابقة كانوا في الاتحاد القومي، فانهم دخلوا في نصاب الجمعية الوطنية. وعقدت الدورة الأولى للجمعية في ٢١ تموز ١٩٦١، واشترك في أعمالها /٤٠٠/ نائب من القطر المصري و/٢٠٠/ نائب عن السوري.

صدر في آذار ١٩٦٠ مرسوم حول اجراء نظام الادارة المحلية تشمل الوحدات الادارية التالية: المحافظة، المدينة، القرية. على رأس المحافظة يعين محافظ بصفة نائب وزير، ويتم تعيينه وإقالته بمرسوم من الرئيس. وبدأ التقسيم الاداري الجديد للقطر السوري يطبق من بداية كانون الأول ١٩٦٠.

وحلت في آب ١٩٦١ المجالس التنفيذية في القطرين، وشكلت حكومة مركزية للجمهورية العربية المتحدة مقرها القاهرة. وعين العقيد السراج رئيس المجلس التنفيذي للقطر السوري نائبا للرئيس ووزيرا للداخلية في الجمهورية العربية المتحدة، لكنه قدم استقالته بعد شهر وعاد الى دمشق. وانتخب الى المجلس الوطني المعاد تشكيله /٣٨٥/ مصريا، و/٧٠/ سوريا فقط عوضا عن /٢٠٠/ كانوا من قبل.

ساعد الوضع الناشىء في سورية على نهوض حركة احتجاج من جانب الجماهير الكادحة العريضة والأوساط السياسية التقدمية.

اقترح الحزب الشيوعي خلال عهد الوحدة مرتين بعض البنود الفعلية والضرورية لتخفيف حدة التوتر وتدعيم اسس الوحدة. فأشار الحزب في بيانه الأول (أواسط كانون الأول ١٩٥٨) الى ضرورة مراعاة الظروف التاريخية الموضوعية القائمة في سورية، واقترح تكوين برلمان وحكومة خاصة في كل قطر على اساس الانتخابات العامة والحرة، وذلك الى جانب البرلمان والحكومة المركزية. ودعا البرنامج الى علاقات تجارية واقتصادية بين قطري الجمهورية العربية المتحدة على قاعدة تضمن التطور الاقتصادي والصناعي لكل من القطرين، وطرح المطالب التالية: منح الحقوق الديمقراطية - حرية الصحافة والنشر، والاجتماع والتظاهر وحرية نشاط الاحزاب، وحرية الاتحادات والنقابات، وحق الجماهير الشعبية وجميع القوى الوطنية بالتنظيم السياسي الحر، وبتطبيق اصلاح زراعي واسع، وتوزيع الأراضي على جميع الفلاحين المعدمين وتزويدهم بالوسائل لاستخدام هذه الأرض، والابقاء على مستوى اجرة العمال والقضاء على البطالة، ومنح العمال حق تشكيل منظماتهم النقابية، والقيام بالاضراب وغيرها من الحقوق المنصوص عليها في مجلة قانون

العمـل. وأيـد الحزب الشيوعي في مجال السياسة الخارجية الاتجاه المعادي للامبريالية وتعـزيـز علاقـات الصـداقـة مع الاتحـاد السـوفييتي والدول الاشتراكية التي سلكتها حكـومـة الجمهـوريـة العـربيـة المتحدة. لكنه بدلا من البحث العلمي لهذا البرنامج ودراستـه. بدأت في البلد حملة اضطهـاد ضد الشيـوعيـين والشخصيـات السيـاسيـة التقدمية الأخرى.

وقدم الحزب الشيوعي السوري في أيار ١٩٦١ برنامجاً جديداً من /١٨/ فقرة، والـذي انطـلاقـا من الحرص على مصلحة توطيد الوحدة، طالب فيه باعادة النظر في اسس الـوحـدة، وتشكيـل البرلمـان وحكـومـة سوريـين عن طريق الانتخـابـات الـديمقـراطيـة، واعـادة الحـريـات الـديمقراطية ـ البرجوازية، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين. وطالب بحماية الاقتصاد السوري من تغلغل الرأسمال الأجنبي والمزاحمة المصرية، وبالتعجيل في تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية، واقـامـة مراقبة فلاحية على سير الاصلاح الزراعي، ومنح الفلاحين مساعدة فعلية، وتحسين الوضع الاقتصادي للعمال، والقضاء على البطالة، واعادة الضباط المسرحين تسريحاً تعسفياً الى الجيش والى ماهنالك من مقترحات.

بيـد أن تطـور الثـورة في مصـر الى عام ١٩٦١ قد دخل مرحلة نوعية جديدة. فبـدأت حكـومة الجمهورية العربية المتحدة بهجوم قوي على مواقع الرأسمال الخاص من أجـل تقـويـة القطـاع العـام الحكومي، والاشراف المباشر على القطاع الخاص. وخفض سعـر الأراضي في تموز ١٩٦١ للتسـريـع في تطبيق الاصـلاح الـزراعي الى ٥٠٪. وأعقب مراسيم تأميم الشـركـات الصنـاعية الكبيرة في مصر مراسيم مماثلة في القطـر السـوري. وشمـل التأميم الكـامـل أو النصفي جميع البنوك الخاصة وجمعيات التأمين و/١٥/ شركة صناعية، حولت اسهمها الى «بونات» اسمية للخزينة مع دفع ٤٪ سنويا لمدة /١٥/ سنة. وأصاب التأميم /١٢/ مؤسسة صناعية في سورية، بما فيهـا الكبـيرة مثل «الخماسية» و«الشهباء» و«الدبس»، و«سانين» التي امتلكت بالواقع احتكارات البضائع النسيجية في السوق الداخلية، وبعض المواد الغذائية. ووسعت المراسيم، بآن واحد، حقوق العمال والمستخدمين ومنها: منع طرفهم التعسفي، ومنح العمال ٢٥٪ من ارباح المؤسسات المؤممة، وانتخاب العمال والمستخدمين الى مجالس ادارة المؤسسـات، وتخفيض يوم العمـل الى /٧/ ساعـات، ووضـع سقف جديـد تقدمي لدفع الضريبة على اساس الدخل وغيرها.

ورغم ان قيادة البعث قد اعلنت رسميا أن مراسيم الرئيس عبد الناصر الجديدة تعتبر «خطوة كبرى في تقدم العرب نحو الاشتراكية»، الا انها وزعت وسط اعضاء الى قيام رأسمالية الدولة فقط، وأنها، من وجهة نظر ايديولوجية البعث، لا تعتبر اجراءات اشتراكية، وانما تمثل فقط [illegible] الى البيروقراطية»، وتشهد على «رغبة البيروقراطية في الانتقال [illegible] مواقع الدفاع الى مواقع الهجوم». وأشارت قيادة حزب البعث الى ان هدف المراسيم المذكورة كان «تهدئة استياء الشعب ومحاولة كسب تأييده».

كان من شأن مراسيم تموز ١٩٦١، التي حرمت الرأسمالية السورية قسما هاما من رأسمالها، أن تؤدي الى الاصطدام معها حتماً. وكانت الصعوبة في تحقيق هذه المراسيم قد تضاعفت لأن الحكومة فقدت دعامتها الأساسية في هذه المعركة ـ القوى الديمقراطية، والتي كان قسماً الأعظم مضطهدا اولاجئا في الخارج. وزيادة على ذلك، كانت هذه القوى مضطرة ايضا لشن حرب ضد قيادة الجمهورية العربية المتحدة. ولهذا كانت جميع الفئات الاجتماعية حتى خريف ١٩٦١ مستعدة للقطيعة مع مصر، وانعكست مقاومة البرجوازية السورية لمحاولات تطبيق المراسيم في تجميدها للنشاط العملي وفي التخريب من جهة، وفي التحضير لانقلاب عسكري نفذته في ايلول ١٩٦١، من جهة اخرى.

وهكذا، وعلى الرغم من الخطوات التشريعية لسلطات الجمهورية العربية المتحدة المركزية من أجل التنفيذ الفعلي للوحدة بين البلدين، وتحسين الوضع الاقتصادي، ورفع المستوى المعاشي للجماهير الواسعة في القطر السوري، فقد حالت عوامل مختلفة دون تحقيق الأهداف المرسومة. وكان هذا مرتبطاً بشكل أساسي بأنه خلال توحيد النظم الاقتصادية والاجتماعية قد أخذت تلك الاشكال المهيمنة في مصر كمثال، ودون أن تأخذ التقاليد والخصائص المحلية لحياة سورية الحكومية والاقتصادية بعين الاعتبار. وكان للجفاف تأثير هام على تردي الوضع الاقتصادي للبلد، وفي التسريع بسقوط الوحدة. ولعبت مقاومة البرجوازية والاقطاعيين للمنجزات التقدمية، وعدم الاعتماد على قوى سورية الديمقراطية دورا جديا في ذلك الفشل للوحدة.

بيد أن الوثائق التشريعية الاقتصادية والاجتماعية التي أعلنها الرئيس عبد الناصر ـ الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٨، وتأميم البنوك الكبيرة وشركات التأمين

والمؤسسات الصناعية عام ١٩٦١ وغيرها، واجراءات تحسين وضع الجماهير الكادحة، رغم عدم نجاحها في اعطاء نتائج ايجابية مطلوبة خلال فترة الوحدة، فإنها كانت خطوة هامة الى الامام على طريق التطور التقدمي. وهذه بالذات كانت نقطة البداية في التحول في ادراك الجماهير الشغيلة السورية، السياسي والاجتماعي، مما اصبح موضع جدل عميق عند تطبيق التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي نفذتها القوى الديمقراطية الثورية لحزب البعث في سورية في أواسط الستينات.

* * *

الفصل الخامس

خروج سورية من الجمهورية العربية المتحدة
ونشاط الحكومات البرجوازية ـ الاقطاعية ـ نظام الانفصال
(١٩٦١ ـ ١٩٦٣)

الانقلاب العسكري عام ١٩٦١ :

في ٢٨ ايلول ١٩٦١ حدث في سورية انقلاب عسكري. اما نقطة البداية لهذا الانقلاب فكان تحرك لواء ضمير المتواجد على بعد /٦٠/ كم من دمشق. والذي كان يقوده العقيد حيدر الكزبري إذ دخلت قطعات من هذا اللواء الى دمشق واحتل بعضها بقيادة العميد عبد الغني دهمان مبنى رئاسة الأركان، والاذاعة ومقر قيادة الفرق الاولى وكذلك مقر المشير عامر. ومما ساعد في نجاح هذه العملية كان تحرك اللواء المدرع في قطنا بقيادة المقدم عبد الكريم النحلاوي، وكان لجميع هؤلاء الضبّاط الواردة أسماؤ هم أعلاه صلة وثيقة بالاوساط الاقطاعية والبرجوازية في القطر، وعلى وجه الخصوص حيدر الكزبري قريب مأمون الكزبري الرئيس السابق لحزب التحرير العربي، والذي يمتاز بقربه وبعلاقاته الجيدة مع اصحاب شركات النسيج الاساسية في القطر. وتفسر هذه القضية بأن الضباط المقربين من حزب البعث، كانوا قد سرحوا من صفوف الجيش قبل هذا الوقت. ومن خلال تزايد تأثير الضباط ذوي الأصل البرجوازي في المدينة والريف أصيب الجيش السوري بضعف ملموس وكان يتصاعد فيه استمرار دور ممثلي الأوساط البرجوازية والاقطاعية.

في صباح ٢٨ ايلول ١٩٦١ صدر اول بيان عن تحرك قطعات من الجيش، ولقد ايد هذا الانقلاب بعض قادة القطعات الحربية. وفي هذا الوقت بالذات، كانت تدور في مجلس الأركان، وبحضور الوزراء السابقين من سورية مفاوضات بين قادة الانقلاب: العقيد عبد الكريم النحلاوي وقائد القوى الجوية العميد موفق عصاصة من جهة، والمشير عامر وقائد الجيش الأول اللواء جمال فيصل من جهة أخرى، ونجم عن هذه المفاوضات بيان مشترك جاء فيه بأن هؤلاء الضباط،الذين ساهموا بعملية الانقلاب لا يشكلون أي خطر كان على «مكتسبات القومية العربية»، وبأنهم قد حصلوا على موافقة من جانب المشير عامر لاتخاذ الاجراءات المناسبة من اجل «المحافظة على وحدة القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة».

ومن الملاحظ انه لم يكن لدى هؤلاء الضباط الذين بدأوا بالمفاوضات مع المشير عامر بعد ساعتين من تحرك القطعات أية مطالب تخص خروج سورية من الوحدة. ولقد وافق المشير عامر على اكثرية مطالبهم، ولكنه اعتذر عن توقيع البيان،

بحجة انه لا يملك الحق في مثل هذه الوثائق قبل العودة الى الرئيس جمال عبد الناصر. وأرسل المشير عامر تقريراً عن الوضع الناشىء للرئيس عبد الناصر، مفسراً هذه التحركات كاحتجاج محلي من قبل جماعة قليلة من الضباط. ولكن الرئيس جمال عبد الناصر اعتبر هذه التحركات احتجاجاً منظماً من قبل شتى قطعات الجيش السوري لتعطيل الاجراءات التي تتم في سورية كالتأميم والاعمال الوحدوية. ولذلك اصدر الرئيس عبد الناصر امراً بقمع هذه التحركات بعنف. بيد انه أخطأ الحساب حول تقدير قوة هذه القوى التي تقف خلف هذا التحرك الذي يتزعمه الضباط ـ ممثلو الفئات البرجوازية والاقطاعية التي تضررت مصالحها بشدة نتيجة الاصلاحات التي قامت بها الحكومة المركزية.

رفض عبد الناصر توقيع البيان المشترك وأصدر أمراً بتسريح ستة ضباط من قادة التمرد، هذا لأن القطعات العسكرية المتواجدة في منطقة حلب واللاذقية لم تنضم في ٢٨ ايلول الى دعاة الانقلاب ورفضت مطالبهم. واصدر عبد الناصر قراراً بارسال قوة انزال من / ١٢٠ / مظلياً في جبلة القريبة من اللاذقية، وتجهيز فوجين من الجيش المصري وألفين من المظليين وتسخير جميع البارجات والبواخر العسكرية البحرية التي في حوزة الجمهورية العربية المتحدة لاخماد محاولة الانقلاب.

قبل أن يحل مساء ٢٨ ايلول اعلن رسمياً عن خروج سورية من الجمهورية العربية المتحدة واجبر كل من المشير عامر واللواء جمال فيصل على مغادرة دمشق بطائرة خاصة الى القاهرة، وتم اعتقال عبد الحميد السراج نائب الرئيس، واعلنت محافظة حلب عن تأييدها للانقلاب. في ٢ تشرين الاول صدر بيان رسمي عن مجلس القيادة الذي تم تشكيله من قبل قادة الانقلاب،الذين أطلقوا على انفسهم اسم «القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة» وأشير في البيان الى الاسباب التي دعت قادة القوات المسلحة للتحرك. وكان في مقدمة الأسباب ما أسموه بالتحريف لمفهوم الوحدة العربية الحقيقية. وأعلن قادة الانقلاب عن مبادئهم بشعاري: «القومية العربية، والاشتراكية الديمقراطية».

في ٢٩ ايلول كان الرئيس عبد الناصر أصدر امراً بعدم استخدام القوة مصرحاً بما يلي: «ان العرب لا يريقون الدم العربي، وطالب الشعب السوري ان يحافظ على المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت خلال الوحدة.

في ٢٨ ايلول ١٩٦١ اعلنت القيادة العليا للقوات المسلحة عن قرارها بتكليف

الـزعيم السـابق لحزب حركة التحرر العربي مأمون الكزبري بتشكيل حكومة انتقالية مؤقتـة وتم تشكيـل هذه الحكـومـة بشكـل اسـاسي من ممثـلي الـبرجوازية الصناعية والتجارية والاقطاعية .

وقفت القيـادة العسكـريـة ضد تمركـز السلطـة التشـريعية والتنفيذية في ايدي شخصيـات مدنيـة . فشكل عبد الكريم النحلاوي بعد الاعلان عن الحكومة المؤقتة مبـاشـرة هيئـة تدعى مجلس الامن القـومي يتكون بأكثريته من ممثلي القيادة العسكرية والرئيس وخمسة من الوزراء الأساسيين . وتنحصر مهمة هذا المجلس في مراقبة نشاط الحكومة .

اعلنت الحكـومـة المؤقتـة في ٣٠ ايلول ١٩٦١ ، عن برنامجها السياسي . ولقد اتضـح من خلال هذا الـبرنـامـج ان السلطة الجديدة المتمثلة في شخصيات برجوازية واقطـاعيـة كانت عاجـزة عن ان تعلن فوراً رفضهـا لجميـع المنجـزات والتحـولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت خلال اعوام الوحدة . وتم الاعلان عن ان الحكومة ترغب وفي مدة اقصاها /٤/ اشهر ان تقيم نظاماً دائماً يعتمد على القانون ، والتوجه لبنـاء (ليس بالكـلام وانما في الواقع العملي) حياة اشتراكية ديمقراطية حقيقية وتحقيق وحـدة عربيـة أصيلة» . امـا في مجال السيـاسة الداخلية فقد وعدت الحكومة بـ«اعادة الحريات الديموقراطية للمواطنين : كحرية النشر ، والاعراب عن الرأي ، والغاء جميع القـوانـين الاستثنـائيـة ، وجميـع انـواع الـرقـابة والتصرفات المختلفة التي تضيق على حريـات الفـرد ومختلف الفئـات الاجتماعية الواسعة . . » . اما في مجال الاقتصاد فقد وعدت الحكومة بالعمل من اجل رفاهية جميع ابناء الشعب . وسوف تنطلق في نشاطها من امكـانيـات القطـر نفسـه . . . ومـوقعـه الجغرافي آخذة بالحسبان مختلف القدرات والمـوارد الطبيعية ، وتوسيع النشـاطـات المـوجهة لاستقطاب رؤ وس الاموال داخل القطـر واستخـدامهـا في الاقتصاد ، من اجل ان يحل الهدوء والاستقرار في نفوس ابناء الشعب ، وعـدم التخـوف من استخـدام رؤ وس أمـوالهم ، او التخـوف من مستقبـل مشـاريعهم الصنـاعيـة» . ومن اجـل هذا وعـدت الحكومة بالتسهيلات أمام «دخول رؤ وس الاموال الاجنبية ، بما في ذلك رأس المال العربي لمساهمته في الاقتصاد القومي . وتـدعيم المبـادرات الشخصيـة ، وتهيئـة ساحـة النشـاط في مجال الصنـاعـة ، والتجارة والـزراعـة» . واشير بنفس الوقت الى ان الحكومة عازمة على اعطاء «العمال حقوقهم المشروعة» وانها ستعمل لتوسيع وتدعيم هذه الحقوق عن طريق «رفع مستوى معيشة

العمال واحترام حريتهم وحقوقهم على اساس الاشتراكية الحقة». هذا ولقد وعدت الحكومة كذلك بـ«متابعة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي، واقامة علاقات زراعية بما يخدم ازدهار ورفاهية الفلاحين والزراعة عامة» اما بخصوص العلاقات مع الدول العربية الاخرى، فقد اعلنت الحكومة عن عزمها على العمل من اجل تقوية التعاون والتضامن مع جميع الاقطار العربية من اجل تحقيق «الوحدة العربية الكبرى بين جميع الدول العربية على اسس الحرية والمساواة» ضمن نطاق جامعة الدول العربية.

فيما سبق تم الاعلان عن حل التنظيم السوري للاتحاد القومي، ومنع نشاط جميع الاحزاب السياسية، ومنعت التظاهرات والاضرابات مهما كان طابعها وشكلها. وفسح الامكانية لجميع المصريين لمغادرة سورية، ان كانوا عسكريين او مدنيين، واطلاق سراح عدة آلاف من المعتقلين السياسيين من قبل اجهزة العقيد السراج.

في ٥ تشرين الاول اعترف عبد الناصر بانفصال سورية عن مصر حيث صرح: «انني ارى بأنه ليس من المهم في الوقت الحاضر ان تبقى سورية جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة، بقدر ما هو مهم الآن ان تبقى سورية عربية... وان يبقى الشعب العربي هو الحاكم في سورية».

حصل النظام الجديد في سورية على اعتراف مباشر من قبل الاردن وتركيا. كما اعترف بحكومة سورية الجديدة حتى ٢٦ تشرين الاول من العام نفسه /٥٩/ دولة عربية واجنبية من بينهم تونس، الكويت، المملكة العربية السعودية، ليبيا، اليمن، والولايات المتحدة الامريكية وانكلترا، والاتحاد السوفيتي. وفي ١٣ تشرين الأول تم قبول عضوية سورية من جديد في هيئة الامم المتحدة، وقبلت في ٢٨ تشرين الثاني في جامعة الدول العربية.

أما بالنسبة للتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في السنوات التي اعقبت الانفصال عن مصر فمن غير الصحيح تقييمها ايجابياً لأن «نظام الانفصال» قد قطع امكانية تطور سورية في تلك المرحلة نحو التقدم. وخيم الاشمئزاز وعدم الرضى على مشاعر السكان نتيجة فشل تجربة الوحدة. ولذلك لاقى اعلان حكومة الكزبري الخاص بالعمل لتحقيق الوحدة العربية «الحقيقية» وتطبيق سياسة اقتصادية على اسس «الاشتراكية الحقة» وغيرها من الشعارات التأييد من جانب ضباط وجنود الجيش السوري الهادفين الى تحقيق واجبهم الوطني وطموحهم لاعادة الاستقلال الكامل للقطر. كل هذا وفر لـ«نظام الانفصال» في المرحلة الاولى من قيامه الدعم

الواسع من جانب القوى اليمينية والأوساط السياسية اليسارية على حد سواء ،وكذلك من جانب الجماهير الواسعة من الكادحين، ومن جانب الجيش. فعلى سبيل المثال، أصدرت جماعة من السياسيين في ٢ تشرين اول بياناً تم فيه الاعلان عن الدعم والتأييد الكاملين «لخطوة الجيش الجبارة» وناشدت جميع الدول العربية ان تنظر بجدية الى هذا النظام و«اهدافه التقدمية في اقامة نظام ديموقراطي حقيقي» ووقع هذا البيان كل من اكرم الحوراني وصلاح البيطار وزعيم «المستقلين» خالد العظم وصبري العسلي وغيرهم. ودعم كل من شكري القوتلي وفارس الخوري وسلطان الاطرش نظام الانفصال. اما بالنسبة لموقف حزب البعث من الانقلاب، وبغض النظر عن موقف قادته المذكورين أعلاه، كان معارضاً له. ولقد أصدرت القياد القومية لحزب البعث في بيروت بيانين متعارضين ومتناقضين فأحدهما كان ضد هذا الانقلاب والآخر معه. فيما بعد اعترف حزب البعث بالبيان الأول فقط، أي الذي جاء فيه بأن الانقلاب كان تعبيراً عن طموحات القوى الرجعية «لاقامة نظام عسكري ديكتاتوري في القطر، يقوم بتنفيذ السياسة الاقتصادية التي تخدم مصالح الرأسمالية». وأن فصم الوحدة مع مصر يهدد سورية بالخطر من جانب الامبريالية والرجعية وتأثيرهما». وفي وقت لاحق أيد صلاح البيطار وجهة النظر هذه، وانتقد موقفه السابق بالنسبة لتقييم الانفصال ايجابياً.

واشار الحزب الشيوعي السوري في الوقت الذي أيد فيه خروج سورية من الوحدة الى أن فشل الوحدة لا يعني على الاطلاق فشل مفهوم ومبدأ الوحدة، ولكن فشل هذه الوحدة قد حل بسبب الأساليب والطرق «اللا ديموقراطية» التي اتبعت خلال تنفيذ الخطوات الوحدوية. واكد الحزب الشيوعي السوري على ان سورية مدعوة الى اقامة سلطة وطنية ديموقراطية، معادية للامبريالية، ويجب ان تقوم هذه السلطة على أسس الانتخابات الديموقراطية الحرة، وكان من واجب هذه السلطة ان «تدعم المكتسبات التي حصل عليها العمال والفلاحون»: مثل هذه السلطة من الممكن ان تقوم على اسس الجبهة الوطنية التي تضم في صفوفها جميع القوى الوطنية والحركات بغض النظر عن الانتماء الحزبي».

استقبلت الاوساط البرجوازية والاقطاعية حركة الانفصال بترحيب واسع فقدم عقب الانقلاب الى دمشق وفود تمثل اصحاب المصانع والشركات المؤسسة ومن التجار وكبار الملاكين والاقطاعيين وغيرهم ليعلنوا عن تأييدهم الكامل لحكومة

الانفصال التي أفسحت المجال «للنشاط الاقتصادي الحر». وأكدت هذه الأوساط في بيـانـاتها على ان تلك الخطوات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الحكومة السابقة للوحدة لا تنسجم مع خصائص الظروف الموضوعية في سورية لانه «لا يوجد في سورية فرق كبير بين الطبقات. ومن الممكن ازالة مثل هذه الفوارق بطرق بسيطة ومرنة للحفاظ على النشاط الاقتصادي المزدهر.

قدمت في تشرين الاول عام ١٩٦١ وفي اجتماع الغرف التجارية والصناعية بالذات عدة اقتراحات من اجل تطور الاقتصاد، ويتطلب هذا حسب رأيهم «توسيع استثمار رؤوس الاموال والتأمينات، واحترام الأرباح القانونية، واعادة أوضاع الاعمال الى ما كانت عليه حتى لا يقلق المساهمون على مصير رؤوس أموالهم ومشاريعهم الانتاجية، وتقديم تسهيلات أمام رؤوس الأموال الأجنبية والعربية خاصة، والحفاظ على المبادرات الشخصية، وتوفير الظروف لنشاط رجال الاعمال، والحد من نشاط الدولة في مجال الاقتصاد وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالادارات الاجتماعية او بالمخططات التي ترفض اولا ترغب بوجود رأس المال الخاص، اوبتلك المشاريع الخاصة بالاعمال الدفاعية والحفاظ على قيمة النقد الوطني وتوفير التبادل النقدي الحر.

عملت الشركات الصناعية الكبرى في دمشق على تطبيق قرار الحكومة القاضي «بالتقارب بين أصحاب الشركات والعمال» فأعلن اصحاب «الشركة الوطنية لصناعة الاسمنت ومواد البناء». «الشركة الخماسية»، «شركة الغزل والنسيج»، «الدبس»، وغيرهم من ان المكاسب التي حصل عليها العمال خلال فترة تطبيق «النظام التعاوني الاشتراكي» السائد ايام الوحدة سوف تبقى، كما كانت وحتى سوف تتسع هذه المكتسبات وتتزايد. ومن جملة ما وعد به أصحاب الشركات كان وعدهم بتقديم نسبة من الأرباح قدرها ٢٥٪ بدلاً من ١٠٪ سابقاً، حسب نظام التأميم الموقع من قبل الرئيس عبد الناصر في تموز ١٩٦١.

ومن اجل ان تحوز حكومة الانفصال على اعتراف الدول العربية فقد اسرعت للاعلان عن أنها سوف تبقى مخلصة لمبادىء الوحدة العربية رغم خروج سورية المؤقت من الجمهورية العربية المتحدة. فوجهت حكومة الانفصال دعوة الى جميع الاقطار العربية تحثهم فيها على العمل الجاد لاقامة اتحاد فيدرالي طوعي، يقوم على اسس المساواة بين جميع الاقطار المشتركة فيه. واشير في مشروع الاتحاد الفيدرالي المقدم الى السلطات التشريعية والتنفيذية داخل كل قطر سوف تستمر في تنفيذ مهامها

في داخـل القطـر وفي مجال العـلاقـات الـدوليـة . ويقضي المشروع بعدم التدخل من جانب أي قطـر في الشؤون الـداخليـة لقطـر آخـر وما الى ذلك من الشروط الاخرى الخاصة باحترام «الحريات الشخصية والدستورية» لاعضاء الاتحاد الفيدرالي ، واشير بنفس الـوقت الى ان هذا الاتحـاد لا يتعـارض مطلقـاً مع ان تقـوم بين بعض الاقطار الداخلة في الاتحاد وحدة اندماجية .

لاقى هذا المشـروع ـ كما كان يتوقع له ـ التأييـد من جانب الحكـومـة العراقية بزعامة عبد الكريم قاسم الذي كان يكن العداء لحكومة الجمهورية العربية المتحدة ، فأعلن قاسم بأن مشـروع الاتحـاد الفيدرالي المقدم «يتطابق مع سياسة العراق العربية كلياً» وأشار إلى أن الشرط الاساسي لاقامة مثل هذا الاتحاد هو اقامة نظم ديموقراطية في جميـع هذه الـدول المنتميـة للاتحاد» . اما حكومة مصر فقد اعلنت عن رفضها حتى لمنـاقشـة هذا المشروع الذي ينادي بعقد «اتحاد مشوه لا يستحق اعارة الانتباه اليه من جانب الاقطار العربية» . واعربت جامعة الدول العربية عن عدم موافقتها على هذا المشـروع المقـدم . فصرح الامين العام للجامعة بأن معظم المهام التي تريد ان تعطيها سورية للاتحاد الفيدرالي تقوم بها منظمة الجامعة العربية .

اثـر موقف مصـر هذا على النظـام السـوري الجديد . ولذلك اسرعت حكومة الانفصال تبحث عن اقرب الطرق للتقرب من الدول العربية . وهكذا اتجهت حكومة الكـزبـري بخطى حثيثـة نحـو العراق . وتم عن هذا الطريق توقيع معاهدة وجملة من الاتفاقيات التي تنص على التعاون الاقتصادي والغاء الضرائب الجمركية وانهاء نظام تأشـيرات الخروج للسفـر بين القطـرين ، وتـوفـير الظـروف لنقـل رؤوس الامـوال واستثمارها بشكل مشترك من قبل القطرين .

اتخـذت حكـومـة الانفصـال جملة من التدابير لتدعيم العلاقات مع الاقطار العربية المجاورة والبعيدة . فتم على هذا الطريق توقيع اتفاقية في تشرين الثاني ١٩٦١ مع المملكة العربية السعودية تتضمن تقليص الضرائب الجمركية على بعض البضائع والغـائهـا كليـاً عن بعضهـا الآخـر وخـاصة المواد الخام . وسمح كذلك بتنقل رؤوس الامـوال بشكـل حر . وعقدت اتفاقيات لتبادل المنتوجات الزراعية والحيوانية . والغي نظـام تأشـيرات الحـدود بين البلدين . هذا وقد وافقت الحكومة السعودية على تحديد فترة دفع الديون السورية لمدة سنتين . وفي هذا الجو من التقارب مع الدول العربية ، اتخذت الحكومة السورية عدة اجراءات لتحسين العلاقات مع لبنان .

بعد ان حازت حكومة الكزبري الاعتراف من جانب الدول العربية، ودعمت موقفها تجاه الرأي العام العربي، أخذت بتطبيق برامجها الاقتصادية والسياسية، التي لا تنطبق نهائياً مع تلك التصريحات والبيانات التي أصدرتها حكومة الانفصال. ففي ٣ تشرين الاول صرح مأمون الكزبري في مؤتمر صحفي بأن الحكومة عازمة على اعادة الشركات المؤممة الى اصحابها السابقين. لكنه أعلن بنفس الوقت بأن حكومته لا تريد ان تلغي قانون الاصلاح الزراعي، ولكن اذا تبين ان هناك بعض الاجحاف «بحق اصحاب الأراضي السابقة» فان الحكومة او البرلمان المقبل سوف يجد «حلاً عادلاً لهذه المسألة». وبعد ان وعدت الحكومة بالسماح لجميع الاحزاب السياسية بممارسة نشاطها العلني، تملصت من هذا مراوغة لتعلن بأنها لن تسمح بذلك حتى لا تحدث اية «تصدعات في وحدة الشعب» وجاء في تصريحات وزير الاقتصاد عواد بركات ما يلي: «بصرف النظر عن عدم رغبة الحكومة في الغاء «المكتسبات الاجتماعية» التي تم تحقيقها خلال فترة وجود سورية في صف الوحدة، فانها سوف تعيد النظر في هذه القضية في اطار «الواقع السوري الخاص» هذا لأن الحكومة في سورية تنوي «تطوير الانتاج على اساس المبادىء الاشتراكية المحلية، وليس على اساس الاشتراكية المستوردة من خارج سورية والتي لا تتطابق مع الظروف الموضوعية لسورية».

بيد ان حكومة مأمون الكزبري، وخوفاً من ان تثير نقمة الجماهير بتطبيقها سياسة تتنافى تدريجياً مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، عمدت الى اتخاذ بعض التدابير الجزئية في مصلحة الكادحين:

في ٣ تشرين الاول اتخذت الحكومة قراراً يقضي بدفع حصة ٢٥٪ من ارباح الشركات للعمال، الا انه كان لهذا القرار اهداف أخرى، على ان يبدأ صرف الارباح في ١ كانون الثاني ١٩٦١. واتخذ قرار آخر يقضي بتشكيل مجالس ادارة الشركات المساهمة، يدخل فيها بشكل اكيد ممثل واحد عن المساهمين. وصدر قرار ثالث بوقف ملاحقة الاشخاص الذين استدانوا من المصرف العقاري الزراعي، وخاصة أولئك الذين لم يسددوا ديونهم لعدم قدرتهم على هذا.

من احدى المهام الاساسية امام حكم الانفصال. كانت مسألة اقامة نظام برلماني. ومن اجل ذلك كان يتطلب في بداية الامر انتخاب اعضاء المجلس الوطني الذي كان عليه ان يقوم بعدة مهام في مقدمتها اعداد صيغة دستور دائم للبلاد، او

الموافقة من جانبه على الدستور القديم الذي ساد منذ عام ١٩٥٠ حتى قيام الوحدة مع اجراء بعض التغيرات عليه بما يتناسب مع الوضع الجديد، وكذلك انتخاب الرئيس للحكومة المؤقتة.

تحسباً وحذراً من قيام مظاهرات وانتفاضات سياسية قبيل الانتخابات، منعت حكومة «مأمون الكزبري جميع التظاهرات والتجمعات. واتخذت قراراً آخر بتأجيل الانتخابات لمدة شهرين بحجة انها تريد ايجاد تقارب بين الكتل السياسية في القطر، التي كانت ـ حسب رأيها ـ ما تزال في حالة تشتت سياسي، ويحتاج أمر عودة الحياة السياسية الطبيعية لفترة زمنية حتى «توحد صفوفها وتضع برامجها بوضوح».

بناء على قرار اجراء الانتخابات في ٩ تشرين الثاني دعي في دمشق الى اجتماع برلماني شارك فيه ٧٠ نائباً من المجلس النيابي السوري السابق، وكانت أغلبيتهم من ممثلي الاحزاب البرجوازية والاقطاعية و«المستقلين» ومن حزب البعث. وعلى اثر هذا الاجتماع وقع هؤلاء النواب اتفاقية بخصوص الوحدة الوطنية جاء فيها: «ان المشاركين في الاجتماع البرلماني يعلنون عن تأييدهم للبرنامج الذي اتخذته الحكومة في مجال السياسة الداخلية والخارجية، هذا البرنامج الذي ينادي بأن تبقى سورية من دول عدم الانحياز، والعمل لتحقيق «الوحدة العربية اللا مركزية وبناء النظام الاشتراكي العربي». كما اعرب هؤلاء النواب عن عزمهم لحماية المكتسبات التي جاءت بعد ٢٨ ايلول ١٩٦١». ودعوا الى تجنب الخلافات الحزبية خلال ٤ سنوات قادمة. وصدرت هذه الاتفاقية بعد أن أجرى بعض التعديلات الطفيفة عليها بناء على ملاحظات ممثلي القوى اليسارية وعلى وجه الخصوص أكرم الحوراني الذي دافع بحزم عن قضية ادخال فقرة الى المشروع تنص على العمل من اجل تحقيق «الاشتراكية العربية». هذا وقد وافقت القيادة العليا في ١٢ تشرين الثاني على الاتفاقية.

صدر في تشرين الثاني الدستور المؤقت للبلاد. وأصبحت سورية على اساسه جمهورية دستورية برلمانية. ومنحت السلطات التشريعية الى الجمعية العمومية المنتخبة، التي كان عليها انتخاب الرئيس لمدة خمس سنوات. وكان من واجبها، ان تقدم في مدة اقصادها /٦/ اشهر النص الاخير للدستور الدائم، بعد هذا ستتحول الجمعية العمومية الى برلمان لمدة /٤/ سنوات.

حدد في الاجتماع لبحث مسألة الدستور المؤقت وكذلك الانتخابات الى

الجمعية العمومية في ١ كانون الاول ١٩٦١ . وبناء على ترشيح مأمون الكزبري نفسه الى عضوية البرلمان كان على الحكومة المؤقتة التي شكلها نائبه عزت عنوس القيام بأهم المسائل امامها، الا وهو اجراء الانتخابات العامة للبرلمان.

جرت الانتخابات في ظروف تعتيم القوانين الاستثنائية ومنع الأحزاب السياسية من ممارسة نشاطها، هذا بالاضافة الى أن القوى التقدمية نفسها وأحزابها، كانت في وضع صعب مما حال دون ترشيح ممثليها للبرلمان. آخذين بعين الاعتبار ان الكثيرين من ممثلي الاتجاهات الديموقراطية ما زالوا في السجون اومهاجرين خارج حدود سورية. ففي ١٩ تشرين الثاني وصل الى دمشق الامين العام للحزب الشيوعي السوري خالد بكداش قاصداً ترشيح نفسه باسم الحزب في الانتخابات المقبلة، ولكن السلطة لم تحرمه من هذا الحق فحسب، بل منعته ايضاً من البقاء في سورية.

شارك في الانتخابات ما يقارب من ٥٠ـ٦٠٪ من عدد السكان الذين يحق لهم التصويت، وأعطي ٩٧,٦٪ من المقترعين اصواتهم الى جانب الدستور المؤقت. بهذا الشكل اخذ نظام الانفصال صبغة شرعية في الاستقلال عن مصر.

من خلال القاء نظرة الى التركيب الحزبي للجمعية العمومية المنتخبة (بغض النظرعن منع نشاط الاحزاب التقدمية) نلاحظ بأن أكثرية الأصوات قد اعطيت الى المرشحين المستقلين «والقبائل الذين حصلوا على /٦٢/ مقعداً (أي ٤٢٪ من مجموع الاصوات) وحصل حزب الشعب على /٣٣/ مقعداً (٢٢٪)، وحصل الحزب الوطني على ٢١ مقعداً (١٤٪)، كما حصل حزب البعث على /٢١/ مقعداً (١٤٪)، اما باقي المقاعد في البرلمان فقد كانت من نصيب «الاخوان المسلمين» الذين دعموا مواقعهم بشكل ملحوظ، وكذلك الحزب القومي السوري. ونتيجة لهذا التصويت حصل حزب الشعب على أكثرية المقاعد.

بعد هذه الانتخابات تم انتخاب مأمون الكزبري رئيساً للبرلمان، وكلف معروف الدواليبي ـ زعيم حزب الشعب بتشكيل الحكومة الجديدة، كما انتخب ناظم القدسي ـ أحد قادة حزب الشعب رئيساً للجمهورية العربية السورية.

في ٨ كانون الثاني ١٩٦٢ أعلن رئيس الحكومة الجديدة عن برنامج حكومته الذي وضح فيه بأن «حكومته سوف تعمل على اقامة وإباحة الحريات الاجتماعية في القطر، بما في ذلك حرية الصحافة والطباعة والنشر، وتحسين الاوضاع الاقتصادية

للشعب، والحفاظ على قوانين الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ ، وتدعيم مكتسبات العمال والفلاحين ، مع احترام الملكية الخاصة والمبادرات الذاتية ، والغاء او اعادة دراسة قرارات التأميم على اساس أن يملك أصحاب هذه الشركات السابقين النسبة العظمى من الاسهم في شركاتهم المؤممة ، والعمل على ادخال رؤوس الاموال العربية الى الاقتصاد السوري ، وتقديم التسهيلات امام توظيف رؤوس الاموال الاجنبية ، على شرط ان لا يرتبط هذا الامر بتنازلات سياسية «اما بصدد السياسة الخارجية فقد وعدت الحكومة بتنفيذ سياسة الحياد الايجابي ، والعمل لتحقيق الوحدة العربية الحقة «بغض النظر عن فشل الوحدة بين مصر وسورية» .

عينت الحكومة لجنة خاصة اقتصادية وتكنيكية لدراسة مجمل هذه القضايا وتقديم الاقتراحات المناسبة لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي . ووضع الخطط للتطور الاقتصادي ، وشكلت لجنة أخرى لاجراء التعديلات الضرورية على قرار الاصلاح الزراعي .

في ٢٠ شباط عام ١٩٦٢ وافق البرلمان على بيان الحكومة الخاص باجراء تعديلات على قانون الاصلاح الزراعي الصادر عام ١٩٥٨ ، هذا مع العلم ان قسماً من النواب قد طالب بالغاء القانون المذكور نهائياً . ولكن الحكومة تخوفت من الاقدام على مثل هذه الخطوة ، لان مجرد اصدار تلك التعديلات قد أثار الصخب والاحتجاج من جانب جماهير العمال والفلاحين وتكلل احتجاجهم هذا بمظاهرات صاخبة ضد التغييرات في قانون الاصلاح الزراعي . وكان جوهر هذه التغييرات يأخذ بالحسبان الظروف السورية لتصنيف الأراضي البعلية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى - فتحت ما أسمته بضرورة هذا التصنيف ، أعطيت مساحات فسيحة وكبيرة من الأراضي للاقطاعيين انفسهم او لاعضاء أسرهم . وتم اقرار منح الاقطاعيين الحد الاقصى من الأراضي حسب القانون الذي ساد قبل الوحدة والذي يعطي الحق للاقطاعي امتلاك / ٨٠/ هكتاراً من الاراضي المروية على شرط ان تقع هذه الاراضي على مستوى الانهار، اما في ظروف اخرى فقد ترتفع نسبة الارض المروية حتى / ٢٠٠ / هكتار، ويعود هذا الى ارتفاع مستوى هذه الأراضي عن سطح مصادر مياه الري . هذا لان اكثرية الاراضي السورية المروية تقع فوق مستوى المياه في الانهار. نتيجة لهذا القرار اتسعت رقعة الأراضي المروية في حوزة ملاكي الأراضي السابقين حتى / ٢٠٠ / هكتار واتسعت طرداً حصص هؤلاء الملاكين من الأراضي

البعلية المصنفة في القرار الجديد حسب كمية الامطار التي تسقط خلال عام كامل في هذه المنطقـة اوتلك. فارتفعت مسـاحـة هذه الأراضي حتى /٣٥٠/ هكتـاراً في المنـاطق، التي تسقـط فيهـا الامطـار حتى /٥٠٠/ مم، والى /٦٠٠/ هكتـاراً في المناطق، التي يسقط فيها امطار حتى /٢٥٠/ مم. وتساوت هذه الأراضي من حيث التوزيع مع الأراضي المروية من مياه الآبار الارتوازية. ناهيك عن ذلك، فقد اصبح الاقطـاعي يملك الحق ان يبقي لافـراد اسـرته (بغض النظر عن عددهم) مساحة من الأراضي تسـاوي مسـاحـة الأرض التي يمتلكهـا نفسـه، ولقد اخذت الحكومة على نفسهـا دفـع التعـويضـات للاقطـاعيـين مقابل الأراضي التي نزعت منهم خلال ١٠ سنوات بدلاً من ٤٠ سنة، ومددت فترة نزع الأراضي وتوزيعها على الفلاحين من ٥ الى عشر سنوات.

خضعت مسألـة توزيـع الأراضي على الفلاحين الى التصنيف المتفاوت ايضاً فبلغت مسـاحـة الأراضي التي حصـل عليهـا الفـلاحـون حسب الاصلاح الزراعي /٤٠/ هكتـاراً من الأرض البعليـة و/ ٥/ هكتـارات كحـد أقصى من الأرض المـرويـة. وعلى اثـر القحط الذي عم سورية ثلاث سنوات متتالية الغيت مدفوعات الفـلاحـين على ديـونهم السابقة. ولكن هذه التسهيلات للفلاحين كانت عاجزة عن تغطية الثغرات السلبية في التعديلات على القانون، وخاصة توسيع مساحة الأراضي التابعة للملاكين العقاريين الكبار.

ونتيجـة لهذه التغـيرات في قانـون الاصلاح الزراعي قلصت اراضي /١٠٠/ اقطـاعي بدلاً من /٣٢٤٥/ سابقـاً، وصـودرت اراضي بلغت /٢٠٠/ الف هكتار بدلاً من /١٤٥٠/ الف هكتـار، اضف الى ذلـك ان الشـروط الجـديـدة للاصلاح الـزراعي تسمـح للاقطـاعيـين بطـرد الفلاحين من أراضيهم التي عادت اليهم بعد القـوانـين الجـديـدة، رغـماً عن بعض التصريحات القليلة من جانب الحكومة بأنها لن تسمح بطرد الفلاحين. في نهاية الامر وبعد مرور عدة اشهر من عام ١٩٦٢ صودرت اراضي من الفلاحين بلغت مساحتها /٣٠/ الف هكتار.

ومن القرارات الاقتصادية للحكومة، صدر قرار يقضي بالغاء تأميم الشركات التي تضمنهـا قانـون التأميم لعـام ١٩٦١ ومن ذلـك على سبيـل المثـال الشـركـات الصناعية، البنوك، ومؤسسات التأمين الاجتماعي. ففي ١٤ شباط ١٩٦٢ صدر قرار بخصـوص نظـام ادارة الشـركات الصناعية ويرتكز محتواه على تحديد النسبة القصوى

من رؤوس الاموال المساهمة، والتي سيعاد الى اصحابها السابقين مبلغاً (لا يزيد عن ١٧٥ الف ليرة سورية للمالك الواحد) من ميزانية الدولة. اما بخصوص الاسهم المتبقية فقد اخذت الدولة على عاتقها شراء هذه الاسهم حتى نهاية عام ١٩٦٣ على ان تدفع السعر الأدنى للسهم خلال خمسة أعوام. بعد هذا تباع هذه الاسهم للراغبين وشمل هذا التحديد الشركات التي تأسست قبل ١٠ سنوات فقط، أما بخصوص الشركات المساهمة «الفتية» والتي تشكل غالبية الشركات السورية فلم يطبق عليها هذا القرار. وكما اتضح من القرار ان هذه الاجراءات تهدف الى اعطاء المساهمين فرصة ان يأخذوا «عائدات كبيرة على رؤوس أموالهم الموظفة».

اثار ابتعاد الحكومة عن التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي جرت خلال اعوام الوحدة مناقشات واحتجاجات واسعة في مختلف الاوساط الشعبية السورية كان موضوعها الاساسي مستقبل القطر الاقتصادي والاجتماعي. فحاولت الحكومة برهنة أن هذه القرارات المتخذة سوف تؤدي في نهاية المطاف الى بناء «الاشتراكية الحقة والعادلة التي من شأنها اعادة الثقة الى نفوس المواطنين مع ضمان التعاون بين مختلف الفئات الاجتماعية»، وطالبت الأوساط البرجوازية والاقطاعية اعادة النظر كلياً في السياسة الاجتماعية والاقتصادية والعودة الى نظام التملك الذي ساد قبل الوحدة.

اما الاغلبية الساحقة من المواطنين، وبشكل خاص القوى اليسارية فقد رأت بأن المهمة الاساسية امام سورية هي تدعيم القطاع العام للدولة والتعاون ما بينه وبين القطاع الخاص الذي لعب في تلك الآونة دوراً هاماً في اقتصاد القطر، وكان من اتباع هذا الرأي خالد العظم، وجماعة اكرم الحوراني، وكذلك الحزب الشيوعي السوري، وطالب كل من جماعة اكرم الحوراني والحزب الشيوعي السوري باعادة النظر بالقوانين الاجتماعية وحرية عمل التنظيمات النقابية.

أما ما يخص محاولة الحكومة الحفاظ على قوانين التأميم للبنوك، فقد ادت الى رفض الاوساط التجارية والصناعية والمالية، حيث طالبوا بالغاء تأميم البنوك، والسماح كذلك لـ ٢٥٪ من الاسهم للبنوك الاجنبية تحت رقابة البنك المركزي ومجلس النقد. وطرحت اخيراً مسألة اعادة تنظيم البنوك للنقاش في البرلمان. واحتدم الخلاف في وجهات النظر، مما اجبر على اتخاذ قرار محدد بخصوص هذه القضية، ولكن وعلى الرغم من هذا، فعفت في بداية آذار ١٩٦٢ الرقابة على العملة الصعبة التي بوشر بتهريبها من قبل أصحاب البنوك الخاصة.

اتخذت الحكومة العديد من القرارات لتحسين ميزان المدفوعات والوضع الاقتصادي عامة، وقامت بنشاط كثيف في سوق التسليف العالمي للحصول على ديون جديدة. وأجرت محادثات من اجل الحصول على مساعدات مادية من البنوك التابعة للولايات المتحدة الامريكية أو من صندوق النقد العالمي. هذا ووقعت الحكومة في هذا المجال اتفاقية مع شركة «التابلاين» لرفع قيمة المدفوعات على مرور خطوط النفط في الأراضي السورية. فحسب الاتفاقية الموقعة مع هذه الشركة في ٢٥ شباط، سددت الشركة السورية ١٠ ملايين دولار مباشرة من حسابها عن الاعوام السابقة. في بداية آذار ١٩٦٢ وبناء على الاتفاقية الموقعة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة السابقة في تموز ١٩٦١ وبين المانيا الغربية، جرت محادثات طلبت سورية فيها من المانيا الغربية تمويل مشروع بناء سد الفرات. وهكذا أعلنت الحكومة في آذار ١٩٦٢ عن استلامها قرضاً من المانيا الغربية يبلغ /١٦/ مليون دولار لتمويل الاستيراد.

في الوقت الذي كانت تعمل فيه الدول الامبريالية على تقديم «مساعدة» لسورية كانت تطمح من وراء هذا الى ابعاد القطر السوري عن طريق التحولات التقدمية التي تمت خلال فترة الوحدة. ظهرت طموحات الأوساط الامبريالية بوضوح من خلال التحشدات العسكرية والعدوانية على الحدود السورية ـ الاسرائيلية، وتمركز بعض القطعات من الجيش التركي على الحدود السورية الشمالية. كما ظهرت في الواقع العملي من جديد مشاريع «سورية الكبرى» و«الهلال الخصيب» وغيرهما. في شهر شباط ١٩٦٢ توجهت الحكومة السورية الى مجلس الامن بشكوى على تهديدات اسرائيل المتكررة ونواياها في تحويل مياه بحيرة طبرية وضخها. وأشير في الشكوى الى ان هذه المخططات تهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الاوسط.

ان تأزم الوضع بين سورية واسرائيل وكثرة المحاولات والمؤامرات الامبريالية للنيل من سورية قد مهد الطريق لتدعيم العلاقات العسكرية بين سورية والعراق لعقد حلف دفاع مشترك بين البلدين. وبدأت المحادثات حول هذا الموضوع في كانون الثاني عام ١٩٦٢. وفي اواسط آذار ١٩٦٢ جرى لقاء في مدينة الرطبة الواقعة على الحدود العراقية السورية بين الرئيس السوري ناظم القدسي والرئيس العراقي عبد الكريم قاسم وصدر عن هذا اللقاء بيان جاء فيه ادانة شديدة للمشاريع الامبريالية مثل: «الهلال الخصيب» و«سورية الكبرى» وتم الاتفاق بخصوص

التدابير الضرورية ضد تهديدات اسرائيل بضخ مياه بحيرة طبرية، واعلن عن اقامة علاقات سياسية وعسكرية وثيقة بين سورية والعراق، كما وجهت دعوة للدول العربية للانضمام الى هذه الاتفاقية.

اثار هذا النهج السياسي، والاقتصادي المتبع من قبل الحكومة السورية حملة احتجاج واسعة في القطر: فخرجت عدة مظاهرات للطلاب واضرابات للعمال في دمشق وحلب تحت شعار النضال ضد التحرك الرجعي. ورفع كادحو سورية راية النضال ضد مشاريع الحكومة الرجعية، وطالبوا بالحريات الديموقراطية - كحرية النشر ونشاط الاحزاب السياسية، والنقابات، والسماح للشخصيات السياسية المتواجدة خارج القطر خلال الوحدة بالعودة الى الوطن. تحت هذا الضغط اضطرت الحكومة الى اطلاق سراح العديد من الشخصيات الوطنية الديموقراطية. ولكن حكومة الانفصال رفضت السماح بعودة الشخصيات التقدمية المهاجرة خارج القطر خاصة الامين العام للحزب الشيوعي السوري خالد بكداش.

*

«فترة الغموض»
في حياة القطر السياسية
افلاس الحكومات البرجوازية والاقطاعية

ان عدم رضى الكادحين عن السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل الاوساط البرجوازية والاقطاعية ادى اخيراً الى اعادة النظر في القوانين التي كانت قائمة خلال الوحدة بين سورية ومصر، وخاصة تطبيق القوانين الاجتماعية والاقتصادية الاصلاحية، وعم النضال من اجل العودة الى الوحدة، والحفاظ على قوانين التطور السابقة جميع فئات الشعب بما فيه بعض الوحدات العسكرية التي يتواجد فيها عدد لا بأس به من الضباط ابناء الطبقة الوسطى الذين دخلوا الجيش بعد عام ١٩٦١ . فساعدت حملة الاحتجاج هذه، الى درجة ما، في انجاح الدعاية الصادرة عن حكومة مصر بخصوص ادانة نهج الحكومة البرجوازية والاقطاعية في سورية الهادفة الى الغاء «المكتسبات الاشتراكية» خلال الوحدة. ومع هذا فان اوساطاً شعبية واسعة وعدداً لا بأس به من الضباط قد رفعوا من جديد شعار الوحدة، على اساس ان تعود الوحدة على اسس جديدة، مع الحفاظ على استقلالية الدول المنضمة الى الوحدة، والتركيز على صيغة اخرى للوحدة نفسها.

في نفس الوقت، بدأ داخل المجلس التأسيسي نفسه حوار تزعمه خالد العظم واكرم الحوراني. وتمركز النقاش حول الغاء الاحكام الاستثنائية. واحلال الحريات السياسية والشخصية، والغاء الرقابة وما الى ذلك من التضييقات، وقد دعم هذه الاقتراحات اكثر النواب الذين يرغبون، عن هذا الطريق اضعاف الرقابة من جانب الجيش على نشاط الحكومة. فاضطرت حكومة الدواليبي في اواسط آذار ١٩٦٢ تحت هذا الضغط إلى طرح هذه المسألة للاقتراع امام البرلمان. وفي النتيجة تم التصويت على تأليف حكومة ائتلافية يكون بامكانها حل القضايا المعقدة بما يتناسب مع رأي الاكثرية.

في ٢٥ آذار من نفس العام قدمت حكومة الدواليبي طلب استقالتها للرئيس ناظم القدسي. ولكن بعد ثلاثة ايام من هذا، أي في ٢٨ آذار ١٩٦٢ قامت مجموعة من الضباط القياديين الذين ساهموا في انقلاب الانفصال عام ١٩٦١ ـ العقيد عبد

الكريم النحلاوي، اللواء عبد الغني دهمان، موفق عصاصة وغيرهم بانقلاب جديد. ولم يشارك في هذا الانقلاب غير العقيد حيدر الكزبري الذي كان يملك علاقات متينة مع البرجوازية السورية الكبرى والاقطاعيين. استلمت القيادة العسكرية العليا التي شكلت من قادة الانقلاب بصورة رئيسية زمام الامور في البلاد واصدرت قراراً بحل المجلس النيابي، وتم اعتقال /١٠٠/ مواطن من ضمنهم الرئيس وجميع اعضاء الحكومة وعدد كبير من اعضاء المجلس النيابي وقادة الشركة «الخماسية» واعضاء اللجان الاقتصادية والمالية.

اعلن قادة الحركة بأن الجيش راغب باجراء اصلاح لتلك الاخطاء التي ارتكبت من قبل المجلس النيابي والحكومات التي سبقته، والبدء من جديد ببناء «الاشتراكية الحقة والعادلة بما في ذلك تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي الصادرة عام ١٩٥٨. وكذلك قرارات التأميم لعام ١٩٦١. اما ما يخص السياسة الخارجية فقد اعلن ممثلوا الانقلاب عن عزمهم لمتابعة سياسة عدم الانحياز، وبالنسبة للعلاقات مع الدول العربية، فقد طالبوا باقامة علاقات صداقة وتعاون مع مصر والعراق، ولقد اعتبرت هذه الحركة نفسها تكملة مباشرة لانقلاب ايلول ١٩٦١ من حيث الاهداف والمبادىء، حتى ان الحركة قد بدأت ببلاغ رقم /١٩/ اي تكملة لاحداث ايلول التي انتهت ببيان /١٨/. وكانت الغالبية العظمى من الضباط المشاركين في هذا الانقلاب هم منذ البداية ضد الحكومة السابقة، وكان اغلبهم من الضباط الصغار- ابناء البرجوازية الصغيرة او المتوسطة في المدينة والريف.

بعد ان اعلنت القيادة العسكرية العليا بأن من احد اهدافها هو اعادة الوحدة مع مصر اخذت تماطل بهذا دون ان تسرع لتنفيذ اية خطوة على هذا الطريق. وطالب بعض الضباط القياديين في عدة مناطق من القطر وخاصة في الشمال الاعلان عن الوحدة دون اي تمهل.

في ٣١ آذار تمردت حامية مدينة حلب التي كان يقودها العقيد جاسم علوان ورفضت الانصياع لاوامر القيادة العسكرية العليا. واعتمد علوان في موقفه هذا على الدعم المنتظر من جانب ضباط اللجنة العسكرية* الذين سرح معظمهم بعد

* اللجنة العسكرية: تأسست في فترة الوحدة بمبادرة من الضباط السوريين الموالين لحزب البعث والمتواجدين في الأراضي المصرية وكان أغلبهم من ابناء البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في المدينة والريف.

الانفصال مباشرة عام ١٩٦١ ، هذا ولقد رفع علم الوحدة فوق قلعة حلب، واصدرت اذاعة مدينة حلب البيانات باستمرار خلال الثلاثة ايام الاولى من نيسان باسم «حركة الضباط الاحرار» ، وسميت اذاعة حلب بـ«اذاعة الجمهورية العربية المحتدة في حلب» ، واعلن جاسم علوان بأن سورية اصبحت من جديد الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة ، ولقد ادى هذا التصريح الى دفع بعض الضباط الذين وقفوا ضد الوحدة المباشرة مع مصر بعيداً عن هذه الحركة ، مما شكل سبباً هاماً ومباشراً في فشل هذه الحركة في مدينة حمص التي تعتبر من المدن السورية الكبرى وقف بعض الضباط الى جانب الانتفاضة ، وحدث صدام مسلح بين القوات المرابطة حول مدينة حمص وبين القوات التي ارسلت من دمشق لترويض الموالين للانتفاضة .

في ٢ نيسان اعلنت القيادة العليا تحت الاضطرار بأنها سوف «تدافع عن الوحدة ومبادئها مع جميع الدول العربية المتحررة وخاصة مصر «على شرط ان تقوم الوحدة القادمة على اسس سليمة وحسب الشروط التي ستضمن سيادة واستقلال سورية وعلى أن لا تتكرر تلك الاخطاء السابقة. وسوف يتم الاقتراع الشعبي العام على قضية الوحدة .

هبت المظاهرات الشعبية تدعم القوات المسلحة التي تطالب بالوحدة مع مصر، وخرجت في الوقت نفسه مظاهرات معارضة للوحدة مرافقة شعارات تطالب بتشكيل حكومة شعبية تعمل على اساس القوانين الدستورية التي اهملت من قبل القيادة العليا في ٢٨ آذار، وتطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين واجراء دراسة تامة للوحدة المقترحة .

في هذا الوضع المعقد كان على الرئيس ناظم القدسي ان يجتمع في حمص في ١ نيسان مع بعض الشخصيات المسؤولة وممثلي الجهات المتنازعة في الجيش . وتم التوصل الى اتفاقية مساومة من اجل تسوية الوضع السياسي في سورية . اما بخصوص الخطوات اللاحقة ان كانت في المجال الخارجي او الداخلي فلم تبحث بدقة في مثل هذا الوضع . فتم الاتفاق على تشكيل قيادة عسكرية موحدة للقوات المسلحة على ان يكون اغلبها من الضباط القياديين الذين لم يشاركوا في اي انقلاب عسكري سابقاً . واتفق على ان يغادر «الضباط المغامرون» من كلا الجهتين القطر. وسوف تشكل القيادة العليا الجديدة حكومة مؤقتة من شأنها ان تجري اقتراعاً عاماً حول مسألة الوحدة مع مصر.

ولكن العلاقة بين القوى المتنازعة في دمشق وحلب كانت تتوتر باستمرار. وامام الخوف من نشوب حرب أهلية، أخذ بعض قادة القطعات العسكرية المؤيدين لجاسم علوان التراجع عن خطواتهم في دعم حركته مما ادى في نهاية المطاف الى فشل الحركة كلياً. وبعد أن أخذ سبعة من الضباط الكبار وعداً من الحكومة بتنفيذ جميع القرارات المتخذة في اجتماع حمص، غادر هؤلاء الضباط الذين قادوا انقلابي ايلول وآذار القطر الى الخارج ومن بينهم عبد الكريم النحلاوي، عبد الغني دهمان، هاشم عبد ربه وغيرهم. واما جاسم علوان فقد فضل الاختفاء خوفاً من ان تقتله الحكومة بعد تمرده في مدينة حلب. وبقي القائد العام للقوات المسلحة السورية اللواء عبد الكريم زهر الدين في منصبه، وسرح بعد فشل محاولة الانقلاب عدداً كبيراً من الضباط المؤيدين للضباط المنفيين.

في ٩ نيسان شكلت القيادة العسكرية الجديدة ٦ لجان لدراسة وتقديم الاقتراحات المناسبة في مدة اقصاها ١٠ أيام من اجل دراسة مسائل الاقتصاد والمالية والاصلاح الزراعي ووسائل الاعلام، والعلاقة مع الدول العربية والسياسة الخارجية عامة. في ١٣ نيسان عاد الرئيس ناظم القدسي من جديد لممارسة مهام الرئاسة. بيد انه تجاهل طلب القيادة العسكرية، ورفض دعوة المجلس النيابي السابق، وأخرج من السجن اعضاء الحكومة المعتقلين. هذا وصرح اللواء عبد الكريم زهر الدين بأن الجيش سوف يعود لتنفيذ مهامه الأساسية في الدفاع عن «المصالح القومية العليا»، اما شؤون الحكومة فسوف تكون من مهام الشخصيات المدنية. وأكدت القيادة العسكرية من جديد بأن هذه المصالح تتضمن «تكوين الوحدة العربية الاصيلة بين جميع الدول العربية المتحررة بزعامة مصر، ولكن ضمن شروط مدروسة، ويجب ان تشكل لجان لدراسة وصياغة المبادىء الأساسية لهذه الوحدة التي سوف تخضع فيما بعد الى استفتاء.

في ١٦ نيسان شكلت حكومة مدنية جديدة برئاسة احمد بشير العظمة، وكان معظم الوزراء من «الاخصائيين»، هذا لأن الاكثرية الساحقة من اعضاء الحكومة لم يمارسوا سابقاً نشاطات سياسية، بل كانوا يعملون في شتى الاختصاصات المدنية. واشترك في الحكومة الجديدة وزيران من حزب البعث العربي الاشتراكي. وشغل عبد الكريم زهر الدين منصب وزير الدفاع. واحتفظ لنفسه بمنصب القائد العام للجيش والقوات المسلحة. ويدل تشكيل مثل هذه الحكومة على ان الجهات المتنازعة

ترغب كلياً في تشكيل حكومة مستقلة حيادية ، ويدل هذا ايضاً على رغبة قيادة الجيش ان لا تحصر جميع الامور بيدها وعلى انها تنوي العودة الى المجلس النيابي .

يدل البيان الحكومي الصادر في ٢١ نيسان ١٩٦٢ عن التنازلات الكثيرة التي تقدمها الاوساط السياسية المدنية امام القيادة العسكرية ، وجاء في البيان بأن الحكومة ترغب في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي الصادر عام ١٩٥٨ ، والغاء جميع التعديلات التي احدثت عليه بعد الانفصال، وتأميم جميع الشركات الكبرى من جديد (ناهيك عن اعلان الحكومة بأن التأميم لن يصبح اتجاهاً للحكومة الجديدة)، والحفاظ على قانون منح العمال النسب المقررة من الأرباح ، واشراكهم في ادارة الشركات ، واباحة الحريات الاجتماعية وما الى ذلك ، اما في مجال العلاقات العربية فقد وعدت الحكومة بالعمل الجاد لتحقيق مبادىء الوحدة العربية وصياغة الأسس الفعلية الجادة لاشادة الوحدة في الوقت القريب ثم احالة هذه المسألة الى استفتاء شعبي عام عليها .

في ٣٠ نيسان وبعد النقاش الواسع في الاوساط الشعبية والحكومية اضطرت الحكومة الى اتخاذ مرسوم بالغاء قرار رقم /٣/ الصادر في ٢٠ شباط ١٩٦٢ والعودة الى القانون رقم /١٦١/ لعام ١٩٥٨ الخاص بالاصلاح الزراعي ، ولكن بعد اجراء بعض التعديلات عليه . نتيجة لهذا القرار ارتفع الحد الاقصى للاراضي المصادرة من ملكيات الاقطاعيين الكبار، وتم توزيع هذه الاراضي على الفلاحين الفقراء وخاصة في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة . يرتكز هذا القرار على كمية النفقات الكبيرة التي يتطلبها استعمال هذه الاراضي من قبل الملاكين . فأصبح الحد الاقصى للاراضي في حوزة الملاكين الكبار (أو الموزعة على نسائهم وابنائهم) يحدد بـ ٤٥٠ هكتار من الأراضي البعلية و٥٠ هكتار من الأراضي المروية . والحد الأعلى من الأراضي الموزعة على الفلاحين ٤٥ هكتار، مع العلم ان هذه الاراضي قد سجلت على اسماء الفلاحين مباشرة . حتى قبل ان ينتهوا من دفع قيمتها . وحددت المدة لدفع ثمن هذه الأسهم للاقطاعيين بـ ١٠ سنوات بدلاً من ٤٠ سنة المقررة سابقاً (اذا كانت كمية المبلغ لا تزيد عن ١٠٠ الف ليرة سورية)، وبـ ١٥ سنة (اذا زاد المبلغ عن ١٠٠ الف ليرة سورية) .

لقد عجلت حكومة العظمة بشكل ملحوظ في توزيع الأراضي المنزوعة من الاقطاعيين على الفلاحين الفقراء . فاذا وزع نظام الانفصال «خلال ٦ اشهر» من

٢٨ ايلول ١٩٦١ حتى ٢٨ آذار ١٩٦٢ ـ الاراضي على الفلاحين في ٤ قرى وبلغت مساحة هذه الاراضي الموزعة /٢٣٩٩/ هكتاراً موزعة على /٢٤/ أسرة، نلاحظ ان حكومة العظمة قد وزعت خلال ٨ اشهر ـ من ١٦ نيسان حتى نهاية كانون اول عام ١٩٦٢ ـ الاراضي في /١٧٤/ قرية، وبلغت مساحة الاراضي الموزعة /٨٧٠٤٠/ هكتاراً استفاد منها /٦٠٥٦/ أسرة. هذا اذا لم تأخذ بالحسبان الـ/١٠٠/ الف هكتار الموزعة بنفس الوقت من الأراضي الحكومية. وأسست /١٨٥/ جمعية تعاونية زراعية ضمت في صفوفها /٤٠/ ألف انسان وقدمت الحكومة تسليفاً للتعاونيات الزراعية بلغ قدره /٨٢٩٠/ الف ليرة سورية.

بدأت الحكومة في أيار ١٩٦٢ بتطبيق مرسوم تأميم جميع البنوك الأجنبية في سورية وارجاع واعادة البنوك السورية والعربية الى اصحابها على ان تشارك الدولة بـ٢٥٪ في اسهم البنوك السورية و٤٠٪ في البنوك العربية. وصدر مرسوم آخر لتأميم الشركة «الخماسية» التي تعتبر احدى الشركات التجارية والصناعية الكبرى في سورية.

في ٥ حزيران من نفس العام صدر قرار يمنع الرقابة. وصرح بشير العظمة في ٢٣ حزيران في مؤتمر صحفي بأن مهمة حكومته تنحصر في اباحة الحريات الديموقراطية، والغاء قانون منع نشاط الأحزاب السياسية، واعادة تنظيم الحياة السياسية على أسس جديدة واجراء انتخابات ديموقراطية عامة.

تابعت الحكومة بنفس الوقت جهودها لاستلاف قروض من الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية وايطاليا وصندوق النقد الدولي في أواسط آب، وبدأت محادثات مع شركة «كونكورد» بخصوص استغلال آبار النفط في منطقة السويدية.

أما في مجال الوحدة العربية فقد اتخذت الحكومة عدة قرارات للتقارب مع العراق. ففي نهاية تموز ١٩٦٢ طرحت للجنة المشتركة من ممثلي العراق وسورية المسألة التي بدأ بحثها في شهر حزيران السابق في دمشق، وهي توسيع تبادل البضائع بين البلدين. وفي النتيجة سمح لنقل السلع العراقية الى سورية دون أية جمارك ورقابة، وشكل مكتب خاص تابع لوزارة الصناعة من مهامه تنفيذ برامج التنسيق الصناعي المقررة من قبل حكومتي العراق وسورية.

في ٦ حزيران ١٩٦٢ اعلن العظمة عن عزم الحكومة البدء في المحادثات مع مصر حول عقد اتحاد فيدرالي على شرط ان يدخل العراق في هذا الاتحاد، لاقى هذا

الاعلان عدم الرضى من جانب الاوساط البرجوازية والاقطاعية، وبشكل خاص من جانب النـواب السـابقـين في المجلس النيـابي، على ان الخطوة الاولى على طريق الوحدة يجب ان تتم بقرار من المجلس النيابي، وتطبيق النظام البرلماني الذي من شأنه ان يؤدي الى حياة ديموقراطية في سورية.

ان وعد الحكومة في اقامة حياة سياسية طبيعية في البلد قد أدى الى تقوية نشاط الأحـزاب السيـاسيـة. ففي شهـر أيار ١٩٦٢ لأول مرة بعد الانفصال تم عقد المؤتمر القومي الخامس لحزب البعث العربي الاشتراكي في مدينة حمص. وكان من مهام هذا المؤتمـر اقـرار المسائل التنظيمية للحزب ووضع برنامج عمل لنشاطه المستقبلي. وبما ان فرع الحزب في سورية لم يكن منتخباً بشكل شرعي، فان هؤلاء الاعضاء لم يدعوا الى حضور المؤتمر وكان ميشيل عفلق وبعض انصاره من قيادة المنظمة الفعليين في سورية.

انقسم حزب البعث بعد الانفصال الى عدة كتل، وكان السبب الأساسي هو الموقف من قضية الوحدة وخروج سورية منها، وكذلك الموقف من «نظام الانفصال».

فلقد أدانت جماعة ميشيل عفلق في بيان صادر عن القيادة القومية رسمياً انقلاب ٢٨ ايلول ١٩٦١. امـا جماعـة اكرم الحوراني فقد وقفت منذ قيام الانفصال موقف العداء الحاد من الجمهورية العربية المتحدة والرئيس عبد الناصر. ومنذ تلك الآونة اصبحت جماعـة اكـرم الحـوراني تعتـبر نفسها قسماً مستقلاً داخل حزب البعث، مع العلم انه اصبـح لها تنظيمهـا المستقـل منـذ ايار ١٩٦٢، هذا وانفصل كذلك من حزب البعث انصـار «حـركـة الـوحـدويين الاشتراكيين» مشكلين تنظيماً موالياً لجمال عبد الناصر، وجمـاعـة سامي صوفـان، التي وقفت ضد انفصـال سورية عن مصر كلياً. أما الجماعة الاساسية في حزب البعث فتعتبر تلك الحلقات والفرق التي لم تحل نفسها خلال فترة الـوحـدة في مختلف منـاطق القطـر، بغض النظر عن اوامر القيادة الحزبية ووقفت هذه الجماعـة ضد سلطـة القيـادة القـوميـة المطلقة واعلنوا عن اخلاصهم لمبادىء الوحدة وبنفس الوقت كانوا ضد ان تعاني سورية في اية وحدة من «التبعية لمصر» وانضم الى هؤلاء الضبـاط البعثيـون اعضـاء اللجنة العسكرية الذين حافظوا على تنظيمهم في الجيش. ومن بينهم كان محمد عمران الذي وقف لوحده ضد انفصال سورية عن مصر.

من احـدى مقـررات المؤتمـر الخـامس الهامة كان القرار الذي يؤكد على اقامة اتحـاد فيـدرالي مع مصـر، مع الاخـذ بعـين الاعتبار جميع الاخطاء المرتكبة في الوحدة السابقة. وبناء على هذا صدر قرار آخر يوجب اعادة تنظيم فروع الحزب في سورية. وشكلت لجنة خاصة دخل فيها ثلاثة من منظمة الحزب في العراق من بينهم علي صالح السعـدي واثنـان من فرع الحـزب في سوريـة هما شبـلي العيسمي ووليـد طالب، كما شكلت في الوقت نفسه قيادة قطرية مؤقتة في سورية من ثلاثة اشخاص. كما انتخب مجدداً قيـادة قوميـة لم يدخـل فيهـا صلاح البيطـار، امـا ما يخص ميشيل عفلق فاعتبر «كمنظر» للحزب دون ان يملك الحق في القيادة الفعلية.

ولكن اكثـريـة اعضـاء حزب البعث في سورية، وخاصة منظمات الفروع قد رفضت الانصياع الى قرارات المؤتمر القومي، وطالبوا باعادة تنظيم الحزب كلياً، وتم انتخـاب قيـادة قوميـة جديـدة. امـا جماعـة عفلق - البيطـار فقـد رفضت تلبيـة هذه المطـالب. ومن باب الاحتجـاج على هذا، اعلنت خلايـات الحزب في الأطراف عن تشكيـل قيـادة قطـريـة من بين اعضـائها رياض المالكي - امين عام، خالد الجندي، سليمان الخش. عبد الغني قنوت، فايز الجاسم. وسميت هذه الجماعة فيما بعد بالفئة «القطرية» ومن اشهر عناصر القطريين كان يوسف زعين، ابراهيم ماخوس ومصلح سالم.

في ٢٥ ايـار ١٩٦٢ اصـدرت القيـادة القـوميـة لحزب البعث بيـانـاً تنـاشد فيه الحكومة السورية، البدء في محادثات سريعة مع مصر للعودة الى الوحدة على أسس فيدرالية مع الاخذ بالحسبان الظروف المختلفـة في كلا القطرين.

وفي اول عدد لجريـدة «البعث» التي عادت للصـدور من جديـد بعـد انقطـاع طويل نشرت في ٢١ تموز ١٩٦٢ مقالات ميشيل عفلق وصلاح البيطار التي جاء فيها بأن الـوحـدة مع مصر كانت «حدثاً تاريخياً هاماً» بغض النظر عن بعض الاخطاء التي عانت منهـا، وأن «الفصـائـل العـربيـة» تطمـح للعودة الى هذه الوحدة على اساس اصلاح تلك الاخطاء السابقة وتقويمها. اما بخصوص التيار الذي وقف ضد العودة الى الـوحـدة فقـد انحسـر جزئيـاً، وقيم كاتجـاه يعمل ضد القومية العربية كغيره من الاتجاهات التي لها بعض التحفظ على الطرق التي تتم بها الوحدة.

حاز الاتجـاه الهـادف الى اعـادة الـوحـدة مع مصـر على الـدعم من جانب جميع القوى المؤيـدة للوحـدة في جميـع انحـاء القطر. ففي ٧ تموز ١٩٦٢ بدأ اضراب عمال احدى

الشركات النسيجية الكبرى في حلب مطالبين بالوحدة الفورية، ولاقى هذا الاضراب الدعم من جانب عمال الشركة «الخماسية» و«الدبس» في دمشق. على أثر هذه الاضرابات العمالية حلت الحكومة بعض التنظيمات النقابية بما فيها اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات العام، واعتقل عدد لا بأس به من القادة النقابيين. في ١٠ تموز ١٩٦٢ ارسل عدد من الشخصيات العلمية والثقافية والفنية بلغ مجموعهم /١٠٣/ انسان رسالة علنية صريحة للجماهير العربية يدعون فيها الى تجنب الاخطاء، التي ارتكبت خلال الوحدة السابقة والعمل بسرعة لتحقيق الوحدة العربية الأصلية.

في الوقت ذاته، اتسعت المطالبة بتجديد أعمال البرلمان الذي يتزعمه أعضاء المجلس النيابي المنحل، وعلى رأسهم خالد العظم، ومعروف الدواليبي وبغض النظر عن قرار رئيس الوزراء السوري بشير العظمة القاضي بعدم دعوة المجلس النيابي مرة أخرى للانعقاد خوفاً من تحركات عسكرية جديدة، قامت جماعة من النواب السابقين ومن بينهم خالد العظم، جلال السيد بتوجيه رسالة الى رئيس الجمهورية ناظم القدسي في حزيران ١٩٦٢ يطالبون فيها بدعوة المجلس النيابي الى اجتماع من اجل منح الثقة للحكومة واعطائها السلطة القانونية. وعلى اثر هذا، كان على المجلس ان ينعقد، ويتخذ عدة تعديلات على دستور عام ١٩٥٠ وخاصة على البند الذي يعطي الرئيس الحق في حل المجلس النيابي واجراء انتخابات جديدة.

في هذه الفترة بالذات ترأس أكرم الحوراني الاتجاه الذي طالب بالعودة الى الحياة البرلمانية الدستورية. رفع هذا الاتجاه شعار «الديموقراطية قبل الوحدة»، وكان من النتائج المباشرة لهذه الحركة الغاء الرقابة على الصحافة والنشر في بداية حزيران. هذا وعرضت الحكومة للنقاش العام مشروع قانون اعادة تنظيم الاحزاب. تناقلت الصحف والمجلات على صفحاتها الاولى الشعار المطروح من قبل جماعة اكرم الحوراني، وساعد هذا الى حد ما في تقوية مواقع المعارضين لعودة الوحدة الفورية بين سورية ومصر. في نهاية حزيران ١٩٦٢ أصبحت هذه الجماعة تتمتع بتأثير كبير على مستوى القطر. وتحت ضغط هذه الجماعة بالذات اضطر الوزراء الموالون لعبد الناصر الى تقديم استقالتهم. ومما يشهد على زيادة تأثير المعارضين كان اعلان القيادة العسكرية العليا للجيش السوري الصادر في ١٩ تموز ١٩٦٢ والقاضي بتقديم /١٧/ من الضباط القياديين الذين ساهموا في حوادث نيسان في مدينة حلب

للمحاكمة من قبل محكمة عسكرية.

بهذا الشكل، اصبح الوضع السياسي في القطر في غاية التعقيد والتناقض. ففي هذه الآونة بالذات بدأت الحكومة باعتقالات شملت الضباط المناصرين للوحدة. وعندما وجه الرئيس جمال عبد الناصر رسالة احتجاج الى سورية مطالباً فيها بعدم ملاحقة الحكم في سورية للعناصر المناضلة من اجل الوحدة، اسرعت الحكومة السورية لتقديم شكوى الى الجامعة العربية، تحتج فيها على تدخل مصر في شؤونها الداخلية.

في ٦ ايلول عقد في منزل خالد العظم الواقع في ضواحي دمشق اجتماع سري للنواب السابقين في مجلس النواب، وينحصر هدف هذا الاجتماع في تحضير الظروف لعقد اجتماع عام من اجل توحيد جميع القوى الوطنية. وقبل ان يستلم ممثلو هذه الجماعة رداً من الحكومة على المطاليب التي قدموها منذ فترة قصيرة، دعوا الى اجتماع ثان، حدد موعده في ١٢ ايلول، ودعي الى هذا الاجتماع الرئيس ناظم القدسي. وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على دعوة المجلس النيابي للانعقاد، وتشكيل حكومة جديدة من شأنها ان تنظم خلال عام انتخابات برلمانية. في ١٣ ايلول حدث اجتماع ثالث في بيت خالد العظم. وبلغ عدد النواب الذين حضروا الاجتماع /١٥٧/ نائباً، بمن فيهم أكرم الحوراني وغيره من النواب الاشتراكيين. ورفض الناصريون المشاركة في هذا الاجتماع وكذلك اعضاء الحكومة. بهذا الشكل، اعتبر هذا الاجتماع اجتماعاً استثنائياً للمجلس النيابي. هذا وبعد الموافقة على بعض التعديلات في دستور ١٩٥٠ اصبح المجلس النيابي ذا صبغة شرعية، وتم اخيراً اقرار الدستور المؤقت لعام ١٩٦١.

في اليوم الثاني بعد هذا الاجتماع، أي في ١٤ ايلول قدمت حكومة بشير العظمة استقالتها. وتنازل مأمون الكزبري عن منصبه كرئيس للمجلس النيابي، واستقال ايضاً سعيد الغزي. وكلف خالد العظم الذي حاز على اكثرية اصوات المجلس النيابي مهمة تشكيل حكومة جديدة، ودخل الى الحكومة الجديدة ٢١ وزيراً بمن فيهم ثلاثة من حزب البعث وثمانية اعضاء من الاحزاب الاخرى وعدد من «المستقلين».

في ٢٠ ايلول اعلنت حكومة خالد العظم رسمياً عن حل البرلمان وتعهدت باجراء انتخابات برلمانية خلال عام. ووعدت الحكومة الجديدة بتوفير الظروف

الديموقراطية والحريات الاجتماعية في الحياة الداخلية، والمحافظة على قانون الاصلاح الزراعي السابق. والدفاع عن جميع المكتسبات والحقوق العمالية وتوسيع الاعمال الحرة وعدم تدخل الدولة في القطاع الخاص. وتأمين عقود اقتصادية واتفاقيات مع الدول الاجنبية على اساس المصلحة المتبادلة. واقرت الحكومة سياسة الحيادة الايجابي والحفاظ على علاقات الصداقة مع جميع الدول الاجنبية، اما في الاطار العربي ستعمل الحكومة على تطبيق شعار الوحدة العربية، وستكون قضية الشعب الفلسطيني من اهم المسائل التي تعنى بها الدولة.

ومما ساعد على تغيير الحكومة، كان عدم رضى البرجوازية التجارية والاقطاعيين والملاكين العقاريين الكبار عن سياسة حكومة بشير العظمة ويدل على هذا النشاط البرجوازي ذلك البيان الذي اصدره الملاكون العقاريون في حزيران ١٩٦٢ الذي يطالبون فيه باعادة النظر في قانون الاصلاح الزراعي بما يخدم مصالحهم. هذا ولقد اتضحت مطالب الاوساط البرجوازية والاقطاعية من خلال المقررات الرسمية التي صدرت عن مؤتمر ممثلي الغرب التجارية والصناعية والزراعية في سورية المنعقد في مدينة حلب في تشرين الثاني ١٩٦٢ . وطلب من الحكومة، على وجه الخصوص ان ترفض سياس التأميم وتضع القوانين التي من شأنها حماية الملكية الخاصة واحترامها. وتساعد على توسيع المبادرة الشخصية، والغاء جميع التضييقات الخاصة بتداول العملة الصعبة، وترفض المساهمة برؤوس اموالها في البنوك، وتسهل دخول رؤوس الاموال الاجنبية، وما الى ذلك من مطالب. لهذا كانت الخطة التي اتخذتها حكومة خالد العظم، قد تمسكت بشكل أو بآخر بطموحات ومطالب الأوساط البرجوازية والاقطاعية، اضف الى ذلك ان خالد العظم نفسه مع العديد من الوزراء في حكومته كانوا من المنظمين الاساسيين لهذا الاجتماع الذي ضم اطراف البرجوازية.

في ١٩ أيلول وعد خالد العظم في لقاء معه مع ممثلي الغرفة التجارية في دمشق بأن تعمل حكومته ضد سياسة التأميم، وان تسعى لتحقيق شعار «انسجام الصناعة والعمل». واعلن خالد العظم في تصريح له بعد عودته من مؤتمر حلب المشار اليه اعلاه، بأن الحكومة تنوي «تطبيق قانون الاصلاح الزراعي حتى النهاية لتوفير الأراضي اللازمة لجميع الفلاحين السوريين، والتي تكفل لهم العيش والاستقرار»، ولكنه وعد من جهة اخرى جميع الملاكين العقاريين بأنه «سيبحث عن الامكانيات

المالية الضرورية للتعويض على الاقطاعيين الذين سوف تنزع منهم بعض الاراضي حسب قانون الاصلاح الزراعي» ووعدت الحكومة كذلك بأنها «ستعير انتباهاً كبيراً لمسألة العمال، وتتخذ جميع التدابير حتى تحقق قانون اشتراك العمال بادارة الشركات وحصولهم على نسب من الأرباح التي تحصل عليها الشركات الصناعية وغيرها».

من احدى المقررات الاولى التي اتخذتها الحكومة في مجال الزراعة كان اصدار مرسوم بتاريخ ٢٥ ايلول يقضي باعفاء الفلاحين، الذين حصلوا على اراض بعد الاصلاح من دفع نصف قيمة الأراضي والنسب، والمصروفات المتعلقة بتوزيع الأراضي.

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٢ اتخذت الحكومة قراراً بالغاء وضع الاستنفار في جميع انحاء القطر عدا المنطقة الجنوبية الغربية ومناطق الحدود كما صدر تباعاً لهذا قانون جديد يقضي بأن اتخاذ اي قرار بخصوص الاستنفار يجب أن يحظى بموافقة ثلثي اعضاء الحكومة والبرلمان.

عملت حكومة خالد العظم بنشاط في مجال سوق النقد العالمي للبحث عن امكانيات مالية اضافية لتمويل مشاريع التطور الاقتصادي في القطر، وتغطية النقص في المجال التجاري وميزان المدفوعات. وفي ايلول ١٩٦٢ اقيمت علاقات دبلوماسية مع فرنسا بعد أن انتهت المسألة الجزائرية، واجريت محادثات بين الحكومتين السورية والفرنسية لتوسيع التبادل التجاري بينهما. وأبدى الجانب الفرنسي استعداده لتقديم المعونات المالية للحكومة السورية من أجل تمويل بعض المشاريع الاقتصادية الكبرى بما فيها بناء مطار دولي في دمشق، ومد خطوط النفط من منطقة الآبار حتى مصفاة البترول الواقعة على ساحل البحر الابيض المتوسط، وتنفيذ مشروع للري على ضفاف نهر بردى، وتكوين شبكة كهرباء وغيرها من المشاريع ولقد وافقت فرنسا ان تقدم لسورية قرضاً قدره / ٥٠ / مليون دولار (١٨٠ مليون ليرة سورية) هذا، وقد وافقت الحكومة الفرنسية ان تشارك المانيا الغربية في بناء سد على نهر الفرات. ولقد وقعت فرنسا على تقديم تسليف لسورية قدره /٥٢/ مليون دولار لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية.

في ايلول ١٩٦٢ اتجهت بعثة حكومية سورية جديدة الى المانيا الغربية لاجراء محادثات حول تنفيذ مشروع بناء سد الفرات قبل اي مشروع آخر. واجريت محادثات على اساس الاتفاقية الموقعة في حزيران ١٩٦١ والقاضية بتقديم المانيا الغربية تسليفاً

للجمهورية العربية المتحدة، يخصص منه (٥٠٠ مليون مارك الماني غربي) لبناء هذا المشروع. بعد حدوث الانفصال اعيد النظر بهذه الاتفاقية ونوقشت بعض القضايا المتعلقة ببناء السد، ولكن الشركة الالمانية الغربية رفضت تقديم القرض كاملاً، وربطت تقديم الدفعة الاولى بتوقيع التزام من الجانب السوري، يتعهد بتمويل المرحلة الثانية من بناء السد (تبلغ القيمة العامة للمشروع /١,٥/ مليار ليرة سورية)، وعلى سورية ان تباشر بتسديد المبلغ المقترض بعد الانتهاء من بناء المرحلة الاولى من المشروع مباشرة. اما الجانب السوري فطلب ان تبدأ سورية بوفاء الديون بعد /١٢/ سنة من انتهاء المرحلة الاخيرة للمشروع وبعد استثماره.

اخذت المانيا بالمماطلة المقصودة بعد ان لمست حاجة سورية الماسة لهذا القرض، واجلت مواعيد المحادثات طامعة بالحصول على شروط ومكاسب اقتصادية وسياسية تخدم مصالحها. في هذا الوضع، اقترحت بعض الاوساط الاجتماعية في القطر ومن بينها اكرم الحوراني بالتوجه للاتحاد السوفيتي لطلب مساعدة من اجل تنفيذ هذا المشروع على اساس الاتفاقية الاقتصادية والعلمية الموقعة مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٧.

في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٣ عادت المحادثات من جديد مع المانيا الغربية، فقدم الى دمشق وفد من المانيا الغربية، واقترح عدة شروط اضافية وأساسية من ضمنها ان تعقد سورية عدة اتفاقيات بهذا الخصوص مع البلدان المجاورة لتنفيذ مشروع سد الفرات، وحصول سورية على ضمان من منظمة استثمار الانهار العالمية، وتقديم ضمان يدل على قدرتها المالية، وتعهد بوفاء القرض وما الى ذلك. اثارت هذه المطالب الالمانية حفيظة الرأي العام التقدمي في القطر، واعتبرت هذه الشروط جائرة وتسيء الى السيادة الوطنية السورية.

بعد محادثات طويلة وافق الجانب الالماني الغربي على تقديم قرض لسورية من اجل البدء ببناء السد وكانت هذه القروض بحدود /٣٥٠/ مليون مارك الماني غربي، بنسبة سنوية قدرها /٣,٧٥٪/ وعلى ان تسدد هذه الديون في فترة ٢٠ سنة. وتم الاتفاق على ان يتم بناء السد في فترة لا تقل عن ٨ سنوات.

في ١٧ تشرين الاول ١٩٦٢ وقعت اتفاقية مع مكتب المساعدات التكتيكية التابع لهيئة منظمة الامم المتحدة، مفادها ان يرسل الى سورية اختصاصيين وميكانيكيين لتقديم المساعدة لسورية في تنفيذ مختلف المشاريع الاقتصادية.

وتم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي الذي وعد بتوسيع المساعدات التكنيكية والاقتصادية لسورية. وخصوصاً في مجال التنقيب عن النفط، وانتاج السماد الآزوتي وبناء الطرق الحديدية. وفي تشرين الثاني ١٩٦٢ بدأت مباحثات بين سورية وبولونيا، وعدت الاخيرة فيها بتقديم قرض ومساعدات مختلفة لسورية.

رغبت الحكومة السورية كذلك في تقوية علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية المجاورة. فبدأت في نهاية تشرين الاول ١٩٦٢ مباحثات لعقد اتفاقية اقتصادية مع لبنان المجاور من اجل اعادة العلاقات القديمة بين البلدين. ولكن رغم هذه المحاولات للتقارب فان العلاقات اخذت تسوء وتتوتر منذ بداية عام ١٩٦٣، مما ادى الى تقوية سورية لأمن حدودها مع لبنان، وتشديد الحراسة خوفاً من «تسلل العناصر المشبوهة وغير المرغوب فيها».

في ٢٥ ايلول ١٩٦٢ بدأت الحكومة السورية مباحثات مع العراق للتعاون في مجال استثمار مياه نهر الفرات. وتم التوصل الى اتفاق يحدد الخطوات اللازمة لتحقيق هذا المشروع.

رفضت حكومة خالد العظم مشروع الرئيس جونسون لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، الذي يخدم مصالح اسرائيل فقط. ورأت الحكومة السورية بأن تحل هذه القضية في اطار هيئة الامم المتحدة.

أما بخصوص الوحدة العربية فانه لم تتم أية خطوات عملية، رغم ان هذه القضية دخلت في برنامج الحكومة وكانت من المهام الاساسية،وأدى هذا الى ضعف مواقع الحكومة امام نقد حزب البعث لها. ففي تشرين الاول ١٩٦٢ نشرت صحيفة «البعث» رسالة صلاح البيطار الموجهة للرئيس ناظم القدسي يقوم فيها الحكم في سورية كنظام «رجعي، وضد الحريات الديموقراطية». كما انتقد حزب البعث قرار الحكومة الخاص بالغاء مفعول قرارات التأميم.

نتيجة هذا، اخذت حكومة خالد العظم قراراً بمنع نشاط حزب البعث العلني في سورية. ومنعت منذ ٨ تشرين الاول ١٩٦٢ صدور جريدة «البعث». وكان على محررها والمسؤول عنها صلاح البيطار المثول امام المحكمة التي حكمته بالسجن لمدة شهر، ومنعت كذلك جريدة «الوحدة» الناطقة باسم الوحدويين.

تتابعت منذ بداية عام ١٩٦٣ مظاهرات واضرابات انصار الوحدة مع مصر رغم التضييقات والاعتقالات. وفي ٣ كانون الثاني ١٩٦٣ جرت محاولة انقلاب

عسكري ، كان سببها المباشر تلك الاجراءات الطارئة التي قامت بها القيادة العسكرية العليا بتسريح الضباط المسؤولين. ونقل بعضهم الآخر الى اماكن أخرى بهدف تقوية مواقع الفئة العسكرية القيادية. وكان من بين المسرحين القياديين عبد الكريم النحلاوي وانصاره،وحكم عليهم بالنفي خارج سورية حسب قرار اجتماع حمص في نيسان ١٩٦٢ . عندما علم العقيد عبد الكريم النحلاوي بهذا القرار عاد مع ثلاثة عقداء من انصاره وهم محمد هنيدي ، فايز رفاعي وفخري عمر في ٣ كانون الثاني الى دمشق. وتم الاتفاق بينهم وبين انصارهم على ان يحدد موعد التحرك بساعة وصولهم الى دمشق، وكان من المفروض ان تتحرك القطعات المرابطة في قطنا وفي ضواحي دمشق وترسل احتجاجاً على تسريح النحلاوي وانصاره وتطالب بعودتهم الى صفوف الجيش. كما طالبوا بتسريح اللواء زهر الدين والمقربين منه ، واعادة تنظيم الجيش، وتسريح الضباط اليساريين الكبار، واصدار مرسوم خاص لمنع خالد بكداش من العودة الى سورية، ومنع نشاط اكرم الحوراني في سورية. والغاء الاحكام على المشاركين في تمرد حلب، واعادة النظر في سياسة الحكومات العربية. وفي نفس الوقت عقد اجتماع لهؤلاء الضباط المتمردين مع الرئيس ناظم القدسي ، وحضر الاجتماع ممثلو القيادة العسكرية العليا واكرم الحوراني وعصام العطار زعيم «الاخوان المسلمين»، ونجم عن هذا الاجتماع رفض بات لطلبات هؤلاء الضباط. وارسل عدد منهم الى خارج القطر وتم اعتقال /٢٤/ عنصراً من الضباط الصغار.

ازدادت مظاهرات الطلاب عنفاً، فخرجت في ١٤-١٦ كانون الثاني مظاهرات في دمشق رفعت شعارات ضد الحكومة وتطالب بعودة الوحدة والغاء الحكم على جاسم علوان. وفي محافظة درعا جرح /١٣/ انسان واعتقل /١٦/ آخرين نتيجت للصدام بين المتظاهرين والشرطة في ١٤ كانون الثاني، هذا وخرجت مظاهرات طلاب المدارس الثانوية في حلب وحمص والسويداء ودير الزور. وعلى اثر ذلك، اسرعت الحكومة للاعلان بأنها سوف تضع حداً لهذا، وستنفذ اقصى العقوبات ضد كل من يتظاهر لتضع حداً لنشاط انصار الوحدة مع مصر في سورية.

في هذا الوقت بالذات الذي ازدادت فيه النقمة على الحكم، اتسعت الخلافات داخل الحكم بين الوزراء الاشتراكيين والوزراء من الحلف الاسلامي. فطالبت الجماعة الاولى بالعودة الى الحياة الدستورية والسياسية السابقة في القطر بما في ذلك السماح لجميع الاحزاب السياسية بالعمل الحر، واقامة علاقات وتقارب مع

الـدول الاشـتراكية، بما فيه عقد اتفاقية لبناء سد الفرات واستثمار آبار النفط السورية وطنياً بمسـاعـدة الدول الاشتراكية. واستندوا في مطالبهم هذه الى فشل المحادثات السـوريـة الالمـانيـة ومماطلة الاخـيرة وتقاعسها في تمويل مشروع بناء السد والشروط الجائرة التي تعرضها لاستثمار النفط. اما جماعة الحلف الاسلامي فقد وقفت ضد أي تقارب بين سورية ودول المعسكر الاشتراكي. واتهموا بعض الشخصيات المسؤولة في الحكـومـة بـ«الشيـوعية» ووقفوا ضد عودة خالد بكداش الى سورية، وعارضوا بعنف محاولات الحكـومـة الهـادفة لتطبيق «التحولات الاشتراكية»، التي برأيهم تتعارض مع اسس الاسلام ومبادئه.

لم تصل محاولات الحكومة لتسوية الخلاف الى نجاح ما. ففي ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٣ عقد اجتماع خاص للرئيس مع زعيم «الاخوان المسلمين» عصام العطار واكرم الحوراني وغيرهما، فوجه اكرم الحوراني في هذا الاجتماع نقداً لاذعاً لنشاط «الاخوان المسلمـين» التخـريبي ضد الاشتراكيين، وهاجم الحملة الاعلامية التي يقوم بها ممثلو «الاخـوان المسلمـين» ضد حزب البعث. واعلن اكـرم الحـوراني عن استقالة الوزراء الاشتراكيين ليس بسبب الخلاف مع «الاخوان المسلمين»، ولكن احتجاجاً على نهج الحكومة السياسي.

استمـرت هذه الازمـة في الحكـومـة اثـر استقـالة الوزراء الاشتراكيين وبعض الـوزراء الآخـرين (من «الاخـوان المسلمـين» وحـزب الشعب) حتى اواسط شباط، حيث اعطيت المنـاصب الـوزارية الشاغرة للوزراء الباقين. وهكذا، وكما يلاحظ فقد استمرت الأزمة، ولم تتوصل الحكومة لحلها كلياً.

ان احتـدام الصـراع السيـاسي الـداخـلي قد أدى الى تصعيد نشاط الاوساط الـدينيـة الـرجعية، ففي أواسط شباط دعت جماعة كبيرة من شيوخ الدين الاسلامي بمن فيهم محمد كتاني، محمد المبارك الى الاشتراك مع ممثلي بعض الاوساط السياسية ورجـال الاعـمال امثـال صبري العسلي، مأمون الكزبري، رشيد الجابري، معروف الدواليبي وغيرهم الى اجتماع لدراسة الوضع القائم. وأرسل باسم هذا الاجتماع وفد الى الـرئيس ناظم القـدسي مع عريضـة جاء فيها بأن الحل الوحيد للازمة الراهنة هو اجـراء انتخـابـات برلمانية قبل موعدها المحدد واعطاء السلطات التنفيذية والتشريعية الى الـبرلمـان الجديد. هذا واعلن قائد الوفد الشيخ الكتاني بأن هذا الوفد يمثل جميع القوى القومية والأحزاب السياسية التي من شأنها ان تتحد في حلف واحد يوجه نشاطه

ضد أي تكتل حزبي ، وهكذا فان اليمين كان يطمح ـ كما اشارت العديد من الجرائد ـ الى توجيه «ضربة مفاجئة» للقوى اليسارية الديموقراطية في الانتخابات القادمة قبل أن يوحد ويرص اليساريون صفوفهم .

وقف الوزراء الاشتراكيون ضد تكوين مثل هذا الحلف القومي ، وأعربوا عن رأيهم بأن الانتخابات البرلمانية الديموقراطية يجب ان تتم بعد ان تصدر الحكومة قانوناً جديداً للاقتراع الديموقراطي ، وتعطي الحريات السياسية للاحزاب حتى يستطيع كل حزب من هذه الاحزاب في فترة زمنية محددة تعريف الناخبين على برنامجه ومرشحيه .

هذا واحدث الانقلاب في العراق الذي تم في ٨ شباط ١٩٦٣ تغيرات جديدة وأدى بشكل او بآخر الى توتر الخلاف السياسي في سورية . ولقد اعترفت الحكومة السورية في ٩ شباط ١٩٦٣ بالنظام الجديد في العراق . هذا وجاء في رسالة الرد التي بعثها عبد السلام عارف للحكم في سورية ، بأن النظام الجديد في العراق يرغب في التعاون مع سورية في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية . واشار وزير الخارجية العراقي عبد الرزاق شبيب في ١٣ شباط ١٩٦٣ الى ان «الحكومة العراقية سوف تعمل كل ما بوسعها لتحقيق الوحدة العربية مع جميع الدول العربية» ، وشكل هذا التصريح دعماً واضحاً لقوى الوحدويين في سورية .

بالطبع ان استلام البعثيين للسلطة في العراق قد لاقى انعكاساً له لدى البعثيين في سورية . فلقد نادى ميشيل عفلق في برقيته التي وجهها في ١٢ شباط الى القيادة الجديدة في العراق بتكوين «جبهة عربية تقدمية ، من شأنها أن تضع نهاية لجميع محاولات الامبريالية والصهيونية واسرائيل والرجعية العربية» . هذا، وقد صدر في ١٣ شباط بيانان آخران موقعان من القيادة القطرية لحزب البعث في سورية ، وتضمن كل منهما عبارات التحية الهادئة للنظام الجديد في العراق . وحسب رأي جريدة «صوت العرب» ، فان هذه البيانات قد كتبت من قبل جماعة في حزب البعث السوري يتزعمها رياض المالكي .

حتى يكون الموقف موحداً نحو البعث العراقي ، دعا ميشيل عفلق الى اجتماع حضره المقربون منه من اعضاء القيادة القطرية لحزب البعث المنتخبة رسمياً ، واتخذ الاجتماع قراراً بارسال وفد الى بغداد لاجراء محادثات مع قادة النظام الجديد في العراق . وبنفس الوقت، اشارت القيادة القومية لحزب البعث، بأن كلاً من البيانين

الصادرين في ١٣ شباط ١٩٦٣ يعبران عن رأي ما يسمى بالقيادة القطرية السورية. ولا يعبران عن رأي قادة حزب البعث في سورية، لانهما يعبران عن رأي بعض العناصر التي تقف ضد القيادة القومية للحزب والتي لا تمت بصلة الى الحزب». واضيف كذلك بأن جميع البيانات التي ستصدر فيها بعد سوف توقف كالتالي: «القيادة القطرية التابعة للقيادة القومية للحزب»، وفي الوقت نفسه، اجرت جماعة اكرم الحوراني عدة اجتماعات، وجاء في قراراتهم بأن العلاقة مع النظام العراقي الجديد سوف ينظر اليها من جانب فرع الحزب في سورية «انطلاقاً من الموقف القومي العام، والذي سيتبنى الطريق الصحيح دون اعارة الانتباه الى مواقف وضغوطات الحكومات العربية الاخرى».واقر هذا الاجتماع الاستقلالية التامة عن القيادة القطرية في سورية المعينة من قبل القيادة القومية. كما رفض الاجتماع تسميات «حزب البعث العربي الاشتراكي» و«حزب الشباب الاشتراكي العربي».

توجه في ١٧ شباط ١٩٦٣ وفد من حزب البعث في سورية الى العراق بدعوة من الحكومة العراقية. وكان ميشيل عفلق رئَيساً للوفد. وكان من الاهداف الاساسية لهذه الزيارة بحث الخطوات الوحدوية بين العراق وسورية. بعد عودة الوفد صرح ميشيل عفلق بأن مسألة الوحدة تبحث ليس من زاوية «الاندماج الكامل» للدول العربية المتحررة، ولكن على اساس التنسيق والتقارب والتعاون فيما بينها «اننا لا نريد استباق الامور، - اضاف قائلاً، - ونعرف جيداً بأنه يوجد فيما بيننا اختلافات، ولو ان بعضها ليس هاماً ويمس الخصوصيات فقط، ولكنها تبقى على أي حال واقعاً فعلياً. يجب علينا أن نأخذه بالحسبان».وأعلن كذلك بأنه يوجد تطابق في وجهات النظر بين البعث العراقي والسوري، وبأن الوحدة سوف تتم بالتدريج وسوف تبرز في البداية كـ«دولة اتحادية فيدرالية» يوحد فيما بينها النشاط في السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد والمالية والتعليم.

اما مثل هذه الاستقلالية في هذه المرحلة من جانب الاحزاب المعارضة فهي تشهد بشكل أوبآخر على اتساع نشاط المعارضة، وخاصة بعد احتدام الأزمة في اوساط الحلف البرجوازي والاقطاعي الحاكم.

تحت الضغط من جانب حزب البعث، وجهت حكومة خالد العظم دعوة لتشكيل اتحاد فيدرالي بين سورية والعراق. وجاء في اعلان وزير الخارجية السورية ما يلي: «ان سورية العربية تعلن بأنه لم يعد هناك اية صعوبات على طريق الاتحاد مع

العراق الشقيق، وتأمل أن يكون هذا الاتحاد مركز استقطاب للدول العربية الاخرى».

اصبح الصراع في الحكومة السورية واحتدام الخلاف بين الاحزاب عاملاً مباشراً لبروز التغيرات الاجتماعية والسياسية الطبقية العميقة التي جرت في سورية بعد اقرار التطبيق الجزئي لتلك القوانين الاجتماعية والاقتصادية التقدمية خلال فترة ما بين عامي ١٩٥٨-١٩٦١. وباءت محاولات البرجوازية والاقطاعية لـ«نظام الانفصال» بالفشل من ان تعود بتطور سورية الى الوراء وتوجهه الى الرأسمالية. وكان من المستحيل عليها ان تحافظ على النظم الاقطاعية البالية. وأدى هذا كله الى افلاس الحكم سياسياً وفكرياً. وكان يتضمن طموح الجماهير العربية، وتصاعد نضالها المطلبي بالعودة الى الوحدة مع مصر تدعيم تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي انجزت طوال فترة الوحدة.

ان نشاط البرجوازية والاقطاعية الحاكمة ضد المطالب التقدمية، قد جذب واستقطب الطبقات المتوسطة في المدينة والريف للمشاركة في الاحداث الجارية على المسرح السياسي. وانعكس نشاط هذه القوى على تقوية وتدعيم مواقع حزب البعث الذي كان في مرحلة اعادة تنظيمه. ولكن عدم الانسجام والتكتل وفقدان الدقة في نشاط قيادة الحزب في تلك الآونة، قد أدى الى ظهور التكتلات داخل الحزب على صعيد القطر (جماعة اكرم الحوراني، «القطريون»، تنظيمات الوحدويين المدنية ومجموعات داخل الجيش وغيرهم.) وكان من شأن هذه الصراعات الدائمة بين السلطة البرجوازية والاقطاعية مع الفئات الاخرى ان ادت في نهاية المطاف الى ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ التي غيرت جذرياً المفهوم الاجتماعي للحكم في سورية.

* * *

الفصل السادس

سورية على طريق التطور الاجتماعي
(١٩٦٣ - ١٩٦٦)

ثورة ٨ آذار واستلام حزب البعث السلطة :

في ٨ آذار ١٩٦٣ اتجهت بعض قطعات عسكرية كانت تتركز على الحدود مع اسرائيل (هذه القوات هي الجزء الاكبر من القوات المسلحة السورية) بقيادة العقيد زياد الحريري الى دمشق. وكان السبب المباشر لهذا التحرك، ذلك القرار الذي اصدرته القيادة العليا بتسريح زياد الحريري وجماعة عديدة من الضباط، وعند وصوله الى دمشق، كان من المقرر ان يدعمه عدد من الضباط بمن فيهم سليم حاطوم، عثمان كنعان، سليم حداد، مصطفى الحاج علي وغيرهم ممن كانوا في اللجنة العسكرية، التي كان يشرف عليها محمد عمران وصلاح جديد وعبد الكريم الجندي، الذين سرحوا من الجيش بعد انفصال الوحدة في نفس عام ١٩٦١، والذين لم يكن بامكانهم المشاركة في العمليات العسكرية مباشرة. ولكنهم يعتبرون من المخططين الأساسيين للانقلاب والاشراف على تنفيذه. اما الجماعة الثالثة التي شاركت في الاحداث، فكانت جماعة الضباط الناصريين بقيادة رئيس المخابرات في قيادة الاركان اللواء راشد قطيني الذي رفض مع اللواء محمد الصوفي قائد القطعات العسكرية في حمص المشاركة في الحركة في بداية الامر ولكن قطيني اشترك أخيراً في بعض العمليات.

أصبح الوضع السياسي بعد الحركة يدور حول تشكيل الضباط في الانقلاب مجلساً لقيادة الثورة، وأصبح من بين اعضائه زياد الحريري الذي ترفع لرتبة لواء، وأعضاء اللجنة العسكرية محمد عمران، صلاح جديد،موسى الزعبي، ومن الوحدويين راشد قطيني - محمد الصوفي، وزعماء حزب البعث، ميشيل عفلق، صلاح البيطار، شبلي العيسمي. وبلغ عدد اعضاء هذا المجلس ١٦ عضواً، وانتخب اللواء لؤي الاتاسي رئيساً للجمهورية.

في وقت لاحق، أي في ٢٠ ايار ١٩٦٣ جاء في البيان الذي أصدره المجلس الوطني لقياد الثورة توضيحاً للخطوات العملية التي تمت للقيام بالانقلاب العسكري. وجاء في البيان بأن ثورة ٨ آذار كانت «ثورة بكل معنى الكلمة، وليس مجرد انقلاب لاغتصاب السلطة في القطر»،وأشير كذلك الى أن الصلات السرية بين

«الضباط الاحرار» قد ابتدأت منذ قيام انقلاب الانفصال في سورية. هذا وكانت قد تشكلت لجان تنظيمية في منطقة «الجبهة» أولاً، ثم تلاها تكوين مثل هذه اللجان في المناطق الاخرى. وجرت اول محاولة للقيام بانقلاب في بداية نيسان ١٩٦٢، حيث اتفق الضباط المشار اليهم اعلاه على القيام بحركة مضادة للجماعة العسكرية التي استولت على السلطة في ٢٨ آذار ١٩٦١، ولكن رفض بعض الشخصيات القيادية في الجيش أن يشاركوا في اجتماع حمص الذي اتخذ بالاجماع قراراً بتقييم الوضع السياسي، كان مجرد سبب مباشر لأن تقوم السلطات ومن خلفها الأوساط الرجعية بتنفيذ مقررات هذا الاجتماع. أدى نشاط هذه الجماعة الى تضييق رقعة العمليات المقرر تنفيذها ضد نظام الانفصال، بما في ذلك مناطق حلب ودير الزور، ولكن رغم احباط هذه المحاولة من قبل الحكومة، واعتقال بعض الضباط القياديين فيها لم تتمكن السلطة من وقف النضال السري الذي أدى في نهاية المطاف الى ثورة ٨ آذار.

غيرت ثورة ٨ آذار الطبيعة الاجتماعية للسلطة في سورية. فقدم الى دفة الحكم ولأول مرة قوى اجتماعية معظمها من الفئات الوسطى في المدن والريف. وتختلف ثورة ٨ آذار عن غيرها من الانقلابات التي حدثت في سورية بعد الاستقلال. فلقد دخلت سورية مرحلة جديدة من التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

كلف قادة الحركة صلاح البيطار بتشكيل حكومة. وبعد جملة من المحادثات تم تشكيل وزارة من / ٢٠ / وزيراً - ١٠ وزراء من حزب البعث ووزعت المناصب الاخرى على اللواء زياد الحريري وقادة التنظيمات الوحدوية. وأصبح كل من نهاد القاسم من «الجبهة العربية المتحدة»، وسامي صوفان من «حركة الوحدويين الاشتراكيين» وهاني الهندي وجهاد ضاحي من «حركة القوميين العرب» نواباً لرئيس الوزارة. وعين امين الحافظ وزيراً للداخلية، والقائم باعمال الحاكم العسكري. وعين زياد الحريري رئيساً لهيئة الاركان، وعين راشد قطيني نائباً للقائد العام للقوات السورية المسلحة، وأصبح لؤي الاتاسي، بالاضافة الى منصبه كرئيس للمجلس الوطني لقيادة الثورة قائداً عاماً للقوات المسلحة.

جاء في بيان الحكومة الجديدة بأنها سوف تعمل من اجل «وحدة العرب وبناء المجتمع الاشتراكي العربي». واعتبرت الحكومة بأن المهمة الملحة الآن تنحصر في توحيد سورية ومصر والعراق.

وبالرغم من أن ممثلي التنظيمات الوحدوية واللجنة العسكرية يشكلون أقلية في الحكومة الجديدة، فان مواقعهم داخل الجيش والمجلس الوطني لقيادة الثورة كانت قوية، ولقد أصدر سليم حاطوم كأحد اعضاء اللجنة العسكرية، والذي ساهم بدور فعال في حركة ٨ آذار في قطاع دمشق قراراً فورياً يقضي بعودة جميع الضباط البعثيين ـ انصار اللجنة العسكرية المسرحين من الجيش سابقاً، وعينهم في مراكز قيادية. بهذا الشكل، وبالاعتماد على عدد كبير من الضباط الصغار في الجيش، أصبح أعضاء اللجنة العسكرية يسيطرون على المراكز القيادية في ادارة الجيش.

ولكن وضع الحزب نفسه، وبعد أن عانى من عدة انقسامات وهزات عنيفة كان من الصعب توحيده تنظيمياً. مما جعله في حالة حرجة امام نشاط البرجوازية والاقطاع اللتين وجهتا نشاطهما ضد جميع قوى التقدم بما فيها حزب البعث. هذا ولقد وجه الى حزب البعث انتقاد للتقاعس عن مبادئه السياسية أمام قيادة الجمهورية العربية المتحدة، ولذلك كان امام حزب البعث مهمة تدعيم مواقعه السياسية والايديولوجية، وكان عليه ايضاً ان يثبت اخلاصه لمبادئه الايديولوجية وخاصة شعار «وحدة، حرية، اشتراكية».

في الاشهر الاولى من قيام ٨ آذار أصدر حزب البعث عدة مراسيم تقدمية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. فعلى سبيل المثال اعيد في بداية شهر ايار ١٩٦٣ تأميم البنوك ومصارف التأمين الاجتماعي ولقد صرح وزير الاقتصاد بأن جميع البنوك التي كانت تعمل قبل التأميم لم يكن بامكانها ان تؤمن التسليف للفلاحين الصغار واصحاب المشاريع في مجال التجارة والصناعة. نتيجة لهذا، تكاثرت في القطر عمليات الربى (بلغت نسبة الربى ٤٠٪ من القيمة العامة) وعم نظام البنوك الجديد، بفضل الشبكة الواسعة في مختلف انحاء القطر، وحتى في المناطق القليلة السكان هو السائد، مما سهل امام الفلاحين الصغار واصحاب المشاريع استخدام التسهيلات المقدمة من بنوك الدولة، ولقد فرضت الحكومة الرقابة على رؤوس الاموال واغلقت المصارف الحرة حتى تستطيع الدولة منع تهريب رؤوس الاموال خارج حدود سورية، وحتى تقدر الحكومة على تنفيذ نظام التسليف.

صدر في ٢٣ حزيران ١٩٦٣ مرسوم رقم /٨٨/ الذي يتضمن اجراء بعض التعديلات على القانون رقم /١٦١/ الخاص بالاصلاح الزراعي الصادر عام ١٩٥٨، ويتضمن هذا القرار تقليص الحد الاعلى من الاراضي الباقية في حوزة

الملاكين العقاريين الكبار. ويأخذ هذا المرسوم بعين الاعتبار المناطق التي تقع فيها الاراضي المروية وطرق ريها، والأراضي البعلية ونسبة الامطار التي تهطل سنوياً وغيرها من العوامل الاخرى. فتقلصت مساحة الاراضي المشجرة بالاشجار المثمرة فقد وضع حداً اعلى وهو/٣٥/ هكتاراً في محافظة اللاذقية و/٤٠/ هكتاراً في المحافظات الاخرى، ويسمح كذلك بابقاء مساحة محدودة لنساء الاقطاعيين على ان لا تتجاوز ٨٪ من مساحة الاراضي الباقية في حوزة الاقطاعي نفسه. اما مساحة الاراضي الموزعة على الفلاحين حسب قانون الاصلاح الزراعي الجديد فبقيت كما كانت سابقاً /٨/ هكتارات اراضي مروية و٣٠-٤٥ هكتاراً من الأراضي البعلية. هذا ولقد حددت مدة تنفيذ مرسوم الأصلاح الزراعي بـ١٠ سنوات وليس بـ/١٥ سنة كالسابق في قانون ١٩٥٨. واعفى الفلاحين من تقديم مدفوعات مقابل الاراضي التي يستخدمونها، بغض النظر عن تعهدهم بدفع ٢٥٪ من قيمة الارض لصندوق التعاونيات في المناطق التي شملها قانون الاصلاح. وان قانون دفع نسبة ٢٥٪ و٥ , ١٪ سنوياً للدولة كان من المفروض ان يبقى ساري المفعول مدة ٤٠ سنة حسب قرار الحكومة. ونتيجة لهذه التغيرات المشار اليها، اصبح قانون الاصلاح الزراعي في سورية من اكثر المراسيم الزراعية تقدماً في منطقة المشرق العربي.

في شهر تشرين الاول عام ١٩٦٣ اجريت كذلك بعض التغيرات على قانون رقم /١٣٤/ الخاص بـ«تنظيم العلاقات الزراعية»، فاعيد النظر بزيادة حصة المستأجر من المحصول وعدة اجراءات اخرى تحمي المستأجرين من ظلم الاقطاعيين، بما في ذلك حقهم في عقد اتفاقية بين المستأجر من ظلم الاقطاعيين، بما في ذلك حقهم في عقد اتفاقية بين المستأجر ومالك الأرض حسب القرارات التي تصدرها لجان العمل في المناطق المختلفة.

لكن النشاط السياسي لقيادة حزب البعث، قد توجه للعمل من أجل تكوين وحدة قومية بين الدول العربية، قاصداً من هذا الحصول على تأييد القوى الوحدوية وخاصة داخل صفوف الجيش، وكان هذا النهج تحت ضغط المظاهرات التي خرجت بعد قيام ٨ آذار ثلاثة ايام مطالبة بالوحدة المباشرة مع مصر. اما انصار حزب البعث فقد كانوا يطالبون بالاتحاد التدريجي. بعد وقت قليل من هذا أعلنت الحكومة الجديدة عن استعدادها أن تبدأ في الوقت القريب مباحثات لتشكيل اتحاد فيدرالي ثلاثي بين سورية ومصر والعراق. وكان يهدف اقتراح حزب البعث في سورية بتكون اتحاد ثلاثي

للفت انتباه فرع حزب البعث في العراق الى التمسك بشعارات حزب البعث الخاصة بالوحدة، والعمل لتحقيق الوحدة دون التخوف من الوقوع ثانية بأخطاء الوحدة السابقة ١٩٥٨-١٩٦١.

في ١٠ آذار ١٩٦٣ جرت محادثات لاحقة بهذا الخصوص في دمشق مع الوفد العراقي، الذي يترأسه نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في العراق علي صالح السعدي. وجاء في البيان الصادر عن المحادثات، بأن كلاً من القطرين موافق دون أي جدل على «الاهداف الوحدوية» ولذلك تقر كل من الحكومتين ضرورة توسيع العلاقات بما يخدم مصلحة التقارب بين الدول العربية الثلاثة: الجمهورية العربية السورية، العراق، الجمهورية العربية المتحدة. وفي بداية آذار من نفس العام اتجه وفد حكومي الى مصر برئاسة لؤي الاتاسي لاجراء محادثات مع القادة المصريين بشأن عقد وحدة جديدة، ثم انضم الوفد العراقي الى هذه المحادثات.

ظهرت منذ الجولة الاولى للمحادثات جملة من الخلافات الجديدة بين الوفد السوري، والرئيس جمال عبد الناصر حول عدة مسائل اساسية، وخاصة حول مسألة قيادة الدولة المتحدة المقبلة وتواجد الأحزاب السياسية، وقضايا أخرى. ولم يصبغ على المحادثات أي طابع ودي، بل كانت مشحونة بالاتهامات المختلفة.

في الوقت نفسه احتدمت الخلافات حول مسألة توحيد اقسام وكتل حزب البعث وخاصة منظمات الوحدويين وجماعة أكرم الحوراني،الذين وضعوا نصب أعينهم الهجوم على محادثات الوحدة الجارية في القاهرة. هذا بالاضافة الى انه في الوقت الذي طالبت فيه قادة حزب البعث بالعمل من اجل تحقيق الوحدة تدريجياً، مع الاخذ بعين الاعتبار جملة من الشروط الأولية. وكانت منظمات الوحدويين تطالب بصراحة العودة الى اتفاق الوحدة السابق، وطالبت ايضاً بأن يشارك ممثلوهم في الوفد السوري المرسل للمباحثات. أما بخصوص جماعة أكرم الحوراني، فقد رفضت اية وحدة مع مصر كلياً.

ان الاختلاف بين شتى الجماعات لم يكن خلافاً على شكل الوحدة المقرر عقدها، ولكن حول قضايا اخرى: فعلى سبيل المثال أكد حزب البعث على ضرورة اتباع مبدأ القيادة الجماعية للاتحاد الفيدرالي وأكد كذلك على بقاء «المنظمات السياسية الشعبية» التي تعتبر ضماناً حقيقياً للوحدة القادمة ضد «اية مفاجآت طارئة تشابه الى حد ما أحداث ٢٨ ايلول ١٩٦١. وبكلمات أخرى، ان حزب البعث أراد في هذه

المرة ان يصون تنظيمه الحزبي.

عبرت احدى المنظمات الوحدوية «حركة القوميين العرب» عن موقفها وموقف جماعتين اخريين من المنظمات الوحدوية التي تريد من الاتحاد القادم ان يأخذ بعين الاعتبار «تجربة الوحدة» السابقة على هذا الاساس كان - حسب رأيها - من الضروري تشكيل برلمانات وحكومات في كل قطر لحل المسائل المتعلقة بالقيادة المحلية، ولكنها نادت بنفس الوقت بحل جميع الاحزاب وتأسيس اتحاد قومي اشتراكي يضم في صفوفه جميع فئات الشعب.

هكذا تم تقديم وبحث شروط الوحدة الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط السابقة لوحدة عام ١٩٥٨ ولكن لم تتوصل المباحثات الى نتيجة ما.

جرت محادثات بين شتى القوى لتسوية الخلافات فيما بينها، والوصول الى اتفاق مشترك، قبل أن يغادر الوفد الى محادثات الوحدة في القاهرة. وفقط في عشية المحادثات توصلت هذه القوى لاتفاق يقضي بوقف النزاعات الداخلية مؤقتاً. بعد عودة الوفد السوري عادت النقاشات من جديد حول مهام المرحلة الراهنة، والتحضير للجولة الجديدة لبحث الاتحاد الفيدرالي، وأخيراً اتفقت القوى على أن يشكل الوفد السوري الى المباحثات من اربع منظمات سياسية - ثلاث منظمات وحدوية مشتركة في الحكومة الى جانب حزب البعث. وتم كذلك صياغة واقرار الأسس الأولية لميثاق العمل القومي. واشير في البيان الصادر عن اجتماع هذه القوى السياسية، بأنها تطمح الى تشكيل جبهة متحدة يقودها مكتب سياسي يمارس نشاطه ومهامه ضمن نطاق الميثاق الوطني للتنسيق بين جميع القوى المشتركة في هذه الجبهة. اما ما يخص تأليف المكتب ومشروع الميثاق الوطني ونظام الجبهة الموحدة، فسوف تقر بعد انتهاء المحادثات في القاهرة مع الاخذ بعين الاعتبار النتائج الناجمة عن المؤتمر.

بعد نتائج محادثات ٦ نيسان ابتدأت مرحلة جديدة من المفاوضات، وتغير تشكيل الوفد السوري المفاوض: لم يعد لحزب البعث الاكثرية الساحقة في الوفد، وتم الاتفاق قبل مغادرة الوفد بين حزب البعث والمنظمات الوحدوية، بأن الوحدة القادمة يجب أن تتكون من مصر وسورية والعراق.. مع الاخذ بعين الاعتبار الحفاظ على مبدأ القيادة الجماعية وتواجد «المنظمات الشعبية الثورية» كأساس للوحدة وضمانة للحفاظ عليها وتدعيمها، وبهذا الشكل حقق البعثيون مطالبهم الأساسية.

في ١٧ نيسان ١٩٦٣ تم في القاهرة، وبغض النظر عن بعض الاختلاف في

وجهات النظر، توقيع ميثاق الاتحاد الفيدرالي الثلاثي، واشير في البيان الصادر عقب المحادثات بأن وفود الدول العربية الثلاثة، مصر وسورية والعراق، قد اتفقوا فيما بينهم على تكوين دولة فيدرالية جديدة تسمى «الجمهورية العربية المتحدة» بعد ان يتم الاستفتاء العام عليها من قبل الشعب في كل من الدول الثلاثة.

مجرد المقارنة بين أسس ميثاق الاتحاد الفيدرالي للدول الثلاثة، وشروط تكوين الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، يتضح بأن قادة الدول الثلاثة قد أخذوا بالحسبان عند صياغة الميثاق الجديد الخصائص الموضوعية لكل دولة اتحادية. وعلى خلاف الميثاق السابق تم التأكيد على بناء السلطات التشريعية والتنفيذية المحلية في كل قطر، وتطبيق مبدأ المساواة والقيادة الجماعية، كما حددت اطول فترة زمنية ممكنة ـ سنتين ـ كمرحلة انتقالية لتحضير الظروف المناسبة من اجل تقارب الدول الثلاث، ودمجها في دولة عربية واحدة.

اما الحزب الشيوعي السوري فقد أبدى رأيه بخصوص الاتحاد المزمع تكوينه، وحذر في الوقت نفسه الحكم من استعجال الامور واستباقها في الاقدام على مثل هذه الخطوة، وجاء في البيان الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، بأن هذا الاتحاد يتضمن خطراً كبيراً «ليس بالنسبة لسورية وحسب، بل لكل حركة التحرر العربية. «ان السير نحو وحدة عربية حقيقية، يكتب لها البقاء يتطلب، وقبل أي شيء آخر، اقامة الحريات الديموقراطية للشعب وتشكيل أجهزة قيادية حاكمة على اساس الانتخابات البرلمانية الديموقراطية، مما يفسح المجال أمام جميع القوى والفئات الشعبية ممارسة حقها في الافصاح عن رأيها بحرية تامة بخصوص أسس وشكل الاتحاد الفيدرالي، هذا هو الطريق الأصح والوحيد الى تكوين أي اتحاد ديموقراطي عربي تحرري، يقوم على اسس صحيحة ويدوم ويزدهر».

على اثر توقيع ميثاق الاتحاد الفيدرالي بدأت الدول العربية الثلاث في تطبيق الخطوات الفعلية لتنسيق النشاط في مجال التعليم والدفاع والاقتصاد والسياسة الخارجية.

برزت على طريق تحضير الظروف المناسبة لتكوين عدة صعوبات هامة من بينها اقناع جميع القوى الوطنية والتقدمية في الدول الثلاث بالموافقة على ميثاق الاتحاد وتشكيل تنظيمات مشتركة. وتنحصر صعوبة هذه المسألة في وجود عدة تناقضات ايديولوجية بين شتى التنظيمات السياسية في هذه الدول الثلاث. ففي بداية الامر كان

من المقرر ان تتحد جميع المنظمات السياسية في كل بلد مكونة جبهة قومية وحدوية، ولتنسيق النشاط بين هذه القوى الوطنية كان من المقرر اولاً تكوين قيادة سياسية مشتركة لكل جبهة على حدة، وأخيراً قيادة مشتركة لقيادات الجبهات في البلدان الثلاث المشاركة في الاتحاد الفيدرالي.

من اجل اقرار ميثاق الاتحاد الفيدرالي، اضطر حزب البعث للتعاون مع القوى الوحدوية الأخرى. وأثبتت حكومة البيطار استمرارية سياستها المعادية لنظام الانفصال، فأصدرت حكماً جديداً، ثالثاً من حيث التسلسل يحكم على /١٤٠/ مواطناً بالحرمان من الحقوق المدنية والسياسية بتهمة المساهمة في مؤامرة الانفصال عن مصر* وصدر مرسوم آخر يقضي بمحاكمة /١٢/ مواطناً من عداد القيادة العليا في الجيش، وعدداً كبيراً من العناصر ذات المناصب الحساسة سابقاً في سياسة الدولة**، وفضلاً عن هذا، فان العلاقة بين حزب البعث والوحدويين بمن فيهم الضباط الوحدويين كانت آخذة بالتدهور، فلقد أدى اقرار ميثاق ١٧ نيسان الى توسيع نشاط الوحدويين، الذين ما انفكوا يطالبون بالوحدة الفورية، وادخال عناصر أخرى لهم في الحكومة والقيادة، وباءت جميع المحاولات لتشكيل تنظيم سياسي موحد بالفشل. ولم تلق اقتراحات البعثيين بتأسيس جبهة وطنية موحدة الدعم من جانب المنظمات الوحدوية الاخرى في سورية، وأدت النقاشات الحادة التي دامت عدة اسابيع حول جملة من المسائل الى احتدام الخلاف الفعلي بين حزب البعث والوحدويين. فيما بعد،احتدم الصراع بين هاتين القوتين السياسيتين بشكل ملحوظ. ففي نهاية نيسان تم تسريح /٤٧/ ضابطاً وحدوياً من صفوف الجيش بتهمة التحضير لانقلاب. وشغل جميع المناصب والمراكز العسكرية الشاغرة عناصر من انصار اللجنة العسكرية، مما ادى الى تدعيم مواقع هؤلاء في الجيش بشكل ملحوظ. على اثر هذا، ومن باب الاحتجاج قدم في ٢ ايار ١٩٦٣ خمسة وزراء من المنظمات الوحدوية استقالتهم من حكومة البيطار، بمن فيهم وزير الدفاع اللواء محمد الصوفي. كما قدم استقالته كذلك نائب رئيس الاركان اللواء راشد قطيني. ولكن لم

* من بين هؤلاء كان مأمون الكزبري، عبد الكريم النحلاوي، حيدر الكزبري، موفق عصاصة، مطيع السامي، عبد الغني دهمان، وغيرهم.

** في عداد هؤلاء كان كاظم القدسي، خالد العظم، عبد الكريم زهر الدين، أكرم الحوراني، معروف الدواليبي، أمين النافوري وخليل كلاس.

يوافق على استقالتهم فوراً، وطلب منهم وبقرار من رئيس الوزارة صلاح البيطار البقاء في مناصبهم مؤقتاً على أن يقوم بتسوية الخلافات وازالة الحساسيات.

أدت الازمة السياسية الناجمة عن ملاحقة القوى الوحدوية وعناصرها في الجيش الى ردود فعل من الجانب المصري. ففي ٣ ايار أعلن بأن حكومة الجمهورية العربية المتحدة، قررت تأجيل المحادثات المقررة في ١٢ أيار بخصوص تكوين قيادة عسكرية موحدة. ولقد عللت مصر طلبها هذا، بأنه من غير الممكن التكلم عن الوحدة في المجال العسكري طالما تلاحق القوى الوحدوية حتى الوقت الحاضر، وما دامت الوحدة السياسية غير متكاملة.

أصبح الصراع بين حزب البعث والوحدويين أكثر علنية من ذي قبل، وظهر هذا بشكل حاد في تلك المناطق التي يشكل فيها الوحدويون قوة اساسية، ففي حلب نظمت في ٨ ايار مظاهرة شعبية طالب المتظاهرون فيها بتطبيق ميثاق الاتحاد فوراً. وفي هذا النهار بالذات منعت من الصدور جرائد الوحدويين «الوحدة» و«صوت الجمهورية» واعتقل المسؤولون عنها. بتهمة نشر مواضيع «تحرض على الانتفاضة، وحدثت في منطقة القابون في دمشق في نهاية شهر أيار اصطدامات مسلحة، فطلب انصار الوحدويين الذين تدعمهم فرقة دبابات وقطعات من المشاة تطبيق شروط الوحدة واعادة الضباط المسرحين الى مراكزهم،وخرجت على اثرها مظاهرات الوحدويين في دمشق وغيرها من المدن السورية.

قدم الوزراء الوحدويون في ايار استقالتهم من جديد. وكان السبب المباشر هذه المرة تضارب الآراء حول مسألة نشاط المكتب السياسي المزمع تكوينه لقيادة الجبهة الوطنية الموحدة، واقترح حزب البعث ان يشكل المكتب على اساس الاتفاق السابق في أيام الحكومة الائتلافية: ٦ ممثلين عن حزب البعث، ٦ عن الوحدويين، ١ للمستقلين وعلى هذا الاساس، اقترح حزب البعث بأن يكون المكتب السياسي من /٣/ بعثيين و/٣/ وحدويين و/١/ عن «المستقلين»، ويجب ان توافق على المرشحين لهذا المكتب جميع الجهات المشاركة في الجبهة الوطنية. بينما طالبت المنظمات الوحدوية بممثلين لها في المكتب كما في الحكومة.

في ١٠ أيار من نفس العام، اضطرت حكومة صلاح البيطار للاستقالة، ثم عهد الى سامي الجندي بتشكيل حكومة جديدة، وكان الجندي من القادة السابقين في منظمة «حركة الوحدويين الاشتراكيين»، وابتعد عن منظمته نتيجة خلاف حدث

في صفوفها منذ فترة وجيزة. وشغل الجندي منصب وزير الثقافة والارشاد القومي في حكومة صلاح البيطار. كان من الممكن تقويم هذه المبادرة كمحاولة جديدة من قبل حزب البعث للتقرب من الوحدويين، ويشير هذا الى انهم يعملون باتجاه الوحدة طالما يتعاونون مع الوحدويين لهذا الحد. ولكن في حقيقة الآمر كانت هذه القضايا ظاهرية فقط. لأن السلطة الحقيقية في القطر قد تحولت تدريجياً الى الجيش الذي استلم السلطة الفعلية - كما اشرنا سابقاً - وركزها ضمن صلاحيات اللجنة العسكرية وخاصة بعد تسريح الضباط الوحدويين.

ولكن محاولة سامي الجندي لتشكيل حكومة قد باءت بالفشل. وبعد ٣ أيام، أي في ١٣ أيار ١٩٦٣ كلف صلاح البيطار من جديد لتشكيل حكومة يدخل فيها أي وزير من الوحدويين. ولقد عين جميع الوزراء من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة، وشغل أمين الحافظ مناصب وزير الداخلية ونائب رئيس مجلس الوزراء.

ان ابعاد الوحدويين من المشاركة في هذه الحكومة قد دفع الضباط المسرحين لحث أنصارهم في الجيش من اجل تنظيم انقلاب في ١٨ تموز، أي في نفس النهار الذي غادر فيه الوفد السوري برئاسة لؤي الاتاسي للالتقاء بعبد الناصر في مدينة الاسكندرية لمتابعة المحادثات، بخصوص الاتحاد. دخلت جماعة من الضباط بقيادة النقيب محمد نبهان الى لواء الهندسة واغتصبت مستودعات السلاح، ثم حاولت هذه الجماعة وبدعم من بعض الوحدات في حامية دمشق وفرقة من المظليين في كلية الاتصال الاستيلاء على بناية رئاسة الاركان والاذاعة. ولكن بعد عدة اصطدامات مسلحة في الشوارع فشلت محاولة الانقلاب. واعلن عن حالة الاستنفار في العاصمة. وحسب تصريح محمد نبهان فان هدف هذه الحركة كان قلب نظام البعث في سورية وعزل العراق، ثم عقد وحدة فورية مع مصر. نتيجة لهذه الحركة تم اعتقال المشاركين فيها و٥٨ شخصاً من قادة الوحدويين من بينهم جاسم علوان - سامي صوفان - راشد قطيني وغيرهم، وحكم على اكثريتهم بالاعدام.

اثرت هذه الحوادث على تأزم العلاقات، بالاضافة الى ما كانت عليه من سوء. وبدأ هجوم اعلامي استمر طوال شهر أيار بلهجة حادة بين مصر وسورية. في ١٧ أيار جاء في المقالة الافتتاحية وبقلم رئيس تحرير جريدة «الاهرام» هيكل، بأن العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة، وقادة البعث في سورية، قد وصلت الى حالة من التأزم، حتى أصبح من الصعب التفكير بأي نوع من التعاون وحتى «التعايش

السلمي» بين البلدين، ووصفت جريدة «البعث» بدورها مقالة هيكل بأنها «خرق فاضح لبيان القاهرة التاريخي».

ان احداث ١٨ تموز كانت بمثابة الضربة الماحقة لميثاق الاتحاد الفيدرالي. ففي ٢٢ تموز أعلن الرئيس جمال عبد الناصر بأن نشاط الحكومة السورية يسد الطريق أمام الوحدة.

حصل بنفس الوقت داخل الجيش بعد التسريح الواسع في صفوف الضباط الوحدويين خلاف بين وزير الدفاع ورئيس الاركان اللواء زياد الحريري من جهة والضباط البعثيين انصار اللجنة العسكرية بزعامة اللواء أمين الحافظ من جهة أخرى. وقد أثار نشاط اللواء زياد الحريري الذي لا ينتمي الى أي اتجاه سياسي في القطر، وبالتالي لا يملك حلفاء أقوياء في مناصب حساسة وقيادي في حياة البلد السياسية عدم الرضى من جانب البعثيين. بيد أن تحرك زياد الحريري وسط البرجوازية والاقطاعية وعمله لتلقي الدعم منهم جعله يقف ضد التعديلات التي أجراها حزب البعث على قانون الاصلاح الزراعي الصادر عام ١٩٥٨، والتي اتخذت خصيصاً في فترة غيابه عن سورية في حزيران ١٩٦٣. استغل أمين الحافظ سفر زياد الحريري مع رئيس الوزراء صلاح البيطار بزيارة الى الجزائر، فسرح من صفوف الجيش /٣٠/ ضابطاً من الموالين للواء الحريري، ووضع في امكنتهم ضباطاً بعثيين، واعفى بنفس الوقت /٤٠/ موظفاً قيادياً في الدوائر الحكومية الحساسة وبدلوا بموظفين بعثيين ايضاً.

بعد ان عاد زياد الحريري الى دمشق حاول الوقوف ضد قرارات التسريح، ولكن كان صعباً عليه أن يغير شيئاً ما من هذا لأنه لا يملك الدعم السياسي والعسكري الكافيين، فاضطر للتنازل في ٩ تموز عن منصبه. وصدر قرار عن المجلس الوطني لقيادة الثورة باعفائه من مناصبه كوزير للدفاع ورئيس للاركان، ثم ارسل بعد هذا ملحقاً عسكرياً الى الولايات المتحدة الامريكية، وتحولت هذه المناصب الى أمين الحافظ.

في ٢٧ تموز ١٩٦٣ قدم اللواء لؤي الاتاسي القائد العام للقوات المسلحة استقالته، وكان السبب المباشر لاستقالته تلك الاحكام القاسية التي عوقب بها المشاركون في احداث ١٨ تموز، وتحولت مناصب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة الى امين الحافظ كذلك.

هكذا صبح ممثلوا المنظمات الوحدوية بعيدين كلياً عن قيادة القطر، ولكن طلبهم باعادة الضباط المسرحين الى مراكزهم وتنفيذ الخطط الرامية الى الوحدة لم تتوقف نهائياً.

بعد ان فشلت فكرة الوحدة الثلاثية، أصبح حزب البعث يحضر وبسرعة للوحدة مع العراق، ففي حزيران ١٩٦٣ اتجه الى العراق وفد حكومي سوري يضم ممثلين عن القطاع العسكري والاقتصادي وغيرهما. وانحصر هدف هذه المحادثات في تطبيق المهام التي وضعها مؤتمر القاهرة بشكل نهائي، أي ما بين العراق وسورية دون مصر. وصدر عن المحادثات الأخيرة بيان أعرب فيه الجانبان عن عزمهما في توسيع تبادل السلع بين الدولتين وتدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية. واتخذ في ١ تموز قراراً بفتح الحدود بين سورية ومصر والعراق.

ان تحرك حكومة الجمهورية العربية السورية لتدعيم العلاقات الثنائية مع العراق، بنفس الوقت الذي تتطور فيه العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة، قد ادى الى ازدياد الوضع سوءاً على الحدود السورية الاسرائيلية. فحاولت حكومة اسرائيل استغلال الوضع الملائم لها، فجددت اعتداءاتها على الحدود السورية لادخال بعض قواتها الى المنطقة المحايدة، واتمام شق القنوات التي من شأنها أن تستوعب مياه نهر الاردن المحولة حسب مشروعهم. واتضح من خلال المشروع الذي اتخذته اسرائيل في بداية ١٩٦٤ بأنها تنوي تهجير /٣/ ملايين يهودي الى الأراضي الصحراوية، مما يؤدي بشكل اوبآخر الى ازدياد القدرة الحربية والاقتصادية لاسرائيل. فأعلنت الحكومة السورية، بهذا الخصوص «انها لا تسمح باجراء أية أعمال كانت في المنطقة المحايدة. لأن هذا يتناقض كلياً مع بنود اتفاقية الهدنة»، وتقدم الجانب السوري بشكوى الى اللجنة الخاصة بالهدنة يحتج فيها على النشاط العدواني من قبل اسرائيل، كما وجه بنفس الوقت احتجاجاً الى اللجنة الدولية الخاصة بأزمة الشرق الاوسط،وقدمت شكوى مماثلة الى مجلس الامن الدولي.

في ٢٠ آب فتحت القوات الاسرائيلية النار على مراكز الحدود السورية وخرقت الطائرات الاسرائيلية الاجواء السورية، رغم كل هذا، حاولت الحكومة الاسرائيلية القاء المسؤولية في هذا التوتر على الجانب السوري. وقدمت اسرائيل الى مجلس الامن شكوى على سورية. ولذلك دعا مندوب سورية الدائم في منظمة الامم المتحدة في ٢١ آب ١٩٦٣ مجلس الامن الى اجتماع طارىء لبحث مسألة تجدد

النشاط العدواني لاسرائيل. فوضعت حكومة الجمهورية العربية السورية كامل المسؤولية في جميع الاحداث على الجانب الاسرائيلي، وبرهنت على ان شكوى الحكومة الاسرائيلية كاذبة من حيث الاصل.

وقفت الحكومات الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية خلال مناقشة هذه القضية في هيئة الامم المتحدة الى جانب اسرائيل، مدافعين عن شكواها ومطالبين بالتصويت على مشروع انكليزي - امريكي لادانة سورية. ولكن سورية قد لاقت الدعم الجاد من جانب الاتحاد السوفيتي، الذي استخدم حق «الفيتو» لاحباط المشروع. وبهذا الصدد أعلن رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة السورية أمين الحافظ ما يلي: «ان موقف الاتحاد السوفيتي قد ألغى المشروع الانكلو- امريكي الموضوع لادانة سورية. ولذلك لاقى موقف الاتحاد السوفيتي صدى كبيراً لدى الشعب العربي في سورية وفي جميع انحاء الوطن العربي».

وفي هذا المجال ايضاً، أعربت حكومة العراق عن استعدادها لدعم سورية ضد اسرائيل، ووصلت الى سورية برقيات تضامن من الجمهورية العربية المتحدة، الاردن، المملكة العربية السعودية، لبنان، الكويت وليبيا، واعلنت حكومة العراق عن استعدادها لارسال القوات العراقية، ووضعها تحت تصرف سورية في حال قيام اسرائيل بأي عدوان على سورية، كما اصدرت امراً بوضع جميع القوات العسكرية في حالة استنفار عام.

ان وحدة نشاط جميع الدول العربية ضد الاعتداءات الاسرائيلية، قد أدى بشكل أوبآخر الى التقارب الاقتصادي والعسكري والسياسي بين سورية والعراق، ففي بداية آب اتجهت الى العراق بعثة حكومية سورية برئاسة صلاح البيطار، وكان من بين اعضاء الوفد ميشيل عفلق وعبد الكريم الجندي من اعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة، وحُدد هدف الزيارة ببحث جميع المسائل الخاصة بالوحدة، وكذلك العلاقات الاقتصادية بين البلدين، في ٢٠ آب ١٩٦٣ وصل الى دمشق وفد عسكري عراقي لاجراء محادثات خاصة بتقوية التعاون العسكري بين البلدين وخاصة، توسيع قواعد التحرك المشترك للقوى الجوية المشتركة. وكما نرى فان الرد على التحركات الاسرائيلية قد ساهم باتخاذ خطوات عملية على طريق الوحدة العسكرية بين سورية والعراق.

حاولت حكومة العراق، بنفس الوقت، القيام بدور الوسيط لتسوية الوضع بين

سورية ومصر. وفي ٢١ آب اتجهت الى القاهرة بعثة عراقية يرأسها عبد السلام عارف لبحث قضية اجراء استفتاء عام على قضية الوحدة، واذا لم يكن من الممكن هذا في الوقت الحاضر، ففي المستقبل، أي بعد انتهاء الخلافات السورية ـ المصرية. ولكن مهمة الرئيس عارف لم تنجم عن اية نتائج ايجابية، وكان رد حكومة الجمهورية العربية المتحدة واضحاً، بأنه من غير الممكن ان يكون هناك اي تعاون مع حزب البعث في سورية أو في العراق ما داما ينفذان سياسة داخلية لا تخدم قضية الوحدة.

من خلال المحادثات التي جرت في ٢٦ آب بين العراق وسورية عبر كل من الجانبين عن عزمه لتنفيذ الاتفاقية الثقافية المعقودة، وشكل الجانبان لجنة عسكرية لتنسيق التعاون العسكري الدفاعي. كما تم دراسة للوضع الاقتصادي في كلا البلدين على ضوء العلاقات الاقتصادية الموجودة، وعلى ضوء خطط التطور والتبادل التجاري. واتفق الجانبان على ضرورة عقد وحدة اقتصادية كاملة بين العراق وسورية. وعُقدت في ٨ تشرين الاول ١٩٦٣ اتفاقية بخصوص الوحدة العسكرية بين العراق وسورية.

في هذا الوقت بالذات اتسع الخلاف في صفوف حزب البعث، وكان من الاسباب المباشرة عدم رضى الاوساط اليسارية عن نشاط قادة حزب البعث في عدة مجالات، وخاصة في مجال التطبيق العملي لقرارات الاصلاح الزراعي والاجتماعي. ومن الملاحظ في هذه المرحلة ان تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وقوانين التأميم قد تجمدت تقريباً. وبقي نشاط الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية ممنوعاً كلياً. هذه الحقائق وغيرها جعلت الاوساط اليسارية في حزب البعث تعيد النظر في القضايا الاساسية ان كانت تكتيكية او استراتيجة في سياسة الحزب.

لم تكن الاوضاع الاقتصادية في القطر أقل أهمية من القضايا المشار اليها اعلاه. وخاصة في حالة تدهور الوضع الاقتصادي المستمر في القطر، وهبوط حركة العمل والنشاط الاقتصادي، وانخفاض مستوى تطور الصناعة والزراعة. أما بخصوص البرجوازية السورية فقد اجابت من جانبها على قرارات التأميم للبنوك وشركات التأمين، وتطبيق الرقابة، على النقد بأن أغلقت العديد من مشاريعها، وحدت من نشاطها الى اقصى حد. هذا وطالبت الغرفة التجارية في دمشق بعريضتها الموجهة الى وزير الاقتصاد بالغاء أي رقابة كانت على العمليات النقدية مع الخارج، وطالبت بتشجيع الحكومة للمبادرات الشخصية لذوي رؤوس الاموال وما الى ذلك.

فاضطـرت الحكـومة أمام هذا الضغط الى تخفيف الرقابة على النقد وسمحت للبنوك بيع العملات الاجنبية حسب أسعار السوق الحرة.

ان تطبيق قانـون الاصـلاح الـزراعي كما اشـرنا سابقاً. قد توقف تقريباً كلياً، واكثـر من هذا فقـد أدى غيـاب المنظـمات الزراعية الديموقراطية التي من شأنها مراقبة تنفيذ التعديلات التي طرأت على قانون الاصلاح الزراعي وتنفيذها في الحياة العملية الى تزايـد نشـاط الاقطـاعيـين وعنادهم ضد هذه القوانين. وكانوا يلجأون في بعض الاحيـان، وخـاصـة عنـدمـا يشعـرون بضعف السلطـة الى الطـرق الارهـابية ضد الفلاحين، وينتزعون منهم الأراضي التي وزعت عليهم خلال تطبيق قانون الاصلاح سابقـاً. وبشكـل عام ان خطـوات تطبيق قانون الاصلاح الزراعي قد ضعفت كثيراً عن ذي قبل حتى بالمقارنة مع سنوات الوحدة بين مصر وسورية.

هذا وقـد ساءت اوضـاع الجـماهـير الكـادحـة بشكـل ملاحظ، وانتقل مئات الالـوف من الفـلاحـين الى المدينة بحثاً عن العمل. وانخفضت رواتب العمال حتى ١٥٪ وارتفعت نسبـة البطـالـة بحـدة، وعـانى الحـرفيـون الصغـار والتجـار من عدة صعوبات نتيجة التكديس لبضائعهم ومنتوجاتهم في المستودعات لعدم وجود الاسواق لها، وجمـدت التجـارة الـداخليـة نسبيـاً واضطر اكثر من / ١٠٠ / ألف عامل سوري للهجرة الى الدول العربية الاخرى بحثاً عن العمل.

في هذه الظـروف النـاشئة اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري في ايلول ١٩٦٣ بيـانـاً خاصـاً الى عامـة الشعب جاء فيه بان المخرج الوحيد من هذه الازمـة هو تنظيم «جبهـة وطنيـة شعبيـة واسعـة» تضم في صفوفها «العمال والفلاحين وصغـار المنتجـين الحرفيين والشباب والطلاب وصغار التجار، وممثلي رأس المال الوطني (عـدا الاحتكـاريـين)، وممثـلي مختلف الاحـزاب والفئـات السيـاسيـة، وغيرهم من العنـاصـر الـوطنيـة المستقلة وممثلين عن جماهير الجنود والضباط من مختلف الاتجاهات الـوطنيـة». فعن طريق تشكيـل هذه الجبهـة كان بالامكـان ـ حسب رأي الحـزب الشيـوعي ـ الـوصـول الى مرحلة جديـدة يتـدعم فيها «النظام البرلماني الديموقراطي الوطني» في القطر ويأخذ ابعاده.

جرت اول محاولة لاعادة النظر في تكتيك واستراتيجية حزب البعث تحت تأثير ضغط الجناح اليساري في حزب البعث، خلال اعمال المؤتمر القطري للحزب في سورية الذي عقد في دمشق في أيلول ١٩٦٣ لأول مرة بعد استلام السلطة.

دخل الى القيادة القطرية المنتخبة من قبل المؤتمر عدد لا بأس به من انصار الجماعة اليسارية، بالاضافة الى ثلاثة اعضاء من اللجنة العسكرية وهم حمد عبيد، حافظ الاسد، ومحمد رباح الطويل، وخمسة اعضاء مدنيين هم: حمود الشوفي، احمد صالح، نور الدين الاتاسي، خالد الحكيم، ومحمد نور الله. كما انتخب حمود الشوفي اميناً قطرياً لحزب البعث في سورية، وسقط صلاح البيطار، في الانتخابات للقيادة القطرية، مما يدل على تلك النزعة المتنامية في القيادة القطرية (وخاصة في العراق وسورية) ضد القيادة القومية للحزب. عقب هذا المؤتمر قدم صلاح البيطار استقالته كرئيس للوزارة. ولكنه اعاد النظر في طلبه هذا تحت ضغط من جانب امين الحافظ. وبقي في منصبه مؤقتاً.

من اهم التوصيات الناجمة عن المؤتمر القطري لحزب البعث في سورية، وعن المؤتمر القطري لتنظيم حزب البعث في العراق، المنعقد في أيلول من نفس العام والتي ارسلها كل من المؤتمرين الى المؤتمر القومي السادس لحزب البعث، كانت تهدف الى تكوين اتحاد بين العراق وسورية، وتوحيد المنظمتين الحزبيتين في كلا البلدين، واجراء بعض التعديلات على الاسس الايديولوجية للحزب.

في ١٧ ايلول، أي في اليوم المقرر لاجراء الاستفتاء العام بخصوص الوحدة بين سورية والعراق ومصر، أصدرت القيادة القومية لحزب البعث بياناً اكدت فيه على موقفها السابق، ووضعت المسؤولية في تأخير الاعمال الوحدوية بين الاقطار الثلاثة على الحكومة المصرية. كما دعا البيان الى توحيد الجهود بين العراق وسورية لمتابعة «النضال الوحدوي الاشتراكي».

أما المرحلة القادمة على طريق نضال القوى البعثية اليسارية ضد سياسة القيادة القومية، فكانت مرحلة انعقاد المؤتمر القومي السادس المقرر عقده في ٥ تشرين الاول ١٩٦٣، اصبح انعقاد هذا المؤتمر انعطافاً هاماً في تاريخ حزب البعث بعد استلام السلطة وكان اكثرية المندوبين الى المؤتمر (٧٥٪ تقريباً) من القوى اليسارية في حزب البعث. اما الباقي من المندوبين فقد كانوا الى جانب القيادة التقليدية: ميشيل عفلق وصلاح البيطار. كما انتقد اليساريون بحدة الأسس الايديولوجية للحزب مقومين اياها كاسس «رومانتيكية وبرجوازية صغيرة، وبعيدة عن العلمية».

انعكست الخلافات والتناقضات الداخلية في محتوى المقررات التي اتخذها المؤتمر نفسه. ولقد لوحظ بعد المؤتمر بأن القوى الرجعية والمعادية للشيوعية، قد

اطمأنت لنشاط البعثيين اليمينيين وخاصة في العراق، هذا من جهة، ولوحظ ايضاً من خلال قرارات المؤتمر ان الجناح اليساري في حزب البعث يريد ان يسير بالقطر على طريق التطور اللا رأسمالي. واتضح هذا أكثر من أي وقت مضى من خلال تحديد «القوى الاجتماعية المساهمة في الثورة»، حيث اشير بالضبط الى أن «العمال والفلاحين والمثقفين (المدنيين والعسكريين) والبرجوازية الصغيرة - تعتبر القوى الاساسية التي بامكانها من خلال وحدتها تحقيق الثورة الاشتراكية في مرحلتها الأولى» (الفقرة ٧). وخلافاً لهذه القوى والطبقات الثورية حددت البرجوازية - حسب قرارات المؤتمر بأنها اصبحت «عاجزة عن القيام بدور ايجابي في تطور الاقتصاد والمجتمع» وان انتهازيتها «قد حولتها الى حليف للامبريالية» واشير كذلك الى ان «الاهداف الاشتراكية للحزب يجب ان تنعكس في التركيب الاجتماعي نفسه» وبأن «الثورة الاشتراكية العامة يجب ان تقترن بمصير العمال والفلاحين» (الفقرة ٢). كما اتخذ المؤتمر قراراً بـ«متابعة» تطبيق «التحولات الاشتراكية على الاسس الديموقراطية، وبمشاركة الجماهير الكادحة (الفقرة ٦).

ان تدعيم مواقع القوى اليسارية داخل الحزب قد اتضح من خلال المقررات التي اتخذتها المؤتمر حول بعض القضايا النظرية المبدئية في ايديولوجية الحزب، وكذلك القرارات الخاصة بتحديد الموقف من الدول الاشتراكية، حيث ان المؤتمر، بغض النظر عن التأييد من جديد على سياسة عدم الانحياز (الفقرة ٢٤) قد اعلن بأن هذا «يجب أن لا يتعارض مطلقاً مع تمتين علاقات الصداقة مع شعوب العالم الاشتراكي» وان تدعيم هذه العلاقات الودية يساعد سورية على «توفير الامكانيات الجديدة والفعالة للقضاء على مواقع البرجوازية الايديولوجية والاقتصادية الاحتكارية، التي تخدم مصالح الدول الامبريالية مباشرة» ذات الغايات الكثيرة في الدول العربية. ويساعد هذا في آخر المطاف لتقوية النضال العام ضد مواقع الامبريالية في كل العالم (الفقرة ٢٥).

هذا، وقد اعار المؤتمر اهتماماً كبيراً للعمل الايديولوجي في صفوف الجيش، ونال اعضاء الحزب في الجيش حقهم بالمساواة مع رفاقهم المدنيين. وتم تشكيل لجنة تابعة للقيادة القومية مسؤولة عن تنظيم القوات المسلحة. عدا ذلك اسست في فرق الجيش لجان للعمل الايديولوجي.

ودعا المؤتمر الى دعم الثورة الجزائرية واليمنية حتى النصر (الفقرتان ١٥-١٦)

وتنظيم القوات المسلحة الفلسطينية ضد المحاولات الاسرائيلية، لتحويل مياه نهر الاردن (الفقرة ١٨)، وتكوين جبهة عربية تقدمية (الفقرة ٢٢).

اخيراً تم انتخاب قيادة قومية للحزب، ومن الملاحظ انه جرى تغييرات جدية في تركيب القيادة القومية الجديدة. فقد حل عدد لا بأس به من البعثيين اليساريين مكان العناصر اليمينية. فدخل اليها من الفرع السوري ميشيل عفلق، امين الحافظ، صلاح جديد، حمود الشوفي، وسقط صلاح البيطار.

ولقد كان من قرارات المؤتمر قرار خاص بخصوص تشكيل اتحاد فيدرالي بين سورية والعراق، وتعميم «سياسة اقتصادية تقوم على المبدأ الاشتراكي». وأشير الى أن أي وحدة تقوم بين الدول العربية يجب أن تعتبر مصر على طرف المساواة مع الدول الاخرى دون أية أفضليات (الفقرة ١٥).

ظهرت على صفحات الجرائد البعثية بعد انتهاء اعمال المؤتمر عدة مقالات، تؤكد على ان التناقض بين حزب البعث والدول الاشتراكية لا يأخذ طابع الصراع أو التناقض العدائي كما هو حال الامر بين الحزب والدول الرأسمالية. فعلى سبيل المثال جاء في المقالة الافتتاحية لجريدة «البعث» في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٣ ما يلي «ان السياسة الخارجية للحزب هي ضد الانضمام الى أي احلاف دولية، ولكنها مع تمتين عرى الصداقة مع شعوب دول المعسكر الاشتراكي» وجاء «بأن الحزب يرى كأي قوة ثورية اشتراكية أن الامبريالية إحدى اشكال الرأسمالية، وعلى الحزب ان يقف موقف العداء من النظام الرأسمالي. وليس هناك اية روابط تربط بين الحزب والنظام الرأسمالي غير العداء العلني. ويرى الحزب بأن الاشتراكية هي الهدف الاساسي للحزب كما هي لدى المعسكر الاشتراكي.. أما الفوارق بيننا وبين الدول الاشتراكية، فهي تنحصر في طرق تطبيق أسس الاشتراكية في ظروفنا القومية. هذا في الوقت الذي يعتبر خلافنا مع أفكار الرأسمالية ـ تناقضاً جذرياً تناحرياً، ينحصر في طبيعة الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي نفسه.

وكلف اعضاء القيادة القومية، حسب القرار الذي اتخذه المؤتمر بخصوص تدعيم الأسس التنظيمية للحزب باجراء اتصالات ببعض الجماعات التي كانت تابعة لحزب البعث في سورية سابقاً من أجل عودتهم للحزب. فتمكن صلاح جديد من اقناع اغلبية القيادتين القطريتين في البلدين، وبهذا اصبح له داخلهما دعامة اساسية تقف الى جانب اللجنة العسكرية، وهذا يعود، لان صلاح جديد كان يملك

علاقات شخصية مع بعضهم منذ ايام الوحدة. كما عاد الى الحزب قادة «القطريين» المعروفين، امثال يوسف زعين، ومسلم صالح وغيرهما. لكن لم تتمكن القيادة القومية من ايجاد لغة مشتركة مع جماعة اكرم الحوراني والاشتراكيين الوحدويين.

ان نشاط الحكومات البعثية بعد المؤتمر القومي السادس يدل على ان قادة الحزب في سورية، وخاصة بعد سقوط نظام البعث في العراق المجاور، قد اختارت لعملها طريقة المساومة بين الجماهير الكادحة وأوساط البرجوازية والاقطاعية مدعمة العلاقات مع شتى القوى السياسية الاخرى في سورية، كما كان الوضع في البلدان العربية الاخرى. استمر، بنفس الوقت، الصراع داخل صفوف حزب البعث في سورية وخاصة على اثر المطالب التي قدمتها جماعة حمود الشوفي، وخاصة مطالبهم باجراء تغيرات سياسية راديكالية داخلية واقامة نظام «ديمقراطي شعبي» في القطر. وصرح أحد قادة هذه الجماعة ياسين الحافظ إذ قال: «على هذا النظام ان يحد من الحريات الديموقراطية للأوساط الرجعية، ويعطي الحريات الكاملة للطبقة العاملة» ويجب ان يبقى الجيش بعيداً عن السياسة».

شكلت أول حكومة في سورية بعد المؤتمر في ١١ تشرين الثاني **١٩٦٣** برئاسة اللواء أمين الحافظ، بعد ان اضطرت الحكومة السابقة لتقديم استقالتها، على اثر سقوط صلاح البيطار في انتخابات القيادة القومية، وقد شكلت الحكومة الجديدة من البعثيين فقط. واعتبر محمد عمران نائب رئيس الوزارة الدعامة الاساسية للقيادة القومية في الحكومة الجديدة واصبح حمد عبيد قائداً للحرس القومي، الذي شكل منذ فترة وجيزة.

وبالرغم من ضعف الدعم السياسي لحزب البعث في تلك الفترة في القطر، والصراع المستمر داخل صفوف الحزب، فقد تمكنت حكومة امين الحافظ من تنفيذ بعض القوانين لتدعيم وتوسيع سلطتها. واخذت الحكومة بعين الاعتبار عند اصدار بعض القوانين، واقع القسم الاساسي من السكان في الجمهورية العربية السورية ما زال يطالب بالوحدة مع مصر، ويوجه الاتهامات لحزب البعث نتيجة لفشل المحاولات الهادفة لاقامة وحدة جديدة.

قامت الحكومة باصدار عفو عام عن المعتقلين السياسيين، ففي **٢١** تشرين الثاني **١٩٦٣** صدر أمر باطلاق سراح /٧٤/ شخصاً من العناصر السياسية الذين تم اعتقالهم بعد ٨ آذار، بمن فيهم ناظم القدسي وخالد العظم اللذين غادرا القطر في

وقت واحد بعد سماح من الحكومة. واطلق سراح أكرم الحوراني وأنصاره. وفي بداية كانون الاول صدر قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي ينص على العفو عن جميع المعتقلين السياسيين، وخفض حكم الاعدام على قادة احداث ١٨ تموز جاسم علوان، رئيس معري، ومحمد نبهان الى السجن مدى الحياة، وصدر عفو عام عن الأشخاص المتهمين بالوقوف ضد ثورة ٨ آذار.

هذا وقد احالت محكمة الامن القومي في دمشق الأشخاص المتهمين بالاشتراك في «حركة الانفصال» ٢٨ ايلول ١٩٦١ للمحاكمة. وجاء في نص الاتهام: «ان الانفصال يعتبر أكبر خيانة في تاريخ الامة العربية» وحكمت المحكمة على الشخصيات المنفذة للحركة عبد الكريم النحلاوي، عبد الغني دهمان، مهيب هندي. فخري عمر، وهشام عبد ربه بالسجن مدى الحياة وحكم على مأمون الكزبري بـ/١٥/ سنة، والباقين بالسجن لمدة ١٠ سنوات.

أما في المجال الآخر لنشاط الحزب بعد المؤتمر فقد كان التحضير الى تكوين اتحاد فيدرالي بين سورية والعراق. وتكلل هذا النشاط بنجاح نسبي حيث توصل الجانبان الى اتفاق حول القضايا الاقتصادية للوحدة، واتخذت التدابير لتوحيد الجنسية وما الى ذلك. ولكن انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣ في العراق، وضع نقطة النهاية لمساعي الوحدة بين القطرين.

تابعت الحكومة سياسة التحولات الاجتماعية الاقتصادية مدعمة اياها بشكل دائم. صدر في آذار ١٩٦٤ مرسوم يسمح للبنوك بتقديم معونات اقتصادية للفلاحين، ولمستأجري أراضي الدولة، او للذين وزعت عليهم الأراضي حسب قانون الاصلاح الزراعي، مما ساعد الطبقة الفقيرة من الفلاحين على الحصول على المواد الأولية والضرورية للزراعة، وبهذا تحرروا من ظلم الاقطاعيين والمرابين، ومن استغلال البرجوازية الزراعية النامية. هذا ولقد تمت في نيسان ١٩٦٤ محاولة لتذليل الازمة الاقتصادية التي برزت في القطر نتيجة لتقديم التسليفات للمشاريع التجارية والصناعية من مصاف الدولة. وتأسيس قطاع مشترك بين الدولة والمساهمين على ان تشارك الدولة بـ٢٥٪ من رؤوس أموال بعض المشاريع الأساسية، بما فيها الصناعات النسيجية ولكن جميع هذه المحاولات قد باءت بالفشل.

اعلنت حكومة امين الحافظ في ٢١ نيسان ١٩٦٤ عن تأميم شركتين صناعيتين أساسيتين في دمشق، وواحدة أخرى في اللاذقية. وتنتج هذه الشركات الثلاث ما

يقارب من ٧٤٪ من جميع المنتوجات الصناعية النسيجية في سورية. واممت كذلك /١٥/ مؤسسة اقتصادية هامة في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني الأخرى. وطبق فيها نظام الادارة الذاتية، وكانت قيادة هذه المؤسسات تتم من قبل مجلس اداري، يتألف من ثلاثة ممثلين عن الحكومة والحزب والنقابات واربعة ممثلين ـ عن العمال والمستخدمين، وتقرر ان يوزع الدخل الناجم عن هذه المشاريع المؤممة على الشكل التالي: ٣٠٪ للدولة، ٣٠٪ لتوسيع الانتاج، ٢٥٪ للعمال والمستخدمين الاداريين، ٥٪ للنفقات العامة و١٠٪ لبناء المساكن للعمال. ولكن الحكومة ماطلت بتنفيذ هذه البنود الأساسية في المرسوم، ويعتبر تأميم بعض المشاريع الصناعية الأخرى بعد تأميم البنوك وشركات التأمين من الخطوات الهامة لتعميم رقابة الدولة على اقتصاد القطر.

صدر في ٢ آذار ١٩٦٤ قانون جديد بخصوص النقابات، حيث حددت الحقوق والواجبات والمبادىء التنظيمية، بما في ذلك تشكيل نقابات مستقلة حسب الحرف والمناطق، ويجمع فيما بينها مبدأ المركزية الديموقراطية.

بوشر في ٢٦ نيسان بالعمل على اساس الدستور الجديد المؤقت، والذي أصبحت سورية تسمى على أساسه بـ«الجمهورية الاشتراكية الديموقراطية الشعبية» وهي دولة ذات سيادة، وتؤمن بوحدة العرب، وتناضل في سبيل تحقيقها (البند ١) ويعتبر الدستور الاساس لبناء حياة المجتمع، الذي يقوم على اساس الملكية العامة لوسائل الانتاج (البند ٢٤) ويوجب حق التملك للفرد والجماعة والدولة (البند ٢٥)، هذا وجاء في الدستور بأن الملكية الخاصة محترمة ومصونة بالقانون الاجتماعي، ولكن على شرط الا تستخدم هذه الملكية لاستغلال الآخرين، بل في خدمة القضايا الاجتماعية» البند ٢٦) وحدد سقف الملكية الخاصة بقانون تابع (البند ٢٧)، بيد ان الحكومة تملك الحق في تأميم أية مؤسسة ذات اهمية اجتماعية (البند ٢٩)، واشير الى ان الدولة سوف تساعد وتدعم النظام التعاوني (البند ٢٨).

ان السلطة التشريعية وكذلك اجهزة الرقابة على نشاط الاجهزة التنفيذية قد اصبحت من مهام المجلس الوطني للثورة، الذي اخذ بعين الاعتبار تمثيل جميع الفئات الاجتماعية (البند ٣٣). اما السلطة التنفيذية فقد كانت من مهام المجلس الرئاسي، المنتخب من قبل مجلس الثورة القومي والمسؤول أمامه، مثله مثل الحكومة وأصبح الدستور المؤقت ساري المفعول، وسيبقى هو المرجع الأساسي حتى اقرار الدستور الدائم خلال فترة زمنية لا تتجاوز العام. ومن خلال الدستور الجديد،

يلاحظ تأثير الجناح اليساري في حزب البعث حيث أقرت بعض البنود التقدمية.

حاولت حكومة أمين الحافظ أن تبذل جميع الجهود للتخلص من العزلة السياسية في العالم العربي، والناجمة اساساً عن العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة، ومع العراق كذلك / خاصة بعد احداث تشرين الثاني، ولذلك وسعت الحكومة علاقاتها مع الدول العربية الأخرى: انضمت في شهر شباط ١٩٦٤ الى الاتفاقية الموقعة بين البلدان العربية القاضية بتكوين شركة عربية عامة لنقل النفط، وكذلك شركات الملاحة البحرية والطيران، وصدقت على اتفاقية «الوحدة الاقتصادية العربية» والتي اعتبرت خطوة اولية وأساسية على طريق تكوين السوق العربية المشتركة. وتم في آذار عقد اتفاقية اقتصادية مع المملكة العربية السعودية، قدمت فيها الاخيرة تنازلات كبيرة للجانب السوري، وخاصة موافقتها على تأميم البنك التجاري السعودي (كغيره من البنوك الاجنبية)، على أن تدفع سورية تعويضاً بسيطاً.

وأقيمت في حزيران من نفس العام علاقات دبلوماسية مع السودان وعين اول ممثل دبلوماسي لسورية في ليبيا، وتقرر ارسال بعثة حكومية الى تونس والجزائر والمغرب من اجل «توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية، وتدعيم العلاقات الاخوية مع الدول العربية الصديقة» وتم توقيع اتفاقية في ٢٦ تموز للتبادل التجاري، وأخرى ثقافية بين سورية وتونس.

وكان مما ساعد على تدعيم العلاقات العربية في نهاية ١٩٦٣ ـ بداية ١٩٦٤ ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد امام خطر توسع جديد من جانب اسرائيل. في نهاية ١٩٦٣ قامت اسرائيل بحملة نشاط قوية لتنفيذ مشروع تحويل مياه نهر الاردن. امام هذا الخطر، توجهت سورية الى جميع الدول العربية بنداء تناشدهم فيه «بنسيان الحقد والخلافات الموجودة فيما بينهم» من اجل توحيد ورص الصفوف لافشال المخطط الاسرائيلي، الذي لو تحقق، حسب رأي جريدة «البعث»، لكن من اخطر الأمور بالنسبة لجميع البلدان العربية، ويوازي في خطورته الى حد ما نكبة فلسطين عام ١٩٤٨».

طلبت الدول العربية في كانون الاول ١٩٦٣ من دول العالم مقاطعة اسرائيل، واعلن مجلس التعاون الاقتصادي العربي التابع لجامعة الدول العربية بخصوص الدعم لاسرائيل من جانب انكلترا وفرنسا، بأن أي تدخل من جانب هاتين الدولتين، أو أية دولة اخرى لعرقلة تنفيذ الحصار الاقتصادي والسياسي لاسرائيل،

سوف يؤدي الى اعادة النظر من جانب البلدان العربية في علاقاتها مع هذه الدولة او تلك. في ١٣ كانون الاول منعت الحكومة السورية اجراء اية اتصالات مع /٥٠/ شركة تجارية انكليزية، بما في ذلك منع الاستيراد للبضائع البريطانية، لأن هذه الشركات قد حاولت ان تخرق مبادىء الحصار العربي لاسرائيل. في بداية كانون الثاني ١٩٦٤ عقد رؤساء الدول العربية اجتماعاً لبحث مسألة التحركات الاسرائيلية، واتخذ المؤتمر قرارات مضادة، آخذاً بعين الاعتبار ضرورة العمل لتحويل مياه نهر الاردن بما يخدم مصلحة استعمال الاراضي العربية المحيطة بالنهر وقد خصص لهذا المشروع الذي تقرر تنفيذه مدة /١٨/ شهراً /٦,٤/ مليون جنيه مصري. وتم الاتفاق على تكوين قيادة عسكرية موحدة، لها ميزانية خاصة بها وادارة ذاتية، ووضع مخطط دفاعي (بما في ذلك استخدام القوات المسلحة) ضد محاولات اسرائيل لعرقلة تنفيذ المشروع العربي من اجل تحويل مجرى نهر الاردن، كما حدد برنامج عمل للنضال ضد اسرائيل على الصعيد العالمي، واتخذ قرار بتكوين لجنة خاصة من الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول العربية، من شأنها مراقبة تنفيذ قرارات المؤتمر.

بذل الوفد السوري الى المؤتمر كل ما بوسعه من اجل تذليل الخلافات بين الدول العربية، واتخاذ موقف جاد للحؤول دون تنفيذ اهداف اسرائيل في تحويل مياه نهر الاردن.

رغم ان نتائج هذا المؤتمر قد ادت الى تخفيف التوتر بين بعض الدول العربية، فان العلاقات بين سورية ومصر والعراق بقيت في حالة غير مرضية، ولقد ادى هذا في نهاية المطاف الى عرقلة تنفيذ مقررات المؤتمر الى حد بعيد وخاصة قضية تنظيم قيادة عسكرية عربية موحدة.

توجهت الحكومة السورية، بعد اعلان اسرائيل عن بدء العمليات التجريبية لضخ مياه بحيرة طبرية بواسطة شبكة من القنوات والأنابيب لري اراضي صحراء النقب، بنداء الى جميع الدول العربية، والى جميع المنظمات العالمية للوقوف دون تنفيذ اسرائيل المشاريع المذكورة أعلاه.

في هذه الآونة استقطب رأس المال الاجنبي للمشاركة في تطور سورية الاقتصادي بصورة واسعة. ففي تشرين الثاني ١٩٦٣ جرت محادثات بين الحكومة السورية، وبين ممثلي الشركات النفطية الفرنسية لمد خطوط النفط من «كرتشوك» الى الساحل السوري على البحر الابيض المتوسط، ولاستثمار النفط السوري وتصنيعه.

وتم التصديق على الاتفاقية الانكلو- سورية الموقعة قبل فترة بخصوص المساعدة التكنيكية، التي تعهدت ان تقدمها انكلترا لسورية في مراحل متتالية وتستقبل الطلبة السوريين لتدريبهم، وتنفيذ عقود تقديم المعدات لاجراء اعمال التنقيب، والمساهمة في تأسيس المراكز التدريبية للعمال في مجال صناعة النسيج في دمشق وحلب. وتتابعت المحادثات حول تنفيذ الاتفاقية المعقودة سابقاً بخصوص تقديم المساعدات التكنيكية من قبل المانيا الغربية لبناء مشروع سد الفرات.

بدأت في نيسان ١٩٦٤ محادثات مع شركة المانيا الغربية التي تمثل جماعات شركات الـ«كونكورد» العالمية لاستثمار النفط السوري، ومد أنابيب نقل النفط حتى شاطىء البحر الابيض المتوسط. وكانت هذه الشركة، قد قامت خلال ست سنوات مضت بالتنقيب في منطقة الجزيرة. كما واجريت محادثات مع اليابان لانشاء معمل ورق، ووقعت معاهدة مع شركة يابانية اخرى للتنقيب عن خامات الحديد والفوسفات وغيرها.

هذا كما اعيدت العلاقات الاقتصادية مع منظمات اقتصادية عالمية. على سبيل المثال في كانون الاول ١٩٦٣ تم الحصول على موافقة مجلس التوجيه للمنظمة العالمية للانماء، التابع لهيئة الامم المتحدة بتقديم قرض لسورية بحدود /٨,٥/ مليون دولار من اجل بناء الطرق، وفي شهر آذار ١٩٦٤ وافق صندوق النقد العالمي على تقديم قروض لسورية بحدود /١٨,٥/ مليون دولار.

ان البرجوازية الكبرى كانت حذرة من السياسة الجديدة لحزب البعث، ولذلك بدأت تضع امام الحكومة قوانين الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي. فطرح ممثلو البرجوازية في لقائهم مع أمين الحافظ عند ردهم على سؤال وجهه امين الحافظ قبل أن يغادر دمشق متجهاً للسعودية لاجراء محادثات حول تمديد الاتفاقية الاقتصادية بين البلدين، طرحوا رأيهم في التدابير الضرورية من اجل تحسين الوضع الاقتصادي في سورية، حيث قالوا، بأن الخروج من الأزمة الاقتصادية يتطلب اعادة النظر في القوانين الاشتراكية» الصادرة بعد ٨ آذار ١٩٦٤. وأعلن امين الحافظ في هذا اللقاء ما يلي: «اننا لا ننتمي الى اقصى اليسار ولا الى اقصى اليمين. ان اشتراكيتنا- اشتراكية وسطية تتضمن تدعيم المبادرات الشخصية، ولاعادة النظر في القوانين الاشتراكية يجب ان يشكل مجلس اقتصادي اعلى يضم الشخصيات المجربة والخبيرة». ان هذا يدل على محاولات القيادة البعثية استقطاب البرجوازية الوطنية

الى جانبه .

وفضلاً عن هذا فان البرجوازية الوطنية غير ممثلة في الحكومة ولا في الاجهزة القيادية الاخرى للدولة، ولهذا التزمت موقف الحذر من هذه الموجة الجديدة للسلطة، والتي من الممكن ان تؤدي في نهاية المطاف الى تأميم جديد. لذلك قررت البرجوازية الكبرى التي تنقصها الامكانية في تنظيم هجوم أو مؤامرة ما وسط الجيش الذي يسيطر عليه حزب البعث كلياً، او تقوم بنشاط معاد للحكومة، مطالبة باعادة حياة القطر الاقتصادية الى ما كانت عليه سابقاً. لقد حاولت البرجوازية، انطلاقاً من مواقعها الاقتصادية القوية أن تضغط على الحكومة البعثية لتقديم تنازلات سياسية أخرى، بما في ذلك الموافقة على ادخال ممثلين للبرجوازية في الحكومة. ورفضت البرجوازية أن تضع رؤوس أموالها في بناء المؤسسات الصناعية الجديدة. وباشر اصحاب عدة مؤسسات تجارية وصناعية منذ عام ١٩٦٤، بحجة الصعوبات الكثيرة في الانتاج، وغياب الامكانيات الضرورية باغلاق المشاريع او الحد من الانتاج.

ان استمرار سياسة نزع الاراضي من حوزة الملاكين العقاريين الكبار قد أدى كذلك الى احتجاج حاد من جانب الاوساط البرجوازية والاقطاعية. وأثار قرار الحكومة الصادر في نيسان ١٩٦٤ بخصوص مصادرة الأراضي لـ/ ٢٥٠ / اقطاعياً (أكثرية هذه المساحة كانت في منطقة حماه) وأدى الى صدام مسلح في ١٥-١٦ نيسان في مدينة حماه، ولقد قامت هذه الحوادث عقب سبب بسيط ووقوع اضطرابات بين الطلاب. فاستغل هذه المظاهرات اعضاء منظمة «الاخوان المسلمين» والملاكين العقاريين الكبار. وفي ٢٠ نيسان بدأ اضراب جزئي بين التجار في دمشق وحمص. اما في ٢١ نيسان فقد انضم اليهم تجار حلب الذين طالبوا بالغاء تأميم البنوك وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية. اما القوات الحكومية فقد اخمدت جميع هذه الانتفاضات بشدة. وقامت بحملة اعتقالات جماعية في عدة مدن.

بقي الوضع الاقتصادي في القطر صعباً ومعقداً للغاية، بغض النظر عن التدابير المتخذة. فلم تنفذ الخطة الخمسية وغيرها من خطط الدولة في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني. وبدت الحاجة في امسها للعملة الصعبة، فكان دخل ١٩٦٤ضعيفاً جداً بسبب شحة الدخل من المشاريع الاقتصادية الوطنية. وبدت الدولة، في واقع الأمر على حافة افلاس اقتصادي.

ان هذا الوضع الاقتصادي المتأزم قد أدى الى تعقيدات اضافية في مجال

الصـراع الـداخـلي الحاد. فاحتدمت الخلافات بين مختلف الجماعات الحزبية اكثر من ذي قبـل، وخـاصـة على أثـر سقـوط نظـام البعث في العراق في بداية كانون الثاني ١٩٦٤ اتهـم صلاح الـبيطـار علي صالـح الـسعـدي ـ زعيـم الحـزب في الـعـراق بالفشـل الـذريـع وطالبت القيادة القطرية في سورية في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٤، وكذلك جماعـة حمود الشـوفي القـريبـة من السعـدي بطرد صلاح البيطار من صفوف الحزب. هنا، كان على القيادة القومية لحزب البعث ان تتحرك بسرعة خوفاً من ضعف هيبتها في سورية، فدعا ميشيل عفلق في ١ شباط الى عقد مؤتمر استثنائي لحزب البعث في سوريـة، شارك فيـه اكثـر منـاصـريـه. ولم تلق مبادرة ميشيل عفلق هذه المعارضة من جانب اللجنـة العسكـريـة. وحـان الوقت لأن تضع القوى اليسارية في حزب البعث حلاً نهائياً لذلك الخلاف الذي استفحل جداً.

ان العـلاقـة الفاترة مع اعضاء وانصار اللجنة العسكرية، وتطبيق أمين الحافظ سيـاسـة معتـدلـة في السيـاسـتـين الـداخليـة والخارجية، قد أضعف مواقع الجماعات اليسـاريـة الراديكالية بزعامة حمود الشوفي. وعندما ظهرت اخيراً مسألة اعادة تشكيل القيـادة القطـرية السورية، ابعد حمود الشوفي وانصاره عن عضوية هذه القيادة: فمن اصـل الأعضـاء الـ/١٥/ في القيـادة القطـريـة الجـديـدة كان /٧/ اعضاء من ممثلي اللجنة العسكرية، من بينهم امين الحافظ، محمد عمران، وصلاح جديد الذي كان يقـوم بقيـادة رئـاسـة الاركان، والقائد السابق للحرس القومي حمد عبيد الذي اصبح بعـدحركـة تشـرين الـثـاني ١٩٦٣ قائـداً للواء المـدرعـات، وقـائد القوى الجوية حافظ الاسـد، والـرائـد ربـاح الطـويـل، والعقيـد عبـد الكـريـم الجندي. واصبح اكثرية الاعضـاء في القيـادة القطـرية الجديدة من جماعة «القطريين»، الذين دعموا الى حد بعيد اللجنة العسكرية.

في ١٢ شباط ١٩٦٤ وبعد انتهاء اعمال المؤتمر القطري الاستثنائي ـ دعي الى عقـد المؤتمـر القـومي السـابع في دمشق، الذي دار فيه صراع حاد بين جماعتي ميشيل عفلق من جهـة، وحمـود الشـوفي الذي كان يدعمه صالح السعدي من جهة أخرى. وكـان ميـزان القـوى في هذا المؤتمـر يشبـه الى حد بعيـد الـوضـع في المؤتمـر القطري الاستثنـائي، مما أدى الى طرد جميـع انصـار حمود الشـوفي من الحزب. اما علي صالح السعـدي فلـم يطـرد بسبب دعمـه لجماعـة الشـوفي، ولكنه لم ينتخب عضواً في القيادة القـوميـة. فمن أصل /١٦/ عضواً في القيادة القومية كان /٦/ اعضاء فقط من فرع

الحزب في سورية بمن فيهم ميشيل عفلق، أمين الحافظ، محمد عمران وصلاح جديد.

كان يدور بنفس الوقت حوار في قيادة حزب البعث حول: لمن ستكون زعامة الحزب من بين عدة شخصيات حزبية، وخاصة، بعد ان اصبحت السلطة الفعلية كاملة في يد أمين الحافظ؟ بعد الاحداث في العراق تأزم الخلاف بين عضو مجلس الثورة القومي محمد عمران من جهة وأمين الحافظ من جهة أخرى. وتركز الخلاف بشكل اساسي منذ البداية على أن محمد عمران كان يطالب باعادة الحقوق المدنية للمعتقلين السياسيين والعفو عن الكثيرين منهم. واحتدم هذا الخلاف بشكل أساسي بخصوص مسألة الحلفاء السياسيين، فوقف امين الحافظ الى جانب التقارب مع الاشتراكيين الوحدويين، وطالب بعودة اكرم الحوراني الى القطر بعد صدور العفو عنه، وتقديم عدة تنازلات له من اجل التعاون، بما في ذلك الغاء قوانين حرمان الحريات المدنية، وأدت عودة جميع الضباط المسرحين من أنصاره الى احتدام الخلاف. بعد المحادثات مع ممثلي أوساط رجال الاعمال الحرة، وتقديم العديد من الطلبات لاعادة النظر في السياسة الاقتصادية الداخلية للحكومة، واشادة حياة دستورية، واتخاذ اتجاه نحو التعاون مع القوى السياسية الاخرى وغيرها. اضطر محمد عمران للتنازل عن موقفه مما جمد الخلافات لفترة زمنية بين شتى الأطراف. ولكن ظهرت بنفس الوقت خلافات جديدة، كان لها اسس سابقة، بين محمد عمران الذي أصبح رئيساً للاركان في تشرين الثاني ١٩٦٣ بدعم من امين الحافظ، وبين صلاح جديد ـ احد اعضاء اللجنة العسكرية ـ ففي الوقت الذي طالبت فيه اكثرية اعضاء اللجنة العسكرية، المؤلفة من ممثلي الجماعة اليسارية الديموقراطية الثورية والتي ما زالت في طور التكوين في حزب البعث بمتابعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية لما فيه خير الجماهير الكادحة، وقف محمد عمران ومن خلفه القوى اليمينية في القيادة القطرية والقومية الى جانب الاعتدال السياسي. وتجديد المحادثات مع مصر من اجل الوحدة. اما بالنسبة للاعضاء الباقين في اللجنة العسكرية فقد وقفوا ضد تطبيق القرارات الناجمة عن محادثات الوحدة. وكان برأيهم ان قضية الوحدة ما زالت سابقة لاوانها، هذا وطالب الجناح الديموقراطي الثوري بتطبيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية كقاعدة أساسية للوحدة القادمة على «أسس اشتراكية».

أدى موقف محمد عمران هذا الى عزلته داخل الجيش وفي المجلس الوطني لقيادة الثورة، المؤلف بأكثرية من اعضاء اللجنة العسكرية. وفي نهاية ردود الفعل على قرار رئيس الاركان صلاح جديد، الخاص بترقية رتب العديد من الضباط المعروفين، قدم محمد عمران استقالته رسمياً من جميع مناصبه، معلناً بأن هذه التصرفات تدل على الانحلال والفساد، ومما يثير الاستغراب ان الاستقالة لم تقبل فوراً، وصدر قرار يقضي بنفي محمد عمران من القطر بتهمة ممارسة النشاطات الانشقاقية التي يقوم بها داخل الجيش.

ولكن، بما ان محمد عمران عضو في القيادتين القطرية والقومية فقد كان من الصعب نفيه خارج القطر لأن هذا يتعارض مع النظام الداخلي لحزب البعث، ولذلك لم يقر قرار القيادة القطرية من قبل القيادة القومية. واكثر من هذا، فقد طالبت القيادة القومية ان يكون الجيش مستقلاً عن المشاركة في الحياة السياسية، واصدرت امراً بحل اللجنة العسكرية وتبديلها بمكتب حزبي تابع للقيادة القطرية، ويمنع قادة الحزب من أن يشغلوا أكثر من منصبين في وقت واحد في الحزب والحكومة. وأخيراً تحويل صلاحيات القيادة القطرية الى لجنة تابعة للقيادة القومية مؤقتاً.

ان هذه القرارات المتخذة من قبل القيادة القومية كأعلى سلطة حزبية، لم تلق الموافقة عليها من جانب القيادة القطرية السورية، ولذلك اضطر محمد عمران في ١٤ كانون الاول ١٩٦٤ لمغادرة سورية متجهاً الى اسبانيا كسفير لسورية هناك. وتوصل اعضاء اللجنة العسكرية في هذا الاجتماع الى تصديق قراراتهم المتخذة سابقاً. امام هذا الموقف، كانت القيادة القومية مضطرة لسحب جميع قراراتها بخصوص هذه المسألة.

اعلن في ١٤ أيار ١٩٦٤، حسب بنود الدستور المؤقت في البلاد عن تأسيس مجلس رئاسة دخل فيه محمد عمران، منصور الاطرش، نور الدين الاتاسي، وانتخب امين الحافظ رئيساً لهذا المجلس، واصبح صلاح البيطار نائباً للرئيس.

في هذه الظروف التي كانت فيها الصراعات تحتدم داخل صفوف قيادات البعث، شكل صلاح البيطار في ١٤ ايار حكومة جديدة من ممثلي هذا الحزب بشكل اساسي، وتم التصريح في بيان الحكومة بأن سورية سوف تتابع مسيرتها على طريق «الاشتراكية العربية». وفي مجال العلاقات العربية اعلنت الحكومة بأنها «تثق بضرورة الوحدة العربية كقوة اساسية لبناء المجتمع الاشتراكي العربي القومي». اما سياسة

المساومة التي اتبعتها الحكومة الجديدة فقد انعكست في بيانها الحكومي الاول، حيث جاءت رغبة الحكومة باتباع النهج «الاشتراكي» ممزوجة برغبة معاكسة تهدف الى تدعيم القطاع الخاص. هذا وقد اعلن رئيس الحكومة خلال الجولة الدعائية التي قام بها في حزيران ١٩٦٤ بأن نهوض الاقتصاد السوري يتطلب التعاون الوثيق والتعاضد بين القطاعين العام والخاص.

ان السياسة الاجتماعية والاقتصادية المطبقة من قبل الحكومة لم تؤد الى أي تغيرات ايجابية ملحوظة. ففي نهاية ١٩٦٤ تقلص انتاج الصناعات النسيجية، الاسمنت، السكر، المعلبات وغيرها من السلع وانخفضت بحدة قيمة الاسهم في المؤسسات الصناعية الأساسية. وبالنتيجة تم تسريح الكثير من العمال، وارتفع عدد العاطلين عن العمل، وأما بخصوص القروض التي قدمتها الدولة لتوسيع حقل الانتاج، فقد استخدم الصناعيون مختلف الحجج والاكاذيب، حسب عادتهم، كي لا يرجعوا هذه المبالغ، مستخدمين اياها كرؤوس اموال عائدة، وكانت جميع الارباح الناجمة عن الانتاج تهرب الى خارج القطر، فخلال اعوام ١٩٦٢-١٩٦٥ نقل من سورية بهذه الطريقة /٦٠٠/ مليون ليرة سورية.

ضاعفت الأزمة الاقتصادية من عدم رضى الكادحين لأنهم وخلال هذه المدة لم يحصلوا على أي تحسينات في وضعهم. وقد عملت الاوساط البرجوازية بخبثها المعهود، على استغلال هذه النقمة من جانب الشعب للاطاحة بنظام حزب البعث.

ان الوضع الصعب داخل القطر، وعدم رضى القوى الجماهيرية، قد أدى أخيراً الى تفهم الجناح اليساري جوهر هذه الازمة، وأدركوا ضرورة اعادة النظر في استراتيجية وتكتيك حزب البعث، وبرزت بعض المبادرات والاقتراحات والتوصيات في المؤتمر القومي السادس للخروج من هذا الوضع المستفحل.

*

التحولات الاجتماعية والاقتصادية ايام حكومة أمين الحافظ

بعد ان تم تدعيم مواقع القوى التقدمية في القيادة القطرية للحزب. ومجلس الرئاسة وفي المجلس الوطني لقيادة الثورة، اضطر صلاح البيطار للاستقالة في ٣ تشرين الاول ١٩٦٤ من مناصبه كرئيس للوزارة وعضو في مجلس الرئاسة، وعلى أثر استقالة البيطار قدم استقالته من مجلس الرئاسة منصور الاطرش الذي يعتبر من ممثلي الجناح اليميني في حزب البعث. وحل مكانهما في المجلس رئيس الاركان صلاح جديد، وممثل «القطريين» يوسف زعين. ومع الاخذ بعين الاعتبار ان نور الدين الاتاسي من قادة «القطريين» ايضاً، فاننا نلاحظ ان الاكثرية في مجلس الرئاسة اصبحت من ممثلي الجناح اليساري لحزب البعث. واحتفظ امين الحافظ لنفسه بمنصب رئيس الوزراء في الحكومة الجديدة.

بهذا الشكل، وقبل نهاية ١٩٦٤ استطاع الجناح اليساري في حزب البعث أن يعزل من اجهزة الحزب، والجيش والدولة أكثرية الموالين للسياسة المعتدلة، والمدافعين عن البرجوازية والاقطاع، ومنذ هذا الوقت بالذات، اخذ ممثلو الديموقراطيين الثوريين في سورية اتجاهاً جديداً لتنفيذ خطط التحولات الاجتماعية والاقتصادية الهادفة لتدعيم قطاع الدولة وانهاء نشاط البرجوازية والاقطاع.

حاز المرسوم الصادر في ٢٢ كانون الاول ١٩٦٤ على أهمية خاصة حيث انه يقضي بتأميم جميع مصادر الثروة المعدنية، ومنع استخراجها وتصنيعها من قبل الشركات الاجنبية. او من قبل رأس المال المحلي. كان لهذا القرار الصادر عن الحكومة صدى كبير، وأهمية سياسية على المجال العربي عامة. وبهذا كانت سورية اول دولة عربية تأخذ على عاتقها كاملاً مهام استخراج الثروات الوطنية وتصنيعها وطنياً وباستقلال تام. وبهذا وجهت سورية ضربة قوية لمخططات الاحتكارات النفطية العالمية، وخاصة لشركة «كونكورد»، التي وقعت عقداً مع الجانب السوري لاستثمار النفط السوري.

في بداية كانون الثاني ١٩٦٥ تم تأميم /١١٥/ مؤسسة صناعية من بينها /٢١/ مؤسسة أممت كلياً، و/٢٨/ مؤسسة - امم منها ٩٠٪، و/٦٦/ مؤسسة - أمم منها ٧٥٪. واخذت الدولة على عاتقها فيما بعد ادارة /٢١/ محطة توليد كهرباء، وأممت نسباً معينة من /١١/ مؤسسة صناعية أخرى في دمشق وحلب، كما أمم ٩٠٪ من ممتلكات شركتين هامتين من بين هذه المؤسسات. وفي ايار ١٩٦٥ جرى تأميم /٥٧/ مصنعاً لحلج القطن في سورية. وتحولت اسهم هذه الشركات المؤممة الى قروض على الدولة تسدد في مدة أقصاها /١٥/ سنة بضريبة سنوية قدرها ٣٪.

بعد التأميم، أصبحت جميع الشركات والمؤسسات الصناعية الكبرى والوسطى ملكاً للدولة. وأصبح القطاع العام ذا أهميه أساسية في مجال الصناعة. أما القطاع الخاص، فقد كان يسيطر عليه في الاساس عدد كبير من المؤسسات الحرفية الصغيرة التي تشغل مكاناً لا بأس به في الانتاج الوطني.

كانت الحكومة تطمح ألا تثير الرعب في أوساط البرجوازية المتوسطة والصغيرة، وليس هذا فقط، بل أرادت ان تتعاون معها في مجالات شتى. وسعت الحكومة للحفاظ على الكادر الصناعي من مهندسين وتكنيكيين وعمال مختصين، كانوا يملكون بعض الاسهم في هذه المؤسسات. ولهذا قامت الحكومة بتأميم نسب معينة من هذه المؤسسات وليس كلها. فبقي في حوزة الملاكين الأساسيين لهذه الشركات من ١٠-٢٥٪ من رأس المال. ووعدت الحكومة أن تدفع في وقت قريب القيمة الصغرى لجميع الاسهم التابعة للملاكين الصغار. ولكن الحكومة، ولمختلف الاسباب قدعجزت عن تنفيذ واجباتها.

هذا، وقد أممت جميع المصانع والشركات التي تعتبر من اكبر المؤسسات الصناعية في سورية، حيث انه كان يعمل في المؤسسات الصناعية التي لا يسمح لها ان تستخدم اكثر من ١,٥ من العمال المأجورين، اكثر من /١٠٠/ عامل، واما المشاريع التي كان يعمل فيها اكثر من /٢٦٠/ انسان فقد أممت ١٠٠٪ وكان على هذه المؤسسات ان تعمل ضمن الخطط المقررة من قبل الحكومة وخاصة في مجال الادارة الذاتية.

ولقد اتخذت بعض التدابير لتحسين الوضع المادي للكادحين، ففي كانون أول ١٩٦٥ تم تخفيض اجور الشقق حتى ٢٥-٣٠٪، وأصبح عمال الشركات المؤممة يأخذون نسباً من الارباح المخصصة لهم خلال عام ١٩٦٤. كما باشرت الحكومة

بدفع ثمن الاسهم للملاكين الصغار في الشركات المؤممة حسب قيمتها الدنيا. وجرت بعض المبادرات لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي.

اتخذت في الوقت نفسه بعض الاجراءات من اجل احلال الحياة الديموقراطية في القطر، فلقد اتخذت الحكومة في بداية ١٩٦٥ قراراً باجراء انتخابات للقيادة النقابية العمالية والطلابية وغيرها من المنظمات الاجتماعية. وصدر مرسوم آخر بتكوين اتحاد عام للنقابات الفلاحية، وحددت له نفس المهام التي حددت للاتحاد العام لنقابات العمال في سورية.

لاقت سياسة الحكومة الجديدة الدعم الجاد من جانب القوى التقدمية والجماهير الواسعة من السكان، ووجه الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية نداء الى جميع الكادحين لدعم الخطوات التقدمية التي تقوم بها الحكومة.

ودعم الحزب الشيوعي السوري، وبشكل جاد هذه الانجازات التقدمية، واكد في البرقية التي ارسلها خالد بكداش ـ الامين العام للحزب الشيوعي السوري الى رئيس الحكومة أمين الحافظ على ان هذه «القرارات الموجهة ضد الامبريالية والرأسمالية تعكس طموحات الجماهير الشعبية وتنسجم كلياً مع المحتوى الجديد لحركة التحرر العربية ومتطلبات العصر، الذي هو عصر انتقال الانسانية من الرأسمالية الى الاشتراكية». وأعرب في البرقية عن استعداد الحزب الشيوعي السوري للتعاون مع جميع العناصر الوطنية في القطر من اجل دعم هذه الاجراءات والتحولات الجذرية». كما جاء في البيان الذي اصدره الحزب الشيوعي ما يلي: «ان اتخاذ هذه القرارات جاء مرتبطاً بالنضال المحتدم في سورية وفي الدول العربية الاخرى بين اتجاهين أساسيين ـ أولهما، يطالب بان تسير سورية على طريق التطور اللا رأسمالي، وبناء القاعدة المادية للاشتراكية، وثانيهما، رجعي المنطلق، ويهدف الى ان تذهب سورية في تطورها حسب قوانين الرأسمالية، التي تضمن الأرباح للامبرياليين الكبار والرأسماليين والاقطاعيين، دون ان يستفيد الشعب من جهود عمله، هذا، ولقد هيأت الظروف خلال هذه الاجراءات التقدمية المناخ من اجل السير قدماً على طريق التحول اللا رأسمالي.

وصدر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري المنعقد في كانون الثاني ١٩٦٥ نداء «الى جميع القوى التقدمية، المتواجدة داخل الحكم اوخارجه يطالب بتوحيد الجهود من اجل صيانة التأميم وغيره من الانجازات الاجتماعية

والاقتصادية في القطر» وأشير في بيان اللجنة المركزية الذي وزع في سورية الى ان الشروط الأساسية الضرورية لاتمام التحولات الاجتماعية والاقتصادية تنحصر في : «تنظيم التوجيه النشيط والفعال للمؤسسات المؤممة واستخدام امكانياتها لتوسيع قطاع الدولة، ومراعاة الحريات النقابية، ولفت انتباه العمال لمشاركتهم في قيادة المؤسساة المؤممة ومراقبة الانتاج واتمام الاصلاح الزراعي. وتأمين الظروف الديموقراطية امام جميع الكادحين».

اثارت سياسة أمين الحافظ، ـ كما كان متوقعاً ـ اشكال الصراع الطبقي الحاد في القطر إذ أن تأميم أكثر المؤسسات الكبيرة والمتوسطة قد وجه ضربة حادة للرأسمال الخاص مما أثار حفيظة اصحاب رؤوس الاموال ودفعهم الى الاحتجاج. ولكن عملية التأميم نفسها لم تكن مدروسة جيداً من قبل الحكومة وخاصة عند تطبيقها في المجال العملي مما أدى إلى الوقوع في بعض الاخطاء. فعلى درجة واحدة من المساواة مع المؤسسات الكبيرة والمتوسطة، تم تأميم املاك بعض المنتجين والتجار الصغار والوسطاء التجاريين. مما جعل البرجوازية الكبرى ومنظماتها السياسية تستغل هذه الاخطاء كمنهج في النضال ضد الحكم واجراء التأميم.

امام هذا الوضع الناشيء، اضطر مجلس الرئاسة لاتخاذ عدة قرارات للحول دون متابعة اعمال التخريب. ثم تدعيم نظام المراقبة الجمركية على الحدود السورية اللبنانية من اجل منع تهريب رؤوس أموال المؤسسات والشركات المؤممة، ولقد عينت وزارة العمل نفسها مدراء ومشرفين لتوجيه وادارة اعمال المؤسسات المؤممة. وقد شكلت لجنة خاصة مركزية تقود نشاط القطاع الصناعي الاشتراكي.

في ٢٢ كانون الثاني علت في جوامع دمشق بدلاً من الصلاة محاضرات سياسية دعائية، لعن فيها الشيوخ المسلمون مشاريع التأميم ودعوا الشعب للـ«الجهاد المقدس» ضد الحكومة. وبدأت تنظم «طلائع محمد» على حساب التبرعات التي يقدمها التجار، وكان المشرف على تنظيم هذه الفرق حزب «الاخوان المسلمين»، واعلنت البرجوازية الكبيرة التجارية اضراباً عاماً، مستقطبة بهذا التجار الصغار والمتوسطين الحاقدين على الحكم.

تلقت حكومة امين الحافظ امام هذه الحوادث الخطيرة الدعم الواسع من العمال والفلاحين وجميع القوى التقدمية في سورية. فخرجت في القطر المظاهرات العديدة، وعقدت الاجتماعات دفاعاً عن القوانين الخاصة بالتأميم، مما أدى الى

افشال التحركات الرجعية. واعتقلت الحكومة في دمشق ٢٣ عنصراً من التجار الكبار الذين اتهموا بالتحريض على الاضراب.

استطاعت الحكومة، من خلال الدعم المتزايد من قبل الجماهير الكادحة على متابعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية. وفي ١٨ شباط تم اتخاذ قرار لـ«وضع نهاية لسيطرة التجار الكبار في مجال التجارة الخارجية وتوزيع المواد الغذائية» وأممت كذلك شركات التجارة الخارجية لاستيراد المواد الغذائية والأدوية، وتم اخضاعها الى ادارة الدولة، واتخذ هذا القرار لأن القطاع الخاص، رغم تأميم المشاريع الصناعية الكبرى، بقي يتمتع بنفوذ كبير في مجال التجارة الخارجية، مما أدى الى اضعافها وعرقلة تطبيق الخطط الاقتصادية.

لهذا أممت الحكومة في آذار ١٩٦٥ جميع الشركات التي تقوم بتصنيع ونقل وبيع النفط في الأراضي السورية. وكان من بين هذه الشركات بعض الشركات النفطية الاحتكارية الاجنبية مثل «سكوني فاكوم ويل» و«شل» و«اسو» التي غطت ٦٧٪ من حاجة السوق المحلي من الصناعات النفطية، وربحت هذه الشركات خلال عام ١٩٦٥ وحده /١٠/ ملايين ليرة سورية، والجدير بالذكر ان النسبة الساحقة من هذا المبلغ كان قد هرب الى خارج سورية.

هذا، ولقد وضعت الدولة تحت رقابتها واشرافها نقل القمح، العدس، القطن، وهذه المنتوجات تشكل في واقع الامر ٧٠٪ من مواد تصدير الدولة. واممت كذلك جميع معامل حلج القطن البالغ عددها /٧٥/ مصنعاً. وبالنتيجة أصبح قطاع الدولة يعطي ٨٠٪ من منتوجات القطر الصناعية. كما فرضت الدولة رقابتها على ما يقارب ٦٠٪ من التجارة الخارجية. ومن اجل تنفيذ ذلك شكلت الحكومة شركة تابعة للدولة تقوم بعمليات التصدير والاستيراد. وتسمى هذه الشركة «سيمكس» التي بلغ رأس مالها /١٠/ عشرة ملايين ليرة سورية.

في ٢٢ تموز ١٩٦٥ أقر المؤتمر القطري الاستثنائي الخطة الجديدة لحزب البعث، والتي اطلق عليها اسم «خطة المرحلة الانتقالية لثورة ٨ آذار» أو «المنهاج المرحلي لثورة ٨ آذار»، ولقد اصبحت هذه الخطة الأساس الفعلي لنشاط الحزب النظري الايديولوجي، ونشاط الدولة عامة. في ٢ آب ١٩٦٥ تمت الموافقة عليها مع بعض التعديلات والاضافات من قبل القيادة القومية لحزب البعث. ولقد حاز هذا الاتجاه الهادف الى تعميق التحولات الاجتماعية الاقتصادية على موافقة رسمية من

قبل الحزب. حيث جاء في المنهاج ان الطريق لتحقيق التطور الاقتصادي والازدهار لا بد ان تتم عبر الاشتراكية. . وسوف نعمل لتعميق القرارات والتدابير الهادفة لبناء الاشتراكية»، واشير كذلك الى ان السياسة الداخلية تهدف الى اقامة «ديموقراطية شعبية»، وسوف يقوم الحزب بدور «الطليعة التي تضم المناضلين الطليعيين الواعين الذين تتحد جهودهم على اسس مدروسة ودقيقة من تجربة النشاط الثوري». وسوف يحوز القطاع العام على الافضلية، اذا ما قورن بالتعاونيات والقطاع الخاص.

باقرار هذه التدابير في المجال الاقتصادي، تكلل نشاط الجناح اليساري في حزب البعث بالنجاح. واتخذت بعد هذا عدة تدابير اخرى لاقامة حياة ديموقراطية داخلية، تم اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وسمح للمهاجرين السياسيين بالعودة الى القطر. وتم توسيع جهاز السلطة التشريعية (المجلس الوطني لقيادة الثورة) حسب الدستور المؤقت، وأدخل اليه /١٤/ ممثلاً من منظمات الفلاحين، ونقابة المعلمين، والحقوقيين، والنساء وغيرهم.

نشطت حركة العمال والنقابات، واتضح هذا في شهر نيسان ١٩٦٥ خاصة عندما اجريت انتخابات للمنظمات القيادية في الاتحاد العام لنقابات العمال. واقر المؤتمر العام المنتخب لاتحاد نقابات العمال النظام الداخلي الجديد، والذي جاء فيه بأن الاهداف الأساسية للنقابات في سورية تنحصر في «تحقيق الوحدة بين البلدان العربية، ودعم قوى التقدم والاشتراكية والتحرر الوطني في نضالها ضد الامبريالية، والكولونيالية والرأسمالية»، وبناء على مطالبة العمال، اتخذ المؤتمر العام لاتحاد نقابات العمال قراراً يقضي بخروج العمال في سورية من اتحاد النقابات العمالية الحرة، واقر ايجاد صلات مع اتحاد النقابات العالمي.

انعقد في ايلول ١٩٦٥ المؤتمر الأول لمنظمات الفلاحين، وفي كانون الاول من نفس العام انعقد المؤتمر الاول للجمعيات التعاونية الزراعية. وكان قد تكلم المندوبون في المؤتمر عن ضرورة تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي بخطوات أسرع مما تطبق فيه، وضرورة مشاركة الفلاحين النشيطة في تطبيق هذه القوانين، واتخاذ خطوات فعلية لرفع مستوى الزراعة وخاصة عن طريق توسيع التعاونيات، وزيادة القروض التي تقدمها الدولة للفلاحين، بما في ذلك المساعدات التكنيكية.

اما تطبيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية فقد كان يتم في ظروف مليئة بالتناقض الحاد داخل حزب البعث، ففي الوقت الذي كان يؤكد فيه الجناح

اليساري في الحزب على ضرورة متابعة السير قدماً في التحولات الاشتراكية، كان الجناح اليميني يرى بأن الهجوم على رأس المال الخاص يجب ان يقف عند هذا الحد، وكذلك ان تحترم الديموقراطية في حياة البلد السياسية، لأن سورية قد سارت شوطاً بعيداً ـ حسب رأيهم ـ في مجال التحول الاجتماعي الاشتراكي، وهذا يعزلها عن الدول الاخرى في العالم العربي، ولقد وقف الى جانب هذا الرأي الاخير بميول متزايدة رئيس الحكومة أمين الحافظ.

ان التناقض، والخلاف بين اليساريين واليمينيين قد اتخذ بشكل أساسي طابع النضال بين القيادتين القومية والقطرية، حيث كان معظم اعضاء القيادة القومية من اليمينيين، بينما كان العكس في القيادة القطرية التي كان يسير نشاطها اعضاء اللجنة العسكرية و«القطريين»، ولقد حدد هذا في آذار ١٩٦٥ في المؤتمر الثاني لفرع الحزب في سورية، فضلاً عن ان القيادة الجديدة تضم ممثلين عن الاتجاهين. وانتخب امين الحافظ من جديد، أميناً عاماً للقيادة القطرية للحزب في سورية، وأصبح كل من حمد عبيد ونور الدين الاتاسي، وجميل شيا ويوسف زعين أعضاء فيها.

عقد في نيسان ١٩٦٥ المؤتمر القومي لحزب البعث، وكان اولى المهام امامه هو حل التناقضات الدائرة بين القيادتين القطرية والقومية، وفي النهاية وبعد صراعات طويلة اتخذ قرار يقوم على المساومة من الجانبين لانهاء الخلافات او التخفيف منها مؤقتاً. فأعادت القيادة القومية النظر في جملة القرارات التي اتخذتها في كانون الاول ١٩٦٤، والغتها كلياً تحت ضغط القيادة القطرية، كما وافقت على قرارات القيادة القطرية المتخذة آنذاك. وحلت اللجنة العسكرية،وشكل بدلاً عنها مكتباً عسكرياً، مع تقليص مهامه لبحث القضايا العسكرية فقط. حيث رأى المؤتمر بأنه من الضروري ان يبتعد الجيش عن السياسة كلياً، وعلى المكتب العسكري أن يخضع في عمله الى القيادة القطرية في سورية، في الوقت نفسه، اعادت القيادة القومية باقتراح من قادة اللجنة العسكرية السابقة صلاح جديد وأمين الحافظ لنفسها حق المراقبة للسياسة الخارجية والاقتصادية في سورية. عند انتخابات القيادة القومية الجديدة، رفض ميشيل عفلق ترشيحه لمنصب الامين العام. وطالب بتحديد واضح المعالم للعلاقة بين البعثيين المدنيين والعسكريين، واقترح ان يكون الجيش تابعاً بصورة كاملة للحزب. وأن تدين القيادة القومية رسمياً «النظام العسكري» في سورية حيث «استغل العسكريون الحزب من اجل تلبية مصالحهم السياسية الذاتية» ولكن،

انطـلاقـاً من روح المساومة التي أشرنا اليها اعلاه لحل الخلاف الحزبي الداخلي، مال أكثرية المؤتمرين الى رفض هذه المطالب التي قدمها ميشيل عفلق.

انتخب منيف الرزاز اميناً عاماً للحزب (أمين حزب البعث في الأردن) ودخلت الى القيادة القومية الجديدة الشخصيات البارزة في اللجنة العسكرية في سورية أمثال أمين الحافظ وحافظ الاسد، وشبلي العيسمي ومنصور الاطرش وميشيل عفلق وممثل عن «القطريين» هو ابراهيم ماخوس.

أمـا بشأن الشخصيـات الحـزبيـة الـذين شغلوا بوقت واحـد منـاصب ثنـائية مسؤولة في اجهزة الدولة (المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الرئاسة) والجيش فقد وقعت خلافـات حادة فيـما بينهم، وكـذلك بين عناصر القيادة العسكرية العليا. لحل هذه القضـايـا المعقـدة من قبـل القيـادة القطرية واللجنة العسكرية، تم عقد اجتماع للمنظمات الحزبية العسكرية بمشاركة جميع قادة فروع الحزب والشعب المنطقية تحت اشراف الامين العام للحزب، وحضر الاجتماع شبلي العيسمي ونور الدين الاتاسي، (كانت هذه المرة الأولى التي سمح فيها لقادة الحزب المدنيين المشاركة في اعمال اللجان الحـزبيـة العسكـريـة) واتخـذ قرار لتكـوين لجنـة للضباط من الممثلين العسكريين في القيـادتـين القطـرية والقومية، والمكتب العسكري وخمس ضباط آخرين، ومن بين مهام لجنة الضباط مسائل نقل الضباط، وترفيعهم وما إلى ذلك من مهام اضافية.

ان حل اللجنـة العسكـريـة لم يقـل من أهميـة ومكانة أعضائها السابقين لانهم شغلوا كالسـابق منـاصب حساسة في قيادة الحزب والجيش والحكومة وانتخب كل من أمـين الحـافـظ، صلاح جديـد، حافـظ الاسـد، حمد عبيـد كأعضـاء في المكتب العسكـري. وأصبحت القيـادة القطـريـة التي كانت سابقـاً خاضعـة لجماعة المكتب العسكري تحت نفوذ الاعضاء السابقين في اللجنة العسكرية.

حاول أمـين الحـافـظ التقليـل من تأثير الجناح اليساري الذي يشكل الضباط أغلبـه، فقـرر ان يعزل بعض الضباط من الجيش، فتم في ١١ حزيران ١٩٦٥ الدعوة الى مؤتمر قطري استثنائي، طرحت فيه من جديد للمناقشة مسألة عزل الجيش كلياً عن الحياة السياسية مع الاحتفاظ للمنظمات الحزبية القيادية فقط بحق البت في قضايا الدولة والسياسة العامة في القطر وخارجه. واتخذ قراراً بمنع العناصر القيادية ان تقوم بأكثـر من مهمتـين قيـاديتـين في وقت واحد في الحزب والحكومة بناء على هذا القرار،

اصـدر أمـين الحـافظ الذي يترأس المكتب العسكري قراراً يقضي باحالة العديد من الضبـاط الـذين يعملون بالسيـاسـة الى منـاصب مدنية من بين هؤلاء، كان اعضاء اللجنـة العسكـريـة سليم حاطوم ـ عثمان كنعان ـ سليم حداد. واعتمد أمين الحافظ على دعم القيادة القومية للحزب حين اقترح على صلاح جديد الذي يعتبر عضواً في مجلس الرئاسة ان ينفذ قرار المؤتمر بالتنازل عن منصبه كرئيس للاركان. ولكن صلاح جديد قد اختار بالاستناد الى قرار المؤتمر نفسه ان يتنازل عن منصبه في الحكومة كعضو في مجلس الرئاسة، ويحتفظ لنفسه بمنصب رئيس هيئة الاركان.

دعي في ٧ آب ١٩٦٥ الى مؤتمـر قطـري استثنـائي، ومن بين المسـائـل التي ناقشهـا المؤتمـر كانت مسألـة تسـوية الخلاف بين أمين الحافظ وصلاح جديد. ولكن النقـاش والصـراع دار على عتبة المؤتمر في جو من الاتهامات الموجهة من الشخصيات المتنازعة لبعضها البعض، وقد أدت الى احتدام الوضع. وبالرغم من أن أمين الحافظ وصلاح جديد قد اصبحا عضوين في القيادة القطرية الجديدة، فان الاغلبية في القيادة كانت الى جانب القوى اليسارية.

ان احتـدام الصـراع بين امـين الحـافـظ ـ وصلاح جديد قد برز بشكل علني، وخـاصـة بعـد القرار المفاجىء الذي اتخذه صلاح جديد بتقديم استقالته من منصب رئاسة هيئة الاركان. هذا ولقد أثار التحفظ الذي أبداه أمين الحافظ لدى ترشيح محمد عمران لمنصب هيئة الاركان من قبل صلاح جديد عدم رضى الكثيرين من الضباط. ووقفـوا بشـدة ضد سيـاسـة امـين الحـافـظ مما أدى في نهايـة المطاف لعزله من القيادة القطـريـة. وشغل صلاح جديد منصباً جديداً ـ النائب الاول للامين العام في القيادة القطرية لحزب البعث في سورية قاصداً من هذا تدعيم مواقعه في الجهاز الحزبي.

منذ ١٣ ايلول وحتى ١٧ منه شارك امين الحافظ في اعمال مؤتمر القمة العربي المنعقد في الدار البيضاء كرئيس للوفد السوري. وعند بحث قضية الوحدة بين الدول العـربيـة في وجه التحديات الاسرائيلية وقف امين الحافظ مع الرأي السائد بين الوفود المشـتركـة في المؤتمـر بضـرورة وقف الحملة الـدعـائية القائمة بين الدول العربية ضد بعضها البعض هذا وقد اجتمع أمين الحافظ بالرئيس جمال عبد الناصر على انفراد، ضمن اجتـماع ثنـائي بين البلدين، اتفق فيـه الجـانبـان على وقف الحملة الـدعـائية العدائية بين البلدين، لكن هذه التحركات من قبل أمين الحافظ قد لاقت احتجاجاً كبـيراً من جانب صلاح جديـد وجمـاعتـه الـذين وجهوا التهم لأمين الحافظ بأنه يقوم

بمهام فوق صلاحيته. ولم تلق قرارات مؤتمر القمة التأييد من قبل القيادة الحزبية السورية، وسموا هذا المؤتمر «بـ مسرحية الدار البيضاء» ونتيجة لهذا القرار كان على أمين الحافظ ان يقدم استقالته. في ٢٣ ايلول ١٩٦٥ تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة زعيم القطريين «يوسف زعين» وبهذا أصبح ممثل الجناح اليساري في الحزب ولأول مرة رئيساً للوزارة.

أعلنت حكومة زعين عن عزمها في متابعة تطبيق قوانين التحولات الاجتماعية والاقتصادية، الموجهة لتحسين اوضاع الكادحين، وتدعيم العلاقات الودية مع الاتحاد السوفيتي وباقي الدول الاشتراكية، ولكن تفوق القوى اليسارية في تلك المرحلة كان لفترة قصيرة. احتدم الخلاف بين الطرفين واصبح يهدد بالانفجار مع كل يوم جديد. فأصدر وزير الدفاع حمد عبيد، بناء على طلب من صلاح جديد، قراراً بتسريح ثلاثة من الضباط الموالين لأمين الحافظ والقيادة القومية. وكان يشرف هؤلاء الضباط على فرقة الدبابات الرابعة في مدينة حمص. رفض الضباط الانصياع للأمر، وأعلنت القيادة القومية في ٢١ كانون الاول ١٩٦٥ عن قرارها بحل القيادة القطرية. وبهذا الشكل أصبحت كل من السلطتين المدنية والعسكرية في سورية في يد القيادة القومية. وتم اطلاق سراح الضباط المعتقلين في ٢٣ كانون الاول. كما شكلت لجنة من انصار ميشيل عفلق تقوم بمهام القيادة القطرية مؤقتاً. وكان من بين اعضاء هذه اللجنة صلاح البيطار.

ان حل القيادة القطرية أدى مباشرة الى استقالة حكومة يوسف زعين. وتكليف صلاح البيطار بتشكيل حكومة جديدة. على اثر هذا خرج من مجلس الرئاسة جميع الموالين لصلاح جديد أي نور الدين الاتاسي وجميل شيا وفايز الجاسم.

ان هذه القرارات الحاسمة للقيادة القومية لم تكن لتدل على القوة الداخلية التي تتمتع بها القيادة نفسها. حيث أن القيادة قد انقسمت حتى هذا التاريخ الى ثلاث جماعات: جماعة ميشيل عفلق ـ جماعة أمين الحافظ وحافظ الاسد ـ وجماعة ابراهيم ماخوس. وتمتاز الجماعة الاخيرة بصلات وثيقة مع اعضاء القيادة القطرية المنحلة.

في ٢٧ كانون الاول، وفي اجتماع المجلس الوطني لقيادة الثورة تم تعيين شخصيات جديدة مكان البعثيين اليساريين الثلاثة الذين خرجوا من مجلس الرئاسة، وعين مكانهم شبلي العيسمي (الذي شغل منصب رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة) أحمد الخطيب (رئيس نقابة المعلمين) وعبد الفتاح البوشي (نائب رئيس مجلس

الـوزراء في الحكـومـة المستقيلة)، كما بقي في مجلس الـرئـاسـة كل من أمـين الحافظ ـ (رئيس المجلس) وحسـان مريـود. ثم وافق مجلس الـرئـاسـة هذا على استقالة وزارة يوسف زعين.

في ٢ كانون الثاني ١٩٦٦ شكل صلاح البيطار حكومة جديدة. وطلب بدوره على الفـور من وزيـر الـدفـاع اصدار قرار بتسريح عدد من الضباط الكبار من الذين وقفوا سابقاً ضد القيادة القومية، وعلى رأسهم سليم حاطوم، عزت جديد، احمد سويداني.

بعـد تشكيـل الحكـومـة مبـاشرة، كان من الضروري تشكيل المجلس الوطني لقيـادة الثـورة، هذا لأن أغلبية الاعضاء فيه كانوا من انصار صلاح جديد. ففي ١٥ شبـاط رفضت الحكـومة الدستور المؤقت وأصدرت مرسوماً يقضي بزيادة عدد اعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة من ٩٥ الى ١٣٤ عضواً فأقصي خلال هذه العملية ٣٠ عضـواً، بمن فيهم اعضـاء القيـادة القطـريـة المنحلة، وبعض العنـاصر التقدمية في الجيش. هكـذا تغـيرت بنيـة المجلس الـوطني لقيـادة الثـورة الـذي يعتـبر السلطـة التشريعية العليا في القطر بنسبة ٥٠٪، حيث اصبح بأكثريته من ممثلي الاجنحة البعثية اليمينيـة. قررت القيـادة القـوميـة بعـد أن أمنت لنفسهـا الاكثرية في المجلس الوطني لقيـادة الثـورة ان تعقـد في ٢٥ شبـاط ١٩٦٦ مؤتمـراً قطـرياً استثنائياً لانتخاب قيادة قطرية جديدة بغض النظر عن الظـواهر الخارجية التي تشير الى ان الصراع قد حل، فان التناقض داخل حزب البعث كان مستمراً دون ان يفتر البتة.

*

«حركة ٢٣ شباط»
قدوم الجناح الديمقراطي الثوري اليساري في حزب البعث الى السلطة

أدى استلام البعثيين اليمينيين أمور السلطة في القطر الى تقوية وازدياد نشاط البرجوازية الكبيرة والاقطاعيين الذين اصبحوا يطالبون بالغاء القوانين الخاصة بالتأميم والاصلاح الزراعي ، والعودة الى «التجارة الحرة» ولقد قدمت هذه المطالب رسمياً في عريضة قدمتها الغرفة التجارية والصناعية في مدينة حلب الى حكومة البيطار للبت فيها بقوانين تشريعية .

ولقد كان ينحصر محتوى الطلبات المقدمة في العريضة في أن يجري «تحول تدريجي» عن طريق التوجه نحو الاشتراكية الى التطور الرأسمالي ، وكان ينطبق هذا مع النظرية التي قدمها صلاح البيطار في سلسلة من المقالات المنشورة في الجريدة اللبنانية «الاحرار» قبل تشكيل الحكومة الاخيرة بقليل . وأعيد نشرها في جريدة «البعث» في هذا الوقت بالذات ، رأت الاوساط السياسية بأن اصدار شتى التصريحات ونشر هذه المقالات والدعاية حولها يعني بداية مرحلة جديدة من النشاط الذي يقوم به صلاح البيطار في مجال النشاط السياسي . وكان في هذه المقالات الكثير من النواقص التي تستدعي الحذر من ان تصبح نهجاً عاماً ودائماً لحزب البعث . فكتبت عدة جرائد في تلك الآونة عن طبيعة الازمة التي تعاني منها الحكومة السورية ، وعن فحوى مقالات صلاح البيطار وبعدها السياسي . حاول صلاح البيطار في مقالاته ان يعبر عن رأيه بخصوص «الاشتراكية العلمية» وقال ان هذه الاشتراكية قد تجاوزها الزمن ويجب ان تتجه سورية نحو «الاشتراكية الاوروبية الغربية» . ولقد اتهم صلاح البيطار في مقالاته البعثيين اليساريين بـ«التطرف اليساري الذي ـ حسب رأيه ـ يمليه «المنطق الماركسي» ، ولجأ لتحذيرهم «من أن يضيعوا اشتراكيتهم» عندما يفكرون على اساس الماركسية . وفي مجال المقارنة بين الاشتراكية والوحدة ، كتب البيطار «بأن تطبيق الاشتراكية في قطر واحد يؤدي الى القطرية» وبأن «الاشتراكية القطرية مهما حققت من نجاحات ومكاسب فهي عاجزة عن تحقيق الاصلاحات كاملة» . وتم انتقاد هذه

المسألة الخاطئة من قبل الجريدة اللبنانية الشيوعية «الاخبار» التي اعتبرت دعوة البيطار هذه «نـداء فعليـاً من اجـل الـتراجـع عن التحـولات الاجتماعية والاقتصادية بحجة العمل من اجل الوحدة».

انعكس صدى هذه الافكار بأشكال مموهة في خطة عمل الحكومة الجديدة التي شكلهـا البيطـار. فوعـدت الحكـومـة بعبـارات عامـة عن عزمها «متابعة تنفيذ المهام المتخـذة في القـرارات الحزبية والخطط المرحلية، وفي المقررات الاخيرة للقيادة القومية للحزب» وأعلنت الحكومة بأن من مهامها الاولى «تصحيح الاخطاء» المرتكبة من قبل «النظـام الجـديد» في سورية خلال «مرحلة التخلص من الصعوبات الكثيرة»، والتي تتعـارض مع النهـج السابق خلال ٣ سنوات. هذا ولقد صرحت الحكومة بأنها تطمح الى متابعة بناء «المجتمع ا لاشتراكي والا» فانه من اسوأ الاحوال، ان يقع الحزب في عزلـة عن قوى الجـماهـير» واكـدت الحكومة بأنها عازمة على «انهاء التأرجح في تطبيق الاشــتراكيــة». كما أعلن بأن الهـدف الاخـير والنهـائي للحـزب هو«الاشـتراكيـة الـديمـوقـراطيـة» التي يتطلب تحقيقهـا مرحلة تحضـيريـة انتقـاليـة عبر عنهـا البيطار بـ«اشـتراكيـة الـدولة». واشير خاصة الى ان الجيش «قد قام بمهمة الثورة الشاقة»، ولكن على الجيش الآن ان يبقى بعيداً عن السياسة، ويمتنع عن التدخل في «أعمال الدولة اليومية»، وقد صرح البيطار بما يلي: «ان الحكومة الجديدة قد شكلت بعد ان منحت الثقـة للجنـاح المـدني، وبأن الجيش سوف يبقى ضمن ثكناته، وبأن الضباط القيـاديـون قد وافقـوا على ابعاد الجيش عن السياسة، وتوجيه جميع جهوده وامكانياته الى تنفيذ مهمته الاساسية ـ الدفاع عن حمى الوطن «في مجال العلاقات العربية، فقد تعهـدت الحكـومـة «بـايجـاد الطـرق للتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة والجزائر واليمن وغـيرهم من الـدول العـربيـة التقـدمية لانقاذ سورية من تلك العزلة الخانقة وتحضير الظروف للسير نحو الوحدة العربية».

لم يمنـع تصـريـح صلاح البيطـار المعـبر عن عزم الحكـومـة في متـابعـة تطبيق التحولات الاشتراكية، الاوساط البرجوازية والاقطاعية من المطالبة الشديدة في الغاء تلك القـوانـين الخاصة بالتأميم والاصلاح الزراعي. ونتيجة الامر، تم الاتفاق على مشـروع قرار يقضي بعـودة الكثـير من المشـاريـع والمؤسسـات المؤممـة الى اصحابها السـابقين، والغاء الرقابة العمالية على ادارة المؤسسات.

بناء على طلبات القوى اليمينية والاوساط البرجوازية والاقطاعية تم عزل ممثلي

الجيش من المجلس الوطني لقيادة الثورة والحكومة. ولكن بما ان اكثرية الضباط كانت الى جانب البعثيين اليساريين، فقد اتخذ صلاح البيطار قراراً لاعادة النظر في التركيب النوعي للضباط وملء الاماكن الشاغرة. وبهذا كان بامكانه ان يقلص من عدد «العناصر الريفية» الذين دعموا بقوة البعثيين اليساريين وس اجل هذا، صدر مرسوم يقضي بتسريح نسبة كبيرة من الضباط التقدميين وابعادهم الى خارج الوطن.

بعد صدور هذه المراسيم اسرعت الصحافة العربية والغربية للاعلان عن امكانية عودة سورية الى حكم الاحزاب البرجوازية والاقطاعية.

ولكن «اصلاح» القيادة السورية لم يعكس الحقيقة بين الطبقات والقوى الاجتماعية في القطر. فكانت هذه الصراعات تدور بشكل اساسي بين الفئات الحزبية العليا والقيادات في الحكومة والجيش.

ان اجراء التحولات الاجتماعية والاقتصادية، قد أدى الى تقدم نوعي في وعي الجماهير ووضعت مقدمات أولية لتقوية نشاط الطبقة العاملة، والمثقفين الثوريين. والفئات المتوسطة في المدينة والريف. والتي دعمت جدياً الجناح اليساري في حزب البعث. في وقت قريب وبعد تشكيل الحكومة الجديدة خرجت في دمشق، حمص، حماة، اللاذقية وغيرها من المدن السورية مظاهرات أعلن فيها العمال عن الاضراب. مطالبين بمتابعة النهج السابق الهادف الى تعميق التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وتطبيق سياسة العداء الدائم للامبريالية - خاصة ضد ما يسمى بـ«الحلف الاسلامي» الذي تأسس نتيجة تجمع القوى الرجعية. والعمل من اجل اشادة الوحدة بين الدول العربية التقدمية، واقامة علاقات صداقة مع الدول الاشتراكية.

اخطأت القيادة القومية لحزب البعث في تقييم القوى داخل صفوف الجيش، كما اخطأت الحساب حول تأثير القيادة القطرية التي حلت بأمر منها، ولم تدرك مدى فعالية القوى التي تقف الى جانبها من جانب الاوساط الاجتماعية. كما اصطدمت القيادة القومية بالمطالبة المتزايدة في داخل القطر لتوحيد جيمع القوى التقدمية.

في هذا الوضع الناشىء، اقترح الجناح اليساري في حزب البعث الدعوة لعقد اجتماع للقيادة القومية. او الى مؤتمر قطري استثنائي لبحث الازمة السياسية في القطر. ولكن، جميع هذه الاقتراحات من قبل الاطراف اليسارية قوبلت بالرفض القاطع من جانب القيادة القومية. واكثر من هذا، فقد هدد ممثلو الجناح اليساري بالاعتقال والنفي خارج القطر في حال عودتهم لمثل هذا الاجتماع دون موافقة.

كان التوتر في القطر يزداد مع كل يوم. ففي ٢١ شباط ١٩٦٦ اصدرت القيادة القومية مرسوماً يقضي بتسريح عدد من الضباط الكبار وذوي المراكز الحساسة بمن فيهم سليم حاطوم، عزت جديد، احمد سويداني ونفيهم خارج البلاد. ووقف حافظ الاسد ـ قائد قوى الدفاع الجوي وعضو القيادة القومية للحزب - ضد هذا القرار.

في ٢٣ شباط ١٩٦٦ امر سليم حاطوم القوى الموجودة تحت قيادته بالهجوم على دمشق واحتلال مقر امين الحافظ. أبدت قوى الحماية الخاصة به المتواجدة حول مقر مجلس الرئاسة مقاومة مسلحة، ولكنه تم الاستيلاء على المقر بعد قصفه بالمدفعية، وقبض على أمين الحافظ وزج به في سجن المزة، كما تم القبض على اكثرية اعضاء القيادة القومية ـ ميشيل عفلق، منيف الرزاز، صلاح جديد، محمد عمران وغيرهم في بيوتهم.

لاقت «حركة ٢٣ شباط» الدعم ليس من جانب الضباط المنتمين الى القوى الديموقراطية والعناصر من ابناء الكادحين في المدن والقرى، وحسب، بل من جانب اوساط المثقفين الواسعة، والفئات المتوسطة، والعمال والفلاحين وجميع من يقف الى جانب متابعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في القطر، وكان هذا الموقف تعبيراً منطقياً عن الصراع الطويل والمعقد الذي دار داخل حزب البعث بين القيادة القومية والاجنحة اليسارية.

أصبحت السلطة في سورية متمركزة بيد القيادة القطرية المؤقتة والتي اصدرت مباشرة قراراً يقضي بالغاء الدستور المؤقت، وحل المجلس الوطني لقيادة الثورة. وأصبح نور الدين الاتاسي الذي شغل سابقاً منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة رئيساً للدولة، وكلف يوسف زعين بتشكيل الحكومة. دخل في الحكومة التي أعلن عنها في ١ آذار ١٩٦٦ /١٥/ وزيراً من اصل /٢٠/ وزير شغلوا مناصب وزارية في حكومة يوسف زعين السابقة. كما دخل الى الحكومة الجديدة عدا البعثيين اليساريين ممثلون عن القوى التقدمية الاخرى في القطر بمن فيهم عضو من الحزب الشيوعي السوري، ولقد صرح رئيس الوزارة السورية يوسف زعين في لقاء مع مراسل جريدة «البرافدا» بأن القيادة السورية الجديدة سوف تضع حداً نهائياً «لاحتكار حزب البعث للسلطة» وكما ستقضي على «العزلة» التي فرضها اليمينيون على انفسهم مما ابعدهم عن موقف الجماهير الكادحة. في ٥ آذار ١٩٦٦ أعلن يوسف زعين عن خطة الحكومة، حيث حددت المهام الاساسية التي ستسير عليها الحكومة الجديدة. والتي تهدف بشكل

أساسي الى متابعة التحولات التقدمية. وبناء «المجتمع الاشتراكي على أساس علمي سليم، مع الاخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية والخاصة بالعالم العربي».

من اجل مناقشة جميع المشاكل الحزبية والسياسية للدولة، كان من الضروري انتخاب قيادة حزبية دائمة، وتدعيم النهج الجديد للقيادة السورية، ولهذا الغرض دعي في ١٠ آذار الى مؤتمر قطري استثنائي لحزب البعث يعقد في مدينة حمص وجاء في البيان الصادر عن المؤتمر، بأن الازمة في حزب البعث عشية ٢٣ شباط قد اختلقت من جانب القيادة القومية التي اقدمت في ٢١ كانون اول ١٩٦٥ على حل القيادة القطرية السورية، خارقة بهذا مبادىء الحزب التنظيمية والديموقراطية الداخلية. كما اقر المؤتمر وجود «اتجاه يميني» في الحزب مما ادى الى وجود وضع خطر يهدد وجود الحزب بأكمله. ووضع المؤتمر المسؤولية الكاملة في تحمل نتائج «الاخطاء السابقة» على اليمينيين، وأكد على ايمان الحركة الجديدة بمبادىء القيادة الجماعية والديموقراطية المركزية. وأشير الى ان «حركة ٢٣ شباط» كانت الوسيلة الوحيدة من اجل العودة الى الحياة الديموقراطية في الحزب.

هدفت مقررات المؤتمر في مجال السياسة الداخلية الى متابعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في مجال الصناعة والزراعة. وكان عليها ان تعمل لتنفيذ «الخطة المرحلية» للحزب. والموجهة لتحقيق الطور الموضوعي للقطر نحو الاشتراكية. وتم التأكيد على ضرورة اختصار المصاريف غير الانتاجية. واعادة تنظيم اجهزة الدولة وفرض الرقابة الشعبية على وسائل الانتاج. ومشاركة القوى الجماهيرية في توجيه سياسة القطر، والرفع من وعيها الطبقي، والتعاون الواسع مع جميع «الاشتراكيين الحقيقيين والوحدويين وجميع العناصر التقدمية»، وإباحة الحريات الديموقراطية الواسعة للنقابات، واقامة علاقات تعاون مع البرجوازية الصغيرة، والعمل على أن يساهم الجيش في تحقيق التحولات الاشتراكية، وكذلك المشاركة في الحياة الحزبية على قدم وساق مع القوى المدنية، واشير خاصة الى ضرورة رص صفوف جميع القوى التقدمية في القطر في النضال ضد الرجعية من أجل بناء الاشتراكية.

اما في المجال الاقتصادي فقد أوصى المؤتمر بتوجيه الاهتمام نحو رفع انتاجية العمل وتدريب الكوادر العالية المختصة، وتنظيم الخطة المالية، واعادة النظر في جميع القوانين التشريعية الخاصة بحقوق العمال ودفع أجور العمل. واعادة تنظيم التجارة

الداخلية والخارجية، ودعم حركة التعاونيات في الريف، واتخاذ جميع التدابير من اجل تطور نظام الري وتنفيذ المشروع الاقتصادي الهام (بناء سد الفرات) وما الى ذلك من مشاريع هامة.

في مجال العلاقات العربية، تم التأكيد من قبل المؤتمر على ان مسألة الوحدة العربية من الممكن ان تصل الى نتيجة ايجابية في حال تطبيق النظرية الايديولوجية الثورية. وتوحيد نضال جميع القوى الثورية الهادفة لبناء الاشتراكية، ولذلك، فقد أوصى باقامة علاقات قوية بين سورية وجميع الدول العربية التقدمية التي «كان عليها ان توحد جميع جهودها من اجل نصرة الثورة العربية الشاملة ضد القوى الرجعية والامبريالية في منطقة المشرق العربي».

وجاء في البيان الصادر عن المؤتمر، ادانة واضحة وصريحة للمساعي الهادفة الى تكوين «حلف اسلامي» تم وصفه كمحاولة جديدة للامبريالية من اجل تكوين احلاف عدوانية من مهامها القيام بالنشاط التخريبي ضد حركة التحرر الوطني في المشرق العربي.

واكد المؤتمر مرة أخرى، على أن سورية سوف «تناضل مع جميع قوى التقدم في العالم ضد الامبريالية والكولونيالية في أشكالها القديمة والجديدة» وأشير خاصة الى ضرورة توسيع وتدعيم التعاون مع الدول الاشتراكية، مع الاشارة الى ان «موقف المعسكر الاشتراكي ضد الامبريالية العالمية، يعتبر ضمانة فعلية لدعم نضال شعوب البلدان النامية على طريق تطورها». وأصبح كل من صلاح جديد، حافظ الاسد، عبد الكريم الجندي، نور الدين الاتاسي، يوسف زعين أعضاء في القيادة القطرية المنتخبة من قبل المؤتمر مؤخراً.

بهذا الشكل استلم على اثر «حركة ٢٣ شباط» الجناح اليساري الديموقراطي التقدمي في حزب البعث القيادة السياسية. وبرهن نشاط الحكومة اللاحق على انها عازمة على تنفيذ خطط التحولات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية المقررة في خطط وبرامج الحزب.

❁ ان دراسة نضال الشعب السوري من اجل تدعيم الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي ما بين عامي ١٩٤٥-١٩٦٦ يدل بشكل واضح على ان تطور سورية، بغض النظر عن بعض المراحل السلبية القصيرة، كان يسير بخط بياني صاعد. ويدل على ان تطور سورية قد اخذ طابع التقدم المستمر، والعمل لتحقيق الحياة

الـديمـوقـراطية في المجال الاجتماعي والسياسي، وتلبية الرغبات الوطنية الموجهة ضد حكومات الديكتاتوريات العسكرية المدعومة من قبل الدول الامبريالية من اجل ربط سوريـة في احـلاف عسكـريـة عدوانيـة، وضـد مختلف «النزعات الطائفية» وضد ما يسمى بـ«المسـاعـدات»ـ الفنيـة والاقتصادية من جانب الاحتكارات الاجنبية للعمل ضد مصالح الدول النامية عامة.

لقد اثرحل المسائل الديموقراطية العامة، وتدعيم الخطوات التقدمية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تأثيراً مباشراً على توازن وتوزيع القوى في القطر، ولقد شكلت الحكومات التي استلمت زمام الامور في البلد بعد الغاء نظام الانتداب وانسحـاب القـوات الاجنبيـة من الـبرجـوازيـة السورية القليلة العدد، مدعومة من جانب الـبرجـوازيـة المتـوسطة والصغيرة الداخلة في تحالف مع الاوساط الاقطاعية، وحلمت هذه السلطـة بتـوجيـه التطـور الاجتـماعي والاقتصـادي والسياسي في القطر حسب طريقـة التطـور البرجوازي الديموقراطي. ولكن ضعف البرجوازية وتناقضها مع غيرهـا من التنـاقضـات الاقتصـاديـة والسيـاسيـة لفئات الاقطاعيين، وازدواجية البرجوازية الوطنية نفسها، وكذلك الخوف من تهديدات وضغط الدول الامبريالية، كل هذا أدى الى ضعف البرجوازية الكبيرة وتفسخها،وأخيراً عدم قدرتها على القيام بمهـام التغـيرات الـلازمـة لتحقيق الاستقـلال الاقتصـادي كاملاً، واجراء تحولات ايجابية من اجل تطوير الاقتصاد الوطني.

ادت المنجــزات الطبقيـة والاجتـماعيـة التي حدثت في القطـر الى ابعـاد ممثـلي الاوسـاط الـبرجوازية والاقطاعية المتمثلة في حزب الشعب عن القيادة السياسية للبلد عام ١٩٥٦ وظهرت على مسـرح الحيـاة السيـاسيـة والاجتماعية في سورية شخصيات برجـوازيـة صغـيرة ومتوسطة تمثل فئاتها الاجتماعية والطبقية في المدن والريف. وكان اكثرية اعضاء حزب البعث في تلك الآونة من ممثلي هذه الفئات، ولذلك أصبح حزب البعث يتمتع بفعالية سياسية في القطر تدريجياً.

كما ساهم تصاعد التضامن العربي المعادي للامبريالية. وخاصة بين الشعبين الســوري والمصـري عبر النضـال تهديـدات الاعتـداءات الامـبريالية، بل وسرع، لدرجـة ما، في عمليـة توحيـد القطـرين. ولكن الاسراع في عقد هذه الوحدة قبل ان تنضـج الظـروف، وتم التحضـير الكـامل لها، وعدد من الاسباب الاخرى والهامة، وضع أمام الوحدة تعقيدات وتناقضات اضافية في مرحلة التنفيذ العملي لخطوات

التوحيد.

رغم كل هذا، فان اصدار حكومة الوحدة بقيادة عبد الناصر مراسيم اجتماعية واقتصادية (مشروع الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨، وقرارات التأميم عام ١٩٦١) قد وجه ضربة هامة الى مواقع البرجوازية الكبيرة والاقطاعيين. ووفرت هذه الاجراءات التربة الصالحة لابعاد هذه الفئات البرجوازية والاقطاعية عن السلطة السياسية، وساعدت في تدعيم مواقع البرجوازية الصغيرة والمتوسطة الراديكالية، والطبقة المتوسطة عامة التي اخذت على عاتقها اجراء تحولات راديكالية. ان التخطيط للخروج من الوحدة، والاطاحة بها عام ١٩٦١ من قبل البرجوازية الكبيرة والاقطاعيين لفترة قصيرة، ولكن تغير البناء الاجتماعي في المجتمع السوري قد أدى أخيراً الى استلام حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة السياسية عام ١٩٦٣. ثم انتقلت السلطة عام ١٩٦٦ الى الجناح اليساري داخل حزب البعث. وكان لاتخاذ القوى الديموقراطية جملة من التحولات المعادية للامبريالية والاقطاعية، وعدة من الاجراءات الاخرى لانهاء الملكية الرأسمالية الكبرى. وتركت هذه الاجراءات أثراً كبيراً في تدعيم النشاط الطبقي في القطر عامة، كما في داخل حزب البعث نفسه.

كان توسيع وتراص صفوف الطبقة العاملة السورية من اهم التغيرات في مجال البنية الطبقية في المجتمع السوري. واشير في وثائق حزب البعث مرات عديدة الى ان الطبقة العاملة السورية مع جميع القوى الكادحة تعتبر القوة الاجتماعية الأساسية التي عليها ان تعمل الى جانب الحزب لتنفيذ المهام المطروحة أمامها.

وكان من احدى النتائج الهامة عبر هذا النضال تلك المنجزات الهادفة الى تعميق عملية تراص وتعاون جميع القوى التقدمية في المجتمع السوري على اسس صحيحة يجمع فيما بينها وبالدرجة الاولى العداء للامبريالية، مما يمتاز بأهمية خاصة لتحقيق التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي اقرها حزب البعث.

***

الفهرس

الفصل الأول: سورية في السنوات الأولى بعد نيل الاستقلال (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)

الغاء نظام الانتداب واعلان الاستقلال ٧

خصائص التركيب الطبقي ـ الاجتماعي للمجتمع السوري.

أهم الأحزاب والمنظمات السياسية ١١

النضال في سبيل تسليم (الوحدات الخاصة) لسورية،

وجلاء القوات الأجنبية ٢٢

نشاط الحكومات البرجوازية ـ الاقطاعية (١٩٤٦ ـ ١٩٤٩) ٣١

الفصل الثاني: نضال الشعب السوري ضد أنظمة الديكتاتوريات العسكرية (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)

انقلاب حسني الزعيم العسكري (٣٠ آذار ١٩٤٩) ٤٣

انقلاب العقيد سامي الحناوي ٤٩

انقلاب أديب الشيشكلي العسكري (١٩٤٩ ـ ١٩٥١) ٥٣

الاطاحة بديكتاتورية الشيشكلي ٧٣

انتخابات عام ١٩٥٤ البرلمانية ٧٦

الفصل الثالث: نضال الشعب السوري ضد الاحلاف والمعاهدات الامبريالية العدوانية ومن اجل تعميق الديمقراطية (١٩٥٤ ـ ١٩٥٧)

النضال ضد ضم سورية الى حلف بغداد ٨٧

تراص القوى الوطنية (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦) ٩٧

فشل محاولات ربط سورية بـ «مبادىء مشروع ايزنهاور» بالقوة ١١٤

الفصل الرابع: الوحدة بين سورية ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)

تطور سورية السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مرحلة الوحدة مع مصر ... ١٤٧

الفصل الخامس: خروج سورية من الجمهورية العربية المتحدة ـ نظام الانفصال (١٩٦١ ـ ١٩٦٣)

الانقلاب العسكري عام ١٩٦١ .... ١٦٥

(فترة الغموض) في حياة القطر السياسي،

افلاس الحكومات البرجوازية والاقطاعية ١٨٠

الفصل السادس: سورية على طريق التطور الاجتماعي (١٩٦٣ ـ ١٩٦٦)

ثورة ٨ آذار واستلام حزب البعث السلطة ٢٠٠

التحولات الاجتماعية والاقتصادية ايام حكومة أمين الحافظ ٢٢٩

(حركة ٢٣ شباط) قدوم الجناح الديمقراطي الثوري اليساري

في حزب البعث الى السلطة ٢٤٠

دار المعرفة

نشر توزيع طباعة ترجمة